جامعة الملك سعود
King Saud University
قسم اللغة العربية وآدابها

الدكتور محمد الباتل

كلمات وشهادات وأبحاث مهداة

جمعه وحرره

أبو أوس إبراهيم الشمسان

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

جامعة الملك سعود
King Saud University

قسم اللغة العربية وآدابها

الدكتور
محمد الباتل

كلمات وشهادات وأبحاث مهداة

جمعه وحرره
أبو أوس إبراهيم الشمسان

١٤٤٢هـ-٢٠٢١م

ⓒ إبراهيم بن سليمان بن رشيد الشمسان ، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشمسان ، ابراهيم بن سليمان بن رشيد
الدكتور محمد الباتل. / ابراهيم بن سليمان بن رشيد الشمسان .-
الرياض ، ١٤٤٢هـ
٣٥١ ص ؛ ٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٧٤٩١-٥

١- السعودية - تراجم أ.العنوان
ديوي ٩٢٠,٠٣١ ١٤٤٢/٦٧٣٢

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٦٧٣٢
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٧٤٩١-٥

الطبعة الأولى
١٤٤٢هـ-٢٠٢١م

صممت الغلاف: بدور بنت إبراهيم بن سليمان الشمسان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

شكر

يطيب لقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود أن يشكر سعي المسهمين في هذا الكتاب بالكلمة الطيبة وبالشهادة الصادقة وبما أهدوه من أبحاث، وبالجمع والتنسيق والتحرير والتصميم.

المحتويات

تصدير

معجب سعيد العدواني
رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

تبنى مجلس قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود منذ أشهر مشروع إصدار أعمال بحثية في تأبين زملاء راحلين خلدوا جهودًا علمية مخلصة، وكان استهلال ذلك بإصدار هذا الكتاب العلمي عن الراحل الدكتور محمد الباتل الحربي رحمه الله، الذي أشرف على تحريره سعادة الأستاذ الدكتور أبو أوس الشمسان، وأسهم فيه نخبة من الأساتذة الأجلاء. ويُذكر أن الشمسان والأستاذ الدكتور مرزوق بن تنباك قد بادرا إلى تحرير ونشر كتاب مماثل عنوانه: "عوض بن حمد القوزي: كلمات وشهادات وأبحاث مهداة" في عام ١٤٤٠هـ.

كانت الحياة العلمية للدكتور محمد الباتل الحربي من العلامات الرائدة التي تنبغي الإشارة إليها؛ إذ إنه أول متخرج حاصل على درجة الدكتوراه في القسم والجامعة في عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وقد طُبعت رسالته "الشاهد الشعري في النحو العربي: دراسة توثيقية وتطبيقية" عام ١٤٣١هـ، وصدرت عن كرسي عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها. وللراحل كتاب آخر صدر عن مجلس حمد الجاسر الثقافي عام ١٤٢٩هـ بعنوان "اللغة المحكية في حوطة بني تميم"، إلى جانب عدد كبير من الأعمال البحثية التي شكلت مجمل أعماله العلمية.

يضم هذا الكتاب ملفين اثنين: أحدهما كلمات وشهادات، وقبلهما سيرة الفقيد الباتل الموجزة، وشارك في هذا الملف (مع حفظ الألقاب): أبو أوس الشمسان محرر الكتاب، وشقيق الراحل عبدالرحمن بن باتل، وزملاء من قسم اللغة العربية وآدابها، أذكر

منهم: مرزوق بن تنباك، وعبدالرحمن الدباسي، وعبدالله الدايل. أما الملف الآخر فيضم باقة بحوث مهداة في اللغة والنحو، ويتصدرها أبو أوس الشمسان ببحث "أحكام (دون) ودلالتها السياقية"، ثم بحث "أبو بكر الخفاف: جهوده وآراؤه النحوية لسعد بن عبدالله المحمود، وأهدى سعود بن أحمد المنيع بحثًا موسومًا بـ"وظيفة المفعول معه في الميزان النحوي وتطبيقاتها في القرآن الكريم"، ولصالح العمير بحث "مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية: بحث في مجال الدرس النحوي الكوفي"، وأسهم عبدالعزيز الخراشي ببحث "نون الوقاية: دراسة نظرية تطبيقية"، وقدم عبدالعزيز المنيع بحثًا عنوانه "تعدد الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم"، أما عمر المقوشي فقد تناول "الدلالة على العدد في القرآن الكريم"، وختمت الأبحاث بما قدمته وسمية بنت عبدالمحسن المنصور وهو بحث "ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة".

وأود في هذا المقام أن أقدم شكري وتقديري لمحرر الكتاب د. الشمسان، الذي بذل جهودًا كبيرة في دعوة الزملاء وجمع المواد، والمتابعة الدائمة كي يخرج العمل في صورته الحالية، والشكر للزملاء الذين تفضلوا بكتابة مقالاتهم التأبينية في التعريف بمآثر الفقيد رحمه الله، ومن أسهموا بإهداءاتهم البحثية في رفد هذا العمل العلمي، داعيًا المولى القدير أن يجعله في ميزان حسناتهم، والله ولي التوفيق.

مُقَدِّمَة

فجع قسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود مرتين بالدكتور محمد الباتل، أولاهما حين أدخل إلى المستشفى لإجراء عملية عاجلة خرج بعدها متأثرًا بحدوث جلطة دماغية أثرت في وعيه بمن حوله، أذكر أننا كنا نزوره فلا نجد منه ما كنا نجده من حضور وانتباه، ولم يعد حديثه إذا تحدث ما عهدناه من اتساق ونظام، وأُبلغنا أن أهله يفضلون أن تستبدل بزيارته الاتصالات والسؤال عن حاله، وأما الآخرة فحين توفي رحمه الله، فكان لفقده أثر بالغ عبر عنه زملاؤه وطلابه في تغريدات وكلمات في المجموعات التواصلية، كان من أبرزها في نظري ما كتبه الدكتور ناصر الحجيلان قال: "رحم الله أستاذنا الجليل الدكتور محمد الباتل وغفر له وأسكنه فسيح جناته. من خيرة الأساتذة الذين تشرفت بالدراسة عنده في مرحلة الماجستير، كان عالمًا باللغة وبالمتغيرات المحيطة بها، وإذا تكلم في موضوعٍ مّا نتمنى أنه لا يسكت، فقد أوتي الحكمة والبصيرة والمهارة الفذّة في الأداء المتميز، فقد كان صاحب فكر منهجي علمي دقيق، يعتمد الأسلوب التحليلي في مناقشة القضايا ودراستها دون أن يغرق في المصطلحات النظرية. يهمه دراسة النص وتحليل عناصره دون إسقاطات مسبقة. والدكتور الباتل، عليه رحمات الله، يمثل (السماحة) في أجمل معانيها من خلال تعامله وتفكيره ورؤيته الشمولية للأمور".

ورأى القسم أن من المناسب أن يَصدر عنه كتابٌ يضم شيئًا من الكلمات والشهادات وجملة من الأبحاث المهداة إليه فتفضل بتكليفي الدعوة إلى هذا الكتاب وجمع محتواه وتنسيقها، بدأت بالتغريد عن هذا

التكليف فوجدت ولله الحمد والمنة استجابة الزملاء وبعض من تخرجوا في هذا القسم، ومن كان لهم بالدكتور سبب.

يضم هذا الكتاب بعض الكلمات والشهادات كتبها أحبابه من أقارب أو من زملاء أو ممن تلمذوا له في مرحلة من مراحل دراساتهم. وسيجد القارئ جملة من الأبحاث المهداة، وهي أبحاث سبق نشرها؛ ولكن آثر أصحابها إعادة نشرها لهذا الغرض سوى بحث نون الوقاية للدكتور عبدالعزيز الخراشي إذ لم ينشر من قبل، ولذلك يفهم أن هذه الأبحاث جاءت متفرقة لا تلبي خطة بحثية للكتاب، وهذه طبيعة مثل هذا الكتاب الذي يندر أن يصنع وفاق خطة ذات محاور محددة، وعلى الرغم من ذلك صادف أن ثلاثة منها جاءت في مجال العدد والتعدد، وهي: "تعدد الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم" للدكتور عبدالعزيز بن أحمد المنيع، و"الدلالة على العدد في القرآن الكريم" للدكتور عمر بن علي المقوشي، و"ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة" للدكتورة وسمية بنت عبدالمحسن المنصور، وجاء ثلاثة منها في دراسة قضايا وظواهر نحوية، وهي: "أحكام (دون) ودلالاتها السياقية" كتبه أبوأوس إبراهيم الشمسان، و"وظيفة المفعول معه في الميزان النحوي وتطبيقاتها في القرآن الكريم" للدكتور سعود بن أحمد المنيع، و"نون الوقاية دراسة نظريّة تطبيقيّة" للدكتور عبدالعزيز بن عبد الله الخراشي، وجاء بحثان في تاريخ النحو، أحدهما عن شخصية نحوية هو "أبو بكر الخفَّاف جهوده وآراؤه النحوية" للدكتور سعد بن عبدالله المحمود، والآخر في المصطلحات النحوية هو"مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية: بحث في مجال الدرس النحوي الكوفي" للدكتور صالح بن سليمان العمير.

هذا الاتفاق كان يمكن أن يكون أساسًا للتصنيف؛ ولكني رأيت أن ليس لذلك كبير فائدة؛ فرتبت المحتويات وفاق أسماء أصحابها ترتيبًا هجائيًا.

حاولت أن أبقي الأبحاث كما أراد لها كاتبوها سوى ما اقتضاه تحرير الكتاب من جعل الحواشي التي أسفل كل صفحة تعليقات ختامية لتكون طريقة الأبحاث واحدة، وحذفت ما صدرت به بعض البحوث من ملخص للبحث يغني البحث عنها. وسيلاحظ القارئ أن البحوث متباينة في توثيقها وترتيب قائمة مراجعها فمنها ما يعتمد ذكر المؤلف فالكتاب، ومنها ما يعتمد ذكر الكتاب فالمؤلف، وهما طريقتان شائعتان بين الباحثين. واعتمدت بعض الأبحاث رسم المصحف في الآيات القرآنية وبعضها اعتمدت الرسم المألوف.

أشكر قسم اللغة العربية التوجيه بإصدار هذا الكتاب وأشكر كل من أسهم بكلمة أو شهادة أو أهدى بحثًا أو راجع مسودة، وأرجو أن نكون قد وفينا لهذا الأستاذ الكبير والعالم الجليل الذي أفنى عمره في خدمة العربية وطلابها، ثم أرجو أن يجد قراء هذا الكتاب من أساتذة وباحثين ما يفيدهم.

أبوأوس إبراهيم الشمسان

محمد الباتل سيرة مختصرة

- ولد في رياض الخبراء في القصيم عام ١٣٥٥هـ.
- درس في الكتاتيب عند إمام المسجد عبدالرحمن الرشيد.
-درس المرحلة الابتدائية في المدرسة العزيزية الابتدائية في البدائع ١٣٦٩هـ.
-درس في المعهد العلمي في الأحساء ولكن انقطع لوفاة والده ١٣٧٤هـ.
- توظف معلمًا بمدرسة أم تلعة بالبدائع مدة عام.
-التحق بالمعهد العلمي في عنيزة.
- تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٨٤/١٣٨٣هـ.
- اشتغل بالتدريس في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام في المدينة المنورة عام ١٣٨٤هـ.
- اشتغل بالتدريس في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام في مكة المكرمة عام ١٣٨٥هـ.
- اشتغل بالتدريس في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام في الدمام عام ١٣٨٦هـ.
- انتقل إلى رئاسة تعليم البنات في ١٣٨٧هـ رئيسًا لقسم الامتحانات ثم مساعدًا لمدير التعليم المتوسط ثم موجهًا تربويًّا ثم خبير مراجع.
- حصل على الماجستير من جامعة الملك سعود عام ١٤٠١هـ.
-انتقل إلى الجامعة وعين محاضرًا في قسم اللغة العربية في ١٨/١/ ١٤٠١هـ.
-حصل على الدكتوراه من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. وكانت أول رسالة دكتوراه في جامعة الملك سعود.
-كتبه وأبحاثه:
١-اللغة المحكية في حوطة بني تميم (وهو رسالة ماجستير)، مجلس حمد الجاسر الثقافي، الرياض، ط١، الرياض، ٢٠٠٨م.
٢-الشاهد الشعري في النحو العربي: دراسة توثيقية وتطبيقية (وهو رسالة دكتوراه)، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسة اللغة العربية وآدابها، الرياض، ١٤٣١هـ.
٣- الشاذليات (جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٧م).[مشترك]

٤-"أهم أوزان الشعر النبطي"، مجلة دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ع٣، س١٥، ربيع الآخر-جمادى الأولى-جمادى الآخرة، ١٤١٠هـ.
٥-ها أنا ... ها أنا ذا، مجلة جامعة الملك سعود، م٢، الآداب (١)، ص ص ١١٧-١٣٢ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
٦-" قافية الشعر العربي ومحاولة الخروج عليها من العصر الجاهلي حتى أواسط العصر العباسي"، مجلة دارة الملك عبدالعزيز، ع٢، السعودية، أغسطس .أكتوبر ١٩٨٨م. ونشر في مجلة القاهرة، ع ٩٣، ١٥ مارس ١٩٨٩م..
٨-"حذف النون وشبهها قبل لام التعريف"، مجلة جامعة الملك سعود، م٤، الآداب (١)، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
٩-"العوامل المعنوية في النّحو العربي"، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثامنة، العدد العاشر، العام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
١٠-"كاد واتصال خبرها بأن في التراث"، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب (١)، مج٧، عام ١٩٩٥م.
١١-"بحر الرجز"، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب (٢)، مج٧، عام ١٩٩٥م.
١٢-"مناظرة المسألة الزنبورية"، مجلة جامعة الملك سعود. الآداب : نصف سنوية ، محكمة. مج ١٠، ع٢ عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٣-"ضمير النصب والجر المتصل للغائبة المؤنثة في شمالي نجد"، كتاب (الشاذليات)، كتبه: أبوأوس إبراهيم الشمسان، وتركي بن سهو العتيبي، وعوض بن حمد القوزي، ومحمد بن باتل الحربي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٤-"مجيء القسَم قبل النافي وحذفه بعده"، كتاب (الشاذليات)، كتبه: أبوأوس إبراهيم الشمسان، وتركي بن سهو العتيبي، وعوض بن حمد القوزي، ومحمد بن باتل الحربي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

القسم الأول

كلمات وشهادات

محمد الباتل

أبوأوس إبراهيم الشمسان
جامعة الملك سعود-الرياض

هو أبو باسل محمد بن باتل بن مجيدل الحربي وربما اجتزئ باسم محمد الباتل، الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، عرفته حين عدت من البعثة عام ١٤٠٥هـ، كان يعدّ رسالة الدكتوراه.

ولد في رياض الخبراء في القصيم عام ١٣٥٥هـ، ودرس المرحلة الابتدائية في مدرسة البدائع الابتدائية التي كان مديرها الشيخ صالح العبدالله السلامة وإشراف الشيخ الدبيان، ثم انتقل إلى مدينة عنيزة، ثم إلى مدينة الأحساء وأكمل دراسته في المعهد العلمي، تخرج الدكتور أبو باسل في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٣٨٤/١٣٨٣هـ، فاشتغل بالتدريس في المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام ثلاث سنوات بدأت في المدينة المنورة فمكة المكرمة ثم مدينة الدمام ثم انتقل إلى رئاسة تعليم البنات في ١٣٨٧هـ رئيسًا لقسم الامتحانات ثم مساعدًا لمدير التعليم المتوسط ثم موجهًا تربويًّا ثم خبير مراجع، ثم حصل على الماجستير من جامعة الملك سعود عام ١٤٠١هـ، فانتقل إلى الجامعة وعين محاضرًا في قسم اللغة العربية في ١/١٨/ ١٤٠١هـ، وكلف الإشراف على متحف التراث الشعبي، وكانت رسالته للماجستير رسالة مميزة، درس فيها وحلل "اللغة المحكية في حوطة بني تميم" بإشراف الدكتور محمد حسن باكلّا، درس ميداني متصل الأسباب بالتراث الذي يتمثله الدكتور الباتل تمثلًا مدهشًا، وحينما نشر مركز حمد الجاسر الرسالة في كتاب بسعي كريم من الدكتور النبيل ناصر الحجيلان، أذكر أنا توجهنا في سيارة الدكتور ناصر إلى منزله حاملين عددًا من الكراتين

من نسخ الكتاب، فلما أدخلناها في بيته شكرنا؛ ولكنه رغب عنها، بل حمل بعض ما أدخلنا على كتفه ليعيده إلى السيارة، كان زاهدًا في كل شيء، قال لا حاجة بي إلى النسخ، وحين تقاعد وسألته عن أمر التمديد قال: لا، ماذا أحتاج سوى هذا الثوب الذي عليّ ولقيمات يقمن صلبي، فلم الازدياد؟

كأن ذلك أمس، وأنا أراه واقفًا بجسده الناحل، وقف احترامًا لمناقشيه في رسالة الدكتوراه، يحاور بثقة وأناة مطرزة بابتسامة، كان ذلك اليوم من عام ١٤٠٧هـ. يومًا مشهودًا، هو احتفال للكلية والجامعة، كانت تناقش أول رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية وفي كلية الآداب وفي جامعة الملك سعود، "الشاهد الشعري في النحو العربي: دراسة توثيقية وتطبيقية" وكان المشرف عليه هو الدكتور محمد الريّح هاشم.

وفي يوم رأيت أخي أبا باسل يدخل عليّ مكتبي يحمل رسالته بمجلديها الكبيرين ليهديها إليّ، أكبرت ذلك وفرحت بهديته فرحًا عظيمًا، وجاء يوم خطر في البال أن تنشر هذه الرسالة كما نشرت أختها، فلمّا خاطبته في ذلك قال: "هي رسالتك فافعل بها ما تشاء"، وبمعاونة كريمة من الدكتور ناصر الحجيلان والأستاذ خالد العميقان المعيد في القسم أمكن صف الكتاب، ثم توليت مراجعته وتحديث بعض مراجعه ووضع تقديم له ثم سلمناه إلى كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها ليكون أول إصدار للكرسي، بعد أن كان أول رسالة دكتوراه في الكلية.

قال لي يومًا: لست أتعمد بحث شيء؛ ولكني أقرأ وفي ذهني قضايا وموضوعات، فكنت كلما صادفت نصًّا في قضية تهمني نسخته في جذاذة ووضعته في ظرف كبير كتبت عليه اسم القضية، حتى إذا رأيت الظرف قد اكتنز بالجذاذات استخرجتها وصنفتها وحولتها إلى بحث.

نزوره في مكتبه أنا وأخواي الدكتور صالح العمير وعبدالرحمن الدباسي فنسمع منه حديثًا في التراث، كان رحمه الله موسوعة حافظًا

حسن الحديث والتخير، كان يمضي إلى فصول التدريس من غير حاجة إلى كتب أو كراسات؛ لأن ما في ذهنه من مادة الدرس تغنيه عن ذلك، ونزوره في منزله فتكون الزيارة سياحة فكرية في التراث وحكايات عذاب لا تمل.

كتب عددًا من البحوث، منها:

١-"أهم أوزان الشعر النبطي"، مجلة دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ع٣، س١٥، ربيع الآخر-جمادى الأولى-جمادى الآخرة، ١٤١٠هـ.

٢-" قافية الشعر العربي ومحاولة الخروج عليها من العصر الجاهلي حتى أواسط العصر العباسي"، مجلة دارة الملك عبدالعزيز، ع٢، السعودية، أغسطس . أكتوبر ١٩٨٨م. ونشر في مجلة القاهرة، ع ٩٣، ١٥ مارس ١٩٨٩م.

٣-"حذف النون وشبهها قبل لام التعريف"، مجلة جامعة الملك سعود، م٤، الآداب (١)، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

٤-"العوامل المعنوية في النّحو العربي"، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثامنة، العدد العاشر، العام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥-"كاد واتصال خبرها بأن في التراث"، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب (١)، مج٧، عام ١٩٩٥م.

٦-"بحر الرجز"، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب (٢)، مج٧، عام ١٩٩٥م.

٧-"مناظرة المسألة الزنبورية"، مجلة جامعة الملك سعود. الآداب : نصف سنوية ، محكمة. مج ١٠، ع٢ عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٨-"ضمير النصب والجر المتصل للغائبة المؤنثة في شمالي نجد"، كتاب (الشاذليات)، كتبه: أبوأوس إبراهيم الشمسان، وتركي بن سهو العتيبي، وعوض بن حمد القوزي، ومحمد بن باتل الحربي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٩-"مجيء القسَم قبل النافي وحذفه بعده"، كتاب (الشاذليات)، كتبه: أبوأوس إبراهيم الشمسان، وتركي بن سهو العتيبي، وعوض بن حمد القوزي، ومحمد بن باتل الحربي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

رحم الله فقيدنا الغالي الدكتور أبا باسل محمد بن باتل الحربي الذي توفي في يوم السبت ٢٣ صفر ١٤٤٢هـ الموافقه ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠م.

٢١

د.الباتل في معهد المدينة المنورة العلمي

أ.د.عايض بن بنيه الردادي
عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة

بعد المرحلة الابتدائية التحقت عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٢م بالمعهد العلمي في المدينة المنورة التابع لرياسة الكليات والمعاهد آنذاك (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الآن) وكان أكثر مدرسينا أتوا من الرياض من خريجي كليتي الشريعة واللغة العربية، ومنهم الدكتور محمد الباتل الجميلي الحربي الذي تعين في المعهد أول تخرجه عام ١٣٨٤هـ حسب ما في الذاكرة.

كان متواضعًا في مظهره، لطيفًا في تعامله مع طلابه، تغلب عليه الجدية، لا يتحدث في الفصل الدراسي أو خارجه إلا باللغة الفصحى، وذكر أحد زملائنا في ذلك الوقت أنه لقيه وهو متجه إلى المسجد النبوي الشريف يحاول الإصلاح بين رجلين كانا يختصمان، وكان يتحدث معهما باللغة الفصحى فيقول: ما بالكما أيها الرجلان؟ لماذا تختصمان؟

ما زال في الذاكرة بعض ما تلقيناه منه من دروس، وبخاصة شرحه لنا أنواع المقال، وكيفية كتابته، وعناصر المقال: بدايته وصلبه وخاتمته، والحال كذلك في كتابة القصة.

وأذكر أنه خاطب الطلاب -وأكثرهم من قبيلة حَرْب- قائلًا أنا ابن عمكم، ولم أعد أذكر السبب، ولكن أكثر الطلاب أخذ ذلك بشيء من السخرية لظنهم أن قبيلة حرب محصورة في المدينة المنورة ولم يكونوا يتصورون أن لها وجودًا في القصيم.

لم يكن بيني وبينه تواصل فيما بعد إلا أنني حضرت مناقشة رسالة الدكتوراه في جامعة الملك سعود، وأذكر أن الإذاعة سجلتها صوتيًا، وأرسلتُ له نسخة بمبادرة مني وليس بطلب منه.

الزميل الصديق محمد الباتل

د.عبدالرحمن بن إبراهيم الدباسي
جامعة الملك سعود(سابقًا)-الرياض

طلب مني الأستاذ الدكتور إبراهيم الشمسان أن أكتب شيئًا عن الأخ الزميل الدكتور محمد الباتل الحربي –رحمه الله- بحكم العلاقة الخاصة بيننا، فأقول إن علاقة الصداقة بالإضافة إلى علاقة الزمالة بدأت عام ١٤٠٠هـ حين عينت معيدًا في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب، وكان الراحل –غفر الله له- دارسًا في برنامج الماجستير في القسم، وكان يعد رسالته في موضوع (اللغة المحكية في حوطة بني تميم) وهي التي نوقشها ونال الدرجة بها عام ١٤٠١هـ. وقد توطدت العلاقة بيننا لما لمسته في الرجل من السماحة، ودماثة الخلق، ولين الجانب.

ومن أهم ما يميز أبا باسل وما يرغّب في القرب منه أنه إنسان على سجيته وعفويته غير متصنع ولا متكلف، فكنت أنا وبعض الزملاء من جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، ووزارة الإعلام نغشى مجلسه ونرتاده بين حين وآخر؛ لأنه لا يشعرك أنك ضيف عنده، بل تشعر أنك في بيتك، ولا تشعر في منزله بالملالة وطول المكث، فكان يعمر المجلس مع ضيوفه بكل ما يسنح من طريف القول وممتع الحديث وجميل المسامرة، ثم إن الرجل كان موسوعي العلم والثقافة قارئًا مطلعًا لا تمل مجالسته، فهو في علوم اللغة والنحو والصرف متخصص وعالم، يضاف إلى ذلك أنه كان متضلعًا من محفوظ الأشعار والأخبار والقصص والطرائف ذا حظ وافر من كل ذلك. وهو رجل متواضع غير مدل بعلمه ولا بمكانته، لا يحب الشهرة ولا الأضواء، ولذا فهو في هندامه وهيئته بسيط تقتحمه عين من لا يعرفه ولا يخبره، وهو لا يزاحم الناس في منتدياتهم ولقاءاتهم ومناسباتهم كما يصنع غيره ممن

يحبون الظهور والوجاهة. والراحل –غفر الله له- عف ورع غير متعلق بالمال ولا متطلع إليه، نظيف ذات اليد، قانع بما كتب الله له.

ومن أهم ما لاحظته فيه، وقد أفادني ذلك كثيرًا، أنه كان في قراءته لأمهات الكتب يصنع لها فهارس من وحي قراءاته فهو يسجل المسائل والقضايا والأخبار في وريقات فيها إشارات إلى الجزء والصفحة، وقد أفدت منه ذلك في كتب الأغاني، ومروج الذهب، وصبح الأعشى.

ومن أعجب ما لاحظته فيه حين سافرت أنا وهو في رحلة علمية إلى تركيا في صيف عام ١٤٠٤هـ أنه مع سعة اطلاعه وحفظه واستحضاره للنصوص الشعرية والنثرية لا يكاد يعرف دربه، فكان لا يعرف محل إقامتنا في النزل الذي كنا نقيم فيه حين نبتعد عنه قليلًا، ولا يعرف بوصولنا إليه إلا حين ندخله، وهذا عزز إيماني بأن كلًا ميسر لما خلق له، وأن الناس تتفاوت حظوظهم في العلم والطباع والمواهب تفاوتًا بينًا. رحم الله الزميل محمد الباتل وغفر له وبارك في عقبه.

أخي محمد الباتل يرحمه الله

أ.عبدالرحمن بن باتل الجِمِيلي
من رجال التربية والتعليم (سابقًا)-البدايع

هو شقيقي وهو من قام على تربيتي فقد توفي والدي وعمري تقريبًا أربعة أعوام فتولى الأسرة بعد وفاة والدي وقد درس في الكتاتيب عند إمام المسجد عبدالرحمن الرشيد ثم فتحت المدرسة العزيزية في البدائع والتحق بها هو وأخي عبدالله القريب منه في السن وذلك عام ١٣٦٩هـ وتخرج منها هو وأخي عبدالله، وكان أخي محمد أحد الخمسة الأوائل بالمملكة، وذهب مع أخيه عبدالله للدراسة إبان فتح المعاهد العلمية، ووجدا مكانًا في الاحساء فالتحقا بالمعهد العلمي بالأحساء، وبعد أشهر جاءهم خبر وفاة الوالد فاضطر للرجوع للبدائع، وذلك عام ١٣٧٤هـ تقريبًا، وتوظف معلمًا بمدرسة أم تلعة بالبدائع مدة عام؛ ولكن رغبته في الدراسة جعلته يترك التدريس ويلتحق بالمعهد العلمي بعنيزة وبعد التخرج ذهب لكلية اللغة العربية بالرياض وتخرج منها وكان الأول ثلاثة أعوام متتالية وعين بالمعهد العلمي بالمدينة المنورة ثم انتقل بعد عام إلى مكة المكرمة ودرّس هناك سنة وانتقل لرئاسة تعليم البنات وعين في المنطقة الشرقية ثم انتقل للرياض برئاسة البنات إلى أن التحق بجامعة الملك سعود بعد نيله الماجستير.

كان أخي محمد مربيًّا وموجهًا لي في كل شؤون حياتي وكان كريمًا سخيًّا لم أعان من ضيق رغم فقد الوالد وكان صبورًا على شقائي، ولما بلغت وتخرجت كان يقوم بالمساعدة والتوجيه، وكان لا يعلمنا بما يعانيه يرحمه الله حتى إنه أوصى بأن لا يُخبَر أحد بدخوله المستشفى وبإجرائه

العملية التي آلمته أشد الألم، وفقد الذاكرة بسبب هذه العملية وعاش فاقدًا للذاكرة أعوامًا، وكنت إذا رأيته على هذه الحال أتأثر أشد الأثر.

رحمك الله يا أخي وجعل ما أصابك في هذه الدنيا أجرًا ورفعة في جنات النعيم في الآخرة.

رحم لله أبا باسل

أ.د. عبدالله بن حمد الدايل
جامعة الملك سعود-الرياض

عرفت الدكتور محمد الباتل أبا باسل -رحمه الله- منذ أربعة عقود، وكنت آنذاك في مرحلة الماجستير وكان يتأهب لمناقشة رسالته الدكتوراه (الشاهد الشعري في النحو العربيّ: دراسة توثيقية وتطبيقية)، تلك الرسالة التي استهوتني فقرأتها بشغف وأفدت منها.

وهي أول رسالة دكتوراه تناقش في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود كان ذلك عام ١٤٠٥هـ.

كان الرجل عالمًا بل موسوعة في اللغة والنحو، وقد أفادنا كثيرًا، وكان ذا أخلاق فاضلة، منها رحابة الصدر والحِلم والتواضع والبشاشة وهدوء النفس.

فتح لي قلبه وبيته معًا، وكنت أزوره باستمرار، فأنعم به وأكرم، بل سطّر يا تاريخ ما جنينا منه من فوائد بحروف من ذهب بكلمات تتوهّج بالمعنى ناهيك من أنه كان يعامل طلابه كما يعامل الأب أبناءه من حيث توجيههم والحرص على مصلحتهم.

كان يذكر لي في بعض زياراتي له بعض ما يحسه من مرض يتطلب إجراء عملية، وكان متردّدًا في إجرائها أول الأمر، وتمرّ سنوات وفجأة يقرّر إجراءها ولم يخبر بذلك إلا خاصّته، ويأتي قدر الله المؤلم الذي يجب أن يسلّم به كل مسلم، وهو فقدانه الذاكرة، وكان ذلك صدمة قويّة لي، وأصبحت ما بين مصدّق ومكذّب، وتواصلت مع ابنه باسل وسألته عن حال والده، وكان يحاول إقناعي بأن والده بخير، فشعرت أنه كان يخفي عني الحقيقة، فاستأذنته في زيارة والده فرحّب وكانت المفاجأة التي أبكتني؛ إذ لم أجد عند أبي باسل الابتسامة المعهودة، ولا عبارات

الترحيب التي كان يقابلني بها دائمًا عند زيارتي له، فأصبت بخيبة أمل وأدركت حينها أن الذي أمامي ليس أبا باسل الذي أعهده من سنين، وما كنت متيقّنًا في أثناء زيارتي له أنه فقد الذاكرة بعد العملية.

لكنها تكشفت لي عندما قابلته وجهًا لوجه إذ ما عاد يذكر شيئًا مما كان يجري بيننا بل شعرت أنه لم يعرفني مع أني من أكثر معارفه زيارةً.

قدر الله وما شاء فعل.

ظلّ كذلك سنواتٍ حتى انتقل إلى جوار ربّه يوم السبت ٢٣/ ٢/ ١٤٤٢هـ. وفقدنا بموته أخًا عزيزًا وعالمًا من علماء اللغة والنحو لا يعوّض. رحمك الله أبا باسل رحمة واسعة وجمعنا بك في جنة الخلد.

الدكتور محمد باتل الحربي

الهدوء، والسكينة، والسماحة

أ.د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
جامعة الملك سعود-الرياض

يجتمع الناس في علاقات شتى، منها القربى والرحم والصلة، ومنها المعاملات التي لا بدّ أن تكون بينهم، ومنها الزمالات في العمل والجوار في السكن، وغير ذلك من تشابك العلاقات بين البشر، وتذهب أو يذهب أكثرها وتنتهي، ويبقى في الذاكرة من كل من انتهت علاقته خيط لا يفارق ذاكرة الأحياء، قد يكون وسم هذا الخيط في الذاكرة وسمًا مؤثرًا وقويًّا واضحًا، وقد يكون خيطًا رفيعًا يتذكره المرء بضعف إذا انقطعت صلته بمن اتصلت به لسبب من الأسباب، كالتحول والانتقال وانتهاء المصلحة أو حتى حدوث الظروف القاهرة التي تجبره على الفراق والمغادرة، كل الأسباب التي تجمع الناس وتوجد الصلات والعلاقات بينهم قابلة للتغير والتحول، وقد تكون رغبة من أحد طرفيها؛ ولكن يبقى مع الحياة أمل في اللقاء والعودة في يوم ما، وكم قرأنا وعرفنا ممن جمعتهم الحياة في مرحلة من أعمارهم ثم ضرب بينهم الدهر بعد ذلك وفرقهم كيف تكون فرحتهم عظيمة حين يأذن الله باللقاء مرة أخرى ويجمع ما شتته منهم، و في بعض الأحيان تكون الصلة واللقيا مصادفة تعيدها فرصة غير متوقعة.

أما أقوى الأسباب وسمًا في الذاكرة وانقطاعًا للعلاقة فهو الموت والرحيل الأبدي الذي لا بدّ أنه مصير كل من جمعتهم ظروف الحياة وشؤونها، وهو رحيل لا عودة منه ولا أمل في لقاء بعده، ولكنها سنة الحياة التي لا يستطيع الأحياء تجاوزها وإن في الأحلام والأماني؛

لذلك بحث الناس عما هو ممكن من التعويض ولو من جانب واحد هو جانب الأحياء الذين يكافحون الفناء الأبدي بتسجيل الذكريات والاحتفاء بالأموات، ومن ذلك ما سنه الزملاء في قسم اللغة العربية من سنة حسنة جزى الله خيرًا من ابتدأها وجزى خيرًا من تابعها وأعان عليها، سنة التأبين لزملاء كانوا يومًا معهم على المحبة والصداقة والوفاء فاخترمهم المنون. فسجل الباقون بعدهم شيئًا من مكارم أخلاقهم وصدق مشاعرهم نحو زملائهم الذاهبين، حدث ذلك أكثر من مرة وأولهم الأستاذ الدكتور حسن شاذلي فرهود والأستاذ الدكتور عبدالعزيز التويجري والأستاذ الدكتور عوض القوزي رحمهم الله جميعًا، واليوم يسجلون فيض عواطفهم ووفائهم برحيل الأستاذ الدكتور محمد باتل الحربي، وكان لا بدّ من أن تكون كلمتي في هذا المقام جمعا لبعض الذكريات والانطباعات عنه رحمه الله وإن كانت عابرة، فحين عدت للجامعة بعد سنوات غياب للدراسة وجدت محمدًا قد انظم إلى القسم ويهم في بدء رسالته للماجستير فكانت لي ملاحظتان على ذلك، أولاهما دراسته في الداخل وآخرتهما الموضوع الذي اختاره للدراسة وهو (اللغة المحكية في حوطة بني تميم)، ولم يسبق أن لقيته قبل ذلك، فلما علم بملاحظاتي قابلني وشرح وجهة نظره في الأمرين كليهما وبين بوضوح ما استشكلت، كان لقاءنا الأول لكنه ترك في نفسي الانطباع الذي لم يتغير بعد ذلك، وهو الهدوء والسكينة والسماحة التي اتصف بها، هذه الصفات الثلاث لازمت المرحوم الدكتور محمد باتل الحربي في حياته كلها العلمية والاجتماعية ومع طلابه وزملائه، وحكمت سلوكه في كل علاقاته وتصرفاته مع كل من عرفه وزامله حتى رحل من القسم والحياة.

الهدوء:

لم يثر الضجيج حول ما يقول أو ما يفعل بل كان يتصرف في مواقفه العلمية والعملية بطمأنينة وثقة بالنفس تجنبها التنازع والإشكال

والاختلاف والتخاصم، يتجاوز ما لا يوافق عليه أو ما لا يرضاه بالصمت وعدم الاكتراث وهو سائر في الطريق الذي يختاره ويراه صحيحا، وإن خالف غيره فحجته في تأكيد رأيه بصمت وعرض النتائج بثقة لا تحاول إثارة الآخرين أو إزعاجهم، تجلى ذلك في بحوثه ودراساته العلمية الرصينة ومؤلفاته في تخصصه اللغة والنحو.

السكينة:

تظهر السكينة والاتزان على كل تصرفاته وحركاته، تدرك ذلك وتراه مجسدًا في تعامله مع زملائه ومع طلابه حتى في مِشيته وملامح وجهه وبشاشة استقباله للآخرين ولقائه بهم، في كل مناسبة تجمع الزملاء ترى ملامح الرضا والسكينة والبعد عن الضجيج الذي لا ينفع.

السماحة:

السماحة هي اللمحة الإنسانية التي تحسها وتدركها في مجمل عمل الإنسان وتعجز أن تصفها بكلمة أو تنعتها بنعت بل هي شيء تدركه جملة ولا تستطيع التعبير عنه تفصيلًا، والدكتور الحربي رحمه الله من العدد القليل من الناس الذين تلمس في تصرفاتهم وفي علاقاتهم بغيرهم الشعور بالرفق والسماحة، فلا تراه منازعًا في أمر ولا غاضبًا في موقف ولا مجادلا في قضية تثير الجدل والاختلاف، وتلك فضيلة قلما تجدها في الناس رحمه الله وغفر له.

وشكر الله لصديقنا العالم المحقق أبا أوس الدكتور إبراهيم الشمسان الذي تولى هذا العمل ودفع به إلى النور، كما فعل قبل ذلك مع أستاذه الشاذلي وزميله القوزي، خصلة من الوفاء والنقاء لأبي أوس متعه الله بالصحة والعافية.

القسم الآخِر

أبحاث مهداة

أحكام (دون) ودلالاتها السياقية*

أبوأوس إبراهيم الشمسان
جامعة الملك سعود-الرياض

اللفظ (دون) من أكثر ألفاظ العربية استعمالًا في مستوياتها الفصيحة واللهجية، القديمة منها والمعاصرة، وميّز اللغويون والنحويون بين حالين لاستعمالها، أمّا إحداهما فاستعمالها ظرفًا مبهمًا مفتقرًا في دلالته إلى ما يضاف إليه، وأما الأخرى فاستعمالها اسمًا عامًّا دالًّا على الوضاعة، واقتضى اتساع استعمالها ظرفًا أن يكون لها من الأحكام التركيبية ما يناسب الغرض منها، وأن تتعدد دلالاتها السياقية، وسأحاول أن أقف على هذه الأحكام والدلالات، وأما (دون) الاسمية فأشير إليه من غير تفصيل لأنه لا يختلف عن غيره من الأسماء.

أولًا أحكام (دون):

(دون) الظرفية

الأصل في (دون) أنها اسم مكان ينصب على الظرفية، قال سيبويه "وأما دون فتقصيرٌ عن الغاية، وهو يكون ظرفًا"[(١)]؛ ولذلك "فإنه لا يُرْفَعُ أبدًا"[(٢)]، والظرف مكان ماديّ، ولكن (دون) ربما اتسع في اطلاقه على مكان معنويّ فهو ظرف "وإن قلت: هو دونَك في الشَّرَف؛ لأنَّ هذا إنَّما هو مَثَلٌ كما كانَ هذا مكانَ ذا في البدل مثلًا، ولكنَّه على السَّعة. وإنما الأصلُ في الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض"[(٣)]، أي إنّ "دُونَ: ظَرْفُ مَكَانٍ مُلَازِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ أَوِ الْمَجَازِيَّةِ"[(٤)]. ويبين أبو حيان ذلك في قوله "وقد يطلقون ذلك على المرتبة والمكانة، لكنه مجاز، فيقولون: زيد دون عمرو، يعنون في الشرف لا في المكان، وقد تكون دلالتها على المكان مجازية، ولا يراد بها حقيقة الجهة، كقوله تعالى

﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾، وقوله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنفَعُهُمْ ولا يَضُرُّهُمْ﴾، فدلالته في هذا ونحوه على المكان هو على سبيل المجاز. وأما قولهم (الموت دون بلوغ كذا) بمعنى أن الموت يحول بينه وبين كذا فمجازه أن مكان الموت منخفض عن مكان بلوغ كذا، وإذا كان منخفضًا عنه لم يجتمعا؛ إذ كل منهما في مكان غير مكان الآخر، وإذا لم يجتمعا وقعت الحيلولة. وقد يتجوز بـ(دون)، فيصير كالوصف للأفعال، ولا يكاد يلحظ فيه المكان، فيقول: ضربت زيدًا دونَ عمرو، وأعطيته دونَ خالد، والمعني أنه ضرب زيدًا ضربًا دونَ ضرب عمرو، وأعطاه إعطاءً دون إعطاءِ خالد، كأنَّ ضرب زيدٍ منخفض، أي: أقلُّ من ضربِ عمرو، وكأنَّ إعطاءَه منخفضٌ وأقلُّ من إعطاءِ خالد. وأما ما يتبادر إلى أفهام بعض الناس أنكَ إذا قلتَ ضربت زيدًا دونَ عمرٍو فمعناه أن الضرب حل بزيد دونَ عمرٍو- فليس بمفهوم عربي"(٥).

و(دون) اسم مصروف لتمكنه من الاسمية؛ إذ لم يشابه الحروف في وضعه ولا تضمن حرفًا؛ ولذلك ينون في الجرّ، قال سيبويه "وسألته [أي الخليل] عن قوله: من دونٍ، ومن فوقٍ، ومن تحتٍ، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن دبرٍ؟ ومن خالف؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنهَّا تضاف وتستعمل غير ظرف"(٦). وينون في النصب "وتقول في النصب على حد قولك: من دونٍ ومن أمامٍ: جلست أمامًا وخلفًا، كما تقول يمنةً وشأمةً. قال الجعدي:

لها فرطٌ يكون ولا تراه أمامًا من معرَّسنا ودونا"(٧)

و(دون) كظروف أخرى جامد الوضع أي غير مأخوذ من فعل. وهو مبهم لا يتمّ معناه إلا بالإضافة إلى غيره. ولعل كثرة استعمالها ظرفًا هو ما دعا النحويين إلى الاختلاف في تصرف الظرف (دون)، فذهب سيبويه إلى ملازمته الظرفية، وذهب الأخفش إلى تصرفه فيخرج عن الظرفية فيكون مبتدأ. قال السيوطي "وَهُوَ مَمْنُوع التَّصَرُّف عِنْد سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُور

الْبَصرِيين وَذهب الْأَخْفَش والكوفيون إِلَى أَنه يتَصَرَّف لَكِن بقلة وَخرج عَلَيْهِ: ﴿وَمِنّا دُونَ ذَلِك﴾ [الْجِنّ: ١١] فَقَالَ [الأخفش] (دون) مُبْتَدأ، وَبني لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيّ، والأولون قَالُوا تَقْدِيره مَا دون ذَلِك فَحذف (مَا)، وَقَالَ الشَّاعِر:

٨٣٨ -وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموتُ دُونُها ...

وَقَالَ:

٨٣٩ -وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها مَا ورَاءَهَا ... "[٨]

والحق أنّ هذا ما يفهم من قول سيبويه أيضًا في الكتاب "وإن شئت قلت: هو دونُك، إذا جعلتَ الأوّلَ الآخِرَ ولم تَجعله رجُلًا"[٩]، أي هو مبتدأ فيكون سيبويه سابقًا الأخفش في هذا، ومعنى ذلك أن دون ظرف مكان يغلب عليه ملازمة الظرفية؛ ولكنه يخرج عن النصب على الظرفية ليكون اسم مكان مرفوعًا على الابتداء أو على الفاعلية كما في الشواهد التي ساقها السيوطي.

(دون) الاسمية

وانتقل استعمال (دون) من دلالته على المكان الظرف للدلالة على مطلق المكان أو المكانة قال سيبويه "وقد يقولون: هو دُونٌ، فى غير الإضافة، أى هو دُونٌ من القوم، وهذا ثَوبٌ دُون، إذا كان رَديئًا"[١٠]، وجاء في معجم (المحكم) "ورَجُلٌ دُونٌ: ليسَ بلاحِقٍ. وهو مِنْ دُونِ النّاسِ والْمَتاعِ: أي مِنْ مُقارِبِهما. وقالَ اللِّحْيانِيُّ: رَضِيتُ من فُلانٍ بأَمْرٍ مِنْ دُونٍ. قالَ: وُيقالُ: إنَّ أَكْثَر كلامِ العَرَبِ في هذا أَنْ يُقالَ: أَنْتَ رَجُلٌ من دُونٍ، وهَذا شَيْءٌ من دُونٍ. يَقُولونَها مع (مِنْ)، وقد تُقالُ بغَيْرِ (مِنْ)"[١١]، وقال الجوهري "والدونُ: الحقير الخسيس. وقال:

إذا ما عَلا المرءُ رامَ العَلاء ويَقنع بالدونِ من كان دونا"[١٢].

إعراب (دون) وبناؤه

مضى أن (دون) اسم متمكن فهو معرب منصرف ولكن (دون)

الظرفية قد تبنى عند إضافتها كغيرها من المبهمات إلى مبني، قال أبوحيان "وقال الأخفش في قوله ﴿ومِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾: إن دون مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبني"[١٣]. قال السيوطي "من الظروف الَّتِي تبنى جَوَازًا لَا وجوبًا أَسمَاء الزَّمَان المبهمة إِذا أضيفت إِلَى مَبْنِيّ مُفْرد نَحْو (يَوْمئِذٍ) و(حِينَئِذٍ) وَألْحق بهَا الْأَكْثَرُونَ كل اسْم نَاقص الدّلَالَة ك(غير) و(مثل) و(دون) و(بَين) فبنوه إِذا أضيف إِلَى مَبْنِيّ نَحْو مَا قَامَ أحد غَيْرك، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّه لحق مثل مَا أَنَّكُمْ تنطقون﴾ [الذاريات: ٢٣] وَقُرِئَ: ﴿أَن يُصِيبُكُم مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بِفَتْح اللَّام وَقَالَ: ﴿وَمنا دون ذَلِك﴾ [الْجِنّ: ١١] ﴿لقد تقطع بَيْنكُم﴾ [الْأَنْعَام: ٩٤] وَقَالَ الشَّاعِر:

٨٦٨ -وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ ... "[١٤]

تصغير (دون)

صغرت العرب بعض الظروف لتمكنها، قال الفارسي "وصغّر (دون وتحت)، لأنّها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها"[١٥]. ليس تصغيرها تصغيرًا لذاتها؛ لأنها ليست جثّة توصف بالصغر؛ ولكنهم أعربوا عن أن الزمان أو المكان أقرب، قال سيبويه "واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنك تريد أن تقرّب حينًا من حين، وتقلّل الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: دوين ذاك، وفويق ذاك؛ فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلّل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر"[١٦].

وورد في التراث تصغير لهذا الظرف هو (دوينة)، قال ابن سيده "فأَمّا ما أَنْشَدَه ابنُ جِنِّي من قَوْلِ بعضِ الْمُوَلَّدِينَ [أبوعبدالله الشجري]:

وقامَتْ إِليْهِ خَدْلَةُ السّاقِ أَعْلَقَتْ *** بِهِ منه مَسْمُومًا دُوَيْنَةَ حاجِبِهْ

فإِنِّي لا أعرِفُ (دُونَ) تُؤَنَّثُ بعلامَةِ تأنِيثٍ وإِلّا بغيرِ عَلامَةٍ، ألا تَرَى أَنّ النَّحْويِّينَ كُلَّهُم قالُوا: الظُّروفُ كُلُّها مُذَكَّرَةٌ إِلَّا قُدّامَ ووَراءَ. فلا أَدْرِى ما الَّذِي صَغَّرَه هذا الشّاعِرُ، اللهُمَّ إِلَّا أن يَكُونُوا قد قالوا: هو دُونَتُهُ، فإِذا كانَ

كِذلكَ فَقَولُه (دُوَيْنَةَ حاجِبِهِ) حَسَنٌ، على وَجْهِه"[١٧].

الفعل من (دون)

هذا الظرف جامد لم يؤخذ من غيره؛ وعلى الرغم من أنّ اللغويين نصوا على أنه لا فعل منه قيل إنه أخذ من فعل بمعناه، قال الجوهري "دون: نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية. ويكون ظرفًا. والدونُ: الحقير الخسيس. وقال:

إذا ما عَلا المرءُ رامَ العَلاء *** ويَقنع بالدونِ من كان دونا

ولا يشتقّ منه فعل. وبعضهم يقول منه: دانَ يَدونُ دَوْنًا، وأدين إدانة"[١٨].

اسم التفضيل من (دون)

وأما اسم التفضيل (أدْوَن) فنفى الأزهري أخذه منه، قال "وَلم يَقُولُوا فِيهِ: مَا أَدْوَنَه وَلم يُصَرَّفْ فِعْلُه كَمَا يُقَال: رجلٌ نَذْلٌ بَيِّن النَّذَالةِ"[١٩]، ولكن قال ابن سيده "وقالَ ابنُ جِنِّي فِي شَيْءٍ دُونٍ، ذَكَرَه فِي كتابِهِ الْمَوْسُومِ بالْمُعْرِب: (وذلكَ أَقَلُّ الأَمْرَيْنِ وأَدْوَنُهُما) فاسْتَعْمَلَ منه أَفْعَلَ، وهذا بَعِيدٌ، لأَنَّه ليسَ له فِعْلٌ فتكونُ هذه الصِّيغَةُ مبنِيَّةً منه، وإنّما تُصاغُ هذه الصِّيغَةُ من الأَفْعالِ، كقَوْلِكَ: أَوْضَعُ منه، وأَرْفَعُ منه، غير أَنَّهُ قد جاءَ من هَذا شَيْءٌ ذَكَرَهُ سِيَبَوَيْهِ"[٢٠]. وذكر قول سيبويه "قالوا: أحنَكُ الشاتين وأحنَك البعيرين، كما قالوا: آكَلُ الشاتين؛ كأَنَّهم قالوا: حَنِكَ ونحو ذلك. فإنَّما جاءوا بأَفْعلَ على نحو هذا وإن لم يتكلَّموا به. وقالوا: آبَلُ الناس كلِّهم، كما قالوا: أَرْعَى الناس كلِّهم، وكأنهم قد قالوا: أبِلَ يَأْبَلُ. وقالوا: رجلٌ آبَلُ وإن لم يتكلّموا بالفِعل. وقولهم: آبل الناسِ بمنزلة آبَلُ منه، لأن ما جاز فيه أَفْعَلُ الناس جاز فيه هذا، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا. وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أَفْعَل منه ونحو ذلك. وقد قالوا فلانٌ آبَل منه، كما قالوا: أحنك

الشاتين"[٢١]، ومن استعمال (أدْوَن) "مثل ضربه لِرجلَيْنِ أَحدهمَا أرفع وأضر وَالْآخر أدْوَنُ وأنفع"[٢٢]، "وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلني أدْوَنَ الرجلين عندك"[٢٣]، ومثله "ومن وجه آخر أن قولك: يا زيد، لما اطرد فيه الضم، وتَمَّ به القول، جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، فهذا أدْوَنُ حالي (يا)"[٢٤]، ومن ذلك "ومنهم من يقول: السَّوَّة والْجَيَّة، وهو أدْوَنُ اللغتين وأضعفهما"[٢٥]، ومنه "وَقَالَ: لَا أَحَدَ أَدْوَنَ مِمَّنْ يَتَزَيَّنُ لِدَارٍ فَانِيَةٍ وَيَتَحَمَّدُ إِلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ ضُرَّهُ وَلَا نَفْعَهُ"[٢٦]، ومنه "قَالَ ابْن جريج: كَيفَ يمشى بِجنَازَة الرجل قَالَ: يُسرع بِهِ. قَالَ: فالمرأة؟ قَالَ: يُسرع بهَا أَيْضا؛ وَلَكِن أدْوَن من الْإِسْرَاع بِالرجلِ"[٢٧]، ومنه "فيعرب بدلًا، ولا يعرب بيانا. لأن البيان لا يكون أدْوَنَ في التعريف من المبيَّن"[٢٨]، ومنه "إلا أن حرمة الرضاع أدْوَنُ من حرمة النسب"[٢٩]، ومنه "إنما يقال في أشياء متعددة مختلفة الأثمان أدْوَنُ ما فيها بدرهم وما عداه أكثر من درهم"[٣٠]، وما أنكره الأزهري وابن سيده، أثبته ابن عباد، قال "وهذا أدْوَنُ ذاكَ"[٣١]، واسم التفضيل هذا مستعمل في لهجات الجزيرة اليوم بشيء من التغير اللفظي فهم يقولون (أَدُون منه) على وزن (أَقُول)[٣٢].

اسم الفعل من (دون)

لاحظ النحويون أن من تراكيب اللغة ما لا يمكن تصنيفه في سياقه تصنيفًا صرفيًّا في أحد أقسام الكلم الثلاثة؛ لأنه يستعمل استعمال الأفعال؛ ولكنه يختلف بصفاته عن الفعل؛ ولذلك أطلقوا عليه مصطلح (اسم الفعل)، إذ الاسم أعم أقسام الكلم وأكثرها اشتمالا على المتفرقات، فكل ما عبر به عن شيء هو اسم له، فالأسماء تأتي للمعاني كما تأتي للذوات، وحاول النحويون أن يصوغوا لهذا التركيب حدًّا يبينه، فاسم الفعل "هو ما ناب عن الفعل معنًى وعملًا، وليس فضلة في الكلام، ولا متأثرًا بعامل يدخل عليه، فلا يقع مبتدأ ولا فاعلًا ولا مفعولًا ولا غير

ذلك، بخلاف الحرف؛ فإنه وإن ناب عن الفعل يقع فضلة، والمصدر والصفة فإنهما، وإن نابا عن الفعل، يتأثران بالعامل"[٣٣].

ولاحظ النحويون أن اسم الفعل على قسمين مرتجل ومنقول، "وحدّ اسم الفعل المرتجل هو: ما وضع من أول الأمر اسمًا للفعل بأن لم يوضع في الأصل لشيء، بل اخترع ابتداء اسمًا للفعل: كـ(شتّانَ) و(صَهْ) فهو اسم فعل على أول أحواله"[٣٤]. و"حد اسم الفعل المنقول هو ما وضع لغيره أي لغير اسم الفعل، بأن كان موضوعًا في الأصل لشيء ثم نقل من ذلك الغير أي الشيء إليه، فهو اسم فعل ثاني أحواله. ونقل إما من ظرف، نحو: مكانَك، بمعنى: اثبتْ، وعندك ولديك ودونك، بمعنى: خُذْ، أو جار ومجرور، نحو: إليك، بمعنى: تَنَحَّ، وعليَّ، بمعنى: أَوْلِني، وعليك، بمعنى: الزم، ومنه: عليكم أنفسكم، أو مصدر استُعمل فعله، نحو: رويدًا زيدًا، بمعنى: أمهله، أو أهمل، وذلك قولهم: بَلْهَ زيدًا، أي دَعْهُ"[٣٥].

وقد عالج اللغويون والنحويون (دون) بصفتها اسم فعل بإضافتها إلى ضمير المخاطب (دونك)، فبينوا الغرض من استعماله، قال المبرد في معرض كلامه عن اسم الفعل "فَمن ذَلِك قَوْله: (صه) و(مَه)، و(إيهٍ) يَا فَتى: إِذا أردْت أَن يزيدك من الحَدِيث، و(إيها) يَا فَتى، إِذا كففته، و(ويها) يَا فَتى: إِذا أغريته وَكَذَلِكَ (عَلَيْك) زيدًا، و(دُونك) زيدًا"[٣٦]. وبين النحويون ما يتصل بذلك من أحكام يقتضيها استعمالها استعمال اسم فعل. وقد جعلها السيرافي من النوع الثاني من أنواع اسم الفعل، قال "والضرب الثاني: وهي الأسماء المضافة، ومنها أيضًا ما يتعدى وما لا يتعدى، فأما المتعدي فنحو: دونك زيدًا"[٣٧]. وهي كالفعل من حيث المعنى، قال السيرافي "أما قولك: دونك زيدًا، ودونكم إذا أردت (تأخرْ) فنظيرها من الأفعال جئت يا فتى، يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير، وجائز أن تعديها فتقول: جئت زيدًا"[٣٨]، وفي قول ابن السراج علقة بغرض المتكلم فإن أراد الأمر بالأخذ عدّى (دونك) مثل: دونك زيدًا، وإن

أراد الأمر بلزوم المكان وعدم التقدم قال (دونك)، وهو استعمال مستمر في لغة الناس إلى يومنا هذا فهم يقولون: دونك أي توقف، يستعملونه في النهي عن فعل مادي أو معنوي.

ومن شرح معنى اسم الفعل (دونك) ما جاء في معجم (المحكم) "ودُونَكَ الشَّيءَ، ودُونَكَ بِهِ: أي خُذْه"[٣٩]، ويراد به الأمر بالأخذ وربما الإغراء، جاء في معجم (الصحاح) "ويقال في الاغراء بالشيء: دونَكَهُ. قال تميم للحجاج لما قتل صالح بن عبد الرحمن: أقبرنا[٤٠] صالحًا - وكان قد صلبه - فقال: دونَكُموه"[٤١]. ويشير السيرافي إلى حكمة استعمالهم هذه الأسماء لا الأفعال بقوله "وفي دونك زيدًا، أي: خذْه من أسفل من موضعك. وتحصيل هذا خذ من دونك زيدًا، وخذ من عندك زيدًا، وخذ من عليك زيدًا"[٤٢]، فالأخذ هنا ليس مجرد أخذ بل هو أخذ لما هو دون الآخذ، ويشعر هذا بتفوق الآخذ وسطوته.

ويبين لنا السيرافي علاقة اسم الفعل بالفعل، فالأصل للفعل والفرع لاسم الفعل "قال أبو سعيد: اعلم أن الأمر والنهي هما بالفعل فقط؛ لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل، وتنهى عن إيقاع فعل، وربما أمرت باسم هو في المعنى واقع موقع الفعل، كقولك: عندك زيدًا، ودونَك زيدًا في معنى: خذ زيدًا، وكقولك: حذارِ زيدًا، في معنى: احذرْ زيدًا"[٤٣].

ومعنى هذا أن اسم الفعل ناب عن الفعل الأصلي وهذا يوحي بأن الفعل حذف، وهذا ما يبينه ابن جني إذ يذهب إلى أنّ الاستعمال هنا جرى فيه اطراح الفعل وحذفه، قال "ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره مصدرًا كان أو غيره؛ نحو ضربًا زيدًا وشتمًا عمرًا. وكذلك دونَك زيدًا وعندك جعفرًا، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب"[٤٤]. فاسم الفعل (دونَك) إذن هو فعل أمر، وفعل الأمر لا يكون إلا للمخاطب؛ ولذلك قال ابن جني "لا تقول: دونه زيدًا، ولا عليه جعفرًا، كقولك: دونك زيدًا، وعليك سعدًا"[٤٥]. ويستدل السيرافي في تقرير ذلك

بالقياس "ولم تتوسّع في دونك وعندك لأنهم لم يقولوا: دوني وعندي، ولا يجب أن نقيس ذلك لأنّه قد يجوز أن يكون فعل منه متعدّ ولا يتعدى نظيره"(٤٦).

وتثير هذه النيابة سؤالًا عن سرّ اصطفاء تراكيب بأعيانها لتنوب عن الفعل، فـ"إِن قَالَ قَائِل: لم خصّت الْعَرَب (عنْدك وَعَلَيْك ودونك) بإِقامتها مقَام الْأَفْعَال من بَين سَائِر الظروف؟ قيل لَهُ: لِأَن الْفِعْل لَا يجوز أَن يضمر إِلَّا أَن يكون عَلَيْهِ دَلِيل من مُشَاهدَة حَال أَو غير ذَلِك، فَلَمَّا كَانَ (على) للاستعلاء، والمستعلي يرى مَا تَحْتَهُ، وَكَذَلِكَ (عنْدك) للحضرة، وَمن بحضرتك ترَاهُ، وَكَذَلِكَ (دون) للقرب، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الظروف أخصّ من غَيرهَا، جَازَ فِيهَا ذَلِك"(٤٧).

واقتضت هذه النيابة أن يوافق اسم الفعل ما ناب عنه من الفعل من حيث التعدي واللزوم، فما كان فعله متعديًا فهو متعد وما تعدى فعله إلى مفعولين تعدى إلى مفعولين، وما كان فعله لازمًا فهو لازم، وقد مرّ تلميح السيرافي إلى ذلك، وأما التصريح فنجده في قول الفارسي "قال أبو إسحاق: يعني: أن (عليكَ زيدًا) يتعدى إلى مفعول (وعَلَيَّ زيدًا) يتعدى إلى مفعولين، وأن هذا ليس بقياس. (فَعَلَيَّ) بمنزلة (أَوْلِني)، ولا يجيء (دونك) متعدية، فتقول (دوني زيدًا)، لأنه ليس كل شيء معناه (أَوْلِني) يتعدى كما يتعدى (أَوْلني)"(٤٨).

وعلى الرغم من تصنيفهم هذه التراكيب في الأسماء لم تقتض ما تقتضيه الأسماء من وظائف تكون بها معربة أو في موضع إعراب؛ لأنها في الاستعمال مستعملة كالأفعال "وذلك أن عليك ودونك وعندك إذا جُعلن أسماء للفعل لسن منصوبات المواضع، ولا هن متعلقات بالفعل مُظْهَرًا ولا مُضْمَرًا، ولا الفتحة في نحو: دُونك زيدًا فتحة إعراب كفتحة الظرف في نحو قولك: جلست دونك؛ بل هي فتحة بناء؛ لأن الاسم الذي هو عندك زيدًا بمنزلة صهْ ومهْ لا إعراب فيه، كما لا إعراب في صهْ ومهْ وحَيْهَل، غير أنه بُني على الحركة التي كانت له في حال الظرفية"(٤٩).

ولأن (دونَك) ونحوَها اسم فعل لا فعل حقيقة، وهو فرع عن أصل والفرع ينحط عن أصله في الأحكام؛ وجد النحويون أنه لا يؤكد بالنون كما يؤكد الفعل، قال المبرد في (بَاب مَالا يجوز أَن تدخله النُّون خَفِيفَة وَلَا ثَقيلَة وَذَلِكَ مَا كَانَ مِمَّا يوضع مَوضِع الْفِعْل وَلَيْسَ بِفعل) "و(دُونَك) زيدًا، و(وَرَاءَك) أوسع لَك، و(عنْدك) يَا فَتى: إِذا حذرته شَيْئا بِقُرْبِهِ فَكل هَذِه لَا تدْخلهَا نون، لِأَنَّهَا لَيست بِأَفْعَال، وَإِنَّمَا هِي أَسمَاء للْفِعْل"[٥٠].

ولفرعيتها هذه لم تتصرف جملتها بل جاءت جامدة لا تتقدم بعض عناصرها على بعض، قال المبرد "وَلَا يجوز أَن تقدم فِيهِ وَلَا تُؤخر، فَتَقول: زيدًا عَلَيْك، وزيدا دُونك"[٥١]. على أن هذا الحكم لم يسلم من الخلاف الذي مردّه معاندة الاعتماد في التقعيد على الاستقراء الناقص، قال الأنباري "ذهب الكوفيون إلى أن (عليك، ودونك، وعندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[٥٢].

وكان السيرافي من قبل عرض لرأي إمام أهل الكوفة في إعراب قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء-٢٤] قال "وقال الكسائي (كتابَ الله) منصوب بعليكم، كأنه قال: "عليكم كتابَ الله، وأكثر النحويين يدفعون هذا، لأن الإغراء بهذه الحروف ليس لها قوّة الفعل، ولا يحسن أن تقول: زيدًا دونَك، وزيدًا عليك، كما تقول: زيدًا خُذْ، وإنما تعلّقَ في جواز هذا بقول الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونَكا إنّي رأيت النّاس يحمدونكا

وليس في هذا حجّة، لأنه يجوز أن يكون دلوي في موضع رفع كأنه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلو زيد بقربك استدعاء لملئها، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، وهو حمله على أنه في موضع نصب، وأن العامل فيها دونكا، وقد يجوز عند بعض النحويين أن يكون العامل فيها

مضمرًا كأنه قال: املأ دلوي، والدليل على أن هذا يجوز أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد على ذلك لجاز؛ لأنّ الحال التي هم فيها تدل عليه"[٥٣]، وليس ما نسبه الأنباري إلى الفراء دقيقًا فالفراء يرجح مذهب البصريين؛ ولكنه لا يرد المذهب الآخر بل يفسره، قال "وقوله كِتابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ كقولك: كتابًا من اللَّه عليكم. وقد قَالَ بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتابَ اللَّه. والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيدًا عليك، أو زيدًا دونَك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونكا   إني رَأَيْت الناس يحمدونكا

الدلو رفع، كقولك: زَيْدٌ فاضربوه. والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر فِي الخلفة كأنك قلت: دونَك دلوي دونَك"[٥٤]. والذي ينتهى إليه هنا هو منع تقديم مفعول (دونك) عليها ولا يلتفت إلى الشواهد القليلة التي يتطرق إليها الاحتمال فلا يصح بها الاستدلال.

ثانيًا: دلالات (دون) السياقية

١-دلالات (دون) المجردة

تجيء كلمة (دون) في السياقات الاستعمالية بمعان متعددة مختلفة، من ذلك أنها تجيء بمعنى حرف النفي (لا)، مثل "الهُجُوعُ: نومُ الليل دُون النَّهار"[٥٥]، أي الهجوع نوم الليل لا النهار، ومثل "وتقول زعَمتْ أَنّي لا أُحِبُّها، ويجوز في الشعر: زَعَمَتْني لا أحبّها. قال [أبوذؤيب الهذلي]:

فإن تَزْعُميني كنت أَجْهَلُ فيكم   فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ

وأما في الكلام فأحسن ذلك أن نُوقِع الزّعمَ على أنّ، دون الاسم"[٥٦]، أي على (أنّ) لا على الاسم، يقصد أن الأحسن في الكلام تعدية الفعل إلى المصدر المؤول من أنّ وجملتها، فيقال: زعمتْ أنني، لا زعمتْني؛ لأن المزعوم القول لا الشخص، ومثل "والجميع: الرِّعاء مهموز

على فِعالٍ رواية عن العرب قد أجمَعَتْ عليه دونَ ما سواه"[٥٧]، أي أجمعت عليه لا على ما سواه من الجموع الممكنة؛ إذ القياس (رُعاة)، جاء في معجم العين "ويجوز على قياس أمثاله: راعٍ ورُعاة مثل داعٍ ودُعاة"[٥٨]، ومن جموعه (رُعْيان). ومثل "وقال بعضُهم: العُراهِم الطَّويلُ الضَّخْم، قال[زيادة بن زيد]:

عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي فَاطِمَا فَعَوَّجَتْ مُطَّرِدًا عُراهِما

وقال بعضُهم: العُراهِم نعْتٌ للمؤنَّث دونَ المذكَّر. وقال آخر: الذَّكرُ عُراهِم والأُنْثى عُراهِمة"[٥٩]، أي نعت للمؤنث لا المذكر. ومثله "ورجل قَحْطِيٌّ: أكُولٌ لا يُبقي على شَيءٍ من الطعام، من كلام أهل العراق دون أهل البادية"[٦٠]، أي من كلام أهل العراق لا البادية. ومثل "والحِرابُ جمع الحَرْبة (دونَ الرُّمْح)"[٦١]، أي لا الرمح. ومثله "الحَوَص: ضِيقٌ في إحدى العينين دون الأخرى"[٦٢]، أي لا الأخرى.

وتأتي (دون) بمعنى (قبل)، مثل "ورجلٌ مُنقطَعٌ به أي انْقطع به السَّفَر دون طيِّه"[٦٣]، أي انقطع به السَّفَر قبل طيِّه، ومثله "وقولهم: ارضَ من الرَّكْبِ بالتعليق، يضربُ مثلًا للرجُلِ يُؤْمَرُ بأنْ يَقنَعَ ببعض حاجته دون إتمامها"[٦٤]، أي قبل إتمامها، ومثل "والشِّعار: ما استشعرت به من اللّباس تحت الثياب. سمي به لأنّه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس"[٦٥]، أي قبل ما يلبس من سائر اللباس، ومثل "وتقول: أنت الشِّعار دون الدثِّار، تصفه بالقرب والمودَّة"[٦٦]، أي أنت الشعار قبل الدثار. ومثل "والصَّبُوح: ما يُشرَب بالغَداة فما دونَ القائلة"[٦٧]، أي فما قبل القائلة.

وتأتي (دون) بمعنى (قدّام) كما في قول الشاعر:

"يَأْتِي على النَّاس لَا يلوي على أحد حَتَّى الْتَقَيْنَا وَكَانَت دُوننَا مُضر

فَاعل (يَأْتِي) ضمير الرَّاكِب. و(يلوي): مضارع لوى بِمَعْنى توقف وعرج، أَي: يمر هَذَا الرَّاكِب على النَّاس وَلم يعرج على أحد حَتَّى أَتَانِي؛ لِأَنِّي كنت صديقه. و(دون) بِمَعْنى قُدَّام"[٦٨].

وتأتي (دون) بمعنى (تحت)، مثل "والكُراعُ من الإنسان ما دون الركبة، ومن الدواب ما دون الكعب"[٦٩]، أي تحت الركبة، ومثله "الحِضْن: ما دونَ الإبْط إلى الكَشْح"[٧٠]، أي تحت الإبط، ومثل "ابن عرس: دويبّة دون السِّنَّوْر أَشْتَرُ أَصَكّ"[٧١]، أي تحته حجمًا أي أضأل منه، ومثل "والتّعزيرُ: ضربٌ دونَ الحّد"[٧٢]، أي تحته في درجة العقاب أي أقل من الحدّ. ومثل "والحِقُّ: دونَ الجَذَع من الإبِل بسنةٍ"[٧٣]، أي الحقّ تحت الجذع سنًّا، أي أصغر منه. ومثله "والحَمْحَمةُ: صَوْتُ الفَرَس دونَ الصوت العالي"[٧٤]، أي تحت الصوت العالي أي أخفض منه، ومثله "السَّحْق: دونَ الدَّقّ، وفي العَدْوِ دونَ الحُضْر وفوق السَّحْج"[٧٥]، أي تحت الدّق، فالمسحوق أنعم من المدقوق، والعدو تحت الحضر سرعةً، أي أقل سرعةً. ومثله "الحَمَصيصُ: بَقْلةٌ دونَ الحُمّاض في الحُمُوضة، طَيِّبة الطَّعْم"[٧٦]، أي تحت الحمّاض حموضة أي أقل حموضة. ومثله "والفَلَحُ: الشَّقُّ في الشَّفَة في وَسَطِها، رجلٌ أَفْلَحُ وامرأةٌ فَلْحاءُ دونَ العَلَم"[٧٧]، أي تحت العلم، أقل شقًّا.

وتأتي (دون) بمعنى (غير)، مثل "الحَشَمُ: خَدَمُ الرجل ومَن دونَ أهلِه من وَلَدِه وعِياله"[٧٨]، أي ومَنْ غيرُ أهله من ولده وعياله.

وتأتي (دون) بمعنى (من غير) مثل "وقوله: لو كان حلو الْمَعْجَم، أي: لو كان محمود الخُبْر كان قد تمّ أمره ولكنّه جَمال دون خُبْر. قال أبو ليلى: الْمَعْجَم: هاهنا المذاق. عَجَمْتُهُ: ذُقْتُهُ"[٧٩]، أي جمال مظهر من غير حمد مخبر.

٢-دلالات (من دون)

استعملت (دون) في السياقات العربية بدلالات متعددة، وتدخل عليها (مِن) فيكون لها دلالتان، إحداهما أن تكون بمعنى (غير)، والأخرى أن تكون بمعنى (أقل).

قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ﴾

[يونس٣٧]، جاء في تفسير الجلالين "﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآن أَنْ يُفْتَرَى﴾ أَيْ افْتِرَاء ﴿مِنْ دُون اللَّه﴾ أَيْ غَيْره"(٨٠). ومثله "والراشنُ: الذي يتحين وقت الطعام فيأتي من دون أن يدعى إليه"(٨١)، أي من غير أن يدعى. ومثله "يَرْمِي الْكَلَامَ عَلَى عَوَاهِنِهِ، إِذَا قَالَهُ بِمَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ ظَنُّهُ مِنْ دُونِ يَقِينٍ"(٨٢)، أي من غير يقين. ومثله "فإِن عُقد بشهود من دون وليّ أو بوليٍّ من دون شهود كان باطلًا"(٨٣). ومثله "وَأَن يضعوا كاستي حجامة، ويمصون الدَّم من دون الضَّرْب على الرَّأْس"(٨٤).

وتأتي (من دون) مثل (دون) بمعنى (تحت) حقيقة أو مجازًا، مثله "ووَجْهُ الْفرس: مَا أقبل عَلَيْك من الرَّأْس من دون منابت شعر الرَّأْس"(٨٥)، أي من تحت منابت شعر الرأس حقيقة. ومثله "واللَّدِيدانِ: صَفْقا العُنُق من دون الأُذُنَيْنِ(٨٦)، أي من تحت الأذنين حقيقة. ومثله "وَفِي الْأنف القصبة وَهِي الْعظم وَفِيه المارن وَهُوَ مَا لَان من دون الْعظم"(٨٧)، أي تحت العظم وهو أسفل الأنف. ومن المجاز "وأثناء الْقَوْم: الَّذين دون السَّادة، فلَان من ثُناء بني فلَان، وَمن ثُنيانهم إِذا كَانَ من دون ساداتهم"(٨٨)، أي تحته أو من تحته مجازًا، ومثله "وَمِنْه حَدِيثه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: إِنَّه قَالَ لزيد الْخَيل: مَا وصف لي أحد فِي الْجَاهِلِيَّة فرأيته فِي الْإِسْلَام إِلَّا رَأَيْته من دون الصّفة ليسك"(٨٩)، أي تحت الصفة بمعنى أقل منها. ومثله "والشارِفُ: النّاقَةُ التي قد أسَنَّتْ من دُوْنِ النّابِ"(٩٠).

وتأتي (من دون) مثل (دون) بمعنى (لا) فكأن (من) زائدة، من ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآَخِرَةُ عِندَ اللّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة٩٤]، أي لا للناس. وقوله ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب٥٠]، أي لا للمؤمنين. ومن ذلك "وعَبَدَ الطّاغوتُ، أي: عَبَدَ الطّاغوتَ من دون الله"(٩١)، أي لا الله. ومثله "تَوَخَّيْتُ أمر كذا أي تيممته من دون ما سواه"(٩٢)، أي لا ما سواه. ومثل "ثمَّ يُستَعمَلُ فِي

أحدِهما من دونِ الآخر"[٩٣]. "الْمُحَرَّم، كَمُعَظَّمٍ: أَوَّلُ الشُّهور العَرَبِيَّة ... وقالَ أَبُو جَعْفَرٍ النحّاس: أَدْخَلُوا عَلَيْهِ اللّام من دُونِ الشُّهُور"[٩٤]، أي لا الشهور.

وتأتي بمعنى (سوى)، قال تعالى ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص٢٣]، جاء في تفسير الجلالين "﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَن﴾ بِئْر فِيهَا أَيْ وَصَلَ إلَيْهَا ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّة﴾ جَمَاعَة ﴿مِنْ النَّاس يَسْقُونَ﴾ مَوَاشِيهمْ ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونهمْ﴾ سِوَاهُمْ ﴿امرأتين تذودان﴾ تمنعان أغنامهما عَنْ الْمَاء"[٩٥].

وتأتي بمعنى (قبل)، مثل "وَفِي الْمثل: (من دون ذَلِك خرط القتاد)"[٩٦]، أي قبل ذلك، ومثله "وَيُقَال للشمس إِذا اشتدَّ حرُّهَا وَلم يَحُل من دون شُعاعها شيءٌ انْصَلَعَت"[٩٧]. ومثله "وعوالي الْمَدِينَة كل مَا كَانَ من جِهَة نجد من الْمَدِينَة من قراها وعمائرها فَهِيَ الْعَالِيَة، وَمَا كَانَ من دون ذَلِك من جِهَة تهَامَة فَهِيَ السافلة"[٩٨]، أي قبل ذلك. ومثله "وَفِيهِ ذكْر (الشَّرَاةِ) وَهُوَ بِفَتْحِ الشِّينِ: جَبَل شَامِخٌ من دون عُسْفان"[٩٩].

٣- دلالات (بدون) في السياق

استعملت (دون) في السياقات العربية بدلالات متعددة، وتدخل عليها الباء فيكون لها دلالتان، إحداهما أن تكون بمعنى (غير)، والأخرى أن تكون بمعنى (أقل).

من أمثلة استعمال (بدون) أي (بغير) "وَإِذَا ذَكَرْتُ الْمَصْدَرَ مُطْلَقًا، أَوِ الْمَاضِيَ بِدُونِ الْآتِي، وَلَا مَانِعَ ؛ فَالْفِعْلُ عَلَى مِثَالِ كَتَبَ"[١٠٠]، وشرحها الزبيدي، قال "(الْمَاضِي) وَهُوَ مَا دلّ على حدث مقترن بِزَمن مَاضٍ (بِدُونِ) أَي بِغَيْر (الْآتِي)"[١٠١]. ومثل ذلك "وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه، إذ وجدا في نحو: قال، ووجد الإعلال بدون الإبدال في: يقول، والإبدال بدون الإعلال في: أصيلان"[١٠٢]، أي بغير الإبدال وبغير الإعلال. ومثل "العلم الحضوري: هو حصول العلم بالشيء بدون

حصول صورته بالذهن، كعلم زيد لنفسه"[١٠٣]، أي بغير حصول. ومثل "ويراد به ثبوت الحكم بدون العلة"[١٠٤]، أي بغير علة. ومثل "المباشرة: كون الحركة بدون توسط فعل آخر، كحركة اليد"[١٠٥]، أي بغير توسط. ومثل "تَثَاءَبَ فِي صَلَاتِهِ الصَّحِيحُ بِالْهَمْزَةِ بِدُونِ الْوَاوِ"[١٠٦]، أي بغير الواو. ومثل "وَيَأْتَزِرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَيَتَّزِرُ بِدُونِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ خَطَأٌ"[١٠٧]، أي بغير الهمزة، ومثله "وَإِلَّا فَلَا وَجه لصِحَّته بِدُونِ هَذَا التَّقْدِير"[١٠٨]، أي بغير هذا. ومثله "لِأَنَّ الْمُصَغَّرَ فَرْعُ الْمُكَبَّرِ وَيَمْتَنِعُ وُجُودُ فَرْعٍ بِدُونِ أَصْلِهِ"[١٠٩]، أي بغير أصله، ومثله "فالأب من حَيْثُ هُوَ الْأَب لَا يُمكن تصَوره بِدُونِ تصور الابْن"[١١٠]، أي بغير تصور. ومثله (وَلَا يُوجد الْقيَاس بِدُونِ الِاجْتِهَاد"[١١١]، أي بغير الاجتهاد. ومثله "وَهَذَا لَا يتَحَقَّق بِالْإِشَارَةِ وَحدهَا بِدُونِ الْمُوَاضَعَة بِالْقَوْل"[١١٢]، أي بغير المواضعة. "ويلي ذَلِك ان يَقُول: قَالَ لي فلَان، وَقَالَ فلَان بِدُونِ لي"[١١٣]، أي بغير لي، ومثله "(و) الثالثةُ: جَبْرَئِلُ، مثالُ (جَبْرَعِل) ، أَي بِدُونِ ياءِ بعد الهمزةِ"[١١٤]، أي بغير ياء.

وأما استعمال (بدون) بمعنى (بأقل) فالنصوص الآتية، مثل "أَنه بَاعَ نُفايةِ بَيت المَال وَكَانَت زُيوفا وقِسْيانا بِدُونِ وَزنهَا"[١١٥]، أي بأقل من وزنها، ومثل "اللَّفَاء: الشَّيْء الْقَلِيل. وَمن أمثالهم: رضيتُ من الوَفاء باللَّفَاء، أَي بِدُونِ الْحق"[١١٦]، أي بأقل من الحق، ومثل "تَقول: اهتَشمتُ نَفسِي لفلانٍ واهتَضَمْتُها لَهُ، إِذا رضيتَ مِنْهُ بِدُونِ النَّصَفة"[١١٧]، أي بأقل من النصفة، ومثل "وَذُو الْمَلَسى مثلُ السّلال والخارب يَسرِق الْمَتاعَ فيبيعه بِدُونِ ثمنِه، ويملَس من فَوْره فيستخفِي"[١١٨]، أي بأقل من ثمنه، ومثل "يجوز أن يزوج الأب ابنته الصغيرة بدون مهر مثلها، وليس لها أن تعترض فيه إذا بلغت"[١١٩]، أي بأقل من مهر مثلها.

لك إذن إذا أردت (غير) أو (لا) أن تستعمل (دون) أو (بدون)،

ومثال هذا الاستعمال في قوله "وَفُلَانَةُ وَصِيُّ فُلَانٍ بِدُونِ التَّأْنِيثِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الِاسْمُ دُونَ الصِّفَةِ وَكَذَا الْوَكِيلُ وَنَحْوُهُ"(١٢٠).

خاتمة

تبين لنا من هذا البحث أن (دون) ظرف مبهم منصرف كثير ملازمة الظرفية غير أنه نقل للاسمية فأخبر به ووصف به بمعنى الشيء المنحط عن غيره لأن دلالة (دون) هي تقصير عن الغاية المكانية الحسية أو المعنوية، واستعمل (دون) اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدي أو بمعنى توقف أو تأخر اللازم، واتصفت جملته بالجمود فلا يتعدى مفعوله عليه، وأخذ من دون اسم تفضيل للدلالة على تفاوت المكان أو المكانة، واستعملت (دون) في السياق بدلالات وظيفية مختلفة فجاءت بمعنى (لا)، و(قبل)، و(قُدّام)، و(تحت)، و(غير) و(من غير)، وتتركب (دون) مع حرف الجر (من) لتكون بمعنى (غير)، و(قبل)، و(تحت)، و(لا)، و(سوى)، وتتركب (دون) مع حرف الجر الباء ليكون بمعنى (غير)، و(أقل). ويستفاد من هذا أنه لك استعمال (دون) أو (من دون) أو (بدون) إن أردت معنى (غير) أو (أقل).

المصادر والمراجع

ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ):

النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الأحمد نكري؛ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (ت ق ١٢هـ):

دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط. ١، ٢٠٠٠م.

الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ):

تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط.١، ٢٠٠١م

الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ):

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ط. ١، ٢٠٠٧م

البغدادي؛ عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ):

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. ٤، ١٩٩٧م.

الجرجاني؛ علي بن محمد بن علي الزين (ت ٨١٦هـ):

كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، ط. ١، ١٩٨٣م

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):

-الخصائص، تحقيق: علي محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.٤، ١٩٥٢م.

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط.١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

الجَوجَري؛ شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (ت ٨٨٩هـ):

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. ١، ٢٠٠٤م

الجوهري؛ أبو نصر إسماعيل بن حماد(ت ٣٩٣هـ):

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط.٤، ١٩٨٧ م

الحميرى؛ نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـ):

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني - ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط. ١، ١٩٩٩م.

أبو حيان؛ أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٧٤٥هـ):

-البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط.٣، ١٤٢٠هـ

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط.١، ١٩٩٦م.

خالد الأزهري؛ بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ(ت ٩٠٥هـ):
شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط. ١، ٢٠٠٠م
ابن دريد؛ أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ):
جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط. ١، ١٩٨٧م.
الدقيقي؛ تقيّ الدين سليمان بن بنين بن خلف بن عوض (ت ٦١٣هـ):
اتفاق المباني وافتراق المعاني، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار – الأردن، ط. ١، ١٩٨٥م.
الزَّبيدي؛ أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت ١٢٠٥هـ):
تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والأنباء- الكويت، ط. ١، ١٩٦٥م.
الزمخشري؛ أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ):
الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي – القاهرة، ط.٢، ١٩٧١م.
السبتي؛ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي (ت ٥٤٤هـ):
مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة- تونس، ودار التراث- القاهرة، ١٩٧٨م.
ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ):
الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. ٣، ١٩٩٦م.
سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ):
كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. ٣، ١٩٨٨ م
ابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت: ٤٥٨هـ):
-المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط. ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
-المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط. ١، ١٩٩٦م.

السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ):
شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط. ١، ٢٠٠٨م.
السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ):
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر
ابن عباد؛ الصاحب، أبو القاسم إسماعيل بن العباس بن أحمد بن إدريس(ت٣٨٥هـ):
المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب – بيروت، ط. ١، ١٩٩٤م.
ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ):
-مجمل اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. ٢، ١٩٨٦م.
-معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
الفارسيّ؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ):
التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط.١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
الفاكهي؛ عبدالله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ):
شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، الكتاب.
الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ):
معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط. ١، ١٩٥٥م.
الفراهيدي؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٠هـ):
كتاب العين، المحقق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
الفيروزآبادي؛ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ):
القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيـع، بيروت، ط. ٢، ٢٠٠٥م.

الفيومي؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (ت نحو ٧٧٠هـ):
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت د.ت
ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ):
غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط.١، ١٩٧٧م.
الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت ١٠٩٤هـ):
الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٩٨م.
المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ):
المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
المحلي والسيوطي؛ جلال الدين محمد بن أحمد (ت ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ):
تفسير الجلالين، دار الحديث – القاهرة، ط. ١.
ناظر الجيش؛ محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (ت ٧٧٨ هـ):
شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط. ١، ٢٠٠٧م.
النسفي: أبو حفص، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل (ت ٥٣٧هـ):
طلبة الطلبة، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى - بغداد، ١٨٩٤م.
أبو نعيم الأصبهاني؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٣٠هـ):
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تحقيق: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٩٧٤م.
الهروي؛ أبو عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله (ت ٢٢٤هـ):
غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط. ١، ١٩٦٤م.
ابن الوراق؛ أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس(ت ٣٨١هـ):
علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط. ١، ١٩٩٩م.

التعليقات الختامية:

---

* نشر في مجلة الحركة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية/ مالانج إندونيسيا، مجلد١٨ ع٢، ٢٠١٦م.

(١)سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٤.
(٢)سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٩.
(٣)سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٩.
(٤)أبوحيان، البحر المحيط، ١: ١٦٥.
(٥)أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٨: ٣٧٩- ٣٨٠.
(٦)سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٨٩.
(٧)سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٩١.
(٨)السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢: ٢١٣.
(٩)سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٩.
(١٠)سيبويه، الكتاب،١: ٤١٠.
(١١)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٩: ٤٣٥.
(١٢)الجوهري، الصحاح، ٥: ٢١١٥.
(١٣)أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٨: ٥٨- ٥٩.
(١٤)السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢: ٢٢٤.
(١٥)الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٣: ٣٤١.
(١٦)سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٨٥.
(١٧)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٩: ٤٣٤، وانظر: ابن جني، الخصائص، ١: ٢٤٢.
(١٨)الجوهري، الصحاح، ٥: ٢١١٥.
(١٩)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٤: ١٢٤.
(٢٠)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٩: ٤٣٥.
(٢١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٠٠.
(٢٢)ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢: ١٧٦.
(٢٣)ابن جني، الخصائص، ١: ٢٢٢.
(٢٤)ابن جني، الخصائص، ٢: ٢٨٢.
(٢٥)ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١: ٢٤٣.
(٢٦)أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ١٠: ٢٣١.
(٢٧)الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ١: ٣٤٤.
(٢٨)الجوجري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٢: ٧٨٤.
(٢٩)خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ٢: ٤٢١.

(٣٠)ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٥: ٢٣١٨.
(٣١)ابن عباد، المحيط في اللغة، ٩: ٣٥٩.
(٣٢) كما في هذه الجملة من حكاية شعبية "ارسل الاخ الكبير اخوه اللي ادون منه قال روح ولا تعوّد الا بعلم، قال تم" أي الذي أصغر منه. انظر:
http://www.alhjaz.org/showthread.php?t=12192
(٣٣)الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ١٨٠.
(٣٤)الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ١٨١.
(٣٥)الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ١٨١-١٨٢.
(٣٦)المبرد، المقتضب، ٣: ٢٥.
(٣٧)ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٤١.
(٣٨)ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٤٤.
(٣٩)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٩: ٤٣٥.
(٤٠) أَقْبَرْتُ القَومَ قَتِيلَهُم: أَعْطَيْتُهُم إيَّاه يَقْبِرُونُه.
(٤١)الجوهري، الصحاح، ٥: ٢١١٥
(٤٢)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ١٤٩.
(٤٣)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٤٩١.
(٤٤)ابن جني، الخصائص، ١: ٢٦٥.
(٤٥)ابن جني، المحتسب، ١: ٣١٤.
(٤٦)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ١٥١.
(٤٧)ابن الوراق، علل النحو، ص ٣٥٦.
(٤٨)الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ١: ١٧١.
(٤٩)ابن جني، المحتسب، ١: ١٨٥.
(٥٠)المبرد،المقتضب، ٣: ٢٥.
(٥١)المبرد، المقتضب، ٣: ٢٨٠.
(٥٢)الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ١٨٤.
(٥٣)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٢٦٨.
(٥٤)الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٦٠.
(٥٥)الفراهيدي، العين، ١: ٩٨.
(٥٦)الفراهيدي، العين، ١: ٣٦٥.
(٥٧)الفراهيدي، العين، ٢: ٢٤٠.
(٥٨)الفراهيدي، العين، ٢: ٢٤٠
(٥٩)الفراهيدي، العين، ٢: ٢٨١.
(٦٠)الفراهيدي، العين، ٣: ٣٩.
(٦١)الفراهيدي، العين، ٣: ٢١٤.

(٦٢)الفراهيدي، العين، ٣: ٢٦٩
(٦٣)الفراهيدي، العين، ١: ١٣٥.
(٦٤)الفراهيدي، العين، ١: ١٦٤.
(٦٥)الفراهيدي، العين، ١: ٢٥٠.
(٦٦)الفراهيدي، العين، ١: ٢٥١.
(٦٧)الفراهيدي، العين،٣: ١٢٥.
(٦٨)البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١: ١٩٢.
(٦٩)الفراهيدي، العين، ١: ١٩٩.
(٧٠)الفراهيدي، العين، ٣: ١٠٥.
(٧١)الفراهيدي، العين، ١: ٣٢٩.
(٧٢)الفراهيدي، العين، ١: ٣٥١.
(٧٣)الفراهيدي، العين، ٣: ٧.
(٧٤)الفراهيدي، العين، ٣: ٣٥.
(٧٥)الفراهيدي، العين، ٣: ٣٦.
(٧٦)الفراهيدي، العين، ٣: ١٢٧.
(٧٧)الفراهيدي، العين، ٣: ٢٣٣.
(٧٨)الفراهيدي، العين، ٣: ٩٩.
(٧٩)الفراهيدي، العين، ١: ٢٣٩.
(٨٠)المحلي والسيوطي، تفسير الجلالين، ص ٢٧٢.
(٨١)ابن فارس، مجمل اللغة، ١: ٣٧٨.
(٨٢)ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤: ١٧٦.
(٨٣)الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ١١: ٧٢٨٧.
(٨٤)الأحمد نكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ٤: ٦٥.
(٨٥)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٤: ٣٩٦.
(٨٦)الفراهيدي، العين، ٨: ٩.
(٨٧)الدقيقي، اتفاق المباني وافتراق المعاني، ص ٢٥٩.
(٨٨)ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ١٠٣٧.
(٨٩)الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ٣: ٣٣٨.
(٩٠)ابن عباد، المحيط في اللغة، ٧: ٣٢١.
(٩١)الفراهيدي، العين، ٢: ٤٩.
(٩٢)الفراهيدي، العين، ٤: ٣١٩.
(٩٣)الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ٢٦: ٦٠.
(٩٤)الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ٣١: ٤٦٩.
(٩٥)المحلي والسيوطي، تفسير الجلالين، ص ٥١٠.

(٩٦)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٦: ٢٩٨.
(٩٧)ابن سيده، المخصص، ٢: ٣٧٠.
(٩٨)السبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ٢: ١٠٨.
(٩٩)ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢: ٤٦٩.
(١٠٠)الفيروزآبادى، القاموس المحيط،ص ٢٨.
(١٠١)الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ١: ٨١.
(١٠٢)الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ٣١.
(١٠٣)الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٥٦.
(١٠٤)الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٧٨.
(١٠٥)الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٩٧.
(١٠٦)النسفي، طلبة الطلبة، ص ٦.
(١٠٧)النسفي، طلبة الطلبة، ص ٣٦.
(١٠٨)الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ٣: ١١٠.
(١٠٩)الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ص ١٢٣.
(١١٠)الكفوي، الكليات، ١: ٢٥.
(١١١)الكفوي، الكليات، ١: ٤٦.
(١١٢)الكفوي، الكليات، ١: ١٣٠.
(١١٣)الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ١: ٣١.
(١١٤)الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس،١٠: ٣٥٨.
(١١٥)الهروي، غريب الحديث، ٤: ٦٨.
(١١٦)ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ١٠٨٢.
(١١٧)الأزهري، تهذيب اللغة، ٦: ٦١.
(١١٨)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٢: ٣١٧.
(١١٩)الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٨: ٤٩٩٧.
(١٢٠)النسفي، طلبة الطلبة، ص ١٦٩.

أبو بكر الخفَّاف جهوده وآراؤه النحوية *

د.سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود
جامعة المجمعة-الزلفي

مقدمة البحث:

يجتهد الباحثون في ميدان الدرس النحوي في دراسة مناهج النحاة السابقين، خدمة للدرس النحوي، ومع اجتهاد الباحثين الدائم في هذا الميدان ما زال هناك الكثير من النحاة الذين لم تكتمل الدراسات العلمية حولهم تعريفًا وبيانًا، أو عرضًا أو نقدًا مما يدعو إلى مضاعفة الجهد في ذلك خصوصًا إذا كانت لنحاة لهم جهود وآثار لم يكتب لها البقاء بصورتها الكاملة، وما بقي من تلك الجهود إنما هو إشارات أو نُقولٌ حفظتها لنا مصادر نحوية أخرى.

لذا رأيت أن يكون هذا البحث سعيًا للوقوف على جهود عالم نحويّ كان حاضرًا في ميدان الدراس النحويّ، تأليفًا وتدريسًا وإقراءً، أملًا أن يسهم في التعريف به، وبجهوده في هذا الميدان، وأن يكون اللبنة الأولى في نشر آثاره.

ذاك هو أبو بكر الخفّاف، أحد نحويي الأندلس والمغرب العربي، الذين كانت لهم عناية بالنحو، وكان لهم حضور فاعل في ميدان الدرس النحوي في القرن السادس الهجري، حضورٌ يميّز شخصية نحوية ناقدة لم تُسلِّم لبعض آراء النحويين السابقين، بل عرضتْ، ودرستْ، وناقشتْ، لتخرج بالرأي الأقرب إلى الصواب من غير نظر إلى قائل أو مدرسة.

ولمّا لم أجد – فيما وقفت عليه – من تكلم عن هذه الشخصية النحوية، أو وقف عندها وقوف مراجعة وجمع لآرائها النحوية وجهودها في ميدان الدرس النحوي مع ما امتازت به كان هذا البحث، الذي جمعت فيه ما وقفت عليه من آرائه ومناقشاته النحوية، من غير حصر واستقصاء؛ رجاء أن يكون فيه تنبيه إلى عالم من علماء النحو المغمورين.

وجعلت البحث في مقدمة ضمنتها تعريفًا بالموضوع وبيانًا لسبب اختياره وخطة البحث فيه، ثم أتبعتها بتعريف بأبي بكر الخفّاف، وأتبعت التعريف بحديث عن جهوده النحوية، وأبرز مؤلفاته، وأثر هذا العالم النحوي فيمن جاء بعده من النحويين.

بعد هذا التعريف والبيان عرض البحث الآراء النحوية المنسوبة لأبي بكر الخفّاف في ترتيب للمسائل والأبواب النحوية على ترتيب الألفية، بعد عرض الآراء النحوية عرضت ما وقفت عليه من آراء لغوية لهذا العالم، ثم أتبعت الدراسة بخاتمة ضمنتها أهم نتائج الدراسة.

واجتهدت في جمع النصوص المنقولة عن أبي بكر الخفّاف في كتب النحويين الذي جاؤوا بعده، فبوبتها على أبواب النحو، وبدأت الحديث في كل مسألة بتحرير موجز لها عرضت فيه ما له علاقة بنص أبي بكر الخفّاف؛ كالكتاب إن كانت شرحًا له، وهو الغالب فيما نقل عنه، وما لم يحدد مصدره فاجتهدت فيه في التقريب والمراجعة، ثم أورد ما نقل عن أبي بكر الخفّاف في المسألة، وإن كان لي من تعقيب أو تعليق أدرجته.

اسمه ومكانته العلمية:

تكاد المصادر تشح بترجمة لأبي بكر الخفَّاف، فضلًا عن أن تزودنا بترجمة واسعة له، ويظهر أن السيوطي من أوائل من أفرد له ترجمة، فعرَّفه بكنيته من غير أن يذكر اسمه، جاء في البغية: أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النَّحويّ المعروف بالخفَّاف[١].

وكان لمن نقل عنه من النحاة جهود في التعريف به، فذكره أبو حيان الأندلسي في أكثر من موضع ناقلًا عنه، ومن تلك المواضع موضعٌ عرَّف فيه بالخفَّاف بأنه: "أبو بكر يحيى بن عبدالله الجذامي"[٢]. ولم يرد في غير هذا الموضع تسمية لأبي بكر باسمه، بل المتردد فيها تسميته بكنيته أبي بكر، ولعل ما ورد في هذا الموضع خطأ من الناسخ أسقط فيه كلمة (ابن) بين أبي بكر وبين يحيى.

ويكاد يجمع المتأخرون على أن اسمه محمد، جاء في هداية العارفين: "الخفّاف: محمد بن يحيى بن عبدالله الجذامي أبو بكر المالقي،

المعروف بالخفَّاف، النحوي، المالكي، المتوفى بجزيرة شَقر سنة سبع وخمسين وستمائة"[٣]. وفي معجم المؤلفين، ورَدَ تعريف لأبي بكر الخفّاف في موضعين، أحدهما عرَّف به باسمه، فقال: "محمد بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالكي، أبو بكر"[٤].

كان نحويًّا بارعًا، ورجلًا صالحًا، قَرَأَ النحو على الشلوبين، واهتم بكتب المتقدمين من النحويين، فصنَّف شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضَاح لأبي علي الفارسي، وكتاب اللمع لابن جني. انقطع لتدريس ابني قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز[٥]، وعليه قرؤوا النحوَ، ولهما صنف شرحي الإيضاح واللمع[٦]. وإلى جانب اهتمامه النحوي كان كاتبًا، فكتب بخطِّهِ كثيرًا من كتب النَّحو. وكانت له تعليقات بخط يده على صفحات بعض المؤلفات النحوية[٧]، مات بالقاهرة في يوم السبت الثَّاني من رمضان سنة سبع وخمسين وستمائة[٨].

ويلتبس هذا العالم بكنيته ولقبه بعالم آخر، هو: محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصاري، الأشبيلي، المعروف بالخفَّاف، صاحب كتاب: الموضوع الأكمل على كتاب الجمل، وهو شرح لكتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي[٩].

جهوده النحوية:

ذكر أصحاب التراجم أن لأبي بكر الخفَّاف شروحًا لعدد من كتب النحو، يعدُّ أهمها شرح كتاب سيبويه، وكانت له جهود أخرى في التأليف النحوي تمثلت في شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح كتاب اللمع لابن جني، وإلى جانب هذه المصنفات العلمية كان لأبي بكر الخفَّاف تعليقات خاصة على صفحات بعض المؤلفات النحوية.

ومع أهمية تلك المؤلفات فلم تصل إلينا، وما وصل إلينا منها أو من بعضها إنما هو نصوص معدودة نقلها بعض النحويين الذين جاؤوا بعد أبي بكر الخفَّاف، واطلعوا على تلك المؤلفات.

وقد تضمنت تلك النقول -على قلتها وإيجازها -من أولئك النحويين لأقوال أبي بكر الخفَّاف عرضًا لبعض آراء النحويين السابقين لأبي بكر، ومناقشة لبعض المسائل النحوية، ذلك العرض وتلك

المناقشة رسمت صورًا من ملامح شخصيته النحوية، كما تضمنت أثر الإمام النحوي أبي علي عمر بن محمد الشلوبين في أبي بكر الخفاف، إذ عليه قرأ النحو[١٠]، فظهرت آثار تلك القراءة في نقل بعض آرائه النحوية، ومتابعته فيها، وسيأتي ذكره في ثنايا البحث.

ولم تخلُ تلك النصوص من الدلالة على تأثير أبي بكر الخفاف فيمن جاء بعده من النحويين، ومدى استفادتهم من علمه، تأثير ظهر جليًا في أحد أكبر النحويين المتأخرين أبي حيان الأندلسي، فأثَّرت فيه مؤلفات أبي بكر الخفاف، وكان الأثر الأسمى لشرح كتاب سيبويه، إذ أكثر النقل عنه في التذييل والتكميل، وفي ارتشاف الضرب. ونماذج تلك النقول الدالة على الأثر مثبتة في أثناء البحث، كما ظهرت ملامح من تأثير هذه العالم في أكثر من عالم نحوي كابن عقيل، والسيوطي وخالد الأزهري.

شرح أبي بكر الخفاف لكتاب سيبويه:

يُعد شرح أبي بكر الخفَّاف لكتاب سيبويه من أهم المصادر التي نقل عنها النحويون، وما ذاك إلا لأهمية هذا الكتاب بين كتب أبي بكر الخفَّاف، أهميةٌ تكمنُ في صلة هذا الكتاب وعلاقته المباشرة بكتاب سيبويه، علاقة تستوجب مناقشة الآراء بعد إيضاحها، لتظهر جانبًا من الشخصية النحوية الناقدة لهذا العالِم، وفي الدراسة إشارة لمثل هذه العلاقة. فاعتمده بعض النحويين الذي جاؤوا بعد أبي بكر الخفَّاف، ونقلوا عنه وأحالوا إليه، واستعانوا به في مواضع متعددة من مؤلفاتهم، فتردد اسم هذا الكتاب في كتب بعض النحويين بعد القرن السابع الهجري نقلًا عنه، وحكاية لقوله، ومن أشهر أولئك النحويين أبو حيان الأندلسي الذي نقل عنه في الارتشاف وفي التذييل.

وثمت نصوص منقولة عنه لم يصرح أصحابها بمصدر النقل، مكتفين بذكر صاحبها، يظهر أنها من نصوص شرح الكتاب، اعتمادًا على مكانة كتاب سيبويه النحوية وعلى مكانة شرحه بين مؤلفات أبي بكر الخفَّاف.

واشتهر هذا الكتاب عند النحويين بشرح كتاب سيبويه، ويظهر أن هذا الاسم هو الذي سماه به مؤلفه. بحكم تردد هذا الاسم كثيرًا في أكثر من مصدر وعند أكثر من عالم. ووجدت في موضع واحد من التذييل والتكميل تسميةً لهذا الشرح باسم آخر، قال أبو حيان: "وفي تعليقة الخفافِ على كتاب سيبويه"[١١]، فهل سَمَّى الخفّاف شرحه لكتاب سيبويه بالتعليقة، أم هي وصفٌ من أبي حيان لذلك الكتاب، وهي أنه تعليق موجز على الكتاب. وربما لم يوفق محقق كتاب التذييل في قراءة هذه العبارة، ولعل الصواب فيها: وفي تعليقةٍ للخفاف على كتاب سيبويه؛ فلا يكون له صله باسم الكتاب.

أصول النحو عند أبي بكر الخفاف

لم تخل تلك النصوص المنقولة عن أبي بكر الخفَّاف النحوية من ملامح واضحة ترسم للباحث صورة من موقف هذا العالم النحوي في أصول النحو، إلا أنها لا تصل إلى درجة التصور الكامل لموقفه من جميع أصول النحو، فما تضمنته تلك النصوص – على إيجازها – إنما هو إشارات لبعض جوانب تلك الأصول النحوية، فظهر في تلك النصوص ملامح رسمت موقفه من السماع، ومن القياس، وارتسمت في بعضها ملامح العلة النحوية عنده، ملامح بينت أثر هذه العلة في الأحكام النحوية.

ففي السماع ظهرت أصالة هذا المصدر النحوي من أدلة الأحكام عند أبي بكر الخفّاف في تقديمه على غيره من أدلة الأحكام الأخرى، كالقياس النحوي، فمتى ما وجد السماع فإليه الحكم، يقول مُعقبًا على أحد الآراء النحوية، ورادًا على صاحبه: "والسماع يردُّ مذهبه"[١٢]. ويقول في موضع آخر: "ولكن العرب حملت في هذا الباب (إلا) على (لكن)"[١٣]. وربما نقل عن العرب بعض الشواهد الشاذة النادرة، من غير اعتماد لتلك الشواهد في التقعيد النحوي، بل مجرد نقل لما روي عن العرب فيها، من ذلك ما نقل عنه في مجرور تاء القسم حين حكى عن العرب "أنهم قالوا: تَحَياتك"[١٤].

وكان القياس حاضرًا في بعض المسائل المنقولة عن أبي بكر الخفَّاف، ومن صور القياس عنده حمل النظير على النظير؛ ومن تلك الصور: حمل (إلا) على (لكن) في الاستثناء المنقطع؛ لاشتراكهما في أصل الوضع[١٥]. وربما اعتمد القياس في محاولة نفي قضية نحوية، كما قرر ذلك في مسألة حكم انفصال الضمير المحصور بـ(إنما). إذ منع صورًا لم تجز قياسًا، بعد حمل بعض الشواهد الواردة فيها على الضرورة.

وللعلة النحوية حضور فيما نُقل عن أبي بكر الخفَّاف من مسائل، بل كانت حاضرة ظاهرة، ولم تكن في مجملها عللًا بسيطة، بل كانت عللًا نحوية قياسية ومنطقية، فاعتمد عليها في تقرير بعض الأحكام وتوجيهها، وفي رده أو تعقيبه على بعض الآراء النحوية. قال: "(لعل) مركبة؛ لأنهم قالوا: (عل) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (علّ) محذوفة منها، أو يدعى أن اللام زائدة، ضمت إلى (عَلَّ). فالأول لا ينبغي أن يقال به؛ لأن الحروف لا يتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكثير، ضمت إلى (علّ)، وهذا القدر ليس بتصرف؛ لأنّا لم نضمها إليها على أنْ تكون من الكلمة على حدِّ الأول في (عبدلٍ)، بل ركبناها معها كما ركبنا (بعلَ) مع (بكّ)وهذا ليس بتصرف؛ لأنه ضم كلمة إلى أخرى"[١٦].

وربما صرح بالعلة النحوية للحكم كما في منع نيابة المفعول له عن الفاعل، جاء في التصريح: "قال الخفاف: علة المنع: أن المفعول له مبني على سؤال مقدر، فكأنه من جملة أخرى"[١٧].

هذا. ولا شك أن لقلة النصوص المنقولة عن أبي بكر الخفاف أثر في تعذر القطع أو التفصيل بصورة أكبر في منهجية هذا العالم النحوي.

الكلام وما يتألف منه

(قد) تصرف المضارع إلى المُضي

يكون للحروف الداخلة على الأسماء والأفعال أثر في معانيها في الجمل، إضافة إلى الأثر الإعرابي لبعض هذه الأدوات. فـ(إنَّ) متى ما دخلت على جملة اسمية أفادت معنى التوكيد لمضمون هذه الجملة،

وغيرها يفيد معنى آخر. وكذا الحروف أو الأدوات الداخلة على الجملة الفعلية، كأدوات النهي أو النفي أو أدوات الشرط ونحوها. تفيد معنى وقد يكون لبعضها عمل؛ فـ(لمْ) أداة نفي في المعنى وأداة جزم في الإعراب، ومتى ما دخلت على الفعل المضارع صرفت معناه من الحال أو الاستقبال إلى المضيِّ، فتقول: لم يحضر محمدٌ.

ومن الأدوات التي يكون لها تأثير في المعنى دون الإعراب على ما تدخل عليه (قدْ)، وعدَّ النحويون لهذه الأداة أكثر من معنى، جاء في الكتاب: "وأما (قد) فجواب لقوله: لمَّا يفعل، فتقول: قد يفعل"[١٨]. ثم قال بعد ذلك: "وتكون (قد) بمنزلة ربما. وقال الشاعر الهذلي:[البسيط]

قدْ أترُكُ القِرْنَ مُصفَرًّا أناملُهُ   كأنَّ أثوابهُ مُجَّت بِفِرصادِ

كأنه قال: ربما"[١٩].

ولم يزد شُرّاح الكتاب عمّا ذكره سيبويه في النص السابق، بل نصوا على أنّ (قد) في هذا الشاهد جاءت بمعنى (ربما)، ففي شرح أبيات سيبويه، يقول أبو محمد السيرافي بعد أن أورد الشاهد السابق: "الشاهد على أن (قد) بمنزلة (ربما) يريد: ربما تركت القِرن مقتولًا قد اصفرت أنامله لمّا خرجت منه الروح"[٢٠].

وأورد أبو حيان في التذييل نصًا من شرح أبي بكر الخفاف لكتاب سيبويه نقل فيه كلامًا عن أبي علي الشلوبين، جاء في التذييل: "وفي شرح الخفاف لكتاب سيبويه ما نصه: قال الأستاذ أبو علي: إذا كانت بمنزلة (ربما) فما بعدها ماضٍ من جهة المعنى، لأنها إنما تستعمل حينئذٍ في الافتخار، وعلى هذا بيت الهذلي، كأنه قال: قد تركت القِرْنَ، فوضع المستقبل موضع الماضي"[٢١].

ففي هذا الكلام المنقول من أبي بكر الخفاف عن أبي علي بيان لحال من أحوال (قد) وهو أنها قد تكون بمعنى (ربما) فإن كانت بمعناها ودخلت على فعل مضارع فهو من حيث المعنى ماضٍ، وعليه الشاهد من قول الهذلي.

وهذا القول وإن لم يكن رأيًا خاصًا وصريحًا لأبي بكر الخفاف فإنه يوحي بمتابعته لأبي علي فيما نقله عنه وموافقته فيما ذهب إليه؛ إذ لو

كان رأيه مخالفًا لأبي علي لعقب عليه كما سيتبين ذلك من خلال بعض النقول.

الضمير

حكم انفصال الضمير المحصور بـ (إنما)

في "باب ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام"[٢٢] عدَّ سيبويه انفصال الضمير المحصور بـ(إنما) من مواضع الضرورة، وساق على ذلك شاهدًا شعريًا، جاء في الكتاب: "فمن ذلك قول حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إياكا

وقال الآخر، لبعض اللصوص:

كأنّا يومَ قُرَّى إنــــــما نقتل إيانا

قتلنا منهمُ كلَّ فتى أبيض حسانا"[٢٣].

واجتهد الشُرَّاح لكتاب سيبويه في إيضاح كلامه وتوجيهه، قال السيرافي: "وكان الزجاج يقول: أراد: بلغتك إياك"[٢٤]. ثم قال بعد ذلك: "وأما قوله: نقتل إيانا، فهو أقل ضرورة؛ وذلك أنه لا يمكنه أن يأتي بالضمير المتصل، فيقول: نقتلنا؛ لأنه لا يتعدى فعله إلى ضميره، وكان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا؛ فجاء بالمنفصل فجعله مكان أنفسنا؛ لأنهما يشتركان في الانفصال"[٢٥].

وفي شرح أبيات سيبويه، يقول السيرافي في تعليقه على شاهد سيبويه: "الشاهد فيه على قوله: نقتل إيَّانا؛ يريد به: نقتل أنفسنا. وجعل الضمير في موضع أنفسنا، وأتى به على الانفصال. والضمير إذا وصله لم يحسن فصله إلا أن يضطر شاعرٌ. فاضطر إلى أن ترك النفس وأتى بالضمير. واضطرّ إلى استعمال الضمير المنفصل مكان المتصل"[٢٦].

ويقول الأعلم الشنتمري في النكت: " ... إليك حتى بلغت إياكا

هذا عند سيبويه ضرورة. وكان الزجاج يقول: أراد بلغتك إياك، وهذا لا يخرجه من الضرورة؛ لأنه إن أراد الكاف وحذفها، فهو ضرورة، ولو أخرجه هذا التقدير عن الضرورة لجاز: ضربت إياك. على تقديره"[٢٧].

ثم قال: "وأنشد سيبويه لبعض اللصوص:

كأنا يومَ قُرّى إنــــــــــما نقتل إيَّانا

هذا أقل ضرورة؛ وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالضمير المتصل فيقول: نقتلنا، لأنه لا يتعدى فعله إلى ضميره، وكان حقه أن يقول: أنفسنا، فجعل (إيانا) مكان (أنفسنا) لاشتراكهما في الانفصال"[٢٨].

ولأبي بكر الخفاف محاولة توجيه وتعقيب لهذا الشاهد الشعري وعلى قول الزجاج فيه، وذلك في شرحه لكتاب سيبويه، نقل ذلك عنه أبو حيان الأندلسي في التذييل، فقال: "وقال أبو بكر يحيى بن عبدالله الجذامي في شرح كتاب سيبويه: قال الزجاج: يمكن ألا يكون هذا البيت – يعني قول حميد – من الضرورة؛ وذلك بأن تريد: بلغتك إياك، ثم حذف المفعول المؤكد بإياك.

وهذا غلط؛ لأنه لا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنه لو كان على ما قال لانبغى أن يجوز في الكلام: رأيت إياك، والعرب لم تقله أصلًا في الكلام، بل التزمت أن لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدل أنها لم تلحظ شيئًا من هذا. وإنما لم تلحظه لأن حذف الشيء وتأكيده قصدان متناقضان، مع ما في هذا الذي قاله من التكلف. وأما بيت اللص فهو أقل ضرورة؛ لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول: نقتلنا؛ لأنه لا يتعدى الفعل الرافع للمضمر المتصل إلى ضميره المتصل أيضًا، فلذلك حسن هنا وقوع الضمير المنفصل، لكن كان حقه ان يقول: نقتل أنفسنا، وسترى هذا فلا يخرج بذلك عن الضرورة.

وقال الزجاج: ليس هذا ضرورة، وإنما فصل هنا لأجل (إنما)، فحمل على معنى الكلام؛ إذ معناه: ما نقتل إلا إيانا؛ إذ إنما تقتضي حصر القتل فيهم، كالنفي وإلا.

وهذا أيضًا فاسد؛ لأن الإمام أقعد بكلام العرب، فلو كان ما قال لانبغى أن يكثر ويرد في الكلام، وهو لم يرد إلا في الشعر، فدل ذلك على أنَّ العرب لم تحمله على ما ذكر، وليس حمل الكلام على ما هو في معناه بمطَّردٍ، بل تُتَّبع فيه موارد السماع، ولو كان معمولًا به في الكلام لما جعله سيبويه من ضرائر الشعر"[٢٩].

وهذا التعقيب من أبي بكر الخفاف على قول الزجاج وتخطئته لقوله؛ وإن كان معتمدًا فيه على بعض أقوال سابقيه من النحويين يظهر جانبًا من جوانب شخصية الخفاف النحوية الناقدة، ومنهج هذا العالم

في بعض الأصول النحوية كالسماع، كما يوضح جانبًا من جوانب العلة النحوية عنده، حين اعتل بعلل مركبة من غير إهمال للسماع فجعل انتفاء الدليل المسموع عن العرب سببًا في نفي ما قرره الزجاج؛ إذ لو صح ما وجَّه به الزجاج لحكي ذلك الأسلوب عن العرب بنصوص نثرية أو شعرية تؤيده، فلما لم يرد لذلك نص دل على أنه باقٍ على الضرورة، فلا يحمل على غيرها.

الحروف الناسخة

لعل

عرض سيبويه في كتابه إلى اللام في (لعل) موضحًا حقيقتها، فنصَّ على أنها زائدة، وزيادتها جاءت لمعنى، كما زيدت في (لأفعلنّ)، جاء في الكتاب: "ولعلَّ: حكاية؛ لأن اللام هاهنا زائدة بمنزلتها في لأفعلنَّ. ألا ترى أنك تقول: علّك"[٣٠].

واختلف النحويون بعد سيبويه في هذه اللام، بين الأصالة والزيادة، معتلين بعلل مثبتة في مظانها، ووقف شُرَّاحُ الكتاب على ما أورده سيبويه في هذا النص، يقول أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب: "وإن سميته بـ (لعلَّ)، أو (كأنَّ)، أو (كذا)، أو (كأيّ)، أو (كذلك)، فذلك كله حكاية؛ لأنه مركب، لأن (لعل) أصله (علَّ)، قال الشاعر:

يا أبتا علَّك أو عساكا"[٣١].

ووقف أبو بكر الخفاف عند هذه اللام في شرحه لكتاب سيبويه؛ بغية إيضاح حقيقتها، حيث نقل عنه أبو حيان في التذييل ذلك، فقال: "وفي شرح الخفاف: (لعل) مركبة؛ لأنهم قالوا: (عل) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (علّ) محذوفة منها، أو يدعى أن اللام زائدة، ضمت إلى (عَلَّ). فالأول لا ينبغي أن يقال به؛ لأن الحروف لا يتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكثير، ضمت إلى (علّ)، وهذا القدر ليس بتصرف؛ لأنّا لم نضمها إليها على أنْ تكون من الكلمة على حدِّ الأول في (عبدلٍ)، بل ركبناها معها كما ركبنا (بعلَ) مع (بكِّ)وهذا ليس بتصرف؛ لأنه ضم كلمة إلى أخرى"[٣٢].

وأبو بكر الخفّاف في هذه اللام على مذهب سيبويه ومن تابعه من النحويين ممن ذهب إلى أن هذا الحرف مركب من اللام الزائدة ومن (علَّ)، فإنه اختلف عنهم في تقرير فائدة هذا الحرف الزائد حين جعل الغرض من زيادتها تكثير حروف هذا الحرف، وعلى رأيه فإنه يمتنع حذف هذه اللام لأنها قد ركبت مع الجزء الآخر من الكلمة تركيب مزجٍ كما تركب الأسماء، فأصبحت بذلك كلمة واحدة. وكان معتمده في تقريرٍ هذا الرأي على العلة النحوية وهي -كما تقدم- ليست من العلل النحوية البسيطة، بل علل قياسية نظرية.

ووقف أبو حيان عند قول أبي بكر الخفاف مُعقبًا، فرأى أن (لعل) حرف بسيط لم يركب، وإنما تصرف العرب فيه أنواعًا من التصرف بحذف، أو تغيير حرف أوجد لغاتٍ متعددة، قال:" وأما قوله: إنها زيدت للتكثير، فهو ينافي قوله: إنه ضمُّ كلمة إلى كلمة؛ لأن الكلمة إذا كانت حرفًا فلا بد أن تدلَّ على معنى في غيرها"[٣٣].

الفاعل

حذف فعل الفاعل

للفاعل أحكام خاصة به، ذكر النحويون منها: جواز حذف فعله إن تقدم في الكلام ما يدل عليه، جاء في شرح التسهيل: "ويضمر جوازًا فعل الفاعل المُشعِر به ما قبله، والمجاب به نفي أو استفهام"[٣٤].

وتفرع عن هذه الحالة مواضع متعددة أثبتها النحويون في حديثهم عن الفاعل. ومن المواضع التي يحذف فيها فعل الفاعل: إذا أجيب به استفهام مقدّرٌ يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول، كقراءة ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيْهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ۝رِجَالٌ﴾[٣٥] [النور: آية ٣٦ – ٣٧]، فـ﴿رِجَالٌ﴾ فاعل لفعل محذوفٍ جوازًا يفسره الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله قبله ﴿يُسَبَّحُ﴾، هذا هو مذهب النحويين في مثل هذه الحالة، أن يكون الفعل محذوفًا جوازًا، لكنّ أبا بكر الخفاف خالف في ذلك فجعل هذا من مواضع حذف الفعل وجوبًا، جاء في التصريح بعد أن ذكر الحالة مستشهدًا بالآية وتوجيه النحويين لها، قال: "فَـ﴿يُسَبَّحُ﴾ مضارع مبني للمفعول، و﴿لَهُ﴾ نائب فاعل، وأوجبه الخفاف لخفاء

الإعراب"[٣٦]. وما اعتل به أبو بكر الخفَّاف في إيجابه رفع ﴿رِجَالٌ﴾ بفعل محذوف لخفاء الإعراب علة معتبرة في النحو، فخفاء الإعراب سبب في تغيير الحكم النحوي في عدد من أبواب النحو؛ فينقل الحكم النحوي من الجواز إلى الوجوب، أو من الإجازة إلى المنع، لخفاء الإعراب.

هذا التوجيه والتفرد من أبي بكر الخفاف لهذا الموضع والاعتلال لذلك بعلة خفاء الإعراب، وهي علة مترددة في باب الفاعل في مواضع أخرى، يدل على ما يمتلكه هذا العالم النحوي من قدرة علمية وفكر نحوي ناقد، منعه من التسليم لما ذهب إليه النحويون في هذا الموضع.

نيابة المفعول له عن الفاعل

لا خلاف بين النحويين في منع نيابة المفعول له عن الفاعل إذا كان منصوبًا، وما ورد من خلاف عنهم إنما هو فيما إذا كان المفعول له مجرورًا بحرف الجر، جاء في الارتشاف: "ذهب الفارسي، وابن جني، والجمهور إلى أنه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل سواءٌ أكان منصوبًا أم بحرف جر، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف جرٍ لا إذا كان منصوبًا"[٣٧]. وحكى السيوطي إجماع النحويين على منع نيابة المفعول له المنصوب، فقال: "ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوبًا باتفاق، وفي المجرور بحرف قولان: أحدهما: لا، بناءً على أنّ المجرور لا يقام، ولأنه بيان لعلة الشيء، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه، وهذا ما صححه الفارسي وابن جني. وقيل: يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور"[٣٨].

وكان لأبي بكر الخفاف تعليل في منع نيابة المفعول له عن الفاعل مبناه شبهُ الانفصال بين المفعول له وجملة الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، ذلك أن المفعول له إنما هو في حقيقته جواب سؤال مقدر فكأنه مستقل عن الجملة الأولى ومتصل بجملة أخرى وقد حكى الأزهري عن أبي بكر ذلك، جاء في التصريح: "قال الخفاف: علة المنع: أن المفعول له مبني على سؤال مقدر، فكأنه من جملة أخرى"[٣٩].

وما نقل عن الخفّاف من تعليل لامتناع حكم نحوي يبين – وإن بصورة موجزة – جانبًا من قيمة العلة النحوية عنده، كما يدل على أن

العلة النحوية عند أبي بكر الخفّاف تجاوزت العلل التعليمية إلى علل أبعد من ذلك، علل قياسية جدلية نظرية.

صيغة المبني لما لم يسمَّ فاعله من الثلاثي

يلزم عند بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله تغير صورته، فإن كان الفعل ثلاثيًا صحيحًا ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره عند البناء للمجهول، فتقول في: كَتَبَ، كُتِبَ، هذا هو المشهور من لغات العرب في هذا البناء.

ولما كان التخفيف منهجًا من مناهج العرب في كلامهم، نُقل عن بعضهم تخفيف هذه الصيغة بتسكين الحرف الثاني – ما قبل آخر الفعل – فقالوا في مثل: كُتِبَ، كُتْبَ. وكان لسيبويه – رحمه الله – وقفة في كتابه مع هذا الأسلوب وهذه الصيغة، إذ عدَّها من أساليب العرب في كلامهم، جاء في الكتاب في باب ما يسكَّن استخفافًا وهو في الأصل متحرك: "...وهي لغة بني بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم. وقالوا في مثل: لم يحرم من فُصْدَ له"(٤٠).

وتابع النحويون سيبويه في تقرير هذه اللغة وتأكيدها، مع اختلاف يسير في تحديد متحدثيها، جاء في الارتشاف: "الماضي: يُضم أوله وما قبل آخره مكسور، نحو: ضُرِبَ، ويجوز تسكين المكسور فتقول: ضُرْبَ"(٤١). ثم حكى عن أبي بكر الخفاف هذه اللغة فقال: "وقال الخفاف: فاشية في لغة تغلب بن وائل، وكسرُ الفاء إذا سكنت العين"(٤٢).

وهذه اللغة التي حكاها أبو حيان عن الخفّاف، حكاها الزجاج عن قطرب، جاء في معاني القرآن: "وقد حكى قطرب أنه يقال في ضُرِبَ زيدٌ: ضِرْبَ زيدٌ، بكسر الضاد. أسكن الراء ونقل كسرتها إلى الضاد"(٤٣).

وحكاية هذه اللغة من أبي بكر الخفاف منسوبة إلى أهلها بتفاصيلها دليل على ثقافة هذا العالم النحوي اللغوي، وامتلاكه زمام هذا الفن باطلاعه الواسع على التراث اللغوي العربي القديم، حتى تمكّن من نقل حكاية مثل هذه اللغات.

الاستثناء

(إلا) في الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع، هو: ما لم يكن المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه حقيقة، وقد اختلف النحويون في تقدير (إلا) في هذا

الاستثناء، فقُدِّرت عند الكوفيين بـ(سوى)، وقدرت عند البصريين بـ(لكن).

واضطرب النحويون في هذا التقدير، هل هو تقدير معنى، فتكون فيه (إلا) بمعنى (لكن) أو هو قيام بمعنى اللفظ فقط.

وكان لسيبويه – رحمه الله – وقفة عند هذه المسألة، ذكر فيها أن معنى (إلا) يكون معنى (لكن)، جاء في الكتاب: "ومثله في الانقطاع: إن لفلان والله مالًا إلا أنه شقيٌّ، فأنه لا يكون أبدًا على: إنَّ لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: ولكنه شقي"(٤٤).

ووقف شراح الكتاب على ما أورده سيبويه في هذه المسألة، جاء في شرح السيرافي: "وإن كان الذي بعد (إلا) ليس بجزء مما قبله فهو الاستثناء المنقطع، كقولك: ما في الدار إنسان إلا حمارًا، وإلا حمارٌ. وهو الذي يجري مجرى (لكن) على ما ذكرته من مذاهب (لكن)، فإذا قال: إن لفلان مالًا، فقد أخبر بأنه سعيد بملكه المال واستدرك ذلك بقوله: إلا أنه شقي، كأنه قال: إلا أنه بخل على نفسه، وكأنه قال: إن فلانًا سعيد بملك المال ولكنه شقي بترك الانتفاع به بإنفاق المال ولم يتلذذ بالانتفاع به وترك نفقته"(٤٥).

وفي شرح الرماني لكتاب سيبويه: "وأما قولهم: إن لفلان -والله- مالًا إلا أنه شقي؛ فموضع: أنه شقي، نصبٌ، والعامل فيه مقدرٌ، كأنه قال: إنَّ لفلان مالًا يسعد به صاحبه إلا صاحب الشقاء الذي ذكر، وعلى هذا يرجع إلى أصل الاستثناء في إخراج بعضٍ من كل"(٤٦).

ووقف أبو بكر الخفاف مجتهدًا في تقرير هذه المسألة فيما حكاه عنه ناظر الجيش في التمهيد، جاء في التمهيد: "قال أبو بكر المالقي؛ المعروف بالخفاف، عند كلامه على الاستثناء المنقطع: قد تقدم أن الاستثناء إخراج بعضٍ من كلٍّ، فكان ينبغي ألا يجوز هذا؛ لأن الثاني بعض الأول، ولكن العرب حملت في هذا الباب (إلا) على (لكن)؛ لاشتراكهما في أصل وضعهما، في أن ما بعد كل واحدة مغاير لما قبلها، ولا يشترط في (لكن) أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا، فالمعنى: لكنَّ فيها حمارًا"(٤٧).

وإلى جانب ما تضمنه النص النحوي السابق من بيان وتقرير لحكم نحوي وموافقة لرأي سيبويه ونحويي البصرة وشراح الكتاب فإنه تضمن ترتيبًا لأصول الاستدلال النحوي عند أبي بكر الخفاف، ومكان السماع من القياس، فقد نص على أن القياس يمنع ذلك؛ إلا أنه لمّا سُمع عن العرب لم ينظر إلى القياس، كما تضمن هذا النصُّ إضافة تُميِّزه عن غيره من نصوص شروح الكتاب السابقة تمثلت في بيان العلة النحوية في إجراء (إلا) مجرى (لكن)، والمتمثلة في اشتراكهما في أصل الوضع، وإن اختلفا في بعض الجوانب.

حروف الجر

معنى (رب)

يكاد يجمع متقدمو النحويين على أن (رُبَّ) تدل على التقليل، ولم يحدد سيبويه دلالة هذا الحرف بصورة قاطعة بل شبهها بـ(كم)، جاء في الكتاب: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد"[٤٨].

وحدد المبرد الدلالة لهذا الحرف، جاء في المقتضب: "و(رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلًا، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورًا"[٤٩].

وفي التعليقة أوضح أبو علي الفارسي معنى (رُبَّ) حين عرض كلام سيبويه عنها وعن (كم)، فقال: "الاشتراك بين (كم) و (رُبَّ) في أنهما يقعان صدرًا، وفي أنهما لا يدخلان إلا على النكرة، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (كم) يدل على كثير، والواقع بعد (رُبَّ) يدل على قليل"[٥٠].

وتناول ابن السيد البطليوسي حقيقة معنى هذا الحرف من خلال أصل وضعها، فقال: "اعلم أن (رُب) و (كم) بنيا على التناقض في أصل وضعهما؛ لأن أصل وضع (رب) للتقليل، وأصل وضع (كم) للتكثير"[٥١]. وهذا هو الأصل الذي سار عليه جل نحويي مدرستي البصرة الكوفة، قال ابن السيد البطليوسي: "وجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنها للتقليل، وأنها ضد (كَم) في التكثير، كالخليل، وسيبويه...وكذلك جلة الكوفيين، كالكسائي، والفراء، ومعاذ الهراء، وابن سعدان، وهشام،

ولم أجد لهم مخالفًا في ذلك إلا صاحب كتاب العين، فإنه صرح بأنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء بمعنى التقليل"[٥٢].

ومن النحويين من خالف في دلالة معنى (ربَّ) فنص على أنها تكون للتكثير، ومن أشهر أولئك النحاة ابن مالك، الذي قال بعد أن تحدث عن مذاهب النحويين فيها: "والصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير"[٥٣]. بعدها حاول تقرير هذا المعنى لـ(رب) مستعينًا بعدد من الشواهد التي رويت عن العرب، ويتعين – في رأيه فيها – حمل (ربَّ) على التكثير، مما يدل على أن هذا هو الأصل في دلالتها[٥٤].

ولم تَغب تلك الشواهد عن النحاة السابقين لابن مالك، بل كانت لهم وقفات معها وجهوا فيها ما يرد من إشكال توجيهًا آخر أبقى المعنى فيها لـ(رُبَّ) على أصالته؛ معنى التقليل، ومن أولئك النحاة ابن عصفور الذي أنشد جملة من الشواهد الشعرية لـ(رُبّ)، "ثم أجاب عن ذلك كله بأن (ربَّ) في هذه المواضع وأمثالها للمباهاة والافتخار، وذلك إنما يتصور فيما يقل نظيره من غير المفتخر، إذ ما يكثر نظيره من المفتخر وغيره لا يتصور الافتخار به. فتكون (رُبّ) في هذه الأماكن كلها لتقليل النظير، يعني فلا تنفك عن التقليل"[٥٥]. وما ذهب إليه ابن عصفور في توجيه دلالة (ربَّ) في بعض الشواهد التي حملها بعض النحاة على التكثير، تبعه فيه صاحبنا أبوبكر الخفاف فيما نقله عنه صاحب الفصول المفيدة[٥٦].

قلت: والحق أن هذا هو توجيه أبي علي الشلوبين، قبل ابن عصفور، إذ نص على أن (رُبّ) تحمل في مثل هذه الشواهد على تقليل النظير، جاء في شرح المقدمة الجزولية: "قد تكون لتقليل الشيء وقد تكون لتقليل نظيره، نحو: [الطويل]

فيا رُبَّ مكروبٍ كررت وراءه ....

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أن المراد بدخول (رُبَّ) هنا تقليل نظير هذا المذكور هنا، ولا ينبغي أن تؤخذ (رُبَّ) هنا على معنى التكثير للمكروبين"[٥٧]. وفي موافقة أبي بكر الخفاف لأبي علي الشلوبين فيما ذهب إليه في دلالة (رُبَّ) دليل على أثر أبي علي الشلوبين في أبي بكر الخفاف.

مجرور تاء القسم

يختلف مجرور حروف الجر باختلاف الحرف نفسه، فمن الحروف ما يجر الظاهر والضمير، وهو الأصل في حروف الجر، وذلك مثل: مِن، وعَن، وعلى، ومنها ما لا يجر إلا الاسم الظاهر؛ ك (مُذ ومنذُ)، ومنها ما يجرُّ النكرة فقط، ك(رُبَّ)، ومنها ما لا يجر إلا اسمًا معينًا، وجرها لغيره نادر شاذ كحرف القسم (التاء).

وإلى جانب اختصاص هذا الحرف بأسلوب القسم اختص بأنه لا يجر إلا لفظ الجلالة، جاء في الكتاب: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾"[٥٨] [الأنبياء: آية ٥٧]. وجاء في موضع آخر: "وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله، إذا قلت: تالله لأفعلنَّ"[٥٩].

هذا هو الأصل في هذا الحرف، فيما قرره النحاة مما نقل عن العرب في عامة كلامهم. إلا أنه نقل عن العرب جرها لألفاظ أخر غير لفظ الجلالة، ك(الرحمن، ورَبّ)[٦٠]، وعدَّ النحاة ذلك من الشاذ النادر، ومن النادر المحكي عن العرب جرها للفظ (حياة) مضافًا إلى ضمير المخاطب، جاء في التصريح: "وندر: تالرحمن، وتحياتك. حكاه سيبويه"[٦١].

وهذه الحكاية عن سيبويه لم ترد في الكتاب، بل لم يرد في الكتاب غير جرها للفظ الجلالة، ومن نقل عنه حكاية جرها لغير لفظ الجلالة هو أبو الحسن الأخفش، حكى دخولها على (رب الكعبة) فقالوا: ترب الكعبة[٦٢].

وأشار غير واحد من النحاة إلى ما حكي عن العرب في ذلك من جر هذا الحرف لغير لفظ الجلالة، من ذلك ما ذكره ابن عقيل في شرحه للألفية حكاية عن أبي بكر الخفاف، قال: "ذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا: تحياتك"[٦٣].

وفيما حكاه الخفاف عن العرب في مجرور هذا الحرف دليل على ثقافة لغوية متميزة، واطلاع واسع على كتب التراث، حيث لم أجد –

فيما وقفت عليه – من حكى ذلك قبله من النحاة، وإن حكاه بعض من جاء بعده عن سيبويه.

الصفة المشبهة

عمل الصفة المشبهة

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشروط عدَّها النحاة، وكان مما اشترِط لعملها، ألا يُفصل بينها وبين معمولها بفاصل، فلا تعمل في مفصول عنها، جاء في الكتاب: "ولا يحسن أن تفصل بينهما، فتقول: هو كريمٌ فيها حسب الأب"[٦٤].

وهذا الشرط هو الذي عليه شُرَّاح الكتاب، جاء في شرح السيرافي: "ولا يحسن أن تفصل بين (حسن) وما يعمل فيه، فتقول: هو حسن في الدار الوجه، وكريم فيه الأب، كما تقول: هو ضارب في الدار زيدًا"[٦٥].

وإن كان هذا هو الأصل في عمل الصفة المشبهة، ألا تعمل في مفصول عنها، فإن ما روي من عملها في مفصول عنها إنما هو محمول على الضرورة عندهم، هذا ما نص عليه الخفاف في شرحه لكتاب سيبويه، جاء في التذييل: "وفي شرح الخفاف: لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا: كريمٌ فيها حسب الآباء إلا في الضرورة، كما قال:

.... والطيبونَ إذا ما يُنْسَبونَ أبا "[٦٦]

وهذا الذي حكاه أبو حيان عن أبي بكر الخفاف حكاه ناظر الجيش عنه في التمهيد[٦٧]. وكذا حكاه السيوطي في الهمع فقال: "قال الخفاف في شرحه: لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا: كريمٌ فيها حسب الآباء إلا في الضرورة، كما قال:

.... والطيبونَ إذا ما يُنْسَبونَ أبا "[٦٨]

تلك النظرة من أبي بكر الخفاف لشواهد الإعمال للصفة المشبهة المفصولة عن معمولها، وذلك التوجيه النحوي منه الموافق لتوجيه سابقيه من النحاة، يدل إلى جانب دلالته على جانب من شخصية أبي بكر الخفاف النحوية على أن الضرورة الشعرية صارف من صوارف الأحكام النحوية يتغير معه الحكم ويجوز فيها ما لا يجوز في

غيرها عند أبي بكر الخفاف كما هي عند جماهير النحاة، وإن كان لا يمكن الجزم بالمفهوم الدقيق عنده للضرورة.

النداء

إعراب المنادى

يختلف حكم المنادى الإعرابي باختلاف حاله، فيبنى على ما كان يرفع به إن كان مفردًا علمًا، أو كان نكرة مقصودة، وينصب إن كان نكرة غير مقصودة، أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

فإن كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة فيجيز بعض النحاة فيه النصب مع جواز البناء على ما كان يرفع به، جاء في الكتاب: "وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم نصبوا المضاف، والنكرة حين قالوا: يا رجلًا صالحًا "(٦٩).

ونصَّ الفراء على اختيار العرب النصب في النكرة المقصودة الموصوفة، جاء في معاني القرآن: "والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل، ويا راكبًا على البعير أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر"(٧٠).

وكان معتمد القائلين بهذا الرأي ما سمعوه عن العرب من شعر أو نثر، جاء فيها المنادى منصوبًا، وهو نكرة مقصودة؛ وإنما نُصب في رأيهم لأنه جاء موصوفًا، فطال بالوصف، كما طال المضاف. ومن تلك الشواهد قول ذي الرمة(٧١):[الطويل]

أدارًا بحزوى هجت للعين عبرةً ... فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق

وقول الآخر: [الوافر]

ألا يا نخلة من ذات عرقٍ ... عليك ورحمة الله السلام

هذه الشواهد وغيرها تنازع الاستدلال بها أصحاب المذاهب في هذه المسألة(٧٢)، وكان مما قيل فيها ما قاله المازني: "لا يجوز أن يكون المنادى فيها نكرة غير مقبل عليها؛ لأن الشاعر إنما يريد دار محبوبته؛ إذ لا يتصور أن تهيج عبرته دار لا يعرفها. وكذلك: ألا يا نخلة... إنما كنى بها عن محبوبته، وهو معلوم عنده، وكذلك: يا تيسًا...، إنما عنى به بعل ليلى، وهو معلوم عنده".

وقد حكى أبو حيان أن أبا بكر الخفّاف تعقب في شرح الكتاب قول المازني، قال: "وفي شرح الخفاف: وزعم المازني أن النكرة لا يتصور أن تكون غير مُقبَل عليها؛ وإن وجد من ذلك شيء فتنوينه لأجل الاضطرار، كقوله: أدارًا بحزوى...

ثم ذكر استدلاله قبلُ. قال: وهذا الذي قاله فاسد؛ لأن سيبويه نقل ذلك في الكلام، فلا يكون التنوين فيه اضطرارًا، وإذا لم يكن ضرورة فلا وجه له إلا أن تكون النكرة غير مُقبَلٍ عليها"[٧٣].

وفي هذا يظهر لنا تأكيد لجانب من جوانب تقرير الأحكام النحوية عند أبي بكر الخفّاف، إذ جعل المازني نصب النكرة المقصودة الموصوفة في هذه الشواهد ضرورة شعرية، لكن أبا بكر الخفاف رد هذا الحكم بما نُقل عن العرب في الكلام، ولو كان التنوين في هذه الحالة ضرورة لما نقل في الكلام.

قلت: ولو كانت النصوص المنقولة عن العرب شعرًا دون الكلام النثري لأمكن أن تُحمل تلك الشواهد على الضرورة الشعرية، أما وقد وردت عنهم في ذلك نصوص نثرية، فلا مسوغ لصرف تلك الشواهد الشعرية إلى الضرورة.

حكم تابع المنادى

تختلف أحكام تابع المنادى باختلاف حال المنادى واختلاف التابع، وكان للنحاة تفصيل في أحوال هذه المسألة مثبتة في مظانها[٧٤]، ومن أحكام تابع المنادى التي وقف عليها النحاة التابع المحلى بـ (أل) المعطوف على المنادى المفرد العلم أو النكرة المقصودة، جاء في الكتاب: "وقال الخليل –رحمه الله-من قال يا زيد والنضرَ، فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يردُّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: آية ١٠]، فرفع[٧٥]. ويقولون: يا عمرو والحارث، قال الخليل –رحمه الله –: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث. ولو حمل (يا) على الحارث لكان غير جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي

اسمًا فيه الألف واللام بـ (يا) ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ولم تجعلها خاصة للنضر "[٧٦].

وحكى المبرد في المقتضب خلاف النحاة في هذا التابع، فقال: "فإن عطفت اسمًا فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد، فإن فيه اختلافًا:

أما الخليل، وسيبويه، والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلا. وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: آية ١٠].

"وأما أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وهي قراءة العامة"[٧٧].

ووقف بعض شراح الكتاب عند عبارة سيبويه هذه محاولين حكاية أقوال النحاة في المسألة، وتوجيه الأحكام النحوية إيضاحًا وتعليلًا، جاء في التعليقة لأبي علي الفارسي، بعد أن أورد ما نقله سيبويه عن الخليل فيها: "قال أبو إسحاق وأبو بكر: لأن الألف واللام نظير الإضافة، والنضر فيه الألف واللام، فكما أن الإضافة يرد المنادى فيها إلى الأصل كذلك يرد بالألف واللام... قال أبو علي: النداء في قولك: يا زيد والنضر لزيد والنضر جميعًا وليس للنضر وحده؛ فلذلك جاز أن ينادى النضر وفيه الألف واللام"[٧٨].

وحكى أبو حيان أنّ أبا بكر الخفَّاف وقف على هذه المسألة في شرحه لكتاب سيبويه ناقلًا ومناقشًا لرأي الأخفش فيها، جاء في التذييل: "وفي شرح الخفّاف: وأما الأخفش فمذهبه في: يا رجل، أنه معربٌ؛ لأنه في نية: يا أيها الرجل، ونابت (يا) مناب الألف واللام، ولهذا سقط التنوين. فإن صحَّ أنه معرب فالقول قوله؛ لأن المعرب لا يُتبَعُ إلا على لفظه، وإن ثبت أنه مبني بطل قوله. والسماع يردُّ مذهبه؛ لأنهم قالوا: يا فاسق الخبيث، والخبيث، وما ذاك إلا لأنه غير معرب. انتهى"[٧٩].

فالأخفش فيما حكاه عنه أبو بكر الخفّاف لا يرى إلا الإتباع على اللفظ، فيقول: يا رجلُ والنضرُ. إلا أن هذا القول مردود بالسماع – كما ذكر ذلك الخفاف – إذ نقل عن العرب إتباعهم المنادى عطفًا على اللفظ وعلى المحل.

ويؤكد ردُّ أبي بكر الخفّاف لقول الأخفش في هذه المسألة القول بمكانة السماع عن العرب عنده، وأنه مقدم على غيره من أدلة الأحكام النحوية الأخرى.

العدد

العدد المصوغ على وزن (فاعل)

في باب "ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كم هيَ مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ" أورد سيبويه أوجه صياغة العدد على زنة فاعل وإضافته إلى لفظه من العدد، ومعاني تلك الصيغ، وكان مما جاء في الكتاب قوله: "وتقول: هذا خامس أربعة؛ وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خَمَسَ الأربعة، كما تقول خَمَستُهم وربعتهم"(٨٠).

ووقف شرّاح الكتاب عند هذا الباب محاولين تقريب مراد سيبويه، ومناقشة آراء النحاة فيه، جاء في شرح السيرافي: "والضرب الثاني من الضربين: أن يكون التمام يجري مجرى اسم الفاعل الذي يعمل فيما بعده، ويكون لفظ التمام من عدد هو أكثر من المتمم بواحد، كقولك: ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، وعاشرُ تسعةٍ، ويجوز أن تنون الأول، فيقال: رابعٌ ثلاثة، وعاشرٌ تسعة؛ لأنه مأخوذ من الفعل، تقول: كانوا ثلاثة فربعتهم، وتسعةً فعشّرتهم فأنا عاشرهم"(٨١).

ومما حكي عن أبي بكر الخفّاف في شرحه لكتاب سيبويه وقوفه على هذه المسألة، التي ذكر فيها أن سيبويه لم يُشر في هذه المسألة إلا إلى الإضافة، ولم يذكر وجه النصب والتنوين، جاء في التذييل: "وفي شرح الخفاف: لم يذكر سيبويه في الوجهين إلا الإضافة، ولم يذكر التنوين والنصب في المختلف اللفظ، وقدَّره بالفعل، فقال: هذا الذي خَمَسَ الأربعة، كما تقول: خَمَسْتُهم ورَبَعْتهم. وقال أيضًا: هذا الذي صيَّر أربعةً خمسةً، فقدره بالماضي، وصار بمنزلة: ضاربُ زيدٍ أمس، ولو أراد العمل لقدره بالمستقبل، ونوَّن ونصب به، وقد ذكر غيره النصب، ويجعله بمنزلة اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي لم يكن إلا مضافًا، وبمعنى المضارع أجازوا النصب والتنوين، ولم يستشهدوا على النصب بكلمة واحدة، فدلَّ ذلك على أنه منهم قياس"(٨٢).

وهذا التعقيب من أبي بكر الخفَّاف في هذه المسألة على سيبويه، وذكره رأي بعض النحاة فيها، وتوجيه هذا الرأي، وحجتهم فيه، يبين أصلًا من الأصول التي تبنى عليها القواعد النحوية عند أبي بكر الخفاف، وهو القياس، إذ قرر هذا الحكم ونص على أنّه لا دليل لقائليه من اللغة؛ إنما معتمدهم فيه على القياس. وهذا التنظير والتقرير يضاف إلى أدلة التميز لهذا العالم النحوي، والقيمة العلمية لذلك الكتاب.

٢-الآراء اللغوية في شرح الكتاب

إلى جانب جهوده النحوية في شرح كتاب سيبويه، التي ظهر في الصفحات السابقة جانب منها، كان لأبي بكر الخفاف جهود لغوية في شرح الكتاب، وتمثلت في إيضاح المعاني اللغوية لبعض الألفاظ الواردة في الكتاب، ومن ذلك ما أوضحه في معنى الأيِّم، إذ ورد لفظ (الأيم) في كتاب سيبويه في حديثه عن جمع التكسير، جاء في الكتاب: "وقد جاء منه كثير على فعالى، قالوا: يتامى وأيامى"[٨٣].

ولم يقف كثيرٌ من شراح الكتاب على بيان معاني الألفاظ الواردة في الكتاب، بل كان اهتمامه مرتكزًا على إيضاح الجانب العلمي في الكتاب؛ نحوًا أو صرفًا، ولكنّ أبا بكر الخفاف كانت له وقفة على معاني بعض الألفاظ الواردة في الكتاب؛ محاولًا إيضاح معناها، وقد أثبت أبو حيان في البحر المحيط ذلك، جاء في تفسير البحر المحيط: "وفي شرح كتاب سيبويه لأبي بكر الخفاف: الأيم التي لا زوج لها، وأصله في التي كانت متزوجة ففقدت زوجها برزء طرأ عليها فهو من البلايا، ثم قيل في البِكْر مجازًا؛ لأنها لا زوج لها"[٨٤].

وفي الدر المصون إشارة إلى هذا الرأي من أبي بكر الخفّاف، قال: "وخصَّه أبو بكر الخفّاف بمن فقدت زوجها؛ فإطلاقه على البكر مجاز"[٨٥]. وما أشار إليه أبو بكر في معنى هذا اللفظ يختلف عمّا نصَّ عليه أصحاب المعاجم، ذلك أن هذا التفصيل لم ينبه إليه منهم أحد، بل فسروا هذا اللفظ بعموم معناه، فالأيم: التي لا زوج لها، بكرًا كانت أو ثيبًا، مطلقة كانت أو متوفى عنها[٨٦].

يَشِي تفصيل أبي بكر الخفّاف معنى هذه الكلمة بقدرة هذا العالم، ويبين جانبًا من جوانب التميز اللغوي، ففي ذكره أصل دلالته هذا اللفظ اللغوي في أول وضعه، ثم تطور دلالته اللغوية من خلال المجاز اللغوي ليشمل ذلك اللفظ دلالات أخرى لم تكن حاضرة في أصل الوضع. يدل على علمية لغوية مدركة لأصول علم اللغة وفقهها، كما تدل على مخزون لغوي يتميز به هذا العالم الذي نبَّه إلى معنى لم ينبه إليه سابقوه من أصحاب المعاجم، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

خاتمة البحث:

وبعد، فما سبق تعريف بعالم نحوي مغمور كانت له إسهامات في ميدان الدرس النحوي، وكان له أثر في عدد من كبار متأخري النحاة، هو أبو بكر الخفّاف، كما اشتملت تلك الورقات على عرض لجملة من آرائه النحوية، تمثلت في نصوص وصلت إلينا بواسطة نحاة وعلماء أدركوا زمن أبي بكر الخفاف، ووقفوا على مؤلفاته، تلك المؤلفات التي لم يكتب لها أن ترى النور في عصرنا، وما نقل إلينا من آثار ذلك العالم إنما هي وقفات وإيضاحات كانت في نظر ناقليها ذات أثر في الدرس النحوي.

إن فقد تراث هذا العالم أو ضياعه لا يعني عدم قيمته العلمية أو ضعف مكانته النحوية، بل لذلك أسبابه وظروفه التي حالت بيننا وبين هذا التراث، وكم هي الدراسات والآراء المفقودة لكثير من النحاة الذين كان لهم أثر ظاهر في نشأة هذا العلم ونموه، والأيام حبلى فعسى أن نُبشّر بما يشفي صدور الباحثين.

إن من أهم ما يمكن أن يشار إليه من نتائج في ختام هذا البحث، مما يمكن أن يظهر من تلك الآراء النحوية المنقولة عن هذا العالم النحوي، ما يأتي:

-أبو بكر الخفّاف، نحوي أندلسي كان له أثر من خلال مؤلفاته النحوية في عدد من كبار متأخري النحاة.

-يعدُّ شرح أبي بكر الخفّاف لكتاب سيبويه واحدًا من جهود علماء الأندلس في النحو، له قيمته العلمية، ولصاحبه مكانه الخاص بين النحاة.

-السماع عن العرب من أقوى الأدلة النحوية المعتبرة عند أبي بكر الخفاف.
-يعدُّ القياس واحدًا من أدلة النحو عند أبي بكر الخفّاف، حيث عدَّه دليلًا.
-ظهرت العلة النحوية عند أبي بكر الخفّاف في أكثر من الرأي، ولم تكن علله من العلل البسيطة، بل كانت عللًا مركبة.
-ظهرت شخصية أبي بكر الخفّاف النحوية الناقدة في مناقشاته لآراء سابقيه من النحاة، مناقشات اعتمد فيها على أصول النحو في تنظيره وتعليله لما يرده أو لما يذهب إليه.
-كان لأبي علي الشلوبين أثر في أبي بكر الخفّاف، ظهر ذلك في الموافقة المتكررة من أبي بكر لأبي علي الشلوبين، وهذا –ولا شك- نتيجة القراءة والاتصال المباشر به.
-كان لسيبويه، وبعض شراح الكتاب، وللمدرسة البصرية أثر في أبي بكر الخفّاف فيما ظهر من النقول، أثر تمثَّل في المتابعة والتأييد.
-كان لأبي بكر الخفّاف اجتهادات لغوية تمثلت في بيان معاني بعض المفردات اللغوية في صورة أظهرت جانبًا من التميز العلمي اللغوي عنده.

هذا. وإن هذه النقول الموجزة عن شرح أبي بكر الخفّاف لكتاب سيبويه لا يمكن أن تكون دليلًا قاطعًا على منهج هذا العالم في التأليف النحوي، أو في القضايا النحوية، لكن قد يكون فيها إشارة إلى جانب من جوانب منهجه.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

المصادر والمراجع

الأزهري: خالد بن عبدالله
التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد (المكتبة التوقيفية/ القاهرة)
الأشموني: أحمد بن عبدالكريم
منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق عبدالرحيم الطرهوني(دار الحديث/ القاهرة، ٢٠٠٨)
الأنباري: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد

الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة التجارية الكبرى/ مصر)

الأندلسي: أبو حيان

- ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق رجب عثمان محمد وآخرين(ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨ – ١٩٩٨م)
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي (ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤١٨ – ١٩٩٧)
- تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٢ – ٢٠٠١)

الأنصاري: محمد بن محمد

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس وآخرين (ط ١، دار الغرب الإسلامي/ تونس، ٢٠١٢)

البطليوسي: عبدالله بن السيد

رسائل في اللغة، تحقيق وليد السراقبي (ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الرياض، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧)

البغدادي: إسماعيل بن محمد أمين

هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (دار إحياء التراث العربي/ بيروت)

البغدادي: عبدالقادر بن عمر

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٠٤ – ١٩٨٤)

الجرجاني: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان (وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد، ١٩٨٢)

ذو الرمة: غيلان بن عقبة

ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي ، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح (ط١، مؤسسو الإيمان/ جدة، ١٤٠٢ – ١٩٨٢)

ابن السراج: محمد بن سهل

الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي(ط٣، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٧- ١٩٩٦)

السمين الحلبي: أحمد بن يوسف

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم/ دمشق).

سيبويه: عمرو بن بحر

كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون(ط١، دار الجيل/ بيروت)
السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٢، عيسى البابي الحلبي/ مصر، ١٣٨٤ – ١٩٦٥)
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم(دار البحوث العلمية/ الكويت،١٣٩٩ – ١٩٧٩م)
الشلوبين: عمر بن محمد
شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو العتيبي (ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤١٣ – ١٩٩٣)
الشنتمري: يوسف بن سليمان
النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب(وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب، ١٤٢٠- ١٩٩٩)
الصميري: عبدالله بن علي
التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط١، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠٢ – ١٩٨٢)
العثماني: مصطفى بن عبدالله
سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق محمد عبدالقادر الأرنؤوط (منظمة المؤتمر الإسلامي/ استانبول، ٢٠١٠)
ابن عصفور: علي بن مؤمن
المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري(ط١، ١٣٩٢- ١٩٧٢)
ابن عقيل: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد(المكتبة العصرية/ بيروت، ١٤١٤ – ١٩٩٣م)
العلائي: خليل بن كيكلدي
الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر(ط١، دار البشير/ عمان، ١٤١٠ – ١٩٩٠)
الفراء: يحيى بن زياد
معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي(ط٣، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٢ – ٢٠٠١)
القيسي: مكي بن أبي طالب
الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان (ط١، دار الرسالة العالمية/ دمشق، ١٤٣٤- ٢٠١٣)
ابن قيم الجوزية: إبراهيم بن محمد

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق محمد السهلي (ط٢، أضواء السلف/ الرياض، ١٤٢٢ – ٢٠٠٢)

كحالة: عمر رضا

معجم المؤلفين (دار إحياء التراث العربي/ بيروت)

ابن مالك: محمد بن عبدالله

-شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد وآخرين (ط١، دار هجر/ مصر، ١٤١٠ – ١٩٩٠)

-شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي(ط٣، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ – ٢٠١٣)

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد

المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١ – ٢٠١٠)

المرادي: الحسن بن قاسم

-توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان (ط١، دار الفكر/ القاهرة، ١٤٢٢ – ٢٠٠١)

-الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة وآخرين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٣ – ١٩٩٢)

ناظر الجيش: محمد بن يوسف

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين (ط١، دار السلام/ القاهرة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧)

النحاس: أحمد بن محمد

إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد (مطبعة العاني/ بغداد، ١٣٩٧-١٩٧٧).

التعليقات الختامية:

---

* نشر في مجلة العلوم الإنسانية والإدارية – جامعة المجمعة – العدد (١٧) ذي الحجة ١٤٤٠هـ - أغسطس ٢٠١٩.

(١)ينظر: السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٢، عيسى البابي الحلبي/ مصر، ١٣٨٤ – ١٩٦٥) ١: ٤٧٣. وينظر: العثماني: مصطفى بن عبدالله، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق محمد عبدالقادر الأرنؤوط (منظمة المؤتمر الإسلامي/ استانبول، ٢٠١٠) ٤: ٣٩٥.

(٢)الأندلسي: التذييل والتكميل ٢: ٢١٧. قلت: ولعل هذا خطأ من الناسخ أسقط فيه (ابن) بين أبي بكر ويحيى.

(٣)البغدادي: إسماعيل بن محمد أمين، هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (دار إحياء التراث العربي/ بيروت) ٢: ١٢٦
(٤) كحالة: عمر رضا، معجم المؤلفين (دار إحياء التراث العربي/ بيروت) ١٢: ١٠٤. ٣: ٧٧.

(٥)قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز هو عبد الوهاب بن خلف بن بدر العَلامي، ولي قضاء القضاة بالديار المصرية، واجتمع له من المناصب ما لم يجتمع لغيره، توفي سنة ٦٦٥هـ. ينظر: السبكي: عبدالوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي (ط٢، هجر للطباعة والنشر/ ١٤١٣ – ١٩٩٢) ٨: ٣٢٢.

(٦)ينظر: السيوطي: بغية الوعاة ١: ٤٧٣. وينظر: العثماني: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ١: ٨٩.
(٧) من تلك التعليقات، قول أبي حيان: "قالوا: وإنما غُلِّب المذكر فيما يعقل؛ لأنه ليس تحته عدد يحتوي على جمعين، وغلِّب في الثانية السابق؛ لأن الحكم للأول، إذ يصح الاستغناء عن الثاني، وغلِّب في الثالثة التأنيث؛ لأن المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث، وهذه التعاليل وجدتها بخط الخفَّاف". الأندلسي: التذييل والتكميل، ٩: ٣٥٠ . وهذه التعاليل بمعناها هي من كلام ابن عصفور، مما يدل على تأثر أبي بكر الخفاف بابن عصفور. ينظر: ابن عصفور: علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وآخر (ط١، ١٣٩٢) ١: ٣١٠
(٨) ينظر: السيوطي: بغية الوعاة ١: ٤٧٣.
(٩)الأنصاري: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ٣: ٥٥٠. قلت: قد يشكل هذا التوافق في الكنية واللقب بين هذين العالمين على الباحث في النحو خصوصًا إذا أطلق من غير تعريف بوصف آخر أو بإضافة، كتعريفه بكتابه، وهو الغالب في النقل عنه، عندها لا إشكال في تحديد المراد.
(١٠)ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ١: ٤٧٣.
(١١)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٢: ٣٠٦.
(١٢)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٣: ٣١٠.
(١٣)ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٥: ٢١٢٥.
(١٤)ابن عقيل: عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية/ بيروت، ١٤١٤ – ١٩٩٣) ٢: ١٥.
(١٥)ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٥: ٢١٢٥.
(١٦)الأندلسي: التذييل والتكميل، ٥: ١٧٧.
(١٧)الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٢: ٣٣٧
(١٨)سيبويه: عمرو بن بحر، كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون (ط١، دار

الجيل/ بيروت) ٤: ٢٢٣.
(١٩)سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٤.
(٢٠)السيرافي: يوسف بن الحسن، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم (دار الفكر/ القاهرة، ١٣٩٤– ١٩٧٤) ٢: ٣١٨. وينظر: الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب، ١٤٢٠ – ١٩٩٩) ٣: ٢٦٤.
(٢١)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١: ١٠٨
(٢٢)سيبويه: الكتاب: ٢: ٣٦٢.
(٢٣)سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٦٢.
(٢٤)السيرافي: أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبدالتواب وآخرين (ط٣، دار الكتب والوثائق القومية/ مصر، ١٤٣٥ – ٢٠١٣) ٩: ٥٩.
(٢٥)السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٩: ٦٠.
(٢٦)السيرافي: شرح أبيات الكتاب، ٢: ١٧٠.
(٢٧)الشنتمري: يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب(وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب،١٤٢٠- ١٩٩٩)٢: ٢٧٠.
(٢٨)الشنتمري: النكت، ٢: ٢٧٠.
(٢٩)الأندلسي: التذييل والتكميل، ٢: ٢١٧.
(٣٠)سيبويه: الكتاب، ٣: ٣٣٢.
(٣١)السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ١٢: ١٨١.
(٣٢)الأندلسي: التذييل والتكميل، ٥: ١٧٧.
(٣٣)الأندلسي: التذييل والتكميل، ٥: ١٧٧.
(٣٤)ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد وآخرين (ط١، دار هجر/ مصر، ١٤١٠ – ١٩٩٠) ٢: ١١٨.
(٣٥)ينظر: القيسي: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان (ط١، دار الرسالة العالمية/ دمشق، ١٤٣٤- ٢٠١٣) ٢: ١٣٩.
(٣٦)الأزهري: خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح ، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد (المكتبة التوقيفية/ القاهرة) ٢: ٢٧٦.
(٣٧)الأندلسي: ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٧.
(٣٨)السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت،١٣٩٩ – ١٩٧٩م) ٢: ٢٧٠.
(٣٩)الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٢: ٣٣٧.
(٤٠)سيبويه: الكتاب، ٤: ١١٣.
(٤١)الأندلسي: الارتشاف، ٣: ١٣٤٠.

---

(٤٢)الأندلسي: الارتشاف، ٣: ١٣٤٠.
(٤٣)الزجاج: إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل شلبي (ط١، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٨- ١٩٨٨) ٣: ١١٨.
(٤٤)سيبويه: الكتاب، ٢: ٣١٩.
(٤٥)السيرافي: أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ٨: ١٨٩.
(٤٦)الرماني: شرح كتاب سيبويه، ١: ٤٧١.
(٤٧)ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٥: ٢١٢٥.
(٤٨)سيبويه: الكتاب، ٢: ١٦١.
(٤٩)المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١ – ٢٠١٠) ٤: ١٣٩.
(٥٠)الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ١: ٣٠٠.
(٥١)البطليوسي: عبدالله بن السيد، رسائل في اللغة، تحقيق وليد السراقبي (ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الرياض، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧) ١٢١.
(٥٢)البطليوسي: رسائل في اللغة، تحقيق وليد السراقبي، ١١٥
(٥٣)ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٧٦.
(٥٤)ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٧٦.
(٥٥)العلائي: خليل بن كيكلدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر (ط١، دار البشير/ عمان، ١٤١٠ – ١٩٩٠) ٢٥٨. وينظر: ابن عصفور: علي بن مؤمن: المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري (ط١، ١٣٩٢- ١٩٧٢) ١: ١٩٩.
(٥٦)ينظر: العلائي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ٢٥٨.
(٥٧)الشلوبين: عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو العتيبي (ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤١٣ – ١٩٩٣) ٢: ٨٢٠
(٥٨)سيبويه: الكتاب، ٣: ٤٩٦. ينظر: المبرد: المقتضب، ٤: ١٧٥.
(٥٩)سيبويه: الكتاب: ١: ٥٩.
(٦٠)حكي جر التاء لـ (رب) عن الأخفش، ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٢: ٧٩٢. وينظر: المرادي: الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة وآخرين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٣ – ١٩٩٢) ٥٧.
(٦١)الأزهري: شرح التصريح، ٣: ١١.
(٦٢)ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٣٩٧. وينظر: المرادي: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، ٢: ٧٤٣.
(٦٣)ابن عقيل: عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي

الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية/ بيروت، ١٤١٤ – ١٩٩٣م) ٢: ١٥. حكى غير واحد من النحاة هذه اللغة غير منسوبة إلى ناقل، ينظر: ابن قيم الجوزية: إبرهيم بن محمد، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق محمد السهلي (ط١، أضواء السلف/ الرياض، ١٤٢٢ – ٢٠٠٢) ١: ٤٤٤. وينظر: المرادي: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، ٢: ٧٤٣.

(٦٤)سيبويه: الكتاب، ١: ١١٥.

(٦٥)السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٣: ٢١٩.

(٦٦)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١١: ٣٥.

(٦٧)ينظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٦: ٢٧٧٧

(٦٨)السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥: ٩٢.

(٦٩)سيبويه: الكتاب، ٢: ١٨٢.

(٧٠)الفراء: معاني القرآن، ٢: ٣٧٥.

(٧١)ينظر: ذي الرمة: غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح (ط١، مؤسسو الإيمان/ جدة، ١٤٠٢ – ١٩٨٢) ١: ٤٥٦.

(٧٢)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٣: ٢٥٥.

(٧٣)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٣: ٢٥٥.

(٧٤)ينظر: المبرد: المقتضب، ٤: ٢٠٨ – ٢٢٥، ابن السراج: الأصول، ١: ٣٣٦، ٣٦٩، ٣٧١.ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٤٠١.

(٧٥)ينظر: الأشموني: أحمد بن عبدالكريم، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق عبدالرحيم الطرهوني(دار الحديث/ القاهرة، ٢٠٠٨) ٢: ١٧٢

(٧٦)سيبويه: الكتاب، ٢: ١٨٦.

(٧٧)المبرد: المقتضب، ٤: ٢١٢

(٧٨)الفارسي: التعليقة، ١: ٣٣٢.

(٧٩)الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٣: ٣١٠.

(٨٠)سيبويه: الكتاب، ٣: ٥٥٩.

(٨١)السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ١٤: ١٢٣.

(٨٢)الأندلسي: التذييل والتكميل، ٩: ٣٧١.

(٨٣)سيبويه: الكتاب، ٣: ٦٥٠.

(٨٤)الأندلسي: محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٢- ٢٠٠١) ٨: ٣٨.

(٨٥)السمين الحلبي: أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم/ دمشق) ٨: ٤٠٠.

(٨٦)ينظر: الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، ١٥: ٦٢١.

وظيفة المفعول معه في الميزان النحوي وتطبيقاتها في القرآن الكريم*

د.سعود بن أحمد المنيع
جامعة المجمعة - الزلفي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه خاتم المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد؛

فمن الأبواب النحوية الدقيقة باب المفعول معه، وقد كثر الخلاف فيه عند النحويين، فتنازعته وظائف وأبواب نحوية لدى بعضهم، ورأى بعضهم أنه باب سماعي يجب أن يوقف فيه على ما سمع ولا يقاس عليه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختلف النحويون ومعربو القرآن ومفسروه حول وروده في القرآن الكريم.

فبعضهم ينفي وجوده مطلقًا، وبعضهم ينفي وجوده بيقين، وبعضهم يرى أنه موجود، ومن هنا رغبت في الوقوف على هذين الأمرين والنظر فيهما، وهما:

الأول: موقف النحويين من وظيفة المفعول معه، وكيف تنازعته وظائف أخر لدى بعضهم.

الثاني: السعي للتحقق من وجود هذه الوظيفة النحوية في القرآن الكريم.

فجاءت هذه الدراسة على أمل أن تصل إلى نتيجة حول هذين الأمرين.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومادته العلمية أن تكون قسمته بين المقدمة والخاتمة في هذين المبحثين:

المبحث الأول: المفعول معه في الميزان النحوي.

المبحث الثاني: المفعول معه في القرآن الكريم دراسة تطبيقية.

وأحســـب أني وقفت على أهم الآيات التي طال فيها الخلاف وكثر عند النحويين وعند معربي القرآن وعلماء التفسير في هذه الوظيفة ســـواء أقوي القول بالمفعول معه أم لا، ثم بعد ذلك جعلت ملحقًا مجدولًا ذكرت فيه الآيات التي قيل فيها بالمفعول معه، مع نســـبة القول لقائله، وترجح لدي أن وظيفة المفعول معه ضـــعيفة فيها إما لصـــناعة النحو، أو للمعنى؛ إذ المعنى الأقوى للواو الاشـــتراك والجمع، وقد يقرب من معنى المصـــاحبة، فحملت بعض الآيات عليها مع أن حملها على مجرد الجمع أظهر فيها.

هذا وإني لم أطلع على دراســة ســابقة تناولت الموضـوع، وإنما الذي وجدته دراســـة تناولت واو المفعول معه والفرق بينها وبين العاطفة كبحث (الواو بين العطف والمعية) لفوزية القضـــاة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية أربد، جامعة البلقاء، العدد الثالث المجلد الثاني والثلاثون٢٠٠٥م.

ودراســـة تناولت (المفعول معه في النحو العربي نصـــبًا ورفعًا وجرًا) لعبد الجبار فتحي زيدان، مجلة أبحاث كلية التربية الأســـاســـية، جامعة الموصـــل، المجلد العاشر، العدد الثاني. وبعد اطلاعي عليهما تبين أنهما تختلفان تمامًا عن هذا الدراســـة، وأحســـب أن عنوان الدراستين يبين عن ذلك ويجليه. والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة.

المبحث الأول: المفعول معه في الميزان النحوي

أولًا: المفعول معه وما تنازعه من الوظائف النحوية:

يعد باب المفعول معه من أقل الأبواب النحوية تفريعًا، ومع قلته حوى خلافًا كبيرًا في إعرابه وفي مكانته من بين متعلقات الجملة، وقد تنازعته وظائف نحوية لدى بعض النحويين ومن ذلك:

أولًا: ذهب أبو الحســن الأخفش ومعظم الكوفيين[١] إلى أن المفعول معه منصــوب انتصــاب الظرف "وذلك أن الواو في قولك: قمت وزيدًا، واقعة موقع (مع) فكأنك قلت: قمت مع زيد"[٢]، وعلى هذا المذهب لا تكون الواو موصلة (قمت) إلى زيد، كما هــو مذهب جمهــور البصريين، "وإنما هي مصلحة لزيد أن ينتصب بتوسطها انتصاب الظرف"[٣].

وما ذهب إليه الأخفش مردود من وجوه:

الأول: أنه لو كان الاسـم منتصـبًا على الظرف لكان حقه أن يكون بمعنى (في)[٤]، وهذا لا يكون، فلو قيل: جاء زيد والنهرَ، لا يمكن أن تضمر (في) مع النهر إلا على إرادة معنى آخر.

الثاني: أن الظرف يعمل فيه الفعل ومعنى الفعل وروائح الفعل[٥]، وهذا لا يكون في المفعول معه؛ إذ لا يعمل فيه إلا الفعل أو ما في معناه كما قال سيبويه[٦]، وذهب ابن يعيش الصنعاني إلى أنه لا يعمل في المفعول معه إلا فعل صريح ظاهر فقط[٧].

الثالث: جعل ما بعد الواو منصوبًا انتصاب الظرف إنِ استقام مع ألفاظ معينة فإنه لا يســتقيم مع كل لفظ كما في " قولك: اســتوى الماءُ والخشــبةَ، وسرتُ والنيلَ، وكنتُ وزيدًا كالأخَوَين، ليســت الأسـماء فيها ظروفًا، فلا تنتصب انتصابَها"[٨].

الرابع: ذكره العكبري وهو أن ما قاله الأخفش من أن (مع) تَنْصــب على الظَّرف، ومعنى الظَّرفية فيها مَوجودٌ صــحيح، ولكن "لا معنى للظَّرفِيّة في الواو ولا فيما بعدَها، فيمتنع. وأكثرُ ما في هذا القَولِ أنَّ الواوَ بمعنى (مع)، والحروفُ لا تَعمل بالمعاني كما في حروفِ الاسـتفهام والنّفيِ، ولم يبقَ في الواوِ معنى العَطف"[٩].

الخامس: أن ما بعد الواو التي بمعنى (مع) قد يرفع إذا تقدمه اسم والواو على معناها كما في: كل رجل وضـيعتُه، فلو انتصـب انتصـاب الظرف ما جاز الرفع كما هو في الظروف[١٠]. فيبقى هذا القول كما قال الزبيدي: "ضعيفًا، ودعوى لا دليل عليها"[١١].

ثانيًا: ذهب الزجاج إلى أنه من المفعول به، و"أنه منصــوب بتقدير عامل؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الــواو"[١٢]، ولــم يصرح الزجاج في كونه مفعولًا به ولكن هذا مقتضى كلامـه، قال أبو حيان: "في نصب الاسم بفعل مضمر إحالة لباب المفعول معه؛ إذ يصير منصوبًا على أنه مفعول به لا مفعول معه"[١٣]، وأما ابن عصــفور فلم يذهب مذهب الزجاج بإحالة المفعول معه إلى المفعول به وإنما جعله مضمنًا معنى المفعول به فقط، قال: "وذلك نحو قولك: ما صـنعت وأباك، ألا ترى أن الواو بمعنى (مع) والأب في المعنى مفعول به؟"[١٤]، وســيبويه ربما سمَّى هذا الباب مفعولًا به توسعًا[١٥].

وهذا القول مردود من وجوه:

الأول: أن النصب لا يكون إلا بإضمار، والإضمار خلاف للأصل. قاله الرضي[١٦]، وقال ابن الخباز: "وقول أبي إسحاق لا ينفك من ضعف لما فيه من حذف الفعل"[١٧]، وقال الزبيدي: "فعل الملابســة لا يقدر إلا مع عدم العامل اللفظي الفعلي"[١٨].

الثاني: أن زعم الزجاج أن الفعل لا يعمل بالمعمول وبينهما الواو مردود بأن "الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصــل به المفعول، فإن كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وســيط فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن كان يحتاج إلى وسـيط في عمله فيه، عمل مع توســط الوســيط ووجوده، ألا ترى أنا نقول: ضربت زيدًا وعمرًا، فتنصب عمرًا بـ(ضربت)؛ لأن المعنى الذي يوجب الشركة بين عمرو وزيد في (ضربت) هو الواو فجئت بها ولم تمنع من وقوع ضربت على ما بعدها، ومنه أيضًــا أنك تقول: ما ضربت إلا زيدًا، فتنصــب زيدًا بـ(ضربت)، وإن كان بينهما (إلا)"[١٩].

الثالث: ذكره ابن مالك رحمه الله وهو أنه" لو كان ما بعد الواو منصــوبًا بفعل مضــمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابســة في: ما شــأنك وزيدًا

قلت: ما شأنك تلابس زيدًا دون واو، فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار، فالاستغناء فيها باطل وما أفضى إلى الباطل باطل"[٢٠].

الرابع: قاله الأنباري وهو "أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببًا في عدمه؟"[٢١].

ثالثًا: ذهب الحيدرة اليمني إلى أن المفعول معه منصوب على نزع الخافض، فكأن (مع) حذفت فانتصب الاسم بعدها قال في (جاء زيد وعمرًا): " نقلت إعراب عمرو بعد أن كان مجرورًا في مثل: جاء زيد مع عمرو من الجر إلى النصب، فقلت: جاء زيد وعمرًا، وهذا أصل مستمر في كل مجرورٍ سقط منه الجار، فإنه ينصب ويتعدى إليه الفعلُ بنفسه"[٢٢]، وإلى هذا ذهب أيضًا ابن يعيش الصنعاني[٢٣]، وقد نَسَبَ الحيدرةُ اليمني هذا القول إلى الخليل بن أحمد رحمه الله[٢٤]. وابن السراج له ما يوهم بهذا في قوله: "وهذا الباب، والباب الذي قبله -أعني: بابي المفعول له والمفعول معه- كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف في الإعراب، وفي إقامتها مقام الفاعل، فيدلك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في غير موضعهما، وأن ذلك اتساع منهم فيهما"[٢٥].

وهذا القول مردود بأن الاسم المنصوب وصل إليه عمل الفعل بواسطة حرف ملفوظ وليس منزوعًا، بل "يجب ذكر هذه الواو؛ إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه"[٢٦].

رابعًا: أن الاسم بعد الواو منصوب على الحال.

ذهب صدر الأفاضل الخوارزمي إلى إخراج وظيفة المفعول معه من عداد المفاعيل، ولكنه أبقى لها حق التعلق بالفعل، فرأى أن المفعول معه له حق النصب وله التعلق بالفعل ولكن جعله مفعولًا غير مستقيم؛ لأن المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل

للمفعول به، والمفعول معه لا يقوم مقام الفاعل البتة، ولو جاز جعله مفعولًا بمجرد مجيئه منصوبًا، وأن له بالفعل تعلقًا لكان الحال أيضًا من جملة المفاعيل[٢٧]. وانتصر العلوي لهذا القول وذكر أنَّ "انتصابه ليس على جهة المفعولية كما قال النحاة، وإنما هو منصوب على الحال؛ لأنك إذا قلت: استوى الماء والخشبة، فالغرض أنه استوى الماء مقارنًا الخشبة. وهذا مذهب الخوارزمي من البصريين ... وما قاله الخوارزمي هو المختار؛ لأن المعنى يرشد إليه"[٢٨]، واختاره القوجوي قال: "وذلك أن المنصوب بمعنى (مع) في محل النصب على الحال...والواو ههنا في الحقيقة للحال لا للمفعول معه"[٢٩].

ولكن النحويين لم ينظروا إلى كونه يحل محل الفاعل عند بناء الفعل للمفعول فقط، بل نظروا إلى ما هو أهم من ذلك وهو المعنى، فإن من يقول: سرت والقمر، فإن معناه أنه سار ليلًا مصاحبًا القمر، فالقمر أُصْطُحِبَ معه السير، فكانت المصاحبة مع الفاعل في معنى الفعل وهو السير، وهكذا في: استوى الماء والخشبة، فإن الخشبة مفعول معها الاستواء بالماء، قال ابن الخباز: "وشرطوا في المفعول معه أن يكون بحيث تصح شركته للفاعل في فعله"[٣٠]، ولو مجازًا، كما لو قلت: سرت والجدار؛ فإن إسناد السير إلى الجدار على سبيل المجاز والتوسع، قال الرضي في مثل: سرت والنيل، والنيل لا يسير بل يجري: "إن ذلك لاستعارة السير لجري النيل، لمّا اقترن بما يصح منه السير"[٣١].

خامسًا: ذهب مهدي المخزومي إلى أن المفعول معه "ليس من متعلقات الأفعال، وليس له علاقة بالفعل، أو ما يشبهه، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم إلا ما أمعنوا فيه من قول بالعامل[٣٢]، وزعمٍ بأن الحركات آثار العوامل بحيث صاروا لا يتصورون اسمًا إلا وهو معمول لفعل، أو شبيه بالفعل. وحقيقة هذا الموضوع - أعني موضوع ما سموه بالمفعول معه- أن يذكر اسم بعد واو لم تؤدِّ

الوظيفة التي نِيط بهــا أداؤهــا وهي الدلالــة على التشريك أو العطــف فينتصــب هذا الاســم؛ لأنه لم يعد شريكًا لما قبل الواو فيما يحمل من معنى إعرابي"[٣٣].

ويُرَد هذا القول من وجوه:

الأول: أن هذا فيه إلغاء لوظيفة نحوية، داخلة ضـــمن تركيب مفيد، وعدم منحها وظيفة تســتحقها، وإنما أعطاها أوصــافًا مطلقة تصــدق على أكثر من نوع من أنواع هذه الوظائف النحوية.

الثاني: لا فرق بين التشريك في العطــف والمصاحبة في المعية في التعلق فالجــامع بينهما كبير فالقــول بأحدهما يقتضي القــول بالآخر ولا سيما أنهما يتداخلان كثيرًا.

الثالث: أن واو المعية التي لم تؤدِّ وظيفة نحوية؛ إنما هي مقوية للفعل وموصلته لنصب المفعول معه، فهي كاللام المقوية التي توصل العامل إلى المعمول وكالباء المعدية كما في: ذهبت بزيد، إلا أن هذين الحرفين اختصــا في الأســماء فظهر عملهما لفظًا[٣٤]، قال المالقي في هذه الواو: "أن تكون بمعنى (مع) مشــوبة بمعنى باء المفعول به، وإذا لم يكن فيها هذا الشوب كانت العاطفة"[٣٥].

ســـادسًـــا: التبعية، تكاد وظيفة التبعية (العطف) تطغى على وظيفة المفعول معه؛ لمقتضــيات دلالية ونحوية، ولكن هذه الوظيفة لا تلغي النصب على المفعول معه، وإنما يكون فرعًا عنها، وعليه يكون كل اسم نصــب على أنه مفعول معه يجوز أن يكون تابعًا(معطوفًا)، ولا عكس. وهذه الوظيفة هي التي ســيكثر تناولها في دراســة المفعول معه تطبيقيًا في القرآن الكريم في المبحث القادم.

وقد ذهب أبو الحســـن الأخفش، والســـيرافي، والفارسي، وابن جني، وابن الضــائع[٣٦]، والرضي[٣٧]، وابن عصــفور[٣٨]، والخوارزمي[٣٩]، إلى أن الواو التي في المفعول معــه هي واو العطف في الأصـــل، فكأن العطف هو الأصـــل؛ فكل ما نصـــب على أنه مفعول معه يجوز فيه

العطف وهو أصـــل في ذلك، قال ابن جني عن واو المفعول معه: "ألا تراك لا تسـتعملها إلا في الموضـع الذي لو شـئت لاسـتعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على البرد، وكذلك: لو تركت والأسـد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسـد عطفًا على التاء. ولهذا لم يُجز أبو الحســن: جئتك وطلوع الشــمس، أي مع طلوع الشـــمس؛ لأنـك لو أردت أن تعطف بهـا هنـا فتقول: أتيتـك وطلوع الشمس، لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك"[٤٠].

وإلى هذا ذهب ابن يعيش أيضًـا، وذكر أن "العرب لم تسـتعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضـع الذي لو اسـتعملت فيه عاطفة لجاز... ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وإن كانت بمعنى (مع) أنه لا يجوز تقـديم المفعول معـه على الفعـل كمـا يجوز في غيره من المفعولين"[٤١].

وقال أبوحيان معترضًـا على ابن مالك في نسـبته هذا القول لابن جني "ولا ينبغي أن ينسـب أنها لا تقع إلا قبل ما يصـح عطفه لابن جني وحده، بل قول ابن جني محكيّ عن أبي الحســـن الأخفش، وتلقاه جلُّ النحويين بالقبول"[٤٢].

وقد حكى أبو حيان عن ابن الباذش أنه ادَّعى الإجماع في ذلك قـال: "ويمتنع بـإجمـاع أن يكون المفعول معـه غير منقول من العطف"[٤٣].

واستدل أبو حيان على أن العطف هو الأصل بثلاثة أشياء:

الأول: أنها لو لم تكن عاطفة لاختصت بالاسم، وللزم خفض ما بعدها، فلما لم يكن ذلك دل على أنها عاطفة في الأصل.

الثاني: أن ما بعدها لا يتقدم على الفعل العامل كما لا يتقدم المعطوف على العامل، ولو لم يكن العطف هو الأصـــل لتقدم المفعول معه كما تُقدم سائر المفعولات.

الثالث: أنك لا تجد أنها اســتعملت للمعية إلا وترى العطف صــالحًا لذلك حقيقة أو مجازًا[٤٤]، وإلا لامتنعت المعية كما منعت العرب والنحاة: انتظرتك وطلوعَ الشمس بالنصب؛ لأنه لا يصح إسناد هذا الفعل إلى طلوع الشمس[٤٥].

والصواب في هذا أن واو المعية تستقل بذاتها في مواضع وتكون فرعًا عن العاطفة في مواضع، وبهذا تكون وظيفة المفعول معه وظيفة مستقلة بذاتها ليست فرعًا من وظائف أخرى.

وقد أنكر قولَ الأخفش ومن تبعه ابنُ خروف[٤٦] وانتصر له ابن مالك وقال: "وهو بالإنكار حقيق"[٤٧]، وذهب الصــيمري إلى ما ذهبوا إليه فقال: "وليســت هذه الواو واوَ العطف"[٤٨]، وكذلك المرادي قال: "فإن قلت: فهل واو (مع) قسـم برأسـه أو هي الواو العاطفة؟ قلت: بل هي غيرها"[٤٩]، وقال ناظر الجيش: "وتجويزهم النصــب على المعية فيما لا يكون الفعل فيه لائقًا بتالي الواو دليل على أن الواو في هذا الباب ليس أصــلها العطف"[٥٠]، حتى قال ابن ســيده: "وجميع الباب الذي يســمَّى المفعولَ معه غيرُ معطوف على ما قبله؛ لأنه غير داخل معه في جِنْسِــيَّة إعرابه، وإنما هو معمول الفعل الذي قبل الواو بتوسُّــط الواو"[٥١].

ويرى الرماني أن هذه الواو وإن أشــبهت العاطفة بأنهما للجمع والاشــتراك، فإنها مختلفة عنها؛ لأنها تكون جامعة غير عاطفة، وذلك قولك: استوى الماء والخشبة. فحذفت (مع)، وجيء بالواو فأوصلت الفعل إلى ما بعدها، وهو الذي يسمى المفعول معه"[٥٢].

وهذا القول يكفينا مؤنة التأويل فيما لا يحتمل العطف، نحو: جاء زيد وطلوعَ الشــمس، وجاء البرد والطيالســةَ، فينصــب طلوع، والطيالســة على المفعول معه، ولا يصــح فيه العطف، أما من منع المفعول معه إلا بما يصــح العطف فيه فإنه لا يجوز عنده مثل هذه التراكيب إلا على تقدير فعل محذوف.

وبناء على هذا تكون وظيفة (المفعول معه) وظيفة نحوية مستقلة بذاتها وناصبها الفعل سواء أكان متعديًا أم كان لازمًا؟، الواو مقوية له؛ ليصل إلى المفعول معه فينصبه، قال سيبويه: "والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها"[٥٣]، وإلى هذا ذهب جمهور النحويين[٥٤]، قال ابن السراج في نصب (ما زلت وزيدًا): "أي: ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به، فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها، والمعنى معنى (الباء) ومعنى (مع)...؛ لأن الباء يقرب معناها من معنى (مع)؛ إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء، ومعنى (مع) المصاحبة"[٥٥]، ثم إنَّ" هناك وسائل معينة لترابط المفعول معه مع الفعل:

١- الأداة، وهي الواو.

٢- النصب.

٣- لزوم المفعول معه التأخر عن الفعل، فلا يجوز تقديمه عليه"[٥٦].

ثانيًا: وظيفة المفعول معه بين القياس والسماع:

المفاعيل كلها قياسية وبابها واسع جدًا ما عدا المفعول معه فإن النحويين مختلفون في قياسيته، ولهذا يؤخرون ذكره عنها في مصنفاتهم[٥٧]، وقد نُسِبَ القول بالسماع إلى الأكثر، والقياس كذلك، قال أبو حيان رحمه الله: "باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب"[٥٨]، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي فقوى قصر باب المفعول معه على السماع[٥٩]، وكذلك ابن الخباز ذهب إلى أن "المفعول معه قليل في الكلام جدًا ويصدقه الاستقراء؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنه مقصور على السماع"[٦٠]، وقال ابن إياز: "وهذا

المفعول قليل في الكلام، والاستقراء يعطيك ذلك، واختـــار بعضـــهم قصره على النقل، وهذا بيّن"[٦١].

وذكر ابن النحـاس أن الحجـة في جعـل بـاب المفعول معـه مقصورًا على السماع أنه أخرج عـــن أصله وهو العطف، وإخراج الشيء عن بابه مسموع غير مقيس[٦٢].

وأما القياس فقال عنه ابن الأثير: "أجاز قوم طرد القياس في باب المفعول معـه، وهم الأكثر"[٦٣]، فحكى الكثرة كما حكوا الكثرة في الســماع، والصــحيح أن الذين ذهبوا إلى قياســيته هم الأكثر، وهذا ما يظهر من كلام النحويين أنفسهم سواء أصرحوا بذلك أم فهم من فحوى كلامهم وإتيانهم بأمثلة من عندهم. قال ابن مالك رحمه الله: "بعض النحــويين يقتــصر في مسائــل في هــذا الباب على السماع، والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكـورة"[٦٤]، وذهبت طائفـة من النحويين إلى التفصــيل فأجازوا القياس في بعض مســائل الباب وهي ما صح العطف فيها ومنعوه فيما سوى ذلك، قــال ابن هشام الخضراوي: "المفعول معه اختلف: هل يقاس أم لا؟ والقياسون اختلفوا: فقيل: في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وقيل قياســـه في المجاز، وسماعه في العطف الحقيقي"[٦٥].

وخلاصة القول في هذه المسألة جواز القياس مطلقًا؛ لما سبق بيانه من أن الواو مستقلة بذاتها وإن صح العطف معـــها أو ترجح فإن هــذا ليس حجة في حصر هــذا الباب وقصــره على ما سمع[٦٦]؛ ولما في ذلك مــــن توســيع في التراكيب اللغوية، ولكون المانع من القياس غير موجود، ومن احتج بأنها وظيفة خرجت عن بابها فقد ســبق بيان أن الصـواب خلاف ذلك، وأن وظيفة المفعول معه مسـتقلة بذاتها؛ ولهذا قـال العلوي: "والعجـب ممن زعم من النحـاة كونـه ســـماعيًا مع أن المفعول له والمفعول معه ســيان في انتصــابهما عن الفعل بواســطة الحرف، فإن جـاز أن يكون هذا ســـماعيًا فـالمفعول لـه يكون أيضًـــا

سماعيًا، فإن أرادوا أنه يقل استعماله فهو خطأ، فإنه وارد في كتاب الله تعالى، وقد أنشد النحاة أبياتًا كثيرة، فلا وجه لدعوى القلة فيها...فإذن لا وجه لما قالوه"(٦٧)، "وفصل القضية في هذا الباب أنك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت الواو بمعنى (مع) وجب النصب"(٦٨).

المبحث الثاني: المفعول معه في القرآن الكريم
دراسة تطبيقية

أولًا: وظيفة المفعول معه في القرآن الكريم عند النحويين:

اختلف النحويون في المفعول معه أيوجد في القرآن الكريم أم لا، وكانوا في ذلك فريقين:

الأول: فريق ينفي وجوده:

نَفْيُ ورودِ هذه الوظيفة النحوية في القرآن الكريم نحا منحيين عند النحويين: أحدهما: نَفْيُ ورودها في التنزيل مطلقًا؛ وذلك أن بعض النحويين لا يرى وجود هذه الوظيفة النحوية في القرآن الكريم، ومن ذلك ما حكاه السيوطي عن بعضهم: "ليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه"(٦٩). فهذا نفي مطلق لوجود هذه الوظيفة في القرآن الكريم. والآخر: نَفْيُ ورود المفعول معه في التنزيل بيقين، وممن ذهب إلى ذلك:

أولًا:ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، ذهب رحمه الله إلى أن وظيفة المفعول معه غير ظاهرة الوجود في القرآن الكريم، وأن قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١] هي أكشف آية تأتي فيها هذه الوظيفة النحوية(٧٠).

ثانيًا: أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، يذهب إلى أن المفعول معه: "لم يجئ في التّنزيل منه إلا ما حمل على غيره"(٧١).

ثالثًا:جمال الدين ابن هشـــام(٧٦١هـ) ذهب إلى أن المفعول معه: "لم يَأْتِ فِي التَّنْزِيل بِيَقِين"[٧٢]، وهكذا واوه، قال الشـمني عنها: "ولم تأت في التنزيل بيقين، بل أتت فيه باحتمال"[٧٣].

رابعًا:جمال الدين الفاكهي(ت٩٧٢هـ) قال عن المفعول معه:" ولم يقع في القرآن بيقين"[٧٤].

الثاني: فريق يثبت وجوده:

صرح بعض النحويين بوجود المفعول معـه في القرآن الكريم، ومنهم:

أولًا:ابن يعيش الصنعاني قال رحمه الله: "وقد ورد المنصوب بواو (مع) في القرآن الكريم"[٧٥].

ثانيًا:يحيى بن حمزة العلوي قال عنه: "وروده في كتاب الله تعالى وألسنة العرب بحيث لا تحصى مواقعه"[٧٦].

ثالثًا:كل من حمل آية في كتاب الله على هذه الوظيفة النحوية، ويأتي في مقدمتهم الإمام الزمخشري الذي حمـل آيـات عدة على هـذه الوظيفة، وأبوحيان، والعكبري، والسمين وغيرهم[٧٧].

ثانيًا: العرض:

تنـاولَ العرض بعض الآيـات المختـارة التي حُمِلَـتْ على هـذه الوظيفة النحوية مرتبة بحســب ترتيب القرآن، وقد راعيت في اختيارها أن تكون متنوعة من جهة شـمولها القرآن كاملًا من أوله إلى آخره، ومن جهة اختلاف توجيهها بين المعنى والصناعة النحوية.

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ آل عمران: ٢٠.

أجـــاز بعض المفسرين ومعربي القرآن أن تكـــون الواو في قوله: (ومن اتبعن) بمعنى (مع)، والموصـول بعدها مفعول معه، أي أسـلمت وجهي لله مع من اتبعني[٧٨].

ويكاد يســـتقيم معنى الآية عند حملها على هذا الوجه؛ لتقاربه مع توجيه الآية على العطف الذي كاد يُجمع عليه النحويون والمفسرون ومعربــــو القرآن[٧٩]، ولكن الكرماني يعجب من توجيهها عليه[٨٠]، وأبو حيان لا يرتضيه؛ لأمرين:

الأول: من حيث المعنى، وذلك أنه ســيكون على أنهم أســـلموا هم والنبي صلى الله عليه وسلم وجهه لله. وإنما المعنى أنه أسلم وجهه وهم أسلموا وجوههم.

الثاني: من حيث الصـــناعة النحوية، فإنه لا يجوز حذف المفعول مع كون الواو واو (مع) البتة[٨١].

وفي بعض كلام أبي حيان نظر؛ إذ المعنى مســـتقيم فلا حاجة لهذا الإمعان بالظاهرية كما هو صريح قوله: "إذا حمل الكلام على ظاهره دون تأويل"[٨٢]؛ إذ دلالة الآية مســـتقيمة ســـواء أوجهت على العطف بأن تكون المعنى: أسلمت وجهي لله مشاركًا من اتبعني، أم على المفعول معه بأن تكون دلالة الآية: أســـلمت وجهي لله مصـــاحبًا من اتبعني. فلا فرق، ولاســـيما أن هناك فاصــلًا في الآية يســـوغ العطف؛ وصـحة العطف تسـوغ صـحة المعية؛ إذ إن جمهور النحويين يذهبون إلى أن واو المعية إنما تكون حيث يصح العطف حقيقة أو مجازًا[٨٣].

وينتصـــر السمين الحلبي للزمخشـــري على شيخه أبي حيان ويقوي القـول بالمفعول معه؛ لأنَّ: "فهم المعنى وعـدم الإلباس يسوِّغ ما ذكـره الزمخشـري -يقصد وجهي الإعراب المذكورين- وأيّ مانع من أن المعنى: فقل: أسلمت وجهي لله مصاحبًا لمن أسلم وجهه لله أيضًا، وهذا معنى صـحيح مع القول بالمعية"[٨٤]. وقد انتصر لهـــذا الجَمل رحمه الله[٨٥]. وقال الألوسي: "فهم المعنى وعدم الإلباس يســـوغ كلا

الأمرين، ويســـتغنى بذلك عن مؤونة الحذف، وتكلف خلاف الظاهر جدًا"[٨٦]، وقدر الطبري دلالة الآية على معنى المصـــاحبة والمعية بأن تكون: أســـلم من اتبعني أيضًـــا وجهه معي، إلا أنه حمل الإعراب على العطف[٨٧].

وكلا الوجهين صـــحيح، ولكن العطف أرجح لأنـه الأصـــل، والمفعول معه مرجوحٌ؛ لأمرين:

الأول: من حيث صــناعة النحو فإنه متى أمكَنَ العطفُ من غير ضـــعف في التركيب أو في المعنى كان أولَى من المفعول معه، وهنا أمكن عطف الموصول (مَن) على التاء من غير ضعف؛ لوجود الفاصل، وهو المفعول (وجهي).

الثاني: أن النحويين ربما فرقوا بين واو المعية وواو العطف من حيث المعنى بأن "المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر"[٨٨]. وهذا المعنى وارد في الآية؛ إذ لا يفهم من الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعه أسلموا وجوههم لله في حين واحـد، وإن كان بعض النحويين لا يرى هـذه التفرقـة، وأن المعنى بينهما متقارب وإنما الواو أثرها في الصـناعة النحوية فتنقل عمل الفعل إلى الاســـم بعدها[٨٩]، قال ابن جني: "أما الواو مع المفعول معه في نحو: قمت وزيدًا، فجارية هنا مجرى حروف العطف. الدلالة على ذلك أن العرب لم تســـتعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضـــع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت"[٩٠].

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ﴾ المائدة: ٣٦.

تعدّدت الآراء في إعـراب (ومثلَـه)، وجـوّز الزمخشري وجمـاعة من المفســـرين ومعـــربي القرآن أن تكـون الواو بمعنى (مــع)، و(مثله)

مفعولًا معه ناصـــبه فعل مقدر تســـتدعيه (لو)[٩١]، ويكون التقدير: لو ثبت لهـم ما في الأرض مـع مثله، وانتصر لهذا القول الطيبي، والخفاجي، ويعدان لفظة (معه) في الآية تأكيدًا[٩٢].

والأظهر عنـد أبي حيـان وأكثر معربي القرآن[٩٣] أن (مثلـه) معطوف على اســم إنَّ (ما الموصــولة)، وأن نصــبه على المفعول معه مردود لأسباب قياسية تعود إلى صناعة النحو، ولأسباب لفظية ودلالية تعود إلى تركيب الآية؛ وذلك أن الآية ورد فيها لفظ (معه) وهو مغن عن جعل (مثله) مفعولًا معه، ســواء أجعلنا الضـــمير في (معه) يعود على (ما)، وتعرب (معـه) حـالًا، أم جعلنـا الضـــمير يعود على المثـل، فكأن المعنى مـــع مثلين وليس مثلًا واحـــدًا، وانتصـــر لهـــذا المعنى السمين الحلبي[٩٤].

وعلى كلا التقـديرين فهو تكرار لا معنى لـه عنـد أبي حيان؛ وقـد تعقَّبَ الزمخشريَّ مـــن هـــذه الجهة، فقـــال: "وقول الزمخشري: تكون الواو في: (ومثله) بمعنى (مـع) ليس بشيء؛ لأنه يصير التقدير: مـع مثله معه، أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض، إنْ جعلت الضـــمير في (معه) عائدًا على (مثله) أي: مع مثله مع ذلك المثل، فيكون المعنى مع مثلين. فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عيٌّ؛ إذ الكلام المنتظم أن يكون التركيب إذا أريد ذلك المعنى مع مثليه"[٩٥]، وقال ابن عاشـــور: "(ومثله) معطوف على (ما في الأرض)، ولا حاجة إلى جعله مفعولًا معه للاستغناء عن ذلك بقوله: (معه)"[٩٦].

كما أنه يرد إشـــكال من جهة العامل في المفعول معه وهو لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون (ثبت) مقدرًا كما قال الزمخشري، أخذه من معنى (أن).

الثاني: أن تكون (أنَّ) نفســها هي التي عملت في المفعول معه؛ إذِ المعنى جارٍ على ذلك.

وفي كلا العاملين إشـــكال، ففي الأول إشـــكال من حيث المعنى وصناعة النحو؛ وذلك أن الفعل (ثبت) يرفع مصدرًا منسبكًا من أنَّ وما بعدها، وهو كون مقدر؛ أي لو ثبت كونُ ما في الأرض جميعًا لهم ومثله معه ليفتدوا به، وســـيعود الضـــمير في (ومثله) على (ما) وليس على الكون، وحينها ســيكون الرافع للفاعل غير الناصــب للمفعول معه؛ "إذ لو كان إياه للزم من ذلك وجود الثبوت مصـــاحبًا للمثل، والمعنى على كينونة ما في الأرض مصـــاحبًا للمثل لا على ثبوت ذلك مصـــاحبًا للمثـل"[٩٧]، وهـذا لا يجوز في النحو؛ إذ لا بـد أن يكون رافع الفـاعـل وناصـــب المفعول معه واحدًا، قال ابن مالك:" وانتصـــابه –المفعول معه- بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله"[٩٨].

وأما على الثاني أن العامل في المفعول معه هو (أنَّ) فضـــعيف من جهة الصـــناعة النحوية؛ إذِ العامل المعنوي لا يعمل في المفعول معه قال أبوحيان: "ومذهب ســـيبويه أنه لا ينصـــبه العامل المعنوي، كحرف التشـــبيه والظرف المخبر به والجار والمجرور واســـم الإشــارة، ولذلك لم ينصبه بـــ(لك) في قوله: هذا لك وأباك، ولا في: حسبك وزيدًا درهم"[٩٩]، وقـال نـاظر الجيش: "اعلم أن المفعول معـه لا بـد لـه من عامل يتقدم الواو، وأنه إما فعل أو عامل عمل الفعل كالمصـــدر واســـم الفاعل واسم المفعول، وأن العامل المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه لا عمل له فيه"[١٠٠].

فتوجيه الآية على المفعول معه ضـــعيف، ولا يقوى أن يكون وجهًا إعرابيًا صحيحًا، وعليه فحمل الآية على العطف هو الصحيح وهو ما عليه جلُّ المفسرين ومعربي القرآن كما سبق.

الموضع الثالث:

قال تعالى:﴿ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾ الأنعام١١٢.

أعــرب بعــض المفسرين ومعــربي القرآن (ما) في الآية مفعولًا معـه، والمعنى ظـاهر في ذلـك، أي فـذرهم مع افترائهم، قـال بـذلـك العكبري، والهمداني، وابن عاشـور والأخير لم يذكر وجهًا إعرابيًا غير هذا الوجه[١٠١].

ولا يسلم هذا التوجيه من إيراد يرد عليه؛ وذلك أن فيه حملًا للآية على المفعول معـه مع إمكانيـة العطف من غير ضــعف في المعنى أو الصناعة؛ فتُعطف(ما) الموصولة على الضمير المنصوب، ويكون معنى الآية: اتركهم واترك افتراءهم، ومن هذه الجهة ضـعّف السـمين الحلبي حمـل الآيـة على المفعول معـه، وقـال: "هو مرجوح؛ لأنـه متى أمكن العطف من غير ضــعف في التركيب أو في المعنى كان أولى من المفعول معه"[١٠٢].

وأمـا من جهـة الصــناعـة فقـد ضــعفـه الهمـداني؛ إذ يرى أن المفعول معه لا يُنْصب إلا بعد فعل لازم، والفعل (ذرهم) متعدٍ[١٠٣].

ومـا ذهـب إليـه الهمـداني نصَّ عليـه بعض النحويين قـال ابن يعيش: "واعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم، أو منته بالتعدي نحو قولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيلَ...؛ وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها، فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفًا واستعمالًا، فكذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل"[١٠٤]

والصــواب خلاف مـا ذهـب إليـه الهمـداني ومن قـال بقولـه، فالمفعول معه ينصــبه الفعل المتعدي واللازم على الصــحيح قال سيبويه في: (ما صنعت وأباك): "ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في (صــنعت) أنك لو قلت: اقعد وأخوك كان قبيحًا، حتى تقول: اقعد

أنت وأخوك"[١٠٥]، وهـذا قول أكثر النحويين قال ابن الأثير: "المفعول معه يكون من الفعل المتعدّي وغير المتعدّي عند الأكثرين"[١٠٦]

وبعد تتبع الآيات التي جاءت على نمط الآية الســـابقة أو قريب منه تبين أن القول بالنصـــب على المفعول معه هو الراجح، ولـه ما يعضّــده مــن أقــوال المفسرين ومعــربي القرآن وإن كان كلام السمين في ترجيح العطف على المفعول معه له حظه من الصواب، ومما جاء على ذلك:

١/ قوله تعالى:﴿فَذَرۡنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَـٰذَا ٱلۡحَدِيثِۖ﴾[١٠٧] القلم: ٤٤.

ذهب جمعٌ من المفسرين ومعربي القرآن إلى أن(مَنْ) في موضع نصب على المفعول معه، قال أبوحيان: "و(مَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، إِمَّا عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي (ذَرْنِي)، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ"[١٠٨]، وقدمه القرطبي وابن جزي على القول بالعطف[١٠٩]، وقال ابن عاشور عن الفعل (ذر): "وقوله: {فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ} ونحوه يفيد تمثيلًا لحال مفعول (ذر) في تعهده بأن يكفي مؤونة شيء دون استعانة بصاحب المؤونة بحال من يرى المخاطب قد شرع في الانتصار لنفسه ورأى أنه لا يبلغ بذلك مبلغ مفعول (ذر)؛ لأنه أقدر من المعتدى عليه في الانتصاف من المعتدي فيتفرغ له ولا يطلب من صاحب الحق إعانة له على أخذ حقه، ولذلك يؤتى بفعل يدل على طلب الترك ويؤتى بعده بمفعول معه"[١١٠].

٢/ وقوله: ﴿وَذَرۡنِي وَٱلۡمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعۡمَةِ﴾ المزمل: ١١.

قـال ابن جزي: "(وَالْمُكَـذِّبِينَ) هـذا تهـديـد لهم، وانتصـــب (المكذبين) على أنه مفعول معه أو معطوف"[١١١]، وقال المجاشــعي في النكت في القرآن: "قوله: (وَالْمُكَذِّبِينَ) مفعول معه، أي: مع المكذبين، كما تقول: تركته والأســـد، أي: مع الأســد، والمعنى: ارضـــني لعقاب المكذبين، أي: لســـت تحتاج إلى أكثر من ذلك، كما تقول: دعني وإياه فإنه يكفيك ما ينزل به مني، وهو تهديد"[١١٢].

وقـال العكبري: "(والمكـذبين): هو مفعول معـه، وقيـل: هو معطوف"[١١٣]، فكأنه ضعّف العطف.

ولــم يقبل الزركشي منه القــول بالجــواز مطلــقًا محتكمًا إلى المعنى، فقال: "أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة وهو فاســد؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمر نبيه عليه السلام أن يتركه، وكأنه قال: اتركني واترك من خلقت وحيدًا، وكذلك: اتركني واترك المكذبين، فتعين أن يكون المراد: خلِّ بيني وبينهم، وهو واو (مع) كقولك: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"[١١٤].

وأما السمين الذي قوّى العطف في الآية السابقة: ﴿فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾ الأنعام١١٢؛ لكونه جائزًا بلا ضعف فإنه يضعف هنا العطف مع أنه لا فرق بين الآيتين قال رحمه الله: "قوله: (وَالۡمُكَذِّبِينَ): يجوز نصــبه على المعية، وهو الظاهر، ويجوز على النســق، وهو أوفق للصناعة"[١١٥].

والآية في ســياق تهديد، والمفعول معه يقوي دلالة التهديد، فتحمل عليه الآية، و"يمتنع أن تكون الواو في: (والمكذبين) عاطفة، فليس المعنى: اتركني واترك المكذبين...، فالمعنى لا اللفظ هو الذي يحول دون العطف في هذه الآية"[١١٦]، ويكون معنى الآية على التخلية مع الكافرين.

٣/ وقوله: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدًا﴾ المدثر:١١.

قال النحاس: "(مَنْ): في موضــع نصــب على أنها مفعول معه"[١١٧]، وقدم القول به على جميع الأوجه الإعرابية، وهكذا فعل العكبري[١١٨].

وقال مكي: "(مَن): فِي مَوضِــع نصــب على الْعَطف على النُّون وَالْيَاء، أَو مفعول مَعَه"[١١٩].

ومنع ابن عاشور حمل الآية على غير المفعول معه فقال: "والواو: واو المعية وما بعدها مفعول معه، ولا يصح أن تكون الواو عاطفة؛ لأن المقصود: اتركني معهم"(١٢٠).

وهنا يمكن القول بأن كلا الوجهين صحيح، ولكن النصب على المفعول معه أولى لأمور:

الأول: أن العبرة في بيان كلام الله ما يعطي معنى زائدًا أو عظيمًا، وحمل الآيات على المفعول معه يعطي دلالة عظيمة، وهي دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ترك هؤلاء مع الله، وهو يتولى حسابهم، فالتهديد يظهر بأعلى صوره مع هذا المعنى، ولهذا مال الطبري رحمه الله إلى هذا المعنى فقال: "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: كِلْ يا محمد أمر هؤلاء المكذبين بالقرآن إليّ، وهذا كقول القائل لآخر غيره يتوعد رجلًا: دعني وإياه، وخلني وإياه، بمعنى: أنه من وراء مساءته. و(مَن) في قوله: ﴿وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ﴾ في موضع نصب؛ لأن معنى الكلام ما ذكرت، وهو نظير قولهم: لو تُركْت ورأيك ما أفلحت"(١٢١).

وقال السهيلي: "معنى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ﴾ أي: دعني وإياه فسترى ما أصنع...، وهي كلمة يقولها المغتاظ إذا اشتد غضبه"(١٢٢)، "وهذا من بليغ الكناية، كأنه يقول: حسبك انتقامًا منه أن تكل أمره إلي، وتخلي بيني وبينه"(١٢٣).

الثاني: أن الصناعة النحوية لا تمنع ذلك، مع أنها ليست حاكمة على المعنى، بل المعنى هو الحاكم والهادي إلى الوجه الإعرابي الصحيح، والضابط عند النحويين أنه "إذا اقتضى المعنى وجهًا دون ما هو أقوى منه في الإعراب، فالأولى ما يناسب المعنى"(١٢٤)؛ "لأن مراعاة المعاني أولى "(١٢٥).

الثالث: أن دلالة الفعل (ذر) في الآيات السابقة تفيد معنى التخلية[١٢٦]، وهـذا أقرب إلى المعيـة والمصـــاحبـة من العطف الـذي يفيـد مجرد الاشتراك والترك.

الرابع: أن الآيات الســابقة كلها وردت في ســياق التهديد والوعيد، وهذا مع المعية أقوى منه مع العطف وأبلغ.

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾الأنفال: ٦٤.

ذهب الزجاج[١٢٧]، والنحاس[١٢٨]،والزمخشري، وغيرهم[١٢٩] إلى أن الواو في: (ومن اتبعك) واو المفعول معه، و(مَن) في محل نصـــب على المفعول معه.

وقد أجاز هذا القول جمْعٌ من النحويين والمفسرين ومعربي القرآن[١٣٠].

ويعضد هذا التوجيه أمران:

الأول: المعنى، فإن معنى الآية على هذا الوجه صـــحيح، ولا يرد عليه إشكال سواء من جهـة المعنى اللغـوي أو المعـنى الشرعي، وهـو أن الله حســـبك يا محمد وكافيك مع المؤمنين، فهو كافيك وكاف المؤمنين معك، ففيه إثبات لمعية الله الخاصـــة لنبيه ومن معه مـــن المؤمنين. وإلى هـــذا المعنى ذهـــب أكثر المفسرين، وأجـــاز البقاعي أن تكون المعية مع الله ســـبحانه، أي: أن الله والمؤمنين كافوك؛ لأن الله معهم[١٣١].

الثاني: صـناعة النحو، فإن الكاف في (حسـبك) ضـمير محله الجر، ولا يعطف على الجار عند جمهور النحويين إلا مع إعادة الجار فلما لم يُعَد هنا ســاغ النصــب على المعية، فلم يرد على هذا التوجيه إشكال من هذه الجهة[١٣٢].

ولكن هذا التوجيه غير مقبول عند سـيبويه، فالمنصـوب بعد الواو محمول عنده على فعل مضمر[١٣٣]، دل عليه (حسبك) السابق، قال رحمه الله: "قالوا: حسبُك وزيدًا، لمّا كان فيه معنى كَفاك، وقبح أن يَحملوه على المضـمَر نَوَوا الفعل، كأنّه قال: حسـبُك ويُحْسِـبُ أخاك درهمٌ"[١٣٤]

والمانع عند سيبويه إنما هو صناعة النحو؛ إذ العامل المعنوي لا ينصـب المفعول معه عنده، قال ابن مالك عنه: "وينبغي أن تعلم أن مذهبه [سيبويه] عدم الاكتفاء في نصب المفعول معه بما يكتفى به في نصـب الحال، فلا ينصـبه العامل المعنوي كحرف التشـبيه والظرف المخبر به، ولذلك لم ينصب بـ(لك) في: هذا لك وأباك، ولا بحسبك في: حسبك وزيدًا درهم. وأكثر المتأخرين يغفلون عن هذا"[١٣٥].

ويرجح ابن مالك، وأبوحيان، ، والمرادي، وابن عقيل[١٣٦] ما ذهب إليه سيبويه، قال أبوحيان معترضًا على الزمخشري: "وليس هـذا من باب المفعول معه كما زعم الزمخشري؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا الفعل أو ما جرى مجراه فليس (حسـبك) مما جرى مجرى الفعل"[١٣٧].

والمتجه أن تكون الواو عاطفة على مذهب سيبويه ومن تبعه، وإن كان هناك تقدير إلا أن فيه سلامة من جهة صناعة النحو والمعنى؛ "إذ لا يتوجه عليه شيء من الإشكالات"[١٣٨] اللغوية ولا الشرعية قـال ابن تيمية عـن هـذا التوجيه إنه: "هو الصواب المقطوع به في هذه الآية"[١٣٩]، وقد قال بهذا التوجيه الفراء وهو من أئمة النحو الكوفي[١٤٠].

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾يونس: ٧١.

في إعراب كلمة(شركاءَكم) أقوال، الذي يعنينا منها في هذا البحث توجيهها على المفعول معه، وقد جاءت على آراء خمسة هنا مجملها:

أولها: أنها مفعول معه فقط، ولا وجه لها سوى هذا الوجه، وقد قال به الزجاج وقال: "زعم القراءُ[١٤١] أنَّ معناه: فاجْمَعُوا أمرَكم وادْعُوا شركاءَكم. وهذا غلط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأنْ يجمعوا أمرهم، فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول: لو تُرِكَتِ الناقَةُ وفصِيلَها لَرَضَعها، المعنى: لو تُرِكَت مَعَ فصيلها لَرَضِعَها"[١٤٢]. وقال به أيضًا: الزمخشري، والعلوي[١٤٣]، والجندي وقد أنكر الأخير حمل الآية على غير المفعول معه فقال: "الواو في(وشركاءكم) بمعنى (مع)، أي: فليكن الإجماع منكم ومن شركائكم متصاحبين، وليس فيها إلى العطف سبيل، لأن الإجماع يكون في المعاني دون الأعيان"[١٤٤]. وذهب إلى هذا القول أيضًا: ابن الحاجب، وابن معطٍ، وابن مالك، والرازي، والنسفي، والبقاعي، وابن عاشور، وتمام حسان[١٤٥]، ونُسِبَ هذا القول للبصريين عمومًا[١٤٦]، ونسبه المجاشعي للمحققين[١٤٧].

ثانيها:ترجيح المفعول معه، وقد قال بهذا كثير من النحويين، والمفسرين، ومعربي القرآن، قال ابن بابشاذ: "في هذه الآية أقوال: أحسنها قول من قال وهو الأكثر: إن الشركاء مفعول معه، وليس مفعولًا به"[١٤٨]، وقال بهذا القول: المبرد، والفارسي، وابن الخباز، والهمداني، وابن عصفور، وغيرهم[١٤٩] قال المبرد: "وأجود التفسير عندنا في قوله الله جلَّ وعزَّ: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾يونس: ٧١ أن تكون الواو في معنى (مع)؛ لأنك تقولُ: أجمعت رأيي وأمري، وجمعتُ القومَ، فهذا هو الوجهُ"[١٥٠].

ثالثها: جواز المفعول معه والعطف من غير ترجيح ، وقد ذهب إلى ذلك الحريري، والعكبري وأبوحيان، وغيرهم[١٥١].

رابعها: أنه يجوز إعرابها مفعولًا معه ولكنه مرجوح، ذهب إليه النحاس وقال بعد أن ذكر وجوه النصب في (وشركاءكم):" وإن شئت بمعنى (مع)"[١٥٢]، وذهب إلى هذا القول أيضًا: ابن عطية، والقرطبي، والسمين، والشاطبي[١٥٣].

خامســـها: أنها لا تعرب مفعولًا معه، وإنما الواو هنا عاطفة لجملة بتقدير فعل محذوف تتفق دلالته مع ما بعده. وهذا القول أكثر من ذهب إليه الكوفيون، وقد قال بهذا القول: الكســـائي، والفراء، وابن قتيبة، والطبري وابن الأنباري، ومكي[١٥٤].

وحجتهم في عدم صحة المفعول معه أنه لا يسوغ العطف[١٥٥]، وإذا لم يسغ العطف امتنعت المعية، "وفي اشتراط صحة جواز العطف فيما يكون مفعولًا معه خلاف"[١٥٦]، وســـبق ترجيح جوازه، بل هو الأولى[١٥٧]. وابن ســـيده يرى أن جمع وأجمـــــع بمعنًى فيقول: "جَمَع الشَّيء عَـــن تفرِقةٍ، يَجْمَعه جَمْعًا، وجمَّعه، وأجمعه، فَاجْتمع واجْدَمع، وَهِي مضارعة"[١٥٨]، " وحينئذٍ فيمكن أن يكون (شركاءكم) معطوفًا على (أمركم) من غير تقدير"[١٥٩]، فيصح كونها مفعولًا معه عند من يشترط وجوب صحة العطف، وابن عصفور يرى "أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف، وإن لم يكن الثاني شريكَ الأولِ في المعنى؛ لأن العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما"[١٦٠].

وقد أنكر الزجاج هذا القول، ورأى أنه لا فائدة منه؛ فهم وإن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم فالمعنى على المعية أيضًا[١٦١].

وعندي أن نصب (شركاءكم) على المفعول معه أولى من وجوه:

الأول: أن المعنى يقويه ويعضده؛ فالفعل (أجمع) يدل على العزم، وهذا شيء مرتبط بالمعاني، لا الأعيان [١٦٢]، فلا يسوغ كون (شركاءكم) معطوفًا على الأمر ودلالة الفعل لا تعضد ذلك إلا قليلًا.

الثاني: عدم صـــحة العطف عند الأكثرين، وهذا عندي مما يقوي كونها مفعولًا معه.

الثالث: أن القول بالعطف لن يخلو من أمرين:

أحدهما: أنه من عطف المفردات؛ فيكون (شركاءكم) معطوفًا على تقدير مضـــاف محذوف، وذلك عند من قال إنه معطوف على(شركائكم)[١٦٣]، أي: أجمعوا أمركم وأمر شركائكم.

ثانيهما: أنه من باب عطف الجمل؛ فيكون (شركاءكم) منصــوبًا بفعل محذوف، تقديره: وادعوا شركاءكم.

وإذا حملنا الآية على المفعول معه حصــلت الســلامة من الأمرين-تقدير مضــاف محذوف، وتقدير فعل محذوف- جميعًا(١٦٤)، "وإذا ســاغ حمل الكلام على ظاهره كان أولى من عدوله إلى خلاف ظاهره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك"(١٦٥).

وقد اختلف القائلون بنصــب (شركاءكم) على المفعول معه أيكون من الفاعل (واو الجماعة) في (أجمعوا)، أم من المفعول (أمركم) على قولين:

الأول: أنه من الفاعل، واحتجوا بأن المفعول معه لا يجوز إلا فيما يصح فيه العطف، وجعله من الضمير يصح؛ لصحة العطف؛ للفصل بالمفعول، ويقوي هذا القول قراءة من قرأ (شركاؤكم) بالرفع عطفًا على واو الجماعة(١٦٦)، ويكون المعنى: أجمعوا أمركم ولْيجمع شركاؤكم أمرهم، ويكون "الشركاء عازمون لا معزوم عليهم"(١٦٧)، قــال أبو حيان: "وينبغي أن يكون هذا التخريج على أنه مفعول معه من الفاعل"(١٦٨)، وقال: "فإن قلت: إذا كان مذهب الجمهور أنه لا تكون واو مع إلا حيث يصــلح العطف، ففي هذه الآية لا يصــلح العطف على مشــهور اللغة؛ فكيف أجزتم فيه أن تكون واو مع؟ قلنا: إن كان لا يصــلح العطف على (أمركم) فيصلح العطف على الضمير في (فأجمعوا)؛ إذ قد فصل بينهما بالمفعول"(١٦٩)، وقال الفارسي: "ويدلــك على جــوازه [يعني المفعــول معه في الآية] أن الشركاء فاعــله في المعنى"(١٧٠)، وقــال السمين: "إذا جعلناه مفعولًا معه من الفاعل كان جائزًا بلا خلاف"(١٧١). وقد ذهب إلى هذا القول: الشاطبي، والكرماني، والبيضاوي، والخفاجي، والجمل، والألوسي(١٧٢).

الثاني: أن (شركاءكم) مفعول معه من المفعول(أمركم)، واحتج أصــحاب هذا القول بأنّه يصحّ العطف بقلة، وأن الفعــل لمّا لم يقع على الشركاء

أشبه الفعــل اللازم، فَقَوِيَ جعله مفعولًا معه من (أمركم)؛ لعدم اللبس بالعطف على المفعول، كما لو قيل: أكرمت زيدًا وعمرًا، وتجعل (عمرًا) مفعولًا معه[١٧٣].

والذي يظهر لي -والله أعلم- أنه من المفعول؛ لأمور:

الأول: أن ما عليه ســيبويه وجلُّ النحويين أنه يجوز مجيء المفعول معه من المفعول به قال سـيبويه: "رأسَـه والحائطَ، كأنه قال: خلِّ أو دع رأســه والحائط، فالرأس مفعول، والحائط مفعول معه، فانتصـبا جميعًا"[١٧٤]، علَّق أبوحيان على كلام سـيبويه بما نصـه: "وفي تجويز ســيبويه كون المنصــوب في هذه المُثُل على المعية ردّ على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل"[١٧٥]، ولا مانع من أن يكون المفعول معه من الفاعل أو من المفعول ويبين ذلك ســياق الكلام، كما هو في الحال فصــاحبها يكون فاعلًا ومفعولًا، ففي: سرت والنيل، المفعول معه من الفاعل، وفي: رأيت الأميرَ والجيشَ، يكون من المفعول[١٧٦].

الثاني: أنه ســبق تصــحيح مجيء المفعول معه ولو لم يصــح العطف، بل هو أقوى في تأكيد النصب على المعية؛ لعدم احتمال معنًى آخر غير المعية إلا على قلة، وقــــد انتصرــ لهذا المعنى في الآية ناظر الجيش وقال: "العطف على الضــمير وإن كان لا مانع منه لفظًا يغير المعنى المقصـود من الآية الكريمة، وينقلب به الكلام إلى معنى آخر، ثم الظاهر من كلامهم حيث شرطوا صحة العطف في مسائل هذا الباب أن مرادهم أن يكون العطف يصـح على ما من شـأنه أن يكون مصـاحبًا لما بعد الواو على تقدير نصبه على المعية لا أن يصح العطف على أي شيء كان في الجملة"[١٧٧]، وهذا هو ظاهر كلام الزمخشري[١٧٨].

الثالث: أن المفعول معه أقرب إلى المفعول به ومضــمن معناه إلا في أمثلة قليلة[١٧٩]، وقد توسع سيبويه وسماه مفعولًا به[١٨٠].

الرابع: أن اشـــتراط بعض النحويين نصـــب المفعول معه من الفاعل منتقض في نحو: حســـبك وزيدًا درهم، فإن الكاف مفعول بالمعنى[١٨١].

الخامس: أن معنى الآية على التهديد، فكونه على المعية من المفعول أظهر في التهديد، فيكون المعنى: أجمعوا أمركم مع آلهتكم[١٨٢]، ولاسيما أن الآلهة حقها أن تُخْدم لا أن تخدم؛ إذِ "الآلهة لا تعمل"[١٨٣].

الموضع السادس:

قال تعالى:﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَۖ﴾ سبأ ١٠.

تعددت آراء المعربين في توجيه نصـــب كلمة (والطير) في الآية على آراء عدة، وهي بإجمال:

الأول: أنها عطف على محـل الجبـال، فهي منـاداة. وهو قول الخليل[١٨٤]، وسيبويه، والطبري، وجمهور النحويين والمفسرين ومعربي القرآن[١٨٥].

الثاني: أنه معطوف على (فضـــلًا) ويكون المعنى: آتينا داود فضـــلًا، وآتيناه الطير للتسبيح، وهو قول الكسائي[١٨٦].

الثالث: أنه منصوب بفعل مضمر، أي: وسخرنا له الطير. حكاه يونس عن أبي عمرو بن العلاء[١٨٧].

الرابع: أنه مفعول معـه، ويكون المعنى: يا جبال أوبي مع الطير أو مصـــاحبة الطير. ولم أر فيما اطلعت عليه من قال: إن النصـــب على المعية هو الوجه، بل كل من قال به من النحويين والمفسرين ومـــعربي القرآن إنما على أنه يجوز فقط، وقد نســـب هذا القول للزجاج[١٨٨]، والذي في معانيه أنه يجيزه فقط[١٨٩].

وبعد التتبع يظهر أن نصـــب (والطير) على المفعول معه مرجوح؛ لأمور:

الأول: أن قراءة الآية برفع (الطير) عطفًا على لفظ (الجبال)[١٩٠] تعضـد قراءة النصب عطفًا على محل الجبال[١٩١]، فهي مناداة.

الثاني: أن الآيات القرآنية التي جاءت بالحديث عن نبي الله داود تعضد ضعف القول بالمفعول معه[١٩٢]، وذلك أن هناك آيتين جاء فيهما لفظ الطير معطوفًا على الجبال بالاشتراك مع داود بالتسبيح دون المعية والمصاحبة، وهما قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٩][١٩٣]، وقوله: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]. ويتضح ذلك إذا علمنا أن المراد بالتأويب في الآية هو التسبيح كما قال بذلك ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم[١٩٤].

الثـالـث: أن المعيـة مفهومـة من كلمـة (معـه) فلا معنى لتكرار معنى المعيـة؛ لضـــعف المعنى "ألا ترى أن التقـدير: يا جبال أوبي معـه مع الطير، فتُكرر لفظ(مع)"[١٩٥]، قال أبوحيان: "هذا لا يجـــوز؛ لأن قبله مفعـــولًا، ولا يقتضي الفعل اثنين مـــن المفعول معـــه إلا على البدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيد مع عمرو مع زينب إلا بالعطف، كذلك هذا"[١٩٦]، وقد تكررت كلمة(مع) في آيات قصـــة داود كلها، فلا حاجة لنصب (الطير) على المفعول معه مع وجودها.

الرابع: إجماع النحويين-حسب اطلاعي- على عدم ترجيح نصب (الطير) في الآية على المفعول معه[١٩٧]، بل نص بعضـــهم على تضـــعيفه، كابن الخشـــاب، وأبي حيان [١٩٨]، وإجماعهم حجة؛ إذ "كلّ علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخطئ"[١٩٩].

الموضع السابع:

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾الحشر: ٩.

اختلفت أقـوال النحويين والمفسرين ومعـربي القرآن في توجيه إعـــــراب (والإيمانَ) في الآيـة، فـذهـب أكثرهم إلى أنـه مفعول لفعـل محذوف، أي: واعتقدوا الإيمان؛ إذ الإيمان لا يتبوأ فيصـــح عطفه على الدار، وأكثر معربي القرآن على هذا الوجه[٢٠٠].

وذهب بعضـهم إلى أنه معطوف على الدار على تضـمين الفعل (تبوءوا)، وقد قدم القول به السمين[٢٠١].

وذهـب آخرون إلى أنـه مفعول معـه أي: تبوءوا الـدار مع الإيمان[٢٠٢]، ويمكن نســـبة هذا القول لابن عطية؛ لالتزامه هذا الوجه دون غيره من الأوجـه خلافًـا لأكثر النحويين والمعربين الـذين جعلوه وجهًا جائزًا وربما مرجوحًا، قال ابن عطية: "والمعنى: تبوءوا الدار مع الإيمان معًا، وبهذا الاقتران يصـح معنى قوله: (من قبلهم)... والإيمان لا يُتَبَوَّأ؛ لأنه ليس مكانًا، ولكن هـذا من بليغ الكلام"[٢٠٣]، وانتصر لـه أيضًا ابن عاشـــــور، وقال فيه: "وعندي أن هذا أحســـن الوجوه، وإن قلَّ قائلوه"[٢٠٤].

والذي يظهر أن القول بالنصـب على المفعول معه هو الأرجح؛ وذلك لأنَّ دلالة الفعل تمنع صـــحة عطف الإيمان على الدار؛ إذِ التبوء خاص بالأمكنة المحســوســة، جاء في العين: "بوأ: الباءةُ والمباءة: منزل القوم حين يَتَبَوَّءُونَ في قِبَلِ وادٍ، أو سَـــنَد جَبَلٍ، ويقال: بل هو كلّ منزل يَنْزِلُه القَوم، يقال: تَبَوَّءُوا منزلًا"[٢٠٥]، فلما ضـعف العطف لدلالة الفعل ترجحت المعية؛ إذ ليس بإمكاننا "أن نُغفِل دلالة المفردات المستخدمة في الجملة ودورها في الحكم على ما يوجد من الحذف في بناء الجملة من حيث إن هـذه المفردات بـالعلاقـات النحويـة التي تقع بينهـا تعـد قرينة لفظية أو حالية"[٢٠٦] تعين على معرفة المعنى الصـــحيح، والوجه الإعرابي السليم.

وحمل الآية على المفعول معه يغني عن تقدير فعل محذوف، وقد تقرر في هذا البحث أنه متى أمكن حمل الآية على غير تقدير وصـح

المعنى، ولم يعارض صناعة النحو فهو أولى، ولا سيما أن في ذلك توسعًا في دلالة الآية؛ فمن تبوأ الدار مصـاحبًا الإيمان فلا شـك أنه قد اعتقد الإيمان، وإذا جعلنا الإيمان مفعولًا معه عمل فيه (تبوءوا)، فهو من التوسـع في تقوية المعنى والتأكيد على المراد منه؛ إذ "جعل الإيمان متبوًا بمنزلة الدار، يعني: أنهم متمكنون في الإيمان تمكُّن الرجل في الدار"[٢٠٧].

ويشكل على هذا قوله سبحانه: (من قبلهم)؛ لأن الأنصار تبوءوا الدار قبل المهاجرين بلا خلاف، ولكن الإيمان لم يكونوا من قبلهم، بل المهاجرون سبقوا الأنصار في ذلك، وأجاب ابن جزي عن هذا بأنه "أراد تبوؤوا الدار مع الإيمان معًا، أي: جمعوا بين الحالتين قبل المهاجرين؛ لأن المهاجرين إنما سـبقوا بالإيمان لا بتبوئ الدار، فيكون الإيمان على هذا مفعولًا معه"[٢٠٨]، وهذا مما يقوي القول بالمفعول معه، وفيه تفضيل الأنصار على المهاجرين من هذه الجهة.

ونخلص من هذا بأن أكثر من ذهب من النحويين إلى منع المفعول معه في هذه الآية وشـبيهاتها إنما هو ظاهر صـناعة النحو في منعهم المفعول معه إلا فيما يصـح فيه العطف؛ وهو ما دعاهم إلى تأويل كثير من دلالات النصـوص، سـعيًا إلى مخرجات ربما أضـعفت المعنى، بل ربما حُمِل النص على غير المراد منه. فالنحوي الذي ينصب (الإيمان) في الآية بفعل مقدر لعدم صحة العطف هو الذي يمنع صحة بعض التراكيب خارج التنزيل مطلقًا نحو: جلسـت وطلوع الشـمس، وجلست والسارية ونحو ذلك مما يكون معنى المعية ظاهرًا فيها، فكان الأولى التمسـك بها أكثر من غيرها في هذا الباب؛ لوضـوح المعية فيها وعدم منازعتها من وظيفة نحوية أخرى.

وإلى هـنا أحسب أني وقفت على أهـم الآيات التي طـال فيها البحث عند النحويين والمعربين ومفسري القرآن حول وظيفة المفعول معه وجودًا وعدمًا.

وقد وردت آيات أخر حملت على وظيفة المفعول معه تركتها ولم أدرسها بالبحث؛ لضعف القول بالمفعول معه فيها، وظهور صحة العطف، وأعرضها هنا مع من قال بنصبها على المفعول معه:

	الآيــة	من قال بنصبها على المفعول معه
١	﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَـٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ البقرة: ١٣٢.	ذكر أبو النصر السمرقندي الحدادي أن الواو في:(وأنتم مسلمون) بمعنى (مع) أي: مع الإسلام. المدخل لعلم تفسير كتاب الله٥٤٠. وهذا ضعيف؛ لأن المفعول معه" لا يكون جملة"السيوطي، همع الهوامع ٢٣٩/٣، وانظر: حاشية الخضري على ابن عقيل للخضري ٤٥٣/١.
٢	﴿قُلۡ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَـٰسِقُونَ﴾ المائدة: ٥٩.	قال الزمخشري: "ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع)، أي: وما تنقمون منا إلا الإيمان مع أنّ أكثركم فاسقون" الكشاف ٦٥٠/١، وأبوحيان، البحر ١١٦/١١. وقال الشهاب الخفاجي:" في جواز نصب المصدر المؤوّل على أنه مفعول معه نظر" حاشيته على البيضاوي٢٥٩/٤، وانظر: روح المعاني للآلوسي٢٣٧/٩. ولو قيل

		بنصب المؤول على أنه مفعول معه لصح نصب المضارع المنصوب بـ(أن) ظاهرة أو مقدرة بعد واو المعية على أنه مفعول معه، ولكن الصحيح أن " المؤول من (أن) والفعل لا يسمى مفعولًا معه" التصريح للأزهري٥٢٣/٢.
٣	﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ الأعراف: ٢٧.	قال الزمخشري: "وقرأ اليزيدي (وَقَبِيلَهُ) بالنصب وفيه وجهان: أن يعطفه على اسم إنَّ، وأن تكون الواو بمعنى (مع)". الكشاف ٩٨/٢، وانظر: البحر لأبي حيان ٤٩٢/١٢، والدر المصون للسمين ٢٩٣/٥.
٤	﴿ذَٰلِكُمۡ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ الأنفال: ١٤	قال الزمخشري: "(وَأَنَّ لِلْكافِرِينَ): عطف على (ذلكم) في وجهيه، أو نصب على أن الواو بمعنى (مع)". الكشاف ٢٠٥/٢، وانظر: الدر المصون للسمين ٥٨٣/٥، والتسهيل لابن جزي ٦٥٩/٢. وقد سبق بيان ضعف نصب المصدر المؤول على أنه مفعول معه عند قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ

		أَنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ المائدة: ٥٩.
٥	﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة: ٣.	قال الزمخشري: "(وَرَسُوله) قرئ بالنصب، عطفًا على اسم (إن) أو لأنَّ الواو بمعنى (مع)، أي: بريء معه منهم" الكشاف ٢٤٥/٢. وانظر: نظم الدرر للبقاعي ٣٧٣/٨.
٦	﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ﴾يونس: ٢٨.	قال الزمخشري: "وقرئ: (وَشُرَكاءَكُمْ) على أنّ الواو بمعنى (مع)، والعامل فيه ما في مكانكم من معنى الفعل" الكشاف ٣٤٣/٢.
٧	﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ هود: ١١٢.	قال ابن بابشاذ: "يحتمل أن يكون مفعولًا معه، فيكون موضع (مَنْ) نصبًا". شرح الجمل ٧٢١/٢. وقال نحوه الزجاج في: إعراب القرآن المنسوب له ٥٩٩/٢، وقال العكبري:" ويجوز أن يكون نصبًا مفعولًا معه" التبيان ٧١٧/٢، الفصول المفيدة للعلائي ٢٠٤.
٨	﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ	قال الزمخشري: "ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع)، أي: رأيت الكواكب مع الشمس والقمر"

	رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ يوسف: ٤.	الكشاف٤٤٣/٢، وذكره السمين وضعفه. الدر المصون ٤٣٦/٦، والخفاجي، حاشيته على البيضاوي ١٥٤/٥، وقال الألوسي: "وزعم بعضهم أن الواو للمعية وليس بذاك". روح المعاني ٥١١/١٢.
٩	﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ﴾ الرعد: ٢٣.	قال العكبري: "(وَمَنْ صَلَحَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا بِمَعْنَى (مَعَ)" التبيان٧٥٧/٢. وقال أبو حيان: "(ومن): معطوف على الضمير في (يدخلونها) وقد فصل بينهما بالمفعول. وقيل: يجوز أن يكون مفعولًا معه، أي: يدخلونها مع من صلح" البحر ٣٨٨/١٦، وهو مرجوح عند السمين الحلبي. الدر المصون ٤٤/٧، والخفاجي، حاشيته على البيضاوي ٢٣٥/٥، وترجيح العطف ظاهر؛ إذ لا مانع من جهة الصنعة، والمعنى على أنهم يدخلون الجنة من غير إثبات مصاحبة، والواو تدل على مطلق الجمع.

١٠	﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي﴾ الكهف: ٥٠.	أجاز السمين أن تكون الواو بمعنى (مع) أي تتخذونه مع ذريته أولياء، وجعله خلاف الظاهر. الدر المصون ٥٠٨/٧، وانظر: الفتوحات الإلهية للجمل ٢٩/٣، وإعراب القرآن الكريم وبيانه لدرويش ٦١٨/٥.
١١	﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ مريم: ٦٨.	قال الزمخشري: "والواو في: "وَالشَّياطِينَ" يجوز أن تكون للعطف، وبمعنى (مع)، وهي بمعنى (مع) أوقع". الكشاف ٣٣/٣، والتسهيل لابن جزي ٩٢٧/٢.
١٢	﴿وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ الأنبياء: ٧١.	يجوز في قوله:(ولوطًا) أن يكون مفعولًا معه، وهو خلاف الأولى. الدر المصون للسمين ١٨٠/٨، واللباب لابن عادل ٥٤٣/١٣، ودلالة الاشتراك أولى من دلالة المصاحبة في الآية؛ فنجاة إبراهيم لم تكن بمصاحبة لوط، وإنما اشتركا في النجاة من أذى قومهما.
١٣	﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ الأنبياء: ٩٨.	ذهب الفيروزآبادي إلى أن الواو في الآية بمعنى (مع)، أي: إنكم مع ما تعبدون من دون الله حصب جهنم. بصائر ذوي التمييز ١٤٧/٥.

		وما يمكن أن يقال هنا هو ما سيأتي عند آية ١٦١من سورة الصافات.
١٤	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ﴾ النور: ٤١.	قال الزجاج: "ويجوز (والطيرَ) على معنى يسبح له الخلق مع الطير، ولم يقرأ بها" معاني القرآن ٤٨/٤، وقد قرئ في الشواذ: (الطيرَ) بالنصب على أنه مفعول معه. البحر لأبي حيان٥١٢/١٩، والدر المصون للسمين٤١٨/٨.
١٥	﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الفرقان: ١٧.	قال العكبري: "(وما يعبدون) يجوز أن تكون الواو عاطفة، وأن تكون بمعنى (مع)". التبيان٩٨٢/٢، وضعفه الخفاجي وقال إنه: "معطوف على مفعول (نحشرهم) وليست الواو للمعية"حاشيته على البيضاوي ٤١٠/٦، وقال الجمل: "يضعف نصبه على المعية". الفتوحات الإلهية٢٤٩/٣.
١٦	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ الشعراء: ٢٢٥-٢٢٦.	ذكر أبو النصر السمرقندي الحدادي أن الواو في: (وأنهم يقولون) بمعنى (مع) أي: مع أنهم يقولون. المدخل لعلم تفسير كتاب الله٥٤٠.

١٧	﴿۞ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ الصافات: ٢٢.	ذهب العكبري إلى أن الواو بمعنى (مع) أي: مع أزواجهم. التبيان ١٠٨٩/٢. ورده الهمداني قال: "وليس بشيء" الفريد ١٢٩/٤.
١٨	﴿فَإِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ﴾ الصافات: ١٦١.	قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون الواو في (وَما تَعْبُدُونَ) بمعنى (مع)، مثلها في قولهم: كل رجل وضيعته" الكشاف ٦٥/٤. وقال به ابن جزي، التسهيل ١٢٥٢/٣. ورده أبوحيان وقال: "وكون الواو في: (وما تعبدون) بمعنى (مع) غير متبادر إلى الذهن" البحر ١٢٦/٢٢، وضعفه العكبري؛ "إذ لا فعل هنا" التبيان ١٠٩٤/٢، وانظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير٩٦/٢٣. والكوفيون يجيزون ذلك مطلقًا. وانظر: مجالس ثعلب ١٠٣/١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور٤٦٢/١.
١٩	﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡهَدۡيَ مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥۚ﴾ الفتح: ٢٥.	قال الهمداني في إعراب: (والهدي): "وقيل الواو بمعنى (مع) أي: صدوكم مع الهدي" الفريد٣٢٧/٤.
٢٠	﴿فَأَخَذۡنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾ الذاريات: ٤٠.	قال ابن عادل: "(وَجَنودَهُ) يجوز أن يكون معطوفًا على مفعول

		(أَخَذْنَاهُ) وهو الظاهر، وأن يكون مفعولًا معه" اللباب١٣/٩٣، والعطف أقوى لإفادته الاشتراك، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ﴾يونس: ٩٠، فرفع (جنوده)، ولم ينصبه على المفعول معه.
٢١	﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ الجمعة: ٢.	أجاز ابن عاشور أن يكون: (وآخرين) مفعولًا معه" والواو للمعية ويتنازعه الأفعال الثلاثة وهي:(يتلو، ويزكي، ويعلم). والتقدير: يتلو على الأميين آياتنا ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة مع آخرين" التحرير والتنوير ٢٨/١٨٩، وقد أجاز أبوحيان وقوع التنازع في المفعول معه، نحو: قمت وسرت وعمرًا. ارتشاف الضرب ٤/٢١٥٤، وحكى الأزهري عن ابن الخباز نحوه. التصريح ٢/٤٢٢. والعطف أرجح في الآية؛ لبعد معنى المصاحبة بين المبعوث إليهم والآخرين الذين لمَّا يلحقوا بهم.

٢٢	﴿ قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا رَّسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٖ﴾ الطلاق: ١٠.	أجاز النحاس أن يكون (رسولًا) مفعولًا معه. ذكره الواحدي، واعترض عليه بأن المفعول معه لا يكون إلا مع الواو. البسيط ٥٢١/٢١.
٢٣	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ التحريم: ٦.	ذكر الكرماني أن الواو في: (وأهليكم) بمعنى (مع)، وأهليكم مفعول معه، وجعله قولًا غريبًا. غرائب التفسير ١٢٢٧/٢، ومعنى العطف أرجح؛ إذ لا يقصد قوا أنفسكم مصاحبين أهليكم في الوقاية، بل المراد مجرد الاشتراك في الوقاية.
٢٤	﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِۖ جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾ المرسلات: ٣٨.	يجوز نصب (والأولين) على المفعول معه. الجمل الفتوحات الإلهية ٤٦٩/٤، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه ٣٤٤/١٠. والتشريك والجمع ظاهر في معنى الآية؛ فيكون (الأولين) عطفًا على الضمير المتصل في (جمعناكم)، ولا يثبت معنى المصاحبة والمعية في الآية. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٤٩، والتصريح للأزهري ٦١٠/٣.

٢٥	﴿فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَـٰهَا﴾ الشمس: ١٣.	جُوِّز نصب (وسقياها) على المفعول معه. الآلوسي، روح المعاني٥٠٧/٣٠. والنصب على التحذير ظاهر في الآية، والمعنى: احذروا ناقة الله أن تمنعوها من السقيا. أبوحيان، البحر ٤٣٢/٢٥؛ "وإنما حذرهم سقيا الناقة؛ لأنه كان تقدم إليهم عن أمر الله أن للناقة شرب يوم، ولهم شرب يوم آخر غير يوم الناقة". جامع البيان للطبري ٤٤٩/٢٤، ومقتضى المعية أن يكون التحذير عن الناقة مصاحبة السقيا، وليس هذا مرادًا، بل النهي عن الناقة وعن السقيا.
٢٦	﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَـٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ البينة: ١.	(والمشركين) مفعول معه، وليس معطوفًا على أهل الكتاب؛ "لأن المشركين كفار، وأهل الكتاب قد لا يكونون كفارًا". النكت في القرآن لأبي الحسن المجاشعي ٧٥٠/٢. وانظر: غرائب التفسير للكرماني ١٣٦٩/٢.

الخاتمة

في خاتمة هذه الدراسة يحسن الوقوف على أبرز ما وصلت إليه من نتائج، وهي:

* باب المفعول معه باب ضـــيق عند بعض النحويين، وقد أدى ذلك بكثير منهم إلى حمله على وظيفة أخرى.
* اختلف في المفعول معه أقياسي هو أم ســماعي؟ وصــفوة القول أنه قياسي، وعليه كثير من النحويين، وهو الذي عليه العمل في كتب النحو الحديثة.
* من منع وجود المفعول معه في القرآن الكريم من النحويين لم يكونوا على درجة واحدة من المنع، فمنهم من منع وجوده مطلقًا، ومنهم من منع وجوده بيقين.
* ثبت في هذا البحث وجود وظيفة المفعول معه في القرآن الكريم في أكثر من موضع آكدها قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾يونس: ٧١.
* ما منعه بعض النحويين بل أكثرهم من صـــحة توجيه بعض الآيات على المفعول معه بحجة أنه يجب صـحة العطف أدى إلى تأويلات كان الأولى الاستغناء عنها بهذه الوظيفة.
* معرفة مقصـــد المتكلم لها الأثر الأكبر في تحديد هذه الوظيفة النحوية؛ لأن دلالة الواو في العطف الاشـتراك والجمع، وفي المفعول معه المصاحبة فبين المعنيين تقارب قد يسوغ الحمل على أحدهما كما فعل الزمخشري كثيرًا في تفسيره فجعل ما بعد الواو مفعولًا معه. وبيان ذلك بالنظر إلى المعنى وصناعة النحو.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصــرة في اختلاف نحــاة الكوفة والبصــرة، لأبي بكــر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- إتحـــاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- الكتاب.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، لأبي السعود العمادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الاستدلال بالقرآن في إعراب القرآن، شواهد وسمات، لخالد النملة، مجلة الجمعية السعودية للغة العربية، العدد:٤، ١٤٣٠هـ.
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، دمشق، د. ط ، د.ت.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- إعراب القرآن الكريم، المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش، دار اليمامة، دمشق، ط٤، ١٤١٥هـ.
- الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي، لمهدي المخزومي، دار المعارف، ط٣، الكتاب.
- الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين الجندي، تحقيق: محمود الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د.ت.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضـــاوي، تحقيق: محمد المرعشـــلي، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- الإيضــاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- الإيضـاح في شرح المفصـل، لابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم عبد الله، دار سـعد الدين، دمشق، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحســن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: فتحي علي الدين وصـــالح العايد، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٢١هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- بصــائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط ، د. ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: طه عبد الحميد طه، د. ط، د.ت.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السـيد أحمد الصـقر، المكتبة العلمية، د.ت.
- التبصـــرة والتذكرة، لأبي محمـــد الصيمري، تحقيق: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- التحصـــيل لفوائد كتاب التفصـــيل الجامع لعلوم التنزيل، لأبي العباس المهدوي، تحقيق: دار الكمال المتحدة، وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية بقطر، قطر، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- التخمير، لصـــدر الأفاضـــل الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

- ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- التسـهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: محمد سـيدي مولاي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٣٤هـ.
-التصريح بمضمون التوضيح: لخالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
-التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
-التفسير البسيط، للواحدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، طبع ضمن سلسلة مطبوعات الرسائل العلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،١٤٣٠هـ.
-تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: د. علي فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
-تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الصادق للطباعة والنشر، د.ت.
- التهذيب الوسيط، لابن يعيش الصنعاني، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١،١٤١١هـ-١٩٩١م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي ابن أم قاسم، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- التوطئة، للشلوبيني، تحقيق: يوسف المطوع، د.ط، ١٤٠١هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، تحقيق: فخر الدين قباوة، د. ط، ط٥، ١٤١٦هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

- حاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل: للخضري، تعليق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي(عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، د.ت.
-حاشية الشمني على مغني اللبيب، للشمني، دار البصائر، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان، البابي الحلبي، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الخلاصة النحوية، لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عبد الحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، تحقيق: محمد الأمد، وعمر السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد الإصلاحي وسراج منير، دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٣٩هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٢،١هـ١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- شرح الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): للأشموني معه حاشية الصبان، البابي الحلبي، د.ت.
- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر

للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح الجمـل في النحـو للزجـاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجـاجي، لابن بـابشـــاذ، تحقيق: علي توفيق الحمـد، عـالم الكتـب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
- شرح شــافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحســن ومحمد الرفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقــر، الشركــة المتحــدة، دمشق، د.ط، د. ت.
- شرح قواعد الإعراب، للقوجوي، تحقيق: إســـماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح الكافية، للجامي، تحقيق: أحمد عناية، وعلي مصـــطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: يوسف عمر، منشورات جامعة بنغازي، د.ت.
- شرح كتاب ســيبويه، للســيرافي، تحقيق: رمضـان عبد التواب وزملائه، دار الكتب القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشــام، تحقيق: صــلاح راوي، مطبعة حسان، القاهرة، ط٢، د.ت.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس. د. ط، د. ت.
- شرح المعربات، للكافي، تحقيق: د. صــــالح بن ســـليمان العمير، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح المفصــل، لابن يعيش، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشـــلوبين، تحقيق: د. تركي بن ســـهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بصيص، تحقيق: د. سعود الخنين، الصولتية للنشر والتوزيـع، الرياض، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- شرح المقرب(التعليقـة)، لابن النحـاس الحلبي، تحقيق: خيري عبد اللطيف، دار الزمان للنشر والتوزيـع، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- الصاحبي، لابن فــارس، تحقيق: السيد أحمد صقــر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

- ضوابط الفكر النحوي، لمحمد الخطيب، دار النصائر، القاهرة، د.ط، د.ت.
- العلل في النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر،١٩٨٠م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق: شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤٠٨هـ-الكتاب.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- فتح القدير، للشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان الجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، للطيبي، تحقيق: إياد الغوج وزملائه، وحدة البحوث والدراسات، دبي، ط١، ١٤٣٤هـ٢٠١٣م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد حسن النمر وفؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١هـ.
-الفصول الخمسون، لابن معطٍ، تحقيق ودراسة: محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١٤١٠،١هـ-١٩٩٠م.
- في بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.
- قواعد المطارحة، لابن إياز، تحقيق: عبد الله الحاج إبراهيم، العبيكان للنشر، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: محمد الدالي، الرسالة العلمية، دمشق، ط٥، ١٤٣٢هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله

الزمخشري، تحقيق: عبد الـرزاق المهـدي، دار إحيـاء التراث العـربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٤،١هـ-٢٠٠٤م.
- كشـف المشـكلات وإيضـاح المعضـلات، للباقولي، تحقيق: محمد الدالي، طبع ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، د. ت.
- المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحميد الزوي، منشـــورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن القاســم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.
- مجيب الندا في شرح قطر الندى، لجمال الدين الفاكهي، تحقيق: مؤمن البدارين، الدار العثمانية للنشر، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- محاســن التأويل، لجمال الدين القاســمي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـــــ-١٩٧٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحــرر في النحــو، لعمــر بن عيسى الهــرمي، تحقيق: منصــور عبد السميع، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- المحرر الوجيز في تفســير الكتـاب العزيز، لابن عطيـة، تحقيق: مجموعـة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- المحصـــول في شرح الفصـــول: لابن إياز، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن ســيده، تحقيق: عبد الفتاح ســليم، وفيصـــل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- المخصــص، لابن ســيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنســفي، تحقيق: يوســف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- المدخل لعلم تفسير كتاب الله، لأبي النصر الحدادي، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ-الكتاب.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشـــاب، تحقيق: علي حيدر، د. ط، دمشـــق، ١٣٩٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- المســـتوفى في النحو، لقاضي القضـــاة كمال الدين ابن الحكم، تحقيق: محمد المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- مشكل إعـراب القـرآن، لمـكي القيسي، تحقيق: حاتـم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شـلبي، دار الشــــروق، جدة، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- معاني القراءات، لأبي منصـــور الأزهري، تحقيق: عيد درويش، وعوض القوزي، مطابع دار المعارف، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شـــلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصـــابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوســـف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، د.ت.
- معاني النحو، لفاضـــل الســـامرائي، شركة العاتك لصـــناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشـام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- مفاتح الغيب، للرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المقاصد الشـافية في شرح الخلاصـة الكافية، لأبي إسـحاق الشـاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن ســـليمان العثيمين وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٧هـ.
- المقتصـد في شرح الإيضـاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق،١٩٨٢م.
- المقرب، لابن عصـــفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة

العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- منهج الســالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان، تحقيق: د. علي محمد فاخر وزميليه، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م.
- الموشح على كافية ابن الحاجب، لأبي بكــر الخبيصي، تحقيق: شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم الفارسي، تحقيق: عمر الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- النحو والدلالة، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٦م.
- نظم الدرر في تناســب الآيات والســور، لبرهان الدين البقاعي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ.
- النكت في القرآن، للمجاشعي، تحقيق: إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي القيسي، تحقيق: مجموعة من المحققين في رسائل علمية بجامعة الشـارقة، طبع في جامعة الشـارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للســيوطي، تحقيق: د. عبد العال ســالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الوجوه والنظـائر لألفـاظ كتـاب الله العزيز، تحقيق: محمـد الزفيتي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

التعليقات الختامية:

* نُشِر البحث في مجلة (العلوم الإنسانية والإدارية) بجامعة المجمعة في عددها السابع عشر عام ١٤٤٠هـ.

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٦، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام٢/٢٠٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٨.

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جني١/١٢٨، وانظر: شرح المفصل لابن

يعيش٢/١٢٨، والتذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٦.
(٤) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٦.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش٨/ ١٨، وانظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بصيص٥٨٣.
(٦) الكتاب١/٣١٠، وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٦.
(٧) التهذيب الوسيط١٨١.
(٨) شرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٩، و انظر: معاني الحروف للرماني٦٠، والإنصاف للأنباري ٢٠٩.
(٩) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين٣٨١-٣٨٢.
(١٠) انظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري١/٣٣٣.
(١١) ائتلاف النصرة٣٦.
(١٢) الإنصاف للأنباري٢٠٨.
(١٣) التذييل والتكميل٨/١٠٣.
(١٤) المقرب١٧٥.
(١٥) الكتاب١/٢٩٧، ١/ ٢٩٨.
(١٦) شرح الكافية١/٥١٨.
(١٧) توجيه اللمع٢٠١.
(١٨) ائتلاف النصرة٣٦.
(١٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٥/٧١-٧٢.
(٢٠) شرح التسهيل٢/٢٥٠.
(٢١) الإنصاف٢٠٨.
(٢٢) كشف المشكل١١٨.
(٢٣) التهذيب الوسيط١٨١.
(٢٤)كشف المشكل١١٩، والصواب أن الخليل يرى أنه مفعول معه منصوب بالعامل قبل الواو بواسطة الواو. انظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي٢/٣٦٠.
(٢٥)الأصول١/٢١٢.
(٢٦)حاشية الصبان على الأشموني٢/١٣٤، وانظر: شرح الشافية للرضي٤/٣٣، والمغني لابن هشام٧٠٨. وقد أجاز حذفها ابن إياز وقال عنها: "قد تحذف...، ومسوغ ذلك عندي أنها في الأصل عاطفة، والعاطفة قد حذفت" قواعد المطارحة١٧٠.
(٢٧)التخمير١/٤٠٨. وهذا القول عجيب في التخمير، فصدر الأفاضل في شرح الجمل١٥٦ صرح في وظيفة المفعول معه، وقد ذهب إلى أوسع من ذلك فذهب

إلى أن المفعول معه يقع جملة حكى ذلك ابن هشام عنه، وقال:" وأثبت-صدر الأفاضل-مجيء المفعول معه جملة" مغني اللبيب٦٠٦، وانظر: همع الهوامع للسيوطي٣/٢٤٠.
(٢٨)المنهاج في شرح جمل الزجاجي٢/٣٦١.
(٢٩)شرح قواعد الإعراب١٥١.
(٣٠)توجيه اللمع١٩٩.
(٣١)شرح الكافية١/٥١٩.
(٣٢)انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى١٦٠.
(٣٣)الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي١١٥.
(٣٤)قال ابن برهان العكبري:" الحروف التي تقوي الأفعال حتى تتعدى، منها عامل كالباء في: مر زيد بعمرٍو، ومنها غير عامل كالواو في هذا الباب، و(إلا) في قام القوم إلا زيدًا، والهمزة في: أقام زيد عمرًا، والتضعيف في: فرَّح زيد عمرًا" شرح اللمع١/١٣٠.
(٣٥)رصف المباني٤٨٣.
(٣٦)انظر نسبة ذلك لهم: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٨، وشرح التسهيل للمرادي٥١٥.
(٣٧)شرح الكافية١/٥١٧.
(٣٨)انظر: المقرب١٧٦.
(٣٩)ترشيح العلل في شرح الجمل١٥٦.
(٤٠)الخصائص٢/٣٨٣، وانظر: ١/٣١٣.
(٤١)شرح المفصل٢/١٢٧-١٢٨.
(٤٢)التذييل والتكميل٨/١٠٨.
(٤٣)التذييل والتكميل٨/١٠٨، وانظر: شرح التسهيل للمرادي٥١٥.
(٤٤)وقد قال بهذا الرضي فحمل ما لا يمكن حمله على الحقيقة إلى المجاز والاستعارة. شرح الكافية١/٥١٩.
(٤٥)التذييل والتكميل٨/١٠٩.
(٤٦)انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٥١، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام٢/١٩٨.
(٤٧)شرح التسهيل٢/٢٥١.
(٤٨)التبصرة والتذكرة١/٢٥٦.
(٤٩)الجنى الداني١٥٦، وانظر: توضيح المقاصد٢/٦٦٦.
(٥٠)تمهيد القواعد٤/٢٠٨٧.
(٥١)المخصص٤/٢٨٧. وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي٢/٤٣٦.
(٥٢)معاني الحروف للرماني٦٠.

(٥٣)الكتاب١/٢٩٧.
(٥٤)انظر: الكتاب لسيبويه١/٢٩٧، والأصول لابن السراج١/٢٠٩، ومعاني الحروف للرماني٦٠، وأسرار العربية للأنباري١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز٢٠١، والمقرب لابن عصفور١٧٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين١/٢٤١-١٠٧٩/٣، وترشيح العلل للخوارزمي١٥٦، وشرح الكافية للرضي١/٥١٧، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٤٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٤/٢٠٤٧، والجنى الداني للمرادي١٥٥ وتوضيح المقاصد للمرادي٢/٦٦٣، وأوضح المسالك مع التصريح لابن هشام٢/٥٢٨، والمساعد لابن عقيل١/٥٣٩، وهمع الهوامع للسيوطي٣/٢٣٧.
(٥٥)الأصول١/٢١٠.
(٥٦)في بناء الجملة العربية لمحمد حماسة٢٠٤.
(٥٧)انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام٣٠٨.
(٥٨)التذييل والتكميل٨/١٥٠.
(٥٩)الإيضاح١٦٩.
(٦٠)توجيه اللمع ٢٠١.
(٦١)قواعد المطارحة١٧٢.
(٦٢)شرح المقرب(التعليقة)١/٥٥٧.
(٦٣)البديع١/١٧٥.
(٦٤)شرح التسهيل٢/٢٦٣، وفي الخلاصة جاء ابن مالك بمثال من قياسه، قال الشاطبي في شرحه:" وهذا الكلام –يعني قول الناظم: سيري والطريق مسرعة- دال على أنه عنده مقيس؛ لأنه سوغ هذا العمل، وأجاز أن يستعمل كل ما كان على نحو مثاله" المقاصد الشافية٣/٣١٨، وانظر: الحجة للفارسي٤/٢٨٩، والتذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٤٥، والفصول المفيدة للعلائي٢٠٠، وتوضيح المقاصد للمرادي١/٢١٦.
(٦٥)انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٤٦.
(٦٦)انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٤/٢٠٩٨.
(٦٧)المنهاج في شرح جمل الزجاجي٢/٣٦٥.
(٦٨)إحياء النحو لإبراهيم مصطفى١٦٢، وانظر: شرح الكافية للرضي١/٥٢٢.
(٦٩)الإتقان٤/١٢٦٥.
(٧٠)شرح جمل الزجاجي**٢/٧٢١.**
(٧١)البديع١**/١٧٥.**
(٧٢)مغني اللبيب٤٧١.
(٧٣)حاشيته على مغني اللبيب٢/١٠٩.

(٧٤)مجيب الندا في شرح قطر الندى٤٠٠.
(٧٥)التهذيب الوسيط١٨٢.
(٧٦)المنهاج في شرح جمل الزجاجي٢/٣٦٥.
(٧٧)الكشاف للزمخشري١/٣٤٧، ٦٣٠، ٦٥٠، ٢/٩٨، ٢٠٥، ٢٣٤، ٢٤٥، ٣٤٣، ٣٥٩، ٣ ٤٤٣، ٣/٣٣، ٤/٦٥، والبحر المحيط لأبي حيان١٥/١٨٧، ٢١/٣٩٢، والتبيان للعكبري١/٥٣٣، ٢/٦٨١، ٧٥٧، ٩٢٣، ٩٨٢، ١٠٦٤، ١٠٨٩، ١٢٣٥، ١٢٤٧، ١٢٥٠، والدر المصون للسمين٥/٢٩٣، ٦/٢٤١.
(٧٨)انظر: الكشاف للزمخشري١/٣٤٧، وأنوار التنزيل للبيضاوي٢/١٠، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي١/٣٤٤، وغرائب القرآن للنيسابوري٢/١٢٩، والفريد للهمداني١/٥٥٥، ومدارك التأويل للنسفي١/٢٤٤، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود١/٣٤٩.
(٧٩)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٤٣، وجامع البيان للطبري٥/٢٨٦، والمحرر الوجيز لابن عطية١/٤١٨.
(٨٠)غرائب التفسير١/٢٤٨.
(٨١)البحر المحيط٢/٤٢٨.
(٨٢)البحر٢/٤٢٨.
(٨٣)انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٣١.
(٨٤)الدر المصون٣/٩٢.
(٨٥)الفتوحات الإلهية١/٢٥٣.
(٨٦)روح المعاني٣/١٤٤.
(٨٧)جامع البيان٥/٢٨٦.
(٨٨)همع الهوامع للسيوطي٣/٢٤٥، وانظر: معاني النحو للسامرائي٢/٢٠٥.
(٨٩)الكتاب لسيبويه١/٢٩٧.
(٩٠)سر صناعة الإعراب١/١٣٧.
(٩١)انظر: الكشاف للزمخشري١/٦٦٣، وغرائب القرآن للنيسابوري٢/٥٨٦، وإعراب القرآن الكريم وبيانه لدرويش٢/٢٢٣.
(٩٢)حاشية الطيبي على الكشاف(فتوح الغيب) للطيبي٥/٣٤٩، وحاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي للخفاجي٣/٢٣٩.
(٩٣)انظر: البحر المحيط لأبي حيان٣/٤٨٦، والتحرير والتنوير لابن عاشور٥/٩٧.
(٩٤) الدر المصون٤/٢٥٦.
(٩٥)البحر المحيط٣/٣٩٧.
(٩٦)التحرير والتنوير٥/٩٧.
(٩٧)البحر المحيط لأبي حيان٣/٤٨٧.
(٩٨)شرح التسهيل٢/٢٤٧.

(٩٩)التذييل والتكميل٨/١٠٢، ومنهج السالك٢/١٨٨، وانظر: الكتاب١/٣١٠، وشرح المفصل لابن يعيش٢/١٢٦.
(١٠٠)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٤/٢٠٥٨. وانظر: التوطئة للشلوبيني٣٤٤، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني١٨١، ١٨٤، والأشباه والنظائر للسيوطي٤/٤١.
(١٠١)التبيان للعكبري١/٥٣٣، والفريد للهمداني٢/٢١٦، والتحرير والتنوير لابن عاشور٧/٩، وإعراب القرآن الكريم وبيانه لدرويش٢/٣٤٥.
(١٠٢)الدر المصون٥/١١٧.
(١٠٣)الفريد٤/٥٥٤.
(١٠٤)شرح المفصل٢/١٢٦، وانظر: المحصول لابن إياز١/٥٢٠.
(١٠٥)الكتاب١/٢٩٧، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي٥/٧٢، والأصول لابن السراج ٢١١/١.
(١٠٦)البديع١/١٧٥، وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٠٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٤/٢٠٤٥، وهمع الهوامع للسيوطي٣/٢٣٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني للصبان٢/١٣٦.
(١٠٧)قبل هذا الموضع قوله تعالى:﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ﴾ الأعراف: ١٢٧، وقد أعرضت عنه؛ لوضوح العطف، وقلة القائلين بالمفعول معه، ف(قومه) ليست مفعولًا معه، وكذلك (آلهتك)؛ لأن الترك مع مصاحبة القوم أو الآلهة ليس مقصودًا لقوم فرعون، بل القصد مجرد المشاركة في الترك ولو من غير مصاحبة. ولم أر من وجهها على المفعول معه إلا النيسابوري في غرائب القرآن٣/٣٠٥.
(١٠٨)البحر المحيط٢٤/٤٨٧، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية٩/٦٤٥.
(١٠٩)انظر: الجامع لأحكام القرآن٢١/١٧٩، والتسهيل لعلوم التنزيل٤/١٥٨٢.
(١١٠)التحرير والتنوير٢٩/٩٣.
(١١١)التسهيل لعلوم التنزيل٤/١٦١٩.
(١١٢)النكت في القرآن٢/٦٨١.
(١١٣)التبيان٢/١٢٤٧، وانظر: إعراب القرآن للنحاس١٠١٨.
(١١٤)البرهان ٤/٤٣٦.
(١١٥)الدر المصون١٠/٥٢٣.
(١١٦)النحو والدلالة لمحمد حماسة١٧٥.
(١١٧)إعراب القرآن١٠٢٢.
(١١٨)التبيان٢/١٢٥٠.
(١١٩)مشكل إعراب القرآن٢/٧٧١.

(١٢٠)التحرير والتنوير٩٤/٢٩.
(١٢١)جامع البيان١٩٨/٢٣، ٣٨١، وانظر: معاني القرآن للفراء١٧٧/٣.
(١٢٢)الروض الأنف٨٠/٣.
(١٢٣)محاسن التأويل للقاسمي٢٦٦/١٦، وانظر: روح المعاني للآلوسي١٦٧/٣٠.
(١٢٤)ضوابط الفكر النحوي لمحمد الخطيب٤١٣/٢.
(١٢٥)إعراب القراءات الشواذ للعكبري٨٨/١.
(١٢٦)الوجوه والنظائر للدامغاني٣٥٢/١.
(١٢٧)نسب هذا القول إليه أبوحيان، والسمين. انظر: البحر المحيط٧٥/١٤، وارتشاف الضرب١٤٩٢/٣، والدر المصون٦٣٣/٤.
(١٢٨)نسبه إليه بعض المتأخرين كالشوكاني، فتح القدير٣٧٠/٢، ودرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه٣٨/٤، ولم أجد هذا التوجيه في شيء من كتبه حسب اطلاعي. بل الذي وجدته في إعراب القرآن أنه يقدر مضمرًا من جنس المذكور. انظر: معاني القرآن١٦٧/٣.
(١٢٩)انظر: الكشاف للزمخشري٢٢٢/٢، ومدارك التنزيل للنسفي٦٥٥/١، وزاد المعاد لابن القيم٨/١، وأنوار التنزيل للبيضاوي٦٦/٣، ونظم الدرر للبقاعي٢٣٨/٣، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود١١/٣، وروح المعاني للآلوسي ٣٠/١٠، وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا٦٤/١٠، ومحاسن التأويل للقاسمي٩٠/٨.
(١٣٠)انظر: الفريد للهمداني٤٣٥/٢، وترشيح العلل للخوارزمي١٥٧، والمحرر في النحو للهرمي٨٣٤/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي٦٧٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش١٣٣/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٧٣١، فتح القدير للشوكاني٣٧٠/٢، والتحرير والتنوير لابن عاشور١٥٣/٩، وإعراب القرآن الكريم وبيانه لدرويش٣٨/٤.
(١٣١)نظم الدرر٢٣٨/٣. وهذا المعنى مردود عند ابن تيمية؛ لأن الحسْب والكفاية لله وحده. مجموع الفتاوى١٠٨/٣، ومنهاج السنة٢٠١/٧-٢٠٣.
(١٣٢)انظر: الأصول لابن السراج٣٧/٢.
(١٣٣)فهو مفعول به قال ابن مالك:" ومما يشبه المفعول معه، وهو عند سيبويه مفعول به- المنصوب بعد حسبك وكفؤك وأخواتهما"شرح التسهيل٢٦٢/٢.
(١٣٤)الكتاب٣١٠/١.
(١٣٥)شرح التسهيل٢٤٨/٢، وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان١٠٢/٨.
(١٣٦)شرح التسهيل لابن مالك٢٤٨/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان١٣٩/٨، وشرح التسهيل للمرادي٥٢١، والمساعد لابن عقيل٥٤٦/١.
(١٣٧)التذييل والتكميل١٣٩/٨، وانظر: ارتشاف الضرب١٤٩٢/٣، والبحر المحيط٧٥/١٤.

(١٣٨)تمهيد القواعد لناظر الجيش٤/٢٠٩٤، وانظر: جامع البيان للطبري١١/٢٦٠.
(١٣٩)مجموع الفتاوى٢٧/١٠٥.
(١٤٠)معاني القرآن١/٤١٧، وانظر: الزاهر لابن الأنباري١/٤، وإعراب القرآن لابن النحاس٣٧٨، ومعاني القرآن لابن النحاس٣/١٦٧.
(١٤١)انظر: الموضح لابن أبي مريم٢/٦٣٣، والذي يظهر أنها (الفراء) بالموحدة، وليس (القراء) بالمثناة كما هو في النص المحقق. انظر: تهذيب اللغة للأزهري١/٣٩٧، والبسيط للواحدي١١/٢٦٢، ومعاني القرآن للفراء١/٤٧١.
(١٤٢)معاني القرآن للزجاج٣/٢٨.
(١٤٣)المفصل مع شرح ابن يعيش٢/١٢٦، والكشاف٢/٣٤٢، والمنهاج للعلوي ٢/٣٦١.
(١٤٤)الإقليد شرح المفصل١/٥٠٤.
(١٤٥)الإيضاح لابن الحاجب١/٢٨٨، والفصول لابن معطٍ ١٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦١، ومفاتح الغيب للرازي ١٧/٢٨٤، ومدارك التنزيل للنسفي٢/٣٣، ونظم الدرر للبقاعي ٩/١٦٣، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١١/١٤٠، والخلاصة النحوية لتمام حسان١٦١.
(١٤٦)انظر: الصاحبي لابن فارس١٥٦، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه١/١٧١.
(١٤٧)النكت في القرآن الكريم١/٢٨٥.
(١٤٨)شرح الجمل٢/٧٢١.
(١٤٩)انظر: الإيضاح للفارسي ١٦٨، والتعليقة للفارسي٤/٢٤٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٠٠، والفريد للهمداني٢/٥٧٨، والمقرب لابن عصفور١٧٦، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري١/٤١٧، وشرح المقرب(التعليقة) لابن النحاس١/٢٥٥، والدر المصون للسمين٦/٢٤١، والمقتصد للجرجاني١/٦٦٢، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي٢/٧٢٤.
(١٥٠)الكامل للمبرد١/٤٣٢.
(١٥١)وانظر: درة الغواص للحريري٢٨٠، والتبيان للعكبري٢/٦٨١، والتذييل والتكميل لأبي حيان٨/١٣٢، والفصول المفيدة للعلائي٢٠٤، وهمع الهوامع للسيوطي٣/٢٤٤، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان٢/١٤٠، والنحو والدلالة لمحمد حماسة١٧٤.
(١٥٢)إعراب القرآن٢/٤١٢.
(١٥٣)المحرر الوجيز لابن عطية٥/٢١٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١١/٢٣، والدر المصون للسمين٦/٢٤٠، والمقاصد الشافية للشاطبي٣/٣٤٠.
(١٥٤)انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٧٣، وجامع البيان للطبري١٢/٢٣٢، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة١٦٤، والزاهر لابن الأنباري٥١، وإعراب القرآن

للنحاس٤١٢، والهداية لمكي٥/٣٣٠٠.
(١٥٥)شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٦٧.
(١٥٦)البحر المحيط لأبي حيان١٥/١٨٦.
(١٥٧)انظر: المحصول لابن إياز١/٥٢٢.
(١٥٨)المحكم١/٢١١، وانظر: توجيه اللمع لابن الخباز٢٠٠، وعمدة الحفاظ للسمين١/٣٣٧.
(١٥٩)حاشية الشمني على مغني اللبيب للشمني٢/١٠٩، وانظر: شرح درة الغواص للخفاجي٢٨١.
(١٦٠)شرح الجمل٢/٤٦٧.
(١٦١)معاني القرآن٣/٢٩، وانظر: تهذيب اللغة١/٣٩٧.
(١٦٢)انظر: ترشيح العلل للخوارزمي١٥٧، والإيضاح لابن الحاجب١/٢٨٨، والمغني لابن هشام٤٧٢.
(١٦٣)البحر المحيط لأبي حيان١٥/١٨٦، وانظر: الدر المصون للسمين ٦/٢٤٠-٢٤١، وأنوار التنزيل للبيضاوي٣/١١٩.
(١٦٤)انظر: شرح الكافية للرضي١/٥٢٦.
(١٦٥)علل النحو للوراق٢٧٠.
(١٦٦)المحتسب لابن جني١/٣١٤، والهداية لمكي٥/٣٢٩٨، والبحر لأبي حيان ١٥/١٨٧.
(١٦٧)روح المعاني للآلوسي١١/٢١٠.
(١٦٨)البحر١٥/١٨٦.
(١٦٩)التذييل والتكميل٨/١٣٣-١٣٤.
(١٧٠)الحجة٤/٢٨٩.
(١٧١)الدر المصون٦/٢٤٢.
(١٧٢)المقاصد الشافية للشاطبي٣/٣٤٠، وغرائب التفسير للكرماني١/٤٩٠، وأنوار التنزيل للبيضاوي٣/١١٩، وحاشية الخفاجي على البيضاوي للخفاجي٥/٤٨، والفتوحات الإلهية للجمل٢/٣٦٣ وروح المعاني للآلوسي١١/٢١٠، وهذا قول كل من اشترط أن يكون المفعول معه من الفاعل من النحويين. انظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري١/٣٣٢.
(١٧٣)الفريد للهمداني٢/٥٧٩.
(١٧٤)الكتاب١/٢٧٤.
(١٧٥)التذييل والتكميل٨/١٤١، وانظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٤/٢٠٩٦.
(١٧٦)انظر: شرح المعربات للكافي٣٢٣-٣٢٤، والمستوفى لقاضي القضاة١/٢٩٢، وشرح الكافية للجامي١/٣٢٩، وقواعد المطارحة لابن إياز١٧١، والموشح على الكافية للخبيصي١/١٩٦.

(١٧٧)تمهيد القواعد٢٠٨٨/٤.
(١٧٨)الكشاف٣٤٢/٢، وانظر: حاشية الطيبي على الكشاف للطيبي٢٥١/٨.
(١٧٩)انظر: المقرب لابن عصفور١٧٥.
(١٨٠)الكتاب٢٩٧/١، ٢٩٨/١.
(١٨١)انظر: الكتاب لسيبويه٣١٠/١، وشرح الكافية للرضي٥١٦/١، والموشح على الكافية للخبيصي١٩٦/١.
(١٨٢)المراد بالشركاء بالآية الآلهة والأوثان. جامع البيان للطبري٢٣٢/١٢.
(١٨٣)معاني القرآن٤٧٣/١.
(١٨٤)الجمل للخليل١٠٩، وانظر: معاني القراءات للأزهري٢٨٩/٢.
(١٨٥)انظر: الكتاب لسيبويه ١٨٦/٢-١٨٧، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٤٣/٢، وجامع البيان للطبري ٢٢١/١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٦٨٧، والتحصيل للمهدوي ٣٣٤/٥، وكشف المشكلات للباقولي ١٠٩٢/٢، والأمالي لابن الحاجب ٤٦٦/١، والتبيان للعكبري ١٠٦٤/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ١١٩١/٣، ومدارك التنزيل للنسفي ٤١٥/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٩٢/٢١، والتحرير والتنوير لابن عاشور٨٧/١٧.
(١٨٦)إعراب القرآن للنحاس٦٨٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي٥٨٤/٢، والتحصيل للمهدوي٣٣٤/٥، والتبيان للعكبري١٠٦٤/٢، والفريد للهمداني٥٨/٤، والبحر المحيط لأبي حيان٣٩٢/٢١.
(١٨٧)مجاز القرآن لأبي عبيدة١٤٣/٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس٦٨٧، والتحصيل للمهدوي٣٣٤/٥، والفريد للهمداني٥٨/٤، والبحر المحيط لأبي حيان٣٩٢/٢١.
(١٨٨)انظر: البحر المحيط لأبي حيان٣٩٢/٢١، والدر المصون للسمين١٥٩/٩.
(١٨٩)انظر: معاني القرآن للزجاج٢٤٣/٤.
(١٩٠)البحر المحيط لأبي حيان٣٩٣/٢١، وإتحاف فضلاء البشر للبناء٤٥٨.
(١٩١)انظر: الكشاف للزمخشري٥٨١/٣، والفتوحات الإلهية للجمل٤٦٢/٣.
(١٩٢)انظر: الاستدلال بالقرآن في إعراب القرآن لخالد النملة، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية العدد١٤٣٠،٤هـ، ٧٢.
(١٩٣)قال بعض المفسرين بنصب (الطير) في هذه الآية على المفعول معه، ولكنه مرجوح. انظر: المهدوي، التحصيل ٣٩١/٤، والزمخشري، الكشاف ١٢٩/٣، والعكبري، التبيان ٩٢٣، والهمداني، الفريد ٤٩٧/٣، والنسفي، مدارك التنزيل٤١٥/٢، وأبوحيان، البحر ١٣٣/١٩، والجمل، الفتوحات الإلهية ١٣٩/٣.
(١٩٤)انظر: جامع البيان للطبري٢٢٠،١٩-٢٢١.
(١٩٥)المحصول لابن إياز٥٢١/١.

(١٩٦)البحر ٣٩٣/٢١.
(١٩٧)رأيت ابن معطٍ فقط في كتابه الفصول لم يذكر غير المفعول معه في الآية١٩٣.
(١٩٨)حكاه ابن إياز عن ابن الخشاب، المحصول٥٢١/١، والذي في المرتجل أنه يجيزه١٩٧، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان٣٩٣/٢١.
(١٩٩)المقاصد الشافية للشاطبي٧١/٢.
(٢٠٠)انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج٤٧٧/٢، والبسيط للواحدي٣٨٠/٢١، وكشف المشكلات للباقولي١٣٣٤/٣، والتبيان للعكبري١٢١٦/٢، والفريد للهمداني٤٥٠/٤، والمغني لابن هشام٨٢٨، وشرح الألفية للأشموني١١٧/٣، وإعراب القرآن لدرويش٤٧٨/٧.
(٢٠١)الدر اللمصون٢٨٥/١٠، وانظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان١٤٩٠/٣، والتصريح للأزهري٥٣٨/٢-٥٤٠، وهمع الهوامع للسيوطي٢٤٥/٣.
(٢٠٢)شرح التسهيل لابن مالك٢٦١/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان١٣٢/٨، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٢٠٧٨/٤.
(٢٠٣)المحرر الوجيز٤٧٠/٩.
(٢٠٤)التحرير والتنوير٨١/٢٨.
(٢٠٥)العين٤١١/٨.
(٢٠٦)النحو والدلالة لمحمد حماسة١٧٢.
(٢٠٧)حاشية الطيبي على الكشاف للطيبي٥٩/٥.
(٢٠٨)التسهيل لعلوم التنزيل١٥١٦/٤.

مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية
بحث في مجال الدرس النحوي الكوفي*

د.صالح بن سليمان العمير
جامعة الملك سعود-الرياض

الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد.

فقد رأيت أن استخدام أبي بكر بن الأنباري لمصطلحات نحويّي الكوفة بارزة فيما اطلعت عليه من آثاره كلها، فأحببت أن أبرز هذه الظاهرة ببيان المصطلحات الكوفية التي استخدمها أبو بكر لعلي أسهم بما ينفع-إن شاء الله- في خدمة النحو الكوفي من جهة، وأؤكد انتساب أبي بكر لها، وولاءه لعلمائها الأجلاء الذين أخذ عنهم دراسة كأبي العباس ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) أو بواسطة دراسة آثارهم كأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) من جهة ثانية.

أما أبو بكر فهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة المكنى بأبي بكر ابن الأنباري، ولد سنة ٢٧١هـ، وتوفي سنة ٣٢٨هـ، وقيل: سنة ٣٢٧هـ[1].

ولم يعدَّ هذا البحث لدراسة حياته وعصره ومؤلفاته وشيوخه وتلاميذه؛ لذا فسوف أضرب صفحًا عن التفصيل في ذلك، وفي ما أشرت إليه من مصادر ترجمته وأمثالها بالإضافة إلى جهود الذين حققوا كتبه التي بين يدينا غَناءٌ عن الخوض في ذلك.

والذي أحب أن أشير إليه هو أني أعتقد أن هذا الرجل مفخرة من مفاخر الإسلام في سلوكه وعلمه واهتماماته، وما أثر من محفوظاته ومؤلفاته، خاصة ما أثر عنه من حفظه لشواهد شعرية على مسائل في

القرآن لم تتوفر لغيره[٢]. وإنَّ إشارة إلى نماذج من مؤلفاته لتكفي دليلًا على ما أقول، فكتابه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لم يصلنا أشمل منه مع تقدمه، وفيه علم غزير في مادة الكتاب ومقدماته، وكتابه (المذكر والمؤنث) لم يستوعب كتاب قبله ما استوعبه، ولم يؤلف – على حد معرفتي – بعده أشمل منه[٣]، وكتابه (الزاهر في معاني كلمات الناس) فريد في بابه، وفيه من جمال العرض وحسن الانتقاء والقدرة على الاستشهاد ما يشهد بسعة علمه، وكتابه (شرح القصائد السبع الطوال) مدرسة كاملة في اللغة والنحو والصرف، ولغات العرب، والتحليل الجيد؛ أكثر فيه من الشواهد من القرآن والحديث والآراء المنسوبة لأصحابها، هذه الكتب وأمثالها تشهد بعلو منزلته، وتعبر لمن اطلع عليها عن الرجل أحسن وأجدى مما قيل عنه في كتب التراجم، إلى جانب دلالتها القطعية بانتمائه لمدرسة الكوفة، واعتماده في نقوله وآرائه على أئمتها فيما يراه صحيحًا.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على كتبه هذه وخاصة شرح القصائد السبع الطوال، وإيضاح الوقف والابتداء، ورجعت إلى غيرها من مؤلفاته ومؤلفات الكوفيين كالفراء وثعلب وغيرهما، وقد عرضت لاستخدام المصطلح عند غيره من أئمة النحو الكوفي كالكسائي والفراء وثعلب، وأئمة البصرة كسيبويه والمبرد، ومن أخذ عنه هؤلاء وأولئك وهو الخليل بن أحمد.

وأحب أن أنوه بأن جهود السابقين لدراسة النحو الكوفي والمصطلحات النحوية كانت خير عون لي على بلوغ الهدف المنشود، وأخص بالذكر من اطلعت على عمله، وهم د. مهدي المخزومي في: مدرسة الكوفة، ود. أحمد مكي الأنصاري في: أبو زكريا الفراء، ود. عوض بن حمد القوزي في: المصطلح النحوي.

أسأل الله أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه، فهو حسبنا ونعم الوكيل.

ألقاب الإعراب والبناء

ألقاب الإعراب والبناء قديمة، لكن المصادر لم تنسبها لصاحبها الأول، وأول من ينسب له شيء من ذلك هو الخليل، فقد أثر عنه الرفع والنصب والخفض للمنون، والضم والفتح والكسر لغير المنون، والجزم في الأفعال، والجر: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، والتوقيف بناء على السكون، أما التسكين عنده فخاص بالحرف الساكن وسط الكلمة[٤].

لهذا جعل البصريون للإعراب ألقابًا، هي: الرفع والنصب والجر – أو الخفض – والجزم. وللبناء ألقابًا أخرى، هي: الضم والفتح والكسر والوقف، وقد فصَّلها سيبويه بدقة[٥].

ولم يفرق الكوفيون بين ألقاب البناء والإعراب فهي عندهم: الرفع والنصب والخفض والجزم[٦]، وقد تابع أبو بكر أصحابه الكوفيين في عدم التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء، فالمبني على الضم مرفوع[٧] والمبني على الفتح منصوب[٨]، ومن المجرور غير المُجْرَى؛ لأن علامة جره الفتحة[٩]، والمبني على الكسر مخفوض[١٠]، ومنه جمع المؤنث السالم؛ لأن علامة نصبه الكسرة[١١]. والمبني على السكون والمجزوم كله مجزوم[١٢] أو موقوف[١٣]. ويستخدم الضم والجزم والسكون والفتح والكسر من غير قصد إلى تمييز ألقاب الإعراب من ألقاب البناء[١٤].

ومما يتصل بهذا كلمة المعرب والمبني، فالبصريون يستخدمونها لما يعرف بالإعراب والبناء[١٥]، أما الكوفيون فلا يستخدمون مصطلح المبني، وإنما يستخدمون: الذي لا يتبين إعرابه[١٦]، وتابعهم في ذلك أبو بكر فاستخدم مصطلحهم هذا للمبني[١٧]، وللمقصور وغيره مما يتعذر[١٨] ظهور الحركة عليه. وعندما نقل أبو بكر مذهب البصريين نقل مصطلحهم وهو البناء[١٩].

ولا يقف أبو بكر عند هذا الحد فقد يستخدم المكسور للمبني على الكسر غيرَ مُستخدِمٍ كلمةَ بناء ويقابل ذلك المعرِّب، كقوله[٢٠]:

"وسبيل أمس أن يكون مكسورًا إذا كان معرفة لا ألف ولا لام فيه ... فإذا دخلت عليه الألف واللام عُرِّب بوجوه الإعراب... والأصل في غد غدو فحذفت الواو، وعُرِّبت الدال" يقصد – والله أعلم: أنها أصبحت حرف الإعراب وتعاورتها الحركات الثلاث. وقال[٢١] عن بعض الضمائر: "والأغلب عليهن التعرب بالنصب" يعني أنها تقع موقع المنصوب، ولا تكون في موضع رفع. والإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو التوضيح والتبيين ونحو ذلك[٢٢].

الكناية والمكني والمكاني

مصطلح استخدمه الكوفيون[٢٣] لما عرف عند البصريين بالضمير[٢٤]، وقد تابع أبو بكر أصحابه الكوفيين في استخدام هذا المصطلح: كنى أي أضمر، والكناية للضمير والمكني للمضمر. والجمع المكاني[٢٥]. كقوله[٢٦]: "ففي نسجت ذكر الريح...فكنى عنها لدلالة المعنى عليها...فكنى عن الظلمة" وقوله[٢٧]: "لأن الظاهر في التقدير مؤخر بعد المكني، فالمكاني الذي في يقولون للصحب".

واستخدم لفظ المضمر للمحذوف كغيره، كقوله: "مخفوضة بإضمار رب[٢٨]" وقال: "وفاعل اسبكرت مضمر فيه من ذكر المرأة"[٢٩] أي الفاعل مستتر يعود إلى المرأة. فلعله يريد أنه محذوف، فم أعثر له على استعمال (ضمير) للظاهر.

المجهول

مصطلح يستخدمه الكوفيون لما عرف عند البصريين بضمير الشأن والأمر والحديث والقصة[٣٠].

استخدم أبو بكر مصطلح الكوفيين[٣١] لكنه قليل الدوران في مؤلفاته. من ذلك قوله[٣٢]: "اسم ليس مضمر فيها مجهول، كأنه قال: ليس الأمر وليس الشأن، والجملة التي بعد ليس خبرها".

واستخدم لفظ الأمر والشأن والقصة في نقل رأي للكسائي والبصريين[٣٣]، كما استخدمه من غير إشارة لأحد[٣٤]، فلعله يراوح بين المدرستين في استخدام هذا المصطلح.

العماد

يستخدم الكوفيون العماد[٣٥] لما عرف عند البصريين بضمير الفصل[٣٦]، قال أبو بكر: "والوجه الثاني أن ترفع (أولئك) بـ(المفلحين) و(المفلحين) بـ(أولئك) وتجعل (هم) عمادًا للألف واللام"[٣٧]. وضمير الفصل هو ما يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، إذا كان ما بعده خبرًا لما قبله، وعده بعضهم اسمًا وبعضهم حرفًا.

التبرئة

يطلق الكوفيون على النفي جحدًا، لكن إذا كان بلا النافية للجنس أطلقوا عليه مصطلح التبرئة[٣٨]. قال أبو بكر[٣٩]: "والأب منصوب بـ(لا) على التبرئة، ولك خبر التبرئة".

وسيبويه لم يطلق على (لا) هذه نافية للجنس[٤٠]، وعبارة المبرد توحي بهذه التسمية، قال[٤١]: "وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره".

ومصطلح التبرئة لا يقل استخدامه عن مصطلح النافية للجنس إلا في العصور المتأخرة، فالسائد ما نسب للبصريين من تسميتها بلا النافية للجنس كما يشاهد في كتب النحو كالألفية وشروحها.

ما لم يسمَّ فاعله، واسم ما لم يسم فاعله

هذان مصطلحان استخدمهما الكوفيون فالأول استخدمه الفراء للفعل المبني للمجهول[٤٢] أو المبني للمفعول. والثاني أطلقوه على نائب الفاعل.

ولعل هذين المصطلحين من صنع الكوفيين[٤٣]، فسيبويه يسميه: المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل[٤٤]. وقريب من هذا ما أطلقه المبرد عليه، قال: "المفعول الذي لم يذكر فاعله"[٤٥] وهذا قريب من عبارة الكوفيين.

وقد استخدم أبو بكر هذين المصطلحين ولم أعثر له على استخدام لغيرهما لهذا المعنى. فمن استخدام (ما لم يسم فاعله) للفعل المبني للمجهول قوله[٤٦]: "وأما ألف المخبر عنه نفسه فيما لم يسم فاعله فلا[٤٧] يكون إلا مضمومًا...وألف ما لم يسم فاعله يكون على أربعة أمثلة".

ومن استخدم اسم ما لم يسم فاعله لنائب الفاعل قوله:[٤٨] "والوقف على (المغضوب) قبيح لأن (على) في موضع رفع بـ(المغضوب) وهي اسم ما لم يسم فاعله" وقوله: [٤٩] "والخباء اسم ما لم يسم فاعله" وعبر عن ذكر الفاعل بقوله: "لأنك تسمي الفاعل".[٥٠]

وعرف هذا الباب بباب المفعول الذي لم يسم فاعله، فسماه ابن مالك النائب عن الفاعل، كما نقل الأزهري عن أبي حيان[٥١].

الفعل الواقع

يستخدم هذا المصطلحَ كغيره من الكوفيين[٥٢] لما يعرف عند البصريين بالفعل المتعدي[٥٣]، من ذلك قوله: "وسلافًا: منصوب بوقوع صبحن عليه[٥٤]" وقال: "والملء ينتصب بوقوع الفعل عليه"[٥٥].

ونقل عن الكسائي قوله: "قال الكسائي حذفت الواو فرقًا بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك: يزيد الأموالَ، ويلدُ الأولادَ، وغير الواقع: وَجِل يوجل ووحِل يوحل[٥٦]. فلعل المصطلح من وضع الكسائي.

المصدر أو النصب على المصدر

يستخدم أبو بكر هذا المصطلح لما يعرف عند النحاة بالمفعول المطلق، قال في تعليقه على قول امرئ القيس:

إذَا ما الثُّريا في السَّماء تعرضَتْ تَعَرُّض أثناءِ الوِشَاح المُفَصَّل(٥٧)
"تعّرض أثناء: منصوب على المصدر".(٥٨)
كما يستخدمه لاسم المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة في نحو: يعل تعليلًا(٥٩)، وقوله تعالى: ﴿والله أنْبَتَكُم منَ الأرض نَبَاتًا﴾(٦٠) فنباتًا عنده منصوب على المصدر(٦١).

ويستخدمه كذلك لما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة. ففي قول امرئ القيس:

إذَا قَامَتَا تضوَّع المسكُ منهمَا نسيمَ الصَّبا جاءت بِرَيَّا القَرَنْفُلِ(٦٢)
قال: "والنسيم منصوب على المصدر(٦٣)". وقدره أبو جعفر النحاس بـ(تضوعًا) مثل نسيم الصبا(٦٤). وأي منصوبة عنده على المصدر(٦٥)، وكذلك الكاف(٦٦)، وغير(٦٧).

ويطلقه أيضًا على المفعول لأجله، ففي قول امرئ القيس:

إلى مِثْلِهَا يَرْنُـــو الحَليمُ صَبَابَةً إذَا ما اسبَكرَّتْ بينَ درعٍ ومجولِ(٦٨)
قال: والصبابة تنتصب على المصدر، والتقدير يرنو الحليم صبابة إلى مثلها(٦٩). وأعربها النحاس مفعولًا لأجله أو حالًا (٧٠) وفي قول طرفة:

وَلَسْتُ بحلّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ(٧١)
وقول الحارث بن حلزة:

وَاذْكُروا حلفَ ذي الْمَجَازِ وَمَا قُـــــــدِّمَ فيهِ العُهُودُ والكُفَلاء
حَذَرَ الخون والتَّعَدِّي، وهل ينـــــقضُ مَا في المهارقِ الأهْواءُ(٧٢)
قال: "والمخافة منصوب على المصدر".(٧٣) "والحذر نصب على المصدر".(٧٤) وقد أعربهما النحاة لأجله. ويقال مفعولًا له ومن أجله.(٧٥)
وكذلك قال عن (محافظة) في بيت عمرو بن كلثوم:

نَصَبْنَا مثلَ رهوةَ ذات حد محافظةً وكُنَّا السَّابِقِيْنَــا(٧٦)
إنها منصوبة على المصدر،(٧٧) فابن كيسان يفسره بمحافظة على أحسابنا وغضبًا أن نُسبق إلى التقدم.(٧٨)

وقد يكون إطلاقه على ما تقدم مصطلح المصدر من باب التسامح فقد صرح بأن (باطلا) في قول امرئ القيس:

تَاللهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِـلًا يَا خَيْرِ شَيخٍ حَسَبًا ونَائِلا[٧٩]

قال:[٨٠] "منصوب لأنه خلف من مصدر، كأنه قال: لا يذهب شيخي ذهابًا باطلًا". فهو نائب عن المصدر بعد حذفه.

وقد يطلق الكوفيون على المفعول المطلق والمفعول لأجله شبه مفعول، لأن مصطلح المفعول عندهم خاص بالمفعول به[٨١]. فأبو بكر خالف أصحابه في هذا، لكن قوله: منصوب على المصدر لما تقدم من أسماء فيه إبهام وعدم تحديد، وبعض ما تقدم ليس بمصدر كأي والكاف وغير.

وقد يطلق النصب من غير تحديد كقوله: والكاف في كما منصوبة بيَزِلُّ[٨٢]. والكاف في موضع نصب[٨٣]. والعداء منصوب بعادي[٨٤]. وموضع غنائي نصب، التقدير فيه: ولا يغني مثل غنائي[٨٥].

أما الفراء فيطلق على المصدر نفسه فعلًا[٨٦] إلى جانب استخدامه مصطلح المصدر[٨٧].

الجزاء أو النصب على الجزاء

هذا مصطلح يطلقه على المفعول لأجله أحيانًا . فقد علق على كلمة (مخافة) في قول طرفة:

وإِنْ شِئْتُ لم تُرْقِل وإن شِئْتُ أَرَقَلَتْ

مَخَافَةَ مَلْوِيٍ مِنَ القدِّ محصَدِ[٨٨]

بقوله: "والمخافة منصوب على الجزاء، والمعنى[٨٩] من مخافة ملوي، فلما أسقطت الخافض[٩٠] نصبت ما بعده على الجزاء، وهو كقولك: قد أعطيتك خوفًا وفرقًا[٩١]، أي من أجل الخوف والفرق".[٩٢] فقدره بمن أجل.

وتقدم أنه عَدَّه من قبيل المنصوب على المصدر. ومع أنه قدره بـ(من أجل) لم يستخدم له مصطلح المفعول لأجله أو من أجله أو المفعول له.

وممن أطلق عليه الجزاء ابن جرير الطبري[٩٣]، وسماه تفسيرًا للفعل[٩٤]، وقدره بـ(من أجل).

أما الفراء فسماه تفسيرًا[٩٥]، والمعروف أن التفسير مصطلح للكوفيين يستخدمونه للتمييز كما سيأتي.

وأما سيبويه فأطلق عليه العذر، قال: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر[٩٦]" ثم توصل إلى تلقيبه بالمفعول لأجله وله. قال: "وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟، فقال لكذا وكذا".[٩٧]

ومصطلح الطبري وأبي بكر (الجزاء) لا يفي بالغرض، فلئن كان بمعنى الجزاء في نحو: ضربت ابني تأديبًا، ونال محمد جزاء ما فعل، فإن هذا لا يأتي في نحو: (حَذَرَ الْمَوْتِ)[٩٨] وأمثاله، إلى جانب أن الجزاء يستخدم في غير هذا.

ويستخدم الجزاء مكان الشرط، كقوله: "ويهدم: جواب الجزاء" وقوله: "ويضرس: جواب الجزاء".[٩٩] وقال: "لمّا وقت طرف من الجزاء[١٠٠]" وقال: "إذا وقت فيه طرف من الجزاء".[١٠١] وسيأتي الحديث عن الشرط والجزاء.

وأطلق على النائب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة التفسير والجزاء قال[١٠٢]: "والنزول منصوب على التفسير والجزاء، والتقدير مثل نزول اليماني...ويروي كصوع اليماني أي كطرحه".

الوقت والصفة والمحل

مصطلحات استخدمها أبو بكر للظرف: الأول والثاني للزمان، والثالث للمكان، كقوله: "غدوة منصوب على الوقت"[١٠٣] و "إذا وقت

طرف من الجزاء"[١٠٤] وقال: (وفويق الأرض: منصوب على المحل[١٠٥]، وقال: "قبل منصوب على الصفة"[١٠٦] ولم أرَ أبا بكر استخدم الصفة إلا هذه المرة، واستخدمها الفراء[١٠٧]، وقبله الكسائي[١٠٨]. ونسب للكوفيين اصطلاحات الصفة والمحل[١٠٩]، واستخدم الظرف والظروف حينما نقل عن البصريين[١١٠].

واستخدامُ الوقت لظرف الزمان موفق جدًّا؛ لأن ظروف الزمان أوقات، وما يقع فيها يقع في الأوقات، كما أن استخدم المحل لظرف المكان مناسب جدًّا. وإن كنت أميل إلى الظرف أو المفعول فيه؛ لأنه أيسر ويشمل الاثنين، والمحل والوقت ظرفان وقع الحدث فيهما. واستقرت هذه التسمية بعد مرورها بمراحل فسيبويه يسمى ظرف الزمان حينًا ودهرًا وزمانًا وغاية[١١١] إلى جانب الظرف[١١٢]، واستخدم الأماكن[١١٣] والوقت[١١٤].

القطع

يستخدم مصطلح البصريين (الحال) كثيرًا، فمثلًا قال عن (دَارِسًا) في قول امرئ القيس:

يَا دَارَ سَلْمَى دَارِسًا نُؤْيُهَا   بِالرَّمْلِ فَالْخَبْتَيْنِ مِنْ عَاقِل

"منصوب على الحال من الدار"[١١٥] وكرر هذا المصطلح كثيرًا[١١٦]، وقال عن واو الحال في مواضع كثيرة: الواو: واو الحال[١١٧].

وقد يستعمل مصطلح الكوفيين، وهو القطع. قال عن كلمة (مثل) في قول امرئ القيس:

جِئْنَا بِها شَهْبَاء مَلْمُومةً   مِثْلَ بَشَامِ الْقُلَةِ الْجَافِلِ[١١٨]

"و(مثل) منصوبة على القطع من الهاء"[١١٩]. مع أنه ذكر أن شهباء منصوبة على الحال من الهاء.

وقال:[١٢٠] في الاعتلال لنصب (وقوفًا) أربعة أقوال:

١- قال أبو العباس[١٢١]: كان أصحابنا يقولون نصب وقوفًا على القطع من الدخول فحومل، وتوضح فالمقراة.

٢- وقال بعض النحويين: ونصب وقوفًا على القطع من الهاء التي في نسجتها، كما تقول: مررت بها جالسًا أبوها. فتنصب جالسًا على القطع من الهاء.

٣- وقال آخرون: نصب وقوفًا على الحال مما في نبك، والتقدير عندهم: قفا نبك في حال وقوف صحبي عليَّ مطيهم.

٤- وقال بعض النحويين: نصب على الحال مما في يقولون، وغَلَّطَ هذا الوجه، وذكر بعده وجهًا خامسًا، وهو أنه منصوب على الوقت[١٢٢] عند بعضهم.

ويلاحظ أنه لا خلاف بين الأقوال الأربعة إلا في صاحب الحال.

وليس غريبًا أن يستعمل مصطلح البصريين ويكثر من ذلك، فغيره من الكوفيين استخدم هذا المصطلح إلى جانب ما نسب إليهم وهو مصطلح القطع.

فالفراء استخدم المصطلحين في معاني القرآن، فمن استخدامه مصطلح القطع تعليقه على قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الكِتَابُ لارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلمُتَقِين**﴾[١٢٣] قال[١٢٤]: "وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء التي في (فيه)، كأنك قلت: لا شك فيه هاديا".

وجاء في تعليقه على "قراءة أبّي:[١٢٥] ﴿إِنَّها لإِحْدَى الْكُبَر نَذِير لِلْبشّرِ﴾[١٢٦] بغير ألف، فما أتاك من مثل هذا الكلام نصبته ورفعته، ونصبه على القطع وعلى الحال، وإذا حسن فيه المدح أو الشَّتْمُ فهو وجه ثالث".[١٢٧]

لكن استخدامه لمصطلح القطع قليل جدًا. وأبو بكر عالم منصف لا يجد إليه التعصب سبيلًا، فلعله آثر استخدام الحال، لأنه الأصلح في نظره، وقد ثبت هذا المصطلح وساد لدى النحاة والمعربين،

واختفى مصطلح القطع ما عدا وروده في نصوص منقولة عن الكوفيين وأتباعهم.

وربما يكون آثر مصطلح القطع في كتابه إيضاح الوقف والابتداء[١٢٨]، لأنه اعتمد في ذلك على مصادر الكوفيين.

التفسير والمفسر وشبه التفسير

استخدم الفراء هذا المصطلح لما عرف عند البصريين بالتمييز[١٢٩]، وكذلك استخدمه لما عرف عندهم بالمفعول لأجله أو له.[١٣٠]

وأطلق أبو بكر التفسير على التمييز فقط كقوله:[١٣١] "والقتيل منصوب على التفسير، والتقدير: عن القتيل قتيلا" وقوله[١٣٢]: "ثم أتى بمن مفسرة" أي بيانه. وقوله:[١٣٣] "ومن داخلة على المفسِّر".

واستخدم أبو بكر التفسير بمرادفة الجزاء لما ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة مرة واحدة، قال:[١٣٤] "والنزول: منصوب على التفسير والجزاء". مع أنه مفعول مطلق.[١٣٥] وهذا المصطلح من مصطلحات الخليل بن أحمد[١٣٦]، والتزم به الكوفيون كما تقدم[١٣٧]. أما البصريون فقد شاع بينهم استخدام التمييز[١٣٨].

أما شبه التفسير: فيظهر أنه التمييز المحول عن الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾[١٣٩] وقوله: ﴿وضَاقَ بِهِم ذَرْعًا﴾[١٤٠] وقوله: ﴿فَكُلي وَاشْرَبِي وَقرّي عَيْنًا﴾[١٤١]. نمى ذلك ابن الجوزي[١٤٢] إلى الفراء، ولم أظفر به في معاني القرآن، ووجدته يسميه تفسيرًا[١٤٣]. وهو مما استخدمه أبو بكر قال[١٤٤]: "الوقف على (سَفِهَ) قبيحٍ؛ لأن (النفس) تنصب على التشبيه بالتفسير، والوقف على قوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ الوقف على (شيء منه) قبيح، لأن النفس تنتصب على التفسير".

ومن هذا يتضح أنه مصطلح خاص بالتمييز إذا كان معرفة، والكوفيون يقرون مجيء التمييز معرفة.

الصفة

يستخدم الكوفيون هذا المصطلح لما عرف بحرف الجر، وكذلك يطلقونه على الظرف، نسب للكسائي[١٤٥]، واستخدمه الفراء وغيرهما[١٤٦].

وقد استخدم أبو بكر هذا المصطلح قليلا، والكثير استخدام الوقت للظرف والخافض لحرف الجر. فمن ذلك قوله:[١٤٧] "والفراق منصوب بأزمعت، والمعنى: أزمعت على الفراق، فلما أسقط الصفة، نصب الفراق بالفعل" وقال:[١٤٨] "أراد نغالي باللحم، فأسقط الصفة ونصب". وقال[١٤٩]: "وغِبَّ السرى: منصوب على مذهب الصفة" وقال[١٥٠]: "وقبله: صلة منّا؛ لأنه إذا اجتمعت صفتان فإحداهما صلة الرَّافعة" يعني بالصفتين: قبل، ومن، وقال: "قبل منصوبة على الصفة"[١٥١].

وقد يستخدم بعض علماء البصرة المصطلحين: حروف الصفات وحروف الجر.[١٥٢]

الدائـم

يستخدم أبو بكر هذا المصطلح الكوفي لما يعرف عند البصريين باسم الفاعل[١٥٣]. قال[١٥٤]: "تلوح في موضع نصب على الحال...لو صرفته إلى الدائم لكان نصبًا، فقلت: لائحة"، وقال[١٥٥]: "ولا يقولون أعْسِي في المستقبل، ولا عاسٍ في دائم".

ويستخدم أحيانًا كلمة (فاعل) غير مسبوقة بشيء كقوله[١٥٦]: "وتروح وتغتدي موضعهما نصب على الحال، لو صرفتهما إلى فاعل لقلت: رائحة غادية".

ويكتفي بكلمة الدائم، ولا يطلق عليه الفعل ولا الفعل الدائم كما فعل الفراء،[١٥٧] إلا عندما نقل عنه قوله[١٥٨]: "قال الفراء: إذا قلت: كأن القائم أخوك كان الوجه رفع الأخ ونصب القائم؛ لأن القائم ينتقل إذ كان فعلًا محدثًا ينقطع، والأخوة لا تنقطع".

النعــت

النعت مصطلح كوفي لما يعرف عند البصريين بالصفة[١٥٩]، وكلاهما من مصطلحات سيبويه لشيء واحد،[١٦٠] ونقل عن الخليل الصفة والوصف.[١٦١]

ويرى بعضهم أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وداخل وخارج، ولهذا يقال لله موصوف، ولا يقال له منعوت[١٦٢]، وعن ثعلب أن النعت ما كان خاصًا كالأعور والأعرج، والصفة للعموم كالعظيم والكريم[١٦٣].

وقد اقتصر أبو بكر على مصطلح الكوفيين النعت،[١٦٤] ولم يستخدم الصفة إلا فيما نقله عن البصريين، قال[١٦٥]: "وقال البصريون: الليل صفة لأي لازمة".

وفي معرض حديثه عن أوجه الإعراب في قول طرفة:

لِخَوْلَــةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ   تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيدِ[١٦٦]

قال:[١٦٧] "وتلوح: في صفة الأطلال" بعد أن استخدم (صلة الأطلال) أي نعتها، ولم يقل: صفة، بل قال: في صفة، ولعله مجرد تفسير واستخدام لغوي لم يُرد به الاستخدامَ الاصطلاحيَّ إلا إن كان نقله عن البصريين كسابقه. يؤيد ذلك قول الفراء: "وهذا من صفته كذا وكذا".[١٦٨]

ولئن نقل عن ثعلب استخدام الصفة فلعل الفراء لم يستخدم هذا المصطلح، والذي شاع في معاني القرآن هو مصطلح النعت[١٦٩]. واستخدم الصفة والنعت للبدل[١٧٠].

وكما استخدم أبو بكر مصطلح النعت لما يعرف بالصفة والوصف عند البصريين استخدم لذلك مصطلحًا آخر هو: الصلة على ما سأوضحه إن شاء الله في مصطلح الصلة.

ومصطلح النعت من المصطلحات التي كتب لها البقاء والخلود، وشاع في كتب النحو كشيوع الوصف والصفة، بل إن استخدامه عنوانًا للباب أكثر من استخدام الصفة فيما بين أيدي المتعلمين من كتب النحو.

النسـق والـرد

مصطلح استخدمه أبو بكر كأصحابه الكوفيين لما يعرف عند البصريين بالعطف[١٧١]، من ذلك تعليقه على قول الحارث بن حلزة اليشكري:

إن نَّبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَـةَ فَالصَّا قِبِ فِيهِ الأمْواتُ والأحْيَاءُ
أو نَقَشْتُمُ فَالنَّقْشُ تَجْشَمُه النَّا سُ وَفِيهِ الصَّلاَحُ والإِبْـرَاءُ

بقوله[١٧٢]: "وملحة: خفض ببين إلا أنه لا تُجرى، والصاقب: نسق عليها"..."والصلاح رفع بفي والإبراء نسق عليه".

ويستخدم الرد للعطف أيضًا،[١٧٣] ومع تكرر النسق مئات المرات في شرح القصائد السبع[١٧٤] لم يستخدم العطف إلا مرتين،[١٧٥] وقد تكرر مصطلح العطف لدى الفراء،[١٧٦] لكنه قليل إذا ما قيس باستخدامه لمصطلحي النَّسَقِ والرد.

ومع أن النسق مما أثر عن الخليل[١٧٧] واستخدمه الكوفيون والبصريون اقتصر الكوفيون على النسق دون العطف أو كادوا،[١٧٨] واستخدموا الرد كذلك[١٧٩] لهذا الغرض. وَأَكْثَرَ البصريون بعد الخليل من

استخدام العطف، واستخدمَ سيبويه أيضًا الشركة لذلك.[١٨٠] وذكر الأحمر الثلاثة معًا: النسق والعطف والرد.[١٨١]

والاستخدام السائد هو العطف، وحروف العطف، وأكثرُ استخدامِ النسق مع كلمة العطف كقولهم عطف النسق، للفرق بين النسق والبيان، كما نلحظه في الألفية وشروحها وفي كثير من كتب النحو.

الترجمة والرد والتابع

كما أن أبا بكر استخدم الرد في العطف قليلًا استخدمه كذلك في البدل قليلًا أيضًا[١٨٢].

ويستعمل كذلك مصطلح التابع للبدل وعطف البيان أيضًا،[١٨٣] ومصطلح الإتباع عنده غير محدد، فأحيانًا يطلق على ما يعرف بالبدل مما حلي بأل بعد اسم الإشارة فمثلًا أعرب (التدلل) من قول امرئ القيس:

أَفَـاطِمُّ مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ

وإنْ كُنْـتِ قَـدْ أَزْمَعْـتِ صُرْمِي فَـأَجْمِلِي[١٨٤]

تابعا[١٨٥]، وهو ما يعرب بدلًا. وأحيانًا يطلقه على ما يعرب صفة، أو عطف بيان على ضعف، كقول امرئ القيس:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ ألاَ انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[١٨٦]

فالليل تابع، ونقل عن البصريين أنهم يعربون الليل صفة لازمة[١٨٧].

كما أعرب (اللائمي من قول طرفة بن العبد):

أَلاَ أَيُّهَذَا الَّلائِمِي أَشْهَـــدَ الْوَغَى

وَأَنْ أَحْضُرَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[١٨٨]

رفعًا على الاتباع لهذا، والأخيران يعربان نعتًا[١٨٩]، ويعربهما بعضهم عطف بيان[١٩٠]. كذلك جملة (تباري) في محل جر صفة أعربها

تابعا[١٩١]، وتكررت كلمة التابع في كتبه، والغالب إطلاقها على البدل أو عطف البيان.[١٩٢]

والمصطلح الواضح عنده للبدل هو الترجمة؛ فحجر – مثلًا – مخفوض على الترجمة عن الرب[١٩٣]. وذلك في قول امرئ القيس:

سَائِل بَني أَسَدٍ بِمَقْتَلِ رَبِّهِم   حِجْرِ بْنِ أُمِّ قَطَامِ عَزَّ قَتِيلا[١٩٤]

التكريـر

مصطلح نسب للكوفيين استخدامه لما عرف عند البصريين بالبدل.[١٩٥] واستخدمه الفراء[١٩٦] إلى جانب الترجمة والمردود.

أما أبو بكر فقد ورد عنده قليلا، ففي تعليقه على قول طرفة:

أَنَا الرَّجُلُ الْجَعْدُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ   خَشَاشٌ كَرَأْسِ الْحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ[١٩٧]

قال[١٩٨]: "وخشاش: يرتفع على التكرير، كأنه قال: أنا خشاش". ولعله يريد أنَّ خشاشًا بدل من الرجل. وقال عن الفلاة في قول الحارث بن حلزة:

مِثْلُهَا تُخْرِجُ النَّصِيحةَ لِلْقَوْم   فَلاةٌ مِنْ دُونِهَـــا أَفْلاءُ

"والفلاة مرفوعة على التكرير، كأنه قال: مِثْلُها فَلاة"[١٩٩]. ففلاة بدل من خبر (مثلُها). وقال[٢٠٠]: "قال الفراء: يجوز أن تخفضه على أن تكرر (الصِّراطَ) عليه، كأنك قلت: "اهدنا الصراط المستقيم صراطَ....غير المغضوب عليهم".

ومما تقدم نلحظ كثرة استخدام الفراء للتكرير في البدل[٢٠١]، خاصة في بدل الاشتمال، وقلة استعمال أبي بكر له، وأنه يستخدمه على تقدير محذوف، ويعرب ما عداه تكريرًا في البيتين المتقدمين خبرًا لمحذوف.[٢٠٢] ولعله يفرق بين ما يسميه الترجمة والتكرير بأن التكرير أشبه ما يكون بالإعادة والتوكيد، وليس بدلًا اصطلاحيًّا، وإنما هو تفسير معنوي، أو أن له مفهومًا خاصًّا عنده عاق دون تطويره وتناول العلماء له إغفال النحاة بعض مصطلحات الكوفيين منذ القرن الرابع. كما أن أكثر

المصطلحات الكوفية غير محددة وربما يُفِوِّتُ الفائدةَ منها تعددُ مصطلحات الشيء الواحد مما أذهب كثيرًا منها.

وكأني بابن الأنباري يريد أن يهتم بالناحية المعنوية، ويوسع على الناس عندما حاول أن يستخدم أكبر قدر ممكن من ما وضع للزيادة والتوابع من مصطلحات.

فمثلًا استخدم الرد في جانب إعادة الضمير فقال[٢٠٣]: "فمن جمع رد الهاء على الأعداد ومن وحّد ردها على واحد الأعداد". وأعرب كلمة كررت مرتين مردودة على ما سبقها[٢٠٤]، مع أن الأولى إعرابها توكيدًا لفظيا.

يُجْرَى ولا يُجْرَى

مصطلح استخدمه الكوفيون[٢٠٥] للمصروف والممنوع من الصرف، وسيبويه يستخدم: ينصرف ولا ينصرف[٢٠٦]. واستخدام المبرد المصطلحين[٢٠٧] معًا .

وأبو بكر في كتبه يستخدم مصطلحات أصحابه الكوفيين، كقوله: "إلا أن (تُوضِحَ) نصب، لأنه لا يُجْرَى للتعريف والتاء الزائدة في أوله، وما لا يُجْرَى لا يدخله تنوين ولا خفض"[٢٠٨]، واستخدم مصطلح البصريين مرة واحدة في قوله: "وهي مع العدل مؤنثة، والأسماء المؤنثة لا تنصرف"[٢٠٩]. ولعله نقل هذا المصطلح عن البصريين، فالنحاس نسب الرأي للمبرد[٢١٠]. وقد استخدم الفراء مصطلح البصريين أيضًا[٢١١].

المستقبل

هذا هو مصطلح الكوفيين لما سماه البصريون فعلًا مضارعا[٢١٢] استخدمه الفراء إلى جانب التعبير عنه بـ(يَفْعَلُ).[٢١٣] واستخدم أبو بكر مصطلح الكوفيين، ولم أعثر له على استخدام لمصطلح البصريين. قال[٢١٤]: "أصله تتناول؛ لأنه فعل للمؤنث مستقبل" وقال[٢١٥]: "شئت:

فعل ماض لو كان المستقبل في موضعه لكان مجزومًا بإن" وقال[٢١٦]: "لَمَّا فَقَدَ المستقبلُ (أنْ) رُفِعَ".

واستعمل مصطلح المستقبل لفعل الأمر ناقلًا عن الفراء، قال[٢١٧]: "وقال الفراء: قد يتكلمون بالأفعال المستقبلة ولا يتكلمون بالماضي منها، فمن ذلك قولهم: عم صباحا، ولا يقولون وعم "ومعروف أن الأمر عند الكوفيين كالمضارع فهو مجزوم، وهو مقتطع من المضارع[٢١٨] لكن أبا بكر يستخدم مصطلح البصريين (الأمر)[٢١٩] كما أن الفراء استخدمه أيضًا[٢٢٠].

ويستخدم المبرد لصيغة المضارع المستقبل.[٢٢١]

الجحـد

استخدم الكوفيون[٢٢٢] هذا المصطلح لما عرف عند البصريين بالنفي[٢٢٣]، وكلا المصطلحين شائع منتشر بين المتقدمين والمتأخرين إلى جانب دقة كل منهما في أداء المراد منه فالجحد: لغة الإنكار، والنفي: هو الطرد والإبعاد في اللغة. لكن مصطلح النفي أكثر شيوعا، وأقوى دلالة، وأكثر دقة في الدلالة على المطلوب من الجحد، فالجاحد يخفي شيئًا في الغالب، ويكون كاذبًا أحيانًا، يستر الحقيقة كمن يجحد نعم الله، وكجاحد الرسالة من أهل الكتاب، والجاحد كافر ساتر للحقيقة، لكن النافي لا يكون كاذبًا في الغالب، بل مخبر بخبر منفي يقال له: صدقت أو كذبت. وقد استخدم أبو بكر مصطلح أصحابه الكوفيين، ولم يستخدم المصطلح البصري فيما أعلم. فمن ذلك قوله:[٢٢٤] "وما: جحد لا موضع لها ...، وما جحد لا موضع لها، و(إنْ) جحد أيضًا جمع بينها وبين ما: لأنها تخالفها" وقال في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أنتَ بِنَعمةِ رَبِّكَ بِكَاهنٍ وَلا مَجْنُونٍ﴾[٢٢٥]. "فالباء الثانية دخلت للجحد، والأولى حال[٢٢٦]". ونص في الزاهر[٢٢٧] على أن مصطلح النفي للخليل وسيبويه.

الصـرف

مصطلح كوفي ليس له عند البصريين ما يقابله[٢٢٨]. والصرف كما قال الفراء[٢٢٩]: "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ[٢٣٠]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في: تأتي مثله، فلذلك سمي صرفا، إذ كان معطوفا، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله...) وقال[٢٣١]: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحدٌ أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف". وفسره أبو شامة بقوله:[٢٣٢] "معنى الصرف أن المعنى كان على جهة فصرف إلى غيرها، فتغير الإعراب لأجل الصرف". وقال: "والعبارة عن هذا بالصرف هو تعبير الكوفيين"[٢٣٣].

واستخدام هذا المصطلح أبو بكر في المعنى الذي استخدمه الفراء فيه، قال[٢٣٤]: "ولا يتم الوقف على المصروف عنه دون الصرف".

ظرف الاسم وظرف الفعل

مصطلح استخدمه الكوفيون للواو والفاء المتبوعتين باسم يصح إعرابه مبتدأ أو خبرًا لمبتدإ مضمر فهما على هذا ظرفان للاسم أي بعدهما اسم في التقدير، وكذلك الاسم الذي يصح إعرابه فاعلًا لفعل محذوف أو مفعولًا به لفعل محذوف فإن الحرفين (الواو أو الفاء) يكونان ظرفين للفعل، أي بعدهما فعل، ويتجلى ذلك في قول الفراء[٢٣٥] "نصبت (الأنعامَ)[٢٣٦] بـ(خلقها) لما كانت في الأنعام واو، كذلك كل فعل عاد عَلَى اسم بِذكرِهِ، قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يُحتمل نُقْلة الفعل إلى ذَلِكَ الحرف الَّذِي قبل الاسم ففيه وجهان: الرفعُ والنصب.

أَمَّا النصب فأن تَجْعَل الواو ظَرْفًا للفعل. والرفع أن تَجْعَل الواو ظرفًا للاسم الَّذِي هى معه.

ومثله ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ﴾[٢٣٧] ﴿وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ﴾[٢٣٨] وهو كَثِير".

وقال أبو بكر[٢٣٩] والنارَ: منصوبة بكحل. والواو ظرف للفعل، والتقدير كحلهم بالنار، فلما قدم النار نصبها بما بعدها. " ففي حال الرفع تكون الواو متصلة بالاسم، وفي حال النصب تكون متصلة بالفعل[٢٤٠].

ولعل هذا مستفاد من جعل سيبويه الواو في مثل هذا للابتداء لا للعطف وتقديره .. الظرفية[٢٤١]. فكأن الفراء بنى تخريجه قول الله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[٢٤٢] على ذلك، فكأنه استفاد من تعليق سيبويه عليها[٢٤٣].

الخفض

هذا المصطلح مما أثر عن الخليل[٢٤٤] واستخدمه البصريون[٢٤٥] والكوفيون؛ لكن البصريين آثروا التعبير بالجر[٢٤٦]، وهو المصطلح السائد بين النحاة في كتبهم، وعلى ألسنة المعربين.

أما الكوفيون فتمسكوا بمصطلح الخفض[٢٤٧]، ولم يستخدم أئمتهم مصطلح الجر -على حد معرفتي- فنسب هذا المصطلح لهم، لأنهم لم يستخدموا مصطلح الجر، ولم يستخدم أبو بكر في المجرور سوى هذا المصطلح[٢٤٨].

الصلة

مصطلح استخدمه أبو بكر كثيرًا مكان عدة مصطلحات:

أولها: النعت أو الصفة، وذلك أن صفة النكرة إذا كانت جملة أو شبه جملة يطلق عليها (صلة) فجملة (يُعلُّ) في قول امرئ القيس:

وَأقامَ يُسْقَى الخَمْرَ في عَرَصاتِهِم مَلِكٌ يُعَلُّ شرابُه تعليلًا[٢٤٩]

صلة ملك[٢٥٠]. وجملة: (يدان به) في قول عمرو بن لأي بن موألة:

فَلَيْسَ ذا دِينًا يُدانُ به فاقْصِدْ بنا في الحُكْم والقَسْمِ

صلة لدين[٢٥١]. وعلق على جملة (جاءت) في قول امرئ القيس:

إذا قامَتا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُما نَسِيمَ الصَّبَا جاءَتْ برَيَّا القَرَنْفُلِ[٢٥٢]

بقوله: "وجاءت صلة الصبا ... وإنما جاز للصبا أن توصل لأن هبوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول، فيوصل كما يوصل الذي. قال الله عز وجل:﴿ كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾[٢٥٣] فيحمل صلة الحمار، والتقدير كمثل الحمار الذي يحمل أسفارًا". ولعل مراده بقوله: " فيوصل كما يوصل الذي" أن النكرة مفتقرة للصلة كافتقار الموصول لصلته.

وقوله: (بمنزلة المجهول) يعني أنه بمثابة النكرة، وما فيه (أل) الجنسية هو من العموم والشياع بمثابة النكرة، وتعرب الجملة بعده عند بعض النحويين صفة، كالآية المتقدمة، وكقوله تعالى:﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[٢٥٤] وكقول الشاعر:

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني

غَضْبَـانَ مُمْتَلِئًا عليَّ إهَابُهُ إنِّي وَحَقِّكَ سُخْطُـهُ يُرضِيني[٢٥٥]

فجملة (نسلخ) و(يسبني) يجوز إعراب كل منهما صفة[٢٥٦].

ونسب النحاس[٢٥٧] هذا المذهب للكوفيين.

وممن استخدم هذا المصطلح من أئمة الكوفيين الفراء. قال[٢٥٨]: "يحمل: من صلة الحمار، لأنه في مذهب نكرة، فلو جعلنا مكان (يحمل) حاملًا لقلت: كمثل الحمار حاملا[٢٥٩] أسفارا. وفي قراءة عبد الله:[٢٦٠] ﴿مثل حمارٍ يحمل أسفارا﴾.

ولم أر أحدًا نسب هذا المصطلح للكوفيين مع كثرة استخدام أبي بكر له، فلما وجدته عند الفراء رجعت لكتب إعراب القرآن، فأكد لي ما

وجدته عند أبي جعفر النحاس أن الكوفيين استخدموا الصلة بدل الصفة إذا كان المنعوت نكرة[٢٦١].

وهو لا يلتزم بهذا المصطلح في وصف النكرة، فهو يسميه نعتًا أحيانًا [٢٦٢].

ثانيها استخدمه صلة كذا ومن كذا بمعنى متعلق بكذا أو معمول لكذا. من ذلك ما علق به على قول امرئ القيس:

قُولا لِبُوصَان عَبِيدِ العَصَا مَاغَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ
قَدْ قَرَّتِ الْعَيْنان مِنْ مَالكٍ طُرًّا وَمِنْ عَمْرٍو وَمِنْ كَاهِلِ
ومن بَنِي غَنْمِ بْنِ دُودَان إذْ يُقْذَفُ أَعْلَاهمْ عَلَى السَّافِلِ
حَتَّى تَرَكْنَاهُمْ لَدَى مَعْرَكٍ أرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ[٢٦٣]

قال: "والباء: صلة غركم...وإذ: من صلة قرت، ومن الأولى: صلة قرت ... لدى: من صلة تركنا"[٢٦٤] وقال: "إذا: وقت من صلة فاحش[٢٦٥]"، وقال أيضًا "وإذا وقت من صلة يرنو...وبين صلة اسبكرت[٢٦٦]". فالظرف والجار والمجرور صلتان للعامل، أي متعلقان به[٢٦٧].

ثالثهما: استخدامه الصلة للحرف الزائد. من ذلك قوله:[٢٦٨] "ويروى: ولا سيما يومٍ، فاليوم مخفوض بإضافة(سي) إليه، و(ما) صلة. و(ما) من قوله (إذا ما بكى) صلة، كأنه قال" (إذا بكى)[٢٦٩].

وحروف الإشباع الناتجة عن الضم والفتح والكسر التي تزاد في الشعر غالبًا يسميها وصلًا وصلات أيضًا[٢٧٠]. ويستخدم للزيادة مصطلحات أخرى ستأتي إن شاء الله.

والصلة مصطلح كوفي لما يطلق عليه البصريون زائدًا استخدمه الفراء[٢٧١] وغيره من البصريين، وتوسع فيه أبو بكر أكثر من مصطلح الحشو.

واستخدم أبو بكر مصطلح الزيادة قليلا، من ذلك قوله "وقال ابن الأعرابي: تمر سلمى، فزاد الباء"[٢٧٢] وهي رواية لابن الأعرابي في قول طرفة:

لها مِرفَقَانِ أَفْتَلانِ كأَنّما   تُمِرُّ بسَلْمَىْ دالِجٍ مُتَشَدِّدِ[٢٧٣]

بضم التاء، وأنكر أحمد بن عبيد ضمها[٢٧٤]. وقال: ورواه الأحمر وَقَدِي، مُمَال، وزعم أنها ياء زائدة مثل الجمزَى والقفزَى[٢٧٥]" وصرح بالزيادة الصرفية في قوله: "ويرتفع المضارع بعدها بالزيادة"[٢٧٦] وذِكْرِهِ أن (أدهم) لا يجري – أي لا ينصرف – للزيادة التي في أوله، وهي الألف"[٢٧٧]فاستخدم الزائد عندما نقل عبارة ابن الأعرابي، وعبارة الأحمر، وفي الزيادة الصرفية، أي زيادة حرف من حروف الهجاء على الكلمة. ونقل مصطلح الزيادة عن أبي زيد[٢٧٨] أيضًا.

ويستخدم أبو بكر – كغيره – الصلة لصلة الموصول[٢٧٩].

الحشو واللغو والإقحام والتوكيد

ومما يتصل بمصطلح الصلة عند الكوفيين في مقابل الزيادة عند البصريين استخدام أبي بكر مصطلح الحشو للزيادة أيضًا كأصحابه الكوفيين، فمن ذلك تعليقه على (ما) في قول امرئ القيس:

قَعَدْتُ له وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ   وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بُعْدَمَا مُتَأَمَّلِ[٢٨٠]

بقوله: "وتكون (ما) حشوا[٢٨١]" ونقل اصطلاح الحشو، واستعمل هذا المصطلح الكسائي والفراء[٢٨٢].

أما اللغو: فقد ورد في قوله "(وإنَّ) الثانية لغو[٢٨٣]" في تعليقه على قول عمرو بن كلثوم:

وَإِنَّ غَدًا وَإِنَّ الْيَومَ رَهْنٌ   وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لا تَعْلَمِينَا[٢٨٤]

وقول الحطيئة:

قَالَتْ أَمَامَةُ لَا تْجزَعْ فَقُلْتَ لَهَا   إِنَّ ٱلعَزَاءَ وإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غَلَبَا[٢٨٥]

وأما الإقحام: فقد ورد في تعليقه على قول لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه:

حَتَّى إِذَا يَئِس الرُّمَاةُ وأرسَلُوا   غُضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أعْصَامُها[٢٨٦]

قال[٢٨٧]: "والواو مقحمة كما قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُهَا﴾[٢٨٨] أراد: فتحت أبوابها فأقحم الواو". فهي زائدة،[٢٨٩] ونص الأخفش[٢٩٠] على زيادة الواو في قوله تعالى ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ من الآية نفسها.

وأما التوكيد: فقد استخدمه أبو بكر للزيادة في معرض حديثه عن قول لبيد بن ربيعة:

أَوَ لَمْ تَكُنْ تَدْرِي نَوَارُ بِأَنَّنِي وَصَّالُ عَقْدِ حَبَائِلٍ جَذَّامُهَا[٢٩١]

قال[٢٩٢]: "والباء توكيد للكلام، معناه: أو لم تكن تدري نوار أنني".

واستعماله هذه المصطلحات للزيادة قليل جدًّا، والكثير استخدامه مصطلح الصلة إلا في القرآن فلا يستحب أن يسميها صلة، ويستخدم الصلة إذا نقل عن الكسائي والفراء وغيرهما[٢٩٣].

والمؤكد أن الزيادة مصطلح خاص بالبصريين[٢٩٤]، وتجنبه الكوفيون تنزيها للقرآن عن القول فيه بالزيادة التي يفسرها بعضهم بأن دخولها كخروجها[٢٩٥]. وحقيقة الزيادة التأكيد كما أطلق عليها أبو بكر وغيره، وزيادة حروف المعاني كزيادة حروف المباني تقوي المعنى وتؤكده.

وتشير المراجع إلى أن الصلة والحشو من مصطلحات الكوفيين، والزيادة واللغو من عبارة البصريين[٢٩٦]. واستخدم سيبويه التوكيد للزيادة كثيرًا[٢٩٧]. وكذلك اللغو[٢٩٨].

ونسب ابن هشام اصطلاحات الزائد والصلة واللغو والمؤكد للمتقدمين[٢٩٩] دون تعيين، وهذا هو الظاهر، لدوران هذه الألفاظ في كتب النحو واللغة وعلوم القرآن عند الجميع دون تحرج بعضهم من بعض الألفاظ.

ويستخدم الحشو لصلة الموصول عند سيبويه.[٣٠٠]

الأدوات

يطلق الكوفيون[٣٠١] الأدوات على ما يعرف عند البصريين بحروف المعاني كحروف الجر وغيرها[٣٠٢]، أما الحرف فيستخدمه الكوفيون لحروف الهجاء[٣٠٣] التي تبنى منها الكلمات.

وقد تابع أبو بكر الكوفيين فأطلق على حروف المعاني أدوات، وعلى حروف المباني حروفًا [٣٠٤]. ويستخدم الحرف – كغيره – للكلمة أيا كانت، فيطلقه على أقسام الكَلِمِ الثلاثة، يذكر حروف الجزاء وحروف الاستفهام،[٣٠٥] ويعني بذلك الحروف والأسماء[٣٠٦]. والحرف أو الاسم مع معموله بمنزلة حرف واحد.[٣٠٧]

وبعد، فهذه أبرز المصطلحات التي وجدت أبا بكر يستخدمها، وهناك ظواهر جلية أخرى وسمات بارزة يلحظها من يجيل النظر في آثاره تعد مصطلحات أو في حكم المصطلحات، لكن استخدامه لبعضها قليل. أما بعضهما الآخر فيستخدمه لأكثر من شيء، وقد لا يثبت على استخدامه، فهو غير مطرد. فخبر الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالدَيْه أُفٍّ لَكُمَا﴾ إلى قوله: ﴿فَيقُولُ مَا هَذَا إلَّا أسَاطِيرُ الأولينَ﴾[٣٠٨] يسميه: مُعْرِبَ الموصول[٣٠٩]. ولعل الخبر محذوف، أو هو قوله: ﴿أولئكَ الَّذِينَ﴾ في الآية التي تليها.

ويسمى جواب الترجي: جواب الشكوك، وجواب الشك.[٣١٠]

ووزن الكلمة: تقطيعها[٣١١]. والإفراد: توحيد[٣١٢]، والجمعُ: جميع[٣١٣]. والنصبُ على الاختصاص: نصبٌ على المدح[٣١٤]. ومنه النعت المقطوع، فإن رفع فَرَفْعُه عنده على المدح.[٣١٥]

والصرف بمعنى العدل[٣١٦]، وبمعنى التحويل[٣١٧]، وفاعل الاسم المشتق: فاعل بمعنى سواء، ونحو ذلك[٣١٨].

والخبر المستأنف والفعل المستأنف[٣١٩]: يظهر أنه الجملة الفعلية الواقعة خبرًا ثانيًا ونحوه، فلعلها عنده خبر لمبتدإ محذوف، وليست خبرًا للمذكور، فهناك من يمنع تعدد الخبر[٣٢٠].

واسم الترك، وخبر الترك، واسم خال وخبرها للمفعولين الأول والثاني، وخبر ما لم يسم فاعله.[٣٢١]

والإسقاط والإلقاء والمضمر للحذف والمحذوف، وقلما يستعمل كلمة الحذف، والخَلَفُ للنائب، والجزاء للشرط وقلما يستخدم الشرط، واليمين للقسم، وقلما يستخدم القسم، والألف لهمزتي القطع والوصل، وقلما يستخدم الهمزة إلا إذا كانت في وسط الكلمة، والذكر لمرجع الضمير، وقد يطلقه على الضمير. وما لم أذكره أكثر مما ذكرته مما هو مثبوت في مؤلفاته كشرح القصائد السبع، والمذكر والمؤنث، وإيضاح الوقف والابتداء، والزاهر، ومختصر في ذكر الألفات وغيرها.

وأعتقد أن هذه الأشياء كانت تجري كثيرًا على ألسنة المتقدمين قبل استقرار المصطلحات، ورسم طريق واضح لما شاع استخدامه بعد حركة التأليف المبنية على التنقية والتنقيح والاستفادة من جهود السابقين، وليس بمستبعد على مثل مؤلفات أبي بكر أن تنظر للمعاني والاصطلاحات اللغوية فتأخذ بها وتستخدمها في تفسير الظواهر ووصف أحوال الكلم.

ويلاحظ مما تقدم أن أبا بكر يستخدم مصطلح الكوفيين، ولا يعدل عنه إلا إذا وجد أن غيره أصلح منه، فقد فَضَّل استخدم الحال على القطع مثلا.

ومع هذا الانتماء فقد لا يستحسن ما استحسنه الكوفيون، فالكوفيون يستحسنون مصطلح الصلة للزائد في القرآن، ولا يستحسن أبو بكر هذا، بل يستحسن مصطلح التوكيد، وهو بهذا أكثر توفيقًا منهم، وأحسن اختيارًا.

وقد يستخدم للشيء الواحد أكثر من مصطلح كمصطلحات الزيادة والظروف، ويستخدم المصطلح لأكثر من أمر كالصلة والجزاء والتفسير.

وإذا نقل مذهبًا من المذاهب فإنه يستخدم مصطلح صاحب المذهب وإن لم يذكره بالنص كاملا، فهو حينما ينقل عن الكسائي والفراء يستخدم مصطلح الصلة الذي لا يستحسنه، فهو يستخدم في القرآن مصطلح التوكيد، ويستخدم الظرف والبناء إذا أشار للبصريين.

وهناك مصطلحات لم أرها عند غيره، منها الوقت للظرف الزماني، ولا يكاد يستخدم غيره، وورد الوقت في كتاب سيبويه ولكن استخدامه عارض غير مقصود به الاستخدام الاصطلاحي، وكالصلة للنعت، وظرف الفعل، وشبه التمييز، إلى غير ذلك من الاستعمالات التي جرت مجرى المصطلح، وقد أشرت إلى جانب منها.

ولعل هذا العرض يدلنا على تحرر أبي بكر من قيود التقليد والتعصب، فالمطلع على تراثه لا يشم منه رائحة التعصب، فهو يأخذ بما يراه مناسبا، وإذا أورد رأيًا للبصريين فإنه لا يرد عليه إلا إذا اعتقد خطأه. ولا يوافق أئمة الكوفة في كل شيء رغم اعتماده على تراثهم، وإسناده عنهم، وإكباره للفراء وثعلب وغيرهما من أئمة المدرسة الكوفية، ويظهر من هذا أن له شخصيته المستقلة.

المصادر والمراجع

الأحمر، خلف بن حيان (ت ١٨٠ هـ) مقدمة في النحو، ت. عز الدين التنوخي، دمشق، مديرية إحياء التراث القديم، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.

الأزهري، خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥ هـ) شرح التصريح، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، د. ت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠ هـ) تهذيب اللغة، ت: محمد على النجار وزملائه، القاهرة، الدار المصرية للتأليف، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤م.

الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ أو ٩٢٩ هـ) منهج السالك، مصر، عيسى البابي الحلبي، د. ت.
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥١٣-٥٧٧ هـ)، أسرار العربية، ت: محمد البيطار، دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف. ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى. د. ت.
الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١-٣٢٨هـ). **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** ت: محيى الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، ت: حاتم الضامن، بيروت، المؤسسة الوطنية للطباعة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، مختصر في ذكر الألفات، ت: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، مسألة من التعجب "مخطوطة" مصورة عن نسخة في كوبريلي. رقمها ٦/١٣٩٣.
التبريزي، يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٤٢١-٥٠٢هـ)، شرح القصائد العشر، ت: فخر الدين قباوة، حلب، دار الأصمعي، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
التنوخي المعري، المفضل بن محمد (ت ٤٤٢هـ) تاريخ العلماء النحويين، ت: عبد الفتاح الحلو، الرياض، مطابع الهلال، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠-٢٩١هـ) مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ق (١) ط ٣/١٩٦٩م. ق (٢) ط ٤/١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
ابن الجزري، أبو الخير محمد بن أحمد (ت ٨٣٣هـ) غاية النهاية في طبقات القراء. ت: ج. برجشتراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) الخصائص، ت: محمد النجار، بيروت، دار الهدي للطباعة، د. ت.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٠٨-٥٩٧هـ) زاد المسير في علم التفسير، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
الحموي، ياقوت بن عبد الله (٦٢٦ هـ) معجم الأدباء، بيروت، دار المأمون، د. ت.
أبو حيان، محمد بن يوسف (٦٥٤-٧٤٥هـ) البحر المحيط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
ابن خالويه، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) مختصر في شواذ القرآن، ت: ج. برجشتراسر، القاهرة، مكتبة المثني، د. ت.
الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) تاريخ بغداد، بيروت، دار الكاتب العربي، د. ت.
الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ) مفاتيح العلوم، ط ٢، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
الداوودي، محمد بن علي، (ت ٩٤٥هـ) طبقات المفسرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
ابن دريد، محمد بن الحسن (٢٢٣-٣٢١هـ) جمهرة اللغة، بيروت، دار صادر، مصورة عن ط. حيدر آباد، ١٣٥١هـ.
الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم الزيبق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) شرح كافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، مصورة عن مطبعة الشركة العثمانية ١٣١٠هـ.
الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين، ط ٢، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف ط ٢. د. ت.
الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٢٣٠-٣١١هـ) ما ينصرف وما لا ينصرف، ت: هدى قراعة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٢٣٠-٣١١هـ) معاني القرآن (إعراب) ت: عبد الجليل شلبي، بيروت، المكتبة العصرية/ د. ت.
الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ) حروف المعاني والصفات، ت: حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر (٨٤٩-٩١١هـ) الأشباه والنظائر، ت: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

السيوطي، الهمع، ت: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٦٦٥هـ) إبراز المعاني، ت: إبراهيم عطوة، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ) الأمالي الشجرية، بيروت، دار المعرفة، مصورة عن دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ.

ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط ٣، القاهرة، دار المعارف، مصر/ ١٩٧٦م.

الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي (ت قبل ٤٠٠هـ) التبصرة والتذكرة، ت: فتحي على الدين، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) تفسير ابن جرير "جامع البيان"، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

ابن العبد، طرفة، ديوانه، بيروت، المكتب، المكتبة الثقافية، د. ت.

ابن عقيل، بهاد الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٠٠-٧٦٩هـ) المساعد على تسهيل الفوائد، ت: محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٥٣٨-٦١٦هـ) التبيين عن مذاهب النحويين، ت: عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (٢٨٨-٣٧٧هـ) الايضاح العضدي، ت: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، مطبعة دار التأليف، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) معاني القرآن، ت: أحمد يوسف ومحمد النجار، القاهرة، الهيئة المصرية، ١٩٨٠م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٠٠-١٧٠هـ) الجمل في النحو "منسوب إليه"، ت: فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

القوزي، عوض بن حمد، المصطلح النحوي، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (٣٥٥-٤٣٧هـ) مشكل إعراب القرآن ط ٢، ت: ياسين السواس، دمشق، دار المأمون، د. ت.

ابن كثير، عماد الدين إسماعيل دار المأمون (ت ٧٧٤هـ) البداية والنهاية، ط ٤، بيروت، دار المعارف، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

ابن كثير، عماد الدين إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

الكفوي، أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ) الكليات، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٢م.

الكندي، امرؤ القيس حندج بن حجر، ديوانه، رواية الأصمعي، وغيره. ط ٤، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، د. ت.

ابن كلثوم، عمرو بن كلثوم. معلقته بشرح ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ت: محمد البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

الكنغراوي، عبد القادر بن عبد الله (١٣٤٩هـ) الموفي في النحو الكوفي، ت: محمد البيطار، دمشق، المجمع العلمي العربي. د. ت.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٠٠-٦٧٢هـ) تسهيل الفوائد، ت: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ، ت: عدنان الدوري، **بغداد،** مكتبة العاني، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

المؤدب، سعيد بن محمد، دقائق التصريف، ت: محمد سالم الهزاع، رسالة ماجستير، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، جامعة الرياض.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠-٢٨٥هـ) الكامل، ت: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ت: محمد عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د. ت.

المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

المرادي، الحسن بن قاسم، (ت ٧٤٩هـ) توضيح المقاصد والمسالك، ت: عبد الرحمن سليمان، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (٦٣٠-٧١١هـ) لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ت.

ابن الناظم، بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) شرح ألفية بن مالك، تصحيح محمد اللبابيدي، طهران، انتشارات ناصر خسرو، ١٣١٢هـ.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت ٣٣٨هـ) إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد شرح القصائد التسع، ت: أحمد خطاب، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد القطع والائتناف، ت: أحمد خطاب العمر، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥هـ) الفهرست، بيروت، دار المعرفة، د. ت.

الهروي، علي بن محمد (ت ٤١٢هـ) الأزهية في علم الحروف، ت: عبد المعين الملوحي، دمشق، المجمع العلمي العربي ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (٧٠٨-٧٦١هـ) الإعراب عن قواعد الإعراب، ت: على فوده، الرياض، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، ت: محمد النجار، مصر، مطبعة الفجالة، د. ت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح اللمحة البدرية، ت: صلاح راوي، القاهرة، دار مرجان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، د. ت.

التعليقات الختامية:

---

* نشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٣، ص ص ١٥٣-١٩٠ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)

(١)انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٥٣-١٥٤، والفهرست ١١٢، وتاريخ العلماء النحويين ١٧٨-١٨٠، وتاريخ بغداد ١٨١/٣-١٨٦، ومعجم الأدباء ٣٠٦/١٨-٣١٣، وسير أعلام النبلاء ٢٧٤/١٥-٢٧٥، وغاية النهاية في طبقات المفسرين للداودي ٢٢٧/٢-٢٣١

(٢) انظر معجم الأدباء ٣٠٧/١٨.

(٣) انظر تاريخ بغداد ١٨٤/٣.

(٤) مفاتيح العلوم للخوارزمي ٣٠.

(٥) انظر الكتاب ١٣/١-٢٣، وانظر المقتضب ٢٠٤/٤، ٢٠٥.

(٦)انظر معاني القرآن للفراء ٥/١، ٩، ١٠، ١٧، ١٧٠، ٤/٢، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٥٧، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، وكتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٣ وشرح المفصل ٧٢/١، وشرح الكافية للرضى ٣/٢، والفوائد الضيائية للجامي ٧٣/٢-

٧٤، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٨٢/١، ٤٨٤.
(٧) انظر شرح القصائد السبع ٧٧، ٤٤٠، وكتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٣.
(٨)انظر الزاهر ١٠٤/١-١٠٦، وشرح القصائد السبع ٣٣،٣٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١٢٤/١، وكتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٢،٣٣.
(٩) انظر الزاهر ٣٦١/٢، وشرح القصائد السبع، ٢٠، ٦٠، ١٣٤، ٢٩٧، ٣٣٩، ٣٩٩، ٤٣٤، ٤٧٩، ٥٣١، ٥٤٩.
(١٠) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٢/١، وشرح القصائد السبع ١١، ٢٣٩، ٥٠٠، ٥٧١، وكتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٢، ٣٣.
(١١) انظر شرح القصائد السبع ١٧٤، ٣٥٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١٣٠/٢.
(١٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩/١، ٤٨٢.
(١٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٣/١.
(١٤) انظر مثلا الزاهر ٣٦١/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٨٢/١، ٤٨٤.
(١٥) انظر الكتاب ١٣/١، والمقتضب ٤/١، ٢، ٢/٢، ٨٠/٤-٨٢.
(١٦) انظر معاني القرآن للفراء ٩/١، ٣١١، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١.
(١٧) انظر شرح القصائد السبع ١٨٧.
(١٨) انظر شرح القصائد السبع ١٩، ١٣٦، ٣٦٢.
(١٩) الزاهر ٣٦١/٢.
(٢٠) شرح القصائد السبع ٢٨٩-٢٩٠، وانظر المذكر والمؤنث ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٤٧، ٦٥٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٢١١/١، ٢١٣، ٢١٤، ٤٨٢.
(٢١) كتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٣، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٢/١، ٤٨٤.
(٢٢) انظر اللسان ٥٨٨/١، ٥٨٩، ٥٩١.
(٢٣) انظر معاني القرآن للفراء ٥/١، ١٩، ٨٥٤، ومجالس ثعلب ٤٣/١، والموفي في النحو الكوفي ٩٢، وأبو زكريا الفراء ٤٥٠، والمصطلح النحوي ١٧٤.
(٢٤) انظر مصطلح البصريين في الكتاب ٥/٢، ٦، ٧٦، ٧٨.
(٢٥) كتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٢، ٣٣.
(٢٦) شرح القصائد السبع ٢٢.
(٢٧) المصدر السابق ٢٤ وانظر ص ٥٤، ٩٤، ١٤٠، ١٨٢، ٣٨١، ٥٨٢، ٥٩٤ وانظر المذكر والمؤنث ٥٩٧.
(٢٨) انظر شرح القصائد السبع ٣٩، وانظر ص ٥٩، ٦٦، ٧٥، ٢٩٨، ٣٩٢، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١، ٤٨٩.
(٢٩) شرح القصائد السبع ٧٠، ٧٥، ٩٠، ١٤٥، ١٥٦، ١٦٦، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٥٠.
(٣٠) انظر الكتاب ٧١/١، والمقتضب ١٠٠/٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٩٢/١، والإيضاح العضدي، وحاشية عليه ١٠٣، وشرح المفصل ١١٤/٣،

والتسهيل ٢٨، والمساعد بن عقيل ١١٤/١ ومدرسة الكوفة ٣١١، والمصطلح النحوي ١٨٠.
(٣١) انظر مجالس ثعلب ٢٣١/١.
(٣٢) شرح القصائد السبع ٤٧٤.
(٣٣) المذكر والمؤنث ١٦٩.
(٣٤) شرح القصائد السبع ٢٠٥.
(٣٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٤/١، ٣٧/٣، مجالس ثعلب ٤٣/١.
(٣٦) انظر الكتاب ٣٨٧/٢-٣٩٧، والإنصاف ٧١٦/٢، ومفاتيح العلوم ٣٦، وشرح المفصل ١١٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢، والموفي في النحو الكوفي ٩٣.
(٣٧) إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٩/١.
(٣٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٠/١، ١٢١، ومجالس ثعلب ٣١/١، ومفاتيح العلوم ٣٦.
(٣٩) شرح القصائد السبع ٢٨٨، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١١٨/١، ١٤١، ٤٨٧، ٤٨٩.
(٤٠) انظر المصطلح النحوي ١٧٣.
(٤١) المقتضب ٣٥٧/٤.
(٤٢) انظر معاني القرآن ١٠٢/١، ١١٤، ١٤٦، ٣٥٧، ٩٩/٢، ٢١٠، ٢١/٣.
(٤٣) انظر أبو زكريا الفراء ٤٤٤-٤٤٥، والمصطلح النحوي ١٤٣-١٤٤.
(٤٤) انظر الكتاب ٤٢/١.
(٤٥) المقتضب ٥٠/٤، وانظر المصطلح النحوي للقوزي ١٤٤.
(٤٦) كتاب مختصر في ذكر الألفات ٢٧، وانظر ص ٢٨، ٢٩.
(٤٧) في الأصل: لا يكون.
(٤٨) إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٨/١.
(٤٩) شرح القصائد السبع ٤٨، وانظر ٤٤، ١١١، ١٦٦، ١٦٨، ٢٢٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٩٩..إلخ.
(٥٠) كتاب مختصر في ذكر الألفات ٢٨.
(٥١) شرح التصريح على التوضيح ٢٦٨/١، وانظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك ١٨٣، والتسهيل ٧٧، وشرح الكافية الشافية ٦٠٢/٢.
(٥٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٦/١، ١٧، ٧٩.
(٥٣) انظر الكتاب ٣٣/١، ٤٣.
(٥٤) شرح القصائد السبع ١١١.
(٥٥) المصدر السابق ٢٦٥، وانظر ص ٢٦٦، ٢٧١.
(٥٦) المصدر السابق ٢٨٧.
(٥٧) البيت في ديوانه ص ١٤.

(٥٨) انظر شرح القصائد السبع ٥١، وانظر ص ١٩٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣٧٧.
(٥٩) انظر شرح القصائد السبع ١٢.
(٦٠) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٦١) شرح القصائد السبع ٣١.
(٦٢) ديوانه ص ١٥.
(٦٣) شرح القصائد السبع ٣٠، وانظر ص ٤٣٦، ٤٧١، ٤٨٥، ٥٨٥.
(٦٤) شرح القصائد التسع المشهورات ١٠٧/١.
(٦٥) انظر شرح القصائد السبع ٣١.
(٦٦) المصدر السابق ٣٤٢.
(٦٧) المصدر السابق ٣٧٥، ٤١٨.
(٦٨) ديوانه ص ١٨.
(٦٩) شرح القصائد السبع ٧٠.
(٧٠) شرح القصائد التسع المشهورات ١٥٣/١، وانظر شرح القصائد العشر للتبريزي ٦٣.
(٧١) البيت في ديوانه ص ٢٩.
(٧٢) المهارق: جمع مهرق، فارسي معرب. والمهارق: الصحف.
(٧٣) شرح القصائد السبع ١٨٦.
(٧٤) شرح القصائد السبع ٤٧٩.
(٧٥) انظر شرح القصائد التسع المشهورات ٥٨١/١، وشرح القصائد العشر ١٢٥، ٣٩٣.
(٧٦) البيت في معلقته ص ٧٥.
(٧٧) شرح القصائد السبع ٣٩٩.
(٧٨) معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ص ٧٥.
(٧٩) ديوانه ١٣٤. مع خلاف في الرواية.
(٨٠) شرح القصائد السبع ص ٧.
(٨١) انظر الهمع ٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٢٣/١، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦.
(٨٢) انظر شرح القصائد السبع ٨٤.
(٨٣) المصدر السابق ٩٤.
(٨٤) المصدر السابق ٩٦.
(٨٥) المصدر السابق ٢٢٤.
(٨٦) انظر معاني القرآن ٤٥/١. ذكر أن الإقبال والادبار أفعال.
(٨٧) المصدر السابق ٣/١. فكلمة الحمد مصدر. وانظر أبو زكريا الفراء لأحمد مكي الأنصاري ٤٥١.

(٨٨) ديوان طرفة ٢٨.
(٨٩) والمفعول لأجله على معنى من.
(٩٠) قال الفراء في معاني القرآن ١٧/١: وليس نصبه على طرح من، وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم.
(٩١) العبارة في معاني القرآن للفراء ٧١/١.
(٩٢) شرح القصائد السبع ١٨٠.
(٩٣) تفسير ابن جرير ٤١٤/١.
(٩٤) انظر معاني القرآن ١٧/١.
(٩٥) انظر معاني القرآن ١٧/١.
(٩٦) الكتاب ٣٦٧/١.
(٩٧) المصدر السابق ٣٦٩/١.
(٩٨) من الآية ١٩ البقرة.
(٩٩) شرح القصائد السبع ٢٨٦، وانظر ص ٣٦٥، ٤٧٨، ٤٨٧.
(١٠٠) المصدر السابق ص ٧٦، ٨١.
(١٠١) المصدر السابق ص ٨٦، ١٨٣.
(١٠٢) المصدر السابق ١٠٩-١١٠، وانظر شرح القصائد التسع المشهورات ٢٠٠/١، وشرح القصائد العشر ٩٢.
(١٠٣) شرح القصائد السبع ٩١ وانظر ص ٢٤، ٥٢، ٥٥، ٦١، ٧٦، ٨٦، ٩٠، إلخ.
(١٠٤) شرح القصائد السبع ٨٦.
(١٠٥) شرح القصائد السبع ٩٠، وانظر ص ٩٢.
(١٠٦) شرح القصائد السبع ٢٩.
(١٠٧) معاني القرآن ٢٨/١، ١١٩، ٣٤٥، وانظر تهذيب اللغة ٣٧٣/١٤.
(١٠٨) انظر شرح التصريح ٧٣٧/١ وسماه محلا كما في تذهيب اللغة ٣٧٣/١٤.
(١٠٩) انظر مفاتيح العلوم ٣٥. والإنصاف ٥١/١ وشرح الكافية للرضي ٦٩/٢.
(١١٠) انظر الزاهر ٣٦١/٢. والمقتضب ١٧٥/٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ٨٩.
(١١١) انظر الكتاب ٥٥/١، ٥٦، ٤٠٣-٤٢٠، ١٢٥/٢، ٢٨٦/٣، ٢٨٧، ٢٩٣.
(١١٢) المصدر السابق ٢٨٥/٣-٢٩٤.
(١١٣) المصدر السابق ٤٠٣/١.
(١١٤) المصدر السابق ٩٠/١، ٤٠٣.
(١١٥) انظر شرح القصائد السبع ٨، والبيت في ديوان امرئ القيس ١١٩، ٢٥٥.
(١١٦) انظر مثلا شرح القصائد السبع من ص ١٠، ٢٤، ٤٨، ٧٢، ٩٦، ١٠٤، ١٠٦، ١٥١، ١٩١، ١٩٦، ٢١١، ٢١٤.
(١١٧) انظر شرح القصائد السبع ص ٣٧، ٥١-٥٢، ٨٣، ١٠٢، ١٨٥، ٣٣٩، ٣٥٩، ٣٦٣.

(١١٨) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٥٧.
(١١٩) شرح القصائد السبع ٩. وانظر أيضًا في استخدامه لهذا المصطلح إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ١١٦/١، ١٣٠، ٤٩٠، ٥٨٠/٢.
(١٢٠) شرح القصائد السبع ٢٤، وتكرر مصطلح القطع في ص ٤٠ ثلاث مرات.
(١٢١) يريد شيخه ثعلبا.
(١٢٢) أي على الظرفية.
(١٢٣) الآية ٢ من سورة البقرة.
(١٢٤) معاني القرآن ١٢/١.
(١٢٥) برفع كلمة (نذير) انظر البحر ٣٧٩/٨.
(١٢٦) الآيتان ٣٥ و٣٦ من سورة المدثر.
(١٢٧) معاني القرآن ٣٠٩/١. ويسميه الفراء فعلًا أحيانًا ولعل ذلك إذا كان صاحبه نكرة، أو كانت الحال جملة فعلية انظر معاني القرآن ٥٥/١، ٢٧٣/٢.
(١٢٨) انظر ١١٦/١، ١٣٠، وسمى الحال قطعا، وصاحبها مقطوعا منه.
(١٢٩) انظر معاني القرآن ٧٩/١، ٣٠٨/٢، ٣٤١. وانظر أبو زكريا الفراء ٤٤٩، والمصطلح النحوي ١٦٤-١٦٥.
(١٣٠) انظر معاني القرآن ٧١/١.
(١٣١) انظر شرح القصائد السبع ص ١١، وانظر ص ٧٠، ٧٩، ٢٠٩، ٢٤١، ٢٨٨، ٣٠٦، ٤٠٩، ٤١٢، ومسألة في التعجيب لابن الأنباري ق ٦٩/أ.
(١٣٢) شرح القصائد السبع ٢٢، وانظر ص ٣٦٢.
(١٣٣) المصدر السابق ٢٩٩، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١١٦/١-١١٧، ١٣١، ١٣٢.
(١٣٤) شرح القصائد السبع ١٠٩.
(١٣٥) انظر شرح القصائد التسع ٢٠٠/١، وانظر شرح القصائد العشر ٩٢.
(١٣٦) انظر الكتاب ١٧٣/٢ – ١٨١، وأطلق في كتاب الجمل المنسوب للخليل ص ٤٥، ٤٦ التفسير على تمييز العدد، والتمييز على تمييز أفعل التفضيل.
(١٣٧) وانظر مجالس ثعلب ٤٢٥/٢.
(١٣٨) انظر مثلا المقتضب ٣٢/٣-٣٨ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٧/١.
(١٣٩) من الآية ٤ النساء.
(١٤٠) من الآية ٧٧ هود.
(١٤١) من الآية ٢٦ مريم.
(١٤٢) زاد المسير ١٤٨/١.
(١٤٣) انظر ٧٩/١، ٢٥٦، ١٦٦/٢.
(١٤٤) إيضاح الوقف والابتداء ١٣١/١-١٣٢.
(١٤٥) انظر مختصر المذكر والمؤنث للمفضل ٣٣٥ "مجلة معهد المخطوطات

العربية" جـ ٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م ومعاني القرآن ٣٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١٩/١.
(١٤٦) انظر معاني القرآن ٢/١، ٣١، ٣٢ ومجالس ثعلب ٤٧٧/٢، وشرح المفصل ٧/٨، وشرح التصريح ٢/٢، والهمع ١٥٣/٤.
(١٤٧)شرح القصائد السبع ٣٠٣-٣٠٤.
(١٤٨) شرح القصائد السبع ٣٠٣-٣٠٤، وانظر ص ٢٣٨.
(١٤٩) شرح القصائد السبع ٣١٩.
(١٥٠) المصدر السابق ٤٠٨.
(١٥١) المصدر السابق ٢٩.
(١٥٢) انظر الجمهرة ٤٩٤/٣.
(١٥٣) انظر في مصطلح البصريين الكتاب ١٠٨/١-١١٠، ١٧٥، والمقتضب ١١٣/٢، ويطلق عليه المبرد أحيانًا فاعل انظر ٧٤/١ وما بعدها.
(١٥٤) شرح القصائد السبع ١٣٤، وانظر ٢٨٥، ٣٥٢، ٤٣٤.
(١٥٥) شرح القصائد السبع ٢٤٤.
(١٥٦) المصدر السابق ١٥١، وانظر ص ١٣٧.
(١٥٧) انظر معاني القرآن ١٢/١، ٣٣، ٤٥، ٤٩، ١٦٥، ومجالس ثعلب ٤٣/١، ٤٤، ٤٧، ٢٣١، ٣٠٩، ٤٧٧/٢.
(١٥٨) شرح القصائد السبع ٤١٢.
(١٥٩) انظر الهمع ١٧١/٥.
(١٦٠) الكتاب ١٠/٢، ١١، ١٩٢-١٩٥، والهمع ١٧١/٥، واستخدمهما المبرد، والمقتضب ٥٣/٤.
(١٦١) انظر الكتاب ٢٢٥/٢-٢٢٦.
(١٦٢) انظر شرح المفصل ٤٧/٣، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢٧٦/٢، وحاشية يس على شرح التصريح ١٠٨/٢.
(١٦٣) انظر الأشباه والنظائر ١٦/٣.
(١٦٤) انظر شرح القصائد السبع ص ٨، ٩، ١١، ٣٦، ٣٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٦١، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ١١٦/١، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، إلخ.
(١٦٥) انظر شرح القصائد السبع ٧٨.
(١٦٦)البيت في ديوانه ص ١٩.
(١٦٧) انظر شرح القصائد السبع ١٣٤.
(١٦٨) انظر معاني القرآن ١١/١، وانظر ٢٠/٣. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٨/١-٤٨٩.
(١٦٩) انظر مثلا ٧/١، ١١، ١١٢، ١٩٨، و ١٤٥/٢، ٣٦٦، و ٥/٣، ٢٩٨، وانظر

المصطلح النحوي ١٦٦.
(١٧٠) انظر معاني القرآن ١٢/١.
(١٧١) انظر – في كون مصطلح العطف للبصريين والنسق للكوفيين – شرح المفصل ٧٤/٣، والأشباه والنظائر ٢٢٣/٥، والكليات للكفوي ٢٠٤/٣.
(١٧٢) شرح القصائد السبع ٤٦٧-٤٦٩ وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١١٦/١، ١٢٤.
(١٧٣) انظر شرح القصائد السبع ١٨٢، ١٩٢.
(١٧٤) انظر مثلا ص ٨، ٩، ١٠، ١٩، ٢٠، ٢٩، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، إلخ. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٥/١، ٤٧٨، والزاهر ٩٩/١، ١٠٤، ١٠٥.
(١٧٥) وذلك في ص ١٧٤، ٣٤٠.
(١٧٦) انظر معاني القرآن ٢٦/١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٢٠٦، ٢٣٥، ٥٨/٢.
(١٧٧) مقدمة في النحو لخلف الأحمر ٨٥-٨٦.
(١٧٨) فورود العطف لدى الفراء قليل، وعند أبي بكر أقل.
(١٧٩) انظر مثلا معاني القرآن ١٧/١، ٧٠، ٧٥، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٦.
(١٨٠) الكتاب ١٩٢/٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٥١/٣، ٥٢، ٥٠١.
(١٨١) مقدمة في النحو ٨٥.
(١٨٢) انظر شرح القصائد السبع ١٠٦، ٣١٥، ٤٠٥ وشرح القصائد العشر ٢٧٩.
(١٨٣) انظر شرح القصائد السبع ٣٩، ٤٤، ٧٧-٧٨، ١٠٦، ٢٦٦، ٣١٥، ٥٢٢، ٥٣٢، ٥٤٤، ٥٦٩، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٨٧٨/١.
(١٨٤) البيت في ديوانه ١٢.
(١٨٥) شرح القصائد السبع ٤٤.
(١٨٦) ديوانه ١٨.
(١٨٧) شرح القصائد السبع ٧٧-٧٨.
(١٨٨) ديوانه ٣٢.
(١٨٩) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٢٩٨/٣، وأوضح المسالك ١٣٣/٢.
(١٩٠) توضيح المقاصد والمسالك ٢٩٨/٣.
(١٩١) شرح القصائد السبع ١٥٤، وانظر ص ٢٢٥، ٣٨٩-٣٩٠.
(١٩٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٦/١، ٤٨٧.
(١٩٣) شرح القصائد السبع ١١، وانظر ٢٩، ٣٦، ٢٠٧، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٤٨، ٥٦٦، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١١٧/١، ١٣٢-١٣٣، ٥٨٠/٢.
(١٩٤) البيت ديوانه ٣٦٠. وفيه جل قتيلا.
(١٩٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ١٥٥/٢، والهمع ٢١٢/٥، ومنهج المسالك للأشموني ١٢٣/٣.

(١٩٦) معاني القرآن ٧، ٥١، ٥٦، ٤٢٨، ٢١/٣، ٣١، ٢٣.
(١٩٧) ديوان طرفة ٣٧.
(١٩٨) شرح القصائد السبع ٢١٢.
(١٩٩) شرح القصائد السبع ٥٠١.
(٢٠٠) إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٧/١. وانظر في تأييد كونه أراد البدل تفسير الطبري ٧٧/١، والقطع والائتناف للنحاس ١٠٨، وتفسير ابن كثير ٢٩/١.
(٢٠١) انظر مثلا شرح القصائد التسع ٦١٠/٢، وشرح القصائد العشر ٤١٦.
(٢٠٢) وانظر أبو زكريا الفراء ٤٤٣-٤٤٤.
(٢٠٣) شرح القصائد السبع ٤٠٥.
(٢٠٤) المصدر السابق ٤٠٥.
(٢٠٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢١/١ ١٩/٢، ٢٠، ١٧٥-١٧٦، والموفي في النحو الكوفي ١٣.
(٢٠٦) انظر الكتاب ٢٢٠/٣ وما بعدها وسمي الزجاج كناية ما ينصرف ومالا ينصرف.
(٢٠٧) المقتضب ٣٠٩/٣ وما بعدها، والكامل ٣٣/١، ٣٣٢، ٣٣٩، ٥٩٢/٢، ٩٦٣، ١٢٣٠/٣، ١٢٧٩.
(٢٠٨) شرح القصائد السبع ٢٠ وانظر ص ٤٦، ٦٢، ١٣٤، ٢٤٣ إلخ. وانظر كتاب مختصر في ذكر الألفات ٣٠-٣١، والمذكر والمؤنث ٤٦٤ وما بعدها، والزاهر ٣٦١/٢.
(٢٠٩) شرح القصائد السبع ٥٧١.
(٢١٠) شرح القصائد التسع ٤١٤/١، وانظر المقتضب ٣٧٣/٣.
(٢١١) معاني القرآن ٤٢/١، ٤٢٨، ٤٢٩، وانظر أبو زكريا الفراء ٤٥٢، والمصطلح النحوي ١٦٧.
(٢١٢) انظر الكتاب ١٣/١، ١٤، ٥/٣، ٩، ١١٠/٤.
(٢١٣)معاني القرآن ٣٩/١، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٧٥، وانظر مجالس ثعلب ٢٣١/١، ٤٤٧/٢، وأبو زكريا الفراء ٤٤٠ والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١١٦.
(٢١٤) شرح القصائد السبع ١٤٣، وانظر ص ١٨، ٥٠، ٢٤٤، ٢٨٤، ٢٩٧، ٣١٨، إلخ. وانظر كتاب مختصر في ذكر الألفات ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٧.
(٢١٥) المصدر السابق ١٨٠.
(٢١٦) المصدر السابق ١٩٣.
(٢١٧) شرح القصائد السبع ٢٤٤ .
(٢١٨) انظر معاني القرآن ٥٤، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١-٢٢٣، وشرح القصائد السبع ١٨، ٤٦، إلخ ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١١/١، والانصاف ٥٢٤/٢، وأسرار العربية ٣١٧، والتبيين للعكبري ١٧٦.
(٢١٩) انظر مثلا شرح القصائد السبع ١٥، ١٨، ٤٤، ٤٦، إلخ.

(٢٢٠) معاني القرآن ٦٣، ١٢٤.
(٢٢١) انظر مثلا المقتضب ٢/٧٠-٧٧.
(٢٢٢) انظر مثلا معاني القرآن للفراء ٨/١، ٥٢، ١٦٦، ٢/٣٧٧، ومجالس ثعلب ١٠١/١، ٢/٤٧٧، ٥٥٥، ٥٩٧.
(٢٢٣) انظر الكتاب ١٣٥/١، ١٣٦، ١٨١/٢، إلخ.
(٢٢٤) شرح القصائد السبع ٥٣، وانظر ص ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٤٠، ٣٨٥، ٤٢٧، ٤٧٩، ٤٩٦، وكتاب مختصر في ذكر الألفات ٢٦، وإيضاح الوقف والابتداء ١١٨/١، ١٣٩.
(٢٢٥) الآية ٢٩ من سورة الطور.
(٢٢٦) شرح القصائد السبع ١٣٦.
(٢٢٧) الزاهر ١٠٥/١.
(٢٢٨) انظر أبو زكريا الفراء ٤٥٣، ويفهم ذلك من النحو الكوفي ٢٩٢–٢٩٣، ٣٠٥-٣٠٦، والمصطلح النحوي ١٨٨.
(٢٢٩) معاني القرآن ٣٤٣/١، وانظر دقائق التصريف للمؤدب ٢٣-٢٤.
(٢٣٠) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسب إليه وضع علم النحو (ت ٦٩هـ) انظر البداية والنهاية ٣١٢/٨. ونسب لغير أبي الأسود.
(٢٣١) معاني القرآن ٢٣٥/١، وانظر حروف المعاني والصفات للزجاجي ٤٧-٤٨، والأزهية للهروي ٢٣٣.
(٢٣٢) إبراز المعاني ٦٧٥.
(٢٣٣) المصدر السابق.
(٢٣٤) إيضاح الوقف والابتداء ١١٨، وانظر ص ١٣٨-١٣٩.
(٢٣٥)معاني القرآن ٩٥/٢ وانظر ٣٧٨، ١/ ٢٤٠-٢٤١، والقطع والائتناف للنحاس ٤٢٤، وإعراب القرآن له ٢/ ٧٢١، وتفسير الطبري ١٣/ ٦، والبحر ٧/ ٣٣٦، ١٤٢/٨، وزاد المسير ١٨/٧-١٩.
(٢٣٦)الآية ٥ من سورة النحل.
(٢٣٧)الآية ٣٩ من سورة يس.
(٢٣٨)الآية ٤٧ من سورة الذاريات.
(٢٣٩)شرح القصائد السبع، ص١٢.
(٢٤٠)انظر معاني القرآن للفراء، ١/ ٢٤٠.
(٢٤١)الكتاب، ١/ ٩٠، وانظر أيضًا ٩١ وما بعدها.
(٢٤٢)من الآية ١٥٤ آل عمران.
(٢٤٣)الكتاب، ١/ ٩٠، ومعاني القرآن، ١/ ٢٤٠.
(٢٤٤)انظر: مدرسة الكوفة، ص٣١١.
(٢٤٥)انظر: المقتضب، ٢/ ٤٣٨، ٣/ ٦٠، ٦١، ٤/ ١٣٦.

(٢٤٦)انظر: الكتاب، ١/٩٤، ٢٦٩، ٤١٩، ٤٢٠، ٢/ ١٦٠، ١٦١، ٣٤٩، ٤٨٣، ٣/ ٧٩، ١١١، إلخ.

(٢٤٧)معاني القرآن للفراء، ١/١٤، ٥٨، ٥٩، ١٠٢، ١٧٩، ٢٤٥، ومجالس ثعلب، ١/ ١٢٤، ١٦١، ٢/ ٤٦٧.

(٢٤٨)انظر مثلا: إيضاح الوقف والابتداء، ١/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٥٠، وشرح القصائد السبع ٨، ٩، ١١، ١٩، ٢٠، وكتاب مختصر في الألفات ٣١، ٣٢، ٣٣، والمذكر والمؤنث ٣٢١، ٣٢٢، والزاهر ٢/ ٣٦١.

(٢٤٩)ديوانه ٣٦٠. وفيه الراح بدل: الخمر، وهاماتهم بدل: عرصاتهم، بشربها بدل: شرابه.

(٢٥٠)شرح القصائد السبع ١٢، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ١/ ٤٨٦- ٤٨٧، ٤٩٠.

(٢٥١)شرح القصائد السبع ١٣.

(٢٥٢)ديوانه ١٥، ورواية الأصمعي لصدره: إذا التفتت نحوي تضوع ريحها.

(٢٥٣) الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٢٥٤) الآية ٣٧ من سورة يس.

(٢٥٥) نسب في الكتاب ٣/ ٢٤ لرجل من بني سلول مولد، وهو في الخصائص ٣/ ٣٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ٩١، ٣٠٨ والخزانة ١/ ١٧٣، ونسبه النجار في منار السالك ٢/ ٧٣ لشمر بن عمر الحنفي.

(٢٥٦) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٩٢، وشرح الكافية للرضي، ١/ ٣٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٤ وأوضح المسالك ٢/ ٧٣.

(٢٥٧) إعراب القرآن ٣/ ٤٢٨.

(٢٥٨) معاني القرآن ٣/١٥٥.

(٢٥٩) قال النحاس: ثم نقضوا – يعني الكوفيين – هذا، فقالوا: المعنى: كمثل الحمار حاملًا أسفاره.

(٢٦٠) ابن مسعود. انظر مختصر شواذ القرآن ١٥٦.

(٢٦١) انظر شرح القصائد السبع ص ٣٣، ٦٢، ٨٣، ١٣٤، ١٥٣، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٨٤، ٣٨٩، إلخ.

(٢٦٢) انظر شرح القصائد السبع ٥٠، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٨٣، ١٠٠، إلخ.

(٢٦٣) ديوان امرئ القيس ١١٩-١٢١ و ٢٥٦-٢٥٨ مع اختلاف في الرواية.

(٢٦٤) شرح القصائد السبع ٨-٩. وانظر ص ١١، ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٧، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٣، إلخ.

(٢٦٥) المصدر السابق ٦١.

(٢٦٦) المصدر السابق ٧٠.

(٢٦٧) انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ٦٤.

(٢٦٨)انظر شرح القصائد السبع ٣٣.
(٢٦٩)شرح القصائد السبع، ٤١- ٤٢، ٥١، ٧٠، ٣٥٣، ٣٧٣، ٣٩٨، ٤١٨. إلخ.
(٢٧٠)انظر: شرح القصائد السبع ص ٧٨، ٩٦، ٩٨، ٢٣٨، ٣٦٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٦.
(٢٧١)انظر: معاني القرآن ١/ ٨، ٩٥، ٢٤٤-٢٤٥ ومجالس ثعلب ١/ ١٠٢، ٢/ ٥٠٥، وأبو زكريا الفراء ٤٤١- ٤٤٢، والمصطلح النحوي للقوزي ١/ ١٣- ١٧٨.
(٢٧٢)انظر: شرح القصائد السبع ص ١٦٤.
(٢٧٣)انظر: شرح القصائد السبع ص ١٦٤.
(٢٧٤)شرح القصائد السبع ١٦٤.
(٢٧٥)المصدر السابق ١٨٥.
(٢٧٦)المصدر السابق ٥٠، وانظر ص ٢٦١ وكتاب في مختصر الألفات ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣١، ٣٢.
(٢٧٧)المصدر السابق ٣١٦
(٢٧٨)إيضاح الوقف والابتداء ٨٨٥/٢، وانظر تفسير القرطبي ٩٩/١٦، ١٠٠.
(٢٧٩)انظر ٢٢، ١٣٩، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣٥٤، ٣٩٤، ٤٣٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ٤٧٦/١، ٤٩١.
(٢٨٠) البيت في ديوانه ٢٤. مع اختلاف يسير في الرواية.
(٢٨١) انظر شرح القصائد السبع ١٠٢، وذكر قبل ذلك أنها صلة، والمعنى: زائدة.
(٢٨٢) انظر المصدر السابق ٣٥٣.
(٢٨٣) انظر المصدر السابق ٣٨٧.
(٢٨٤) البيت في معلقة عمرو بشرح ابن كيسان ص ٥٥.
(٢٨٥) البيت في ديوانه ص ١٤.
(٢٨٦) البيت في شرح ديوان لبيد ٣١١.
(٢٨٧) شرح القصائد السبع ٥٦٨.
(٢٨٨) الآية ٧٣ من سورة الزمر.
(٢٨٩)انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٣٠/٢ وشرح القصائد التسع ٤١٠/١، والانصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦، معاني القرآن للفراء ٢١١/٢، ٢٤٩/٣-٢٥٠. ولم يستخدم لذلك مصطلحا.
(٢٩٠) معاني القرآن ٤٥٧/٢.
(٢٩١) البيت في شرح ديوان لبيد.
(٢٩٢) شرح القصائد السبع ٥٧٣، وانظر في هذا المصطلح الزاهر ١١٠/١. واستخدامه ثعلب في مجالسه ٢٤٩/١.
(٢٩٣) إيضاح الوقف والابتداء ٣٣٠/١-٣٣١، وانظر ص ١١٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٥٥، وانظر معاني القرآن للفراء ٩٥/١.

(٢٩٤) انظر مثلا الكتاب ٤١/١، والكامل للمبرد ٤٤٠/١، ٤٤١، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٣/٢.
(٢٩٥) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ١٠٨، وأبو زكريا الفراء ٤٤٢، والمصطلح النحوي ١٧٩.
(٢٩٦) انظر شرح المفصل ١٢٨/٨، والأشباه والنظائر ٢٠٤/١، ومدرسة الكوفة ٣١٥. ولعل الكفوي وهم فنسب الزيادة والالغاء للكوفيين والصلة والحشو للبصريين. الكليات للكفوي ٤٠٨/٢.
(٢٩٧) الكتاب ٢٦/٢، ٣١٦، ٢٢٢/٤، ٢٢٥، والأشباه والنظائر ٢٠٤/١.
(٢٩٨) الكتاب ٢٢٠/٤، ٢٢١، ٢٢٢ ونقل ذلك عن الخليل في ٥٩/٣.
(٢٩٩) الإعراب في قواعد الإعراب ١٠٩، وانظر الأشباه والنظائر ٢٠٤/١.
(٣٠٠) انظر الكتاب ١٠٥/٢-١٠٨.
(٣٠١) انظر معاني القرآن للفراء ٥٢/١، ٥٨.
(٣٠٢) انظر الكتاب ١٢/١، ١٣، ٣٨، ٣٩، والمقتضب ٣٤٨/٢، ١٣٦/٤.
(٣٠٣) انظر مثلا معاني القرآن للفراء ٥/١، ١٠.
(٣٠٤) انظر كتاب مختصر في ذكر الألفات ١٩، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، وإيضاح الوقف والابتداء ١٨٥/١.
(٣٠٥) إيضاح الوقف والابتداء ١١٧/١.
(٣٠٦) المصدر السابق ١٣٥/١-١٣٦.
(٣٠٧) المصدر السابق ١٣٦/١، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.
(٣٠٨) الآية ١٧ من سورة الأحقاف. والخير عند: "فيقول ما هذا" فهو رافع الموصول عنده.
(٣٠٩) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١١٧/١، ١٣٤.
(٣١٠) المصدر السابق ١١٧/١، ١٣٧.
(٣١١) شرح القصائد السبع ٢٤٧، ٣٠٦.
(٣١٢) المصدر السابق ٣٠٦.
(٣١٣) المصدر السابق ٢٤٧.
(٣١٤) المصدر السابق ١٦٧، ٣٩٩، ٥٠٧، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٩٠/١.
(٣١٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٠/١. فهو خبر لمحذوف.
(٣١٦) انظر المذكر والمؤنث ٦٥٢.
(٣١٧) انظر شرح القصائد السبع ١٣٤، ١٣٧، ٣٤٣، ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩١.
(٣١٨) المصدر السابق ٢٢١، ٣٠٨، ٣١٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١٢٧، ١٢٨.
(٣١٩) انظر شرح القصائد السبع ١٠٣، ١٣٧، ١٤٨، ٢٩٩، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٢١.
(٣٢٠) انظر الهمع ٥٣/٢-٥٤.
(٣٢١) انظر شرح القصائد السبع ٥٣، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٧١ إلخ.

تعدد الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم*

د.عبد العزيز بن أحمد المنيع
جامعة المجمعة-الزلفي

المقدمة

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، وتحدَّى الجن والإنس أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، والصلاة والسلام على من أنزل الله عليه القرآن هو الحق وأحسن تفسيرًا أما بعد:

فإنّ التالي لكتاب الله المعجِز ليَبهره ما فيه من تنوّع الأساليب والعبارات ولغات العرب، ومن ذلك تعدّد الاستعمال اللغوي للمادة الواحدة مع كون المعنى واحدًا، كتذكير اللفظ مرة وتأنيثه أخرى، وإدغامه تارة وعدم إدغامه تارة أخرى، وكتعدّد بنية الفعل وصيغ المصادر والصفات ونحوها.

وجاء هذا البحث ليدرس هذه المسألة، وكان العمل فيه معنيًّا بما يأتي:

- جمع الاستعمالات المتعددة للمادة الواحدة ذات المعنى الواحد في رواية حفص عن عاصم وحدها دون غيرها من الروايات والقراءات، ولا أزعم أني حصرت جميع الاستعمالات المتعددة، بل أبرزها، وحرصت على ما قيل: إنه من تعدّد لغات العرب مستفيدًا من كتب اللغات، ككتاب: لغات القرآن للفراء، وكتاب: اللغات في القرآن لابن حسنون.
- ردّ تلك الاستعمالات إلى لغات العرب قدر المستطاع.
- بيان أثر الفاصلة القرآنية في مجيء أحد الاستعمالات دون غيره في بعض المواضع.

- بيان أكثر الصيغ استعمالًا.
- قد ترِدُ إحدى الاستعمالات في مواضع كثيرة فأحرصُ على إيراد أقرب آية إلى الاستعمال الآخر في سوابقها ولواحقها ومتعلقاتها، مما يضح معه اتحاد المعنى.
- أورِد الخلاف إذا وجد في بعض الصيغ ومعانيها، وإذا ظهر ترجيح وجه على آخر بيّنته، واحتججت له.

وقد يرد ما ظاهره تعدّد استعمال، وليس كذلك؛ لاختلاف المعنى، فهذا لا يدخل في هذا الموضوع، مثل: (خَطَأً وخِطْئًا)، قال الأخفش: "﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١] من (خَطِئَ يَخْطَأ) تفسيره: أذنب، وليس من معنى: أخطأ؛ لأن ما أخطأت فيه: ما صنعته خطأً، وما خَطِئْت فيه: ما صنعته عمدًا، وهو الذنْب"[١]. وإن كان الفراء أورد في (خِطْئًا) لغات منها: (خَطَأ)[٢]، غير أنه لم يرد في رواية حفص عن عاصم (خَطَأ) من الخطيئة.

وأسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يزيدنا علمًا، إنه كريم.

وهذه أبرز مظاهر تعدد الاستعمال:

التذكير والتأنيث

وردت بعض الألفاظ في القرآن الكريم مذكرةً تارة ومؤنّثةً أخرى، فمن ذلك:

- **كلمة (نَخْل):**

وردت بالتذكير في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].
ووردت بالتأنيث في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وقد ذكر النحويون أن اسم الجنس الجمعي، وهو ما يُفرَّق بينه وبين مفرده بالهاء يجوز فيه التذكير والتأنيث. نصَّ على ذلك الفراء[٣]،

والمبرد[٤]، وابن الأنباري[٥]، وابن جني[٦]، قال المبرد: "واعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فإنه جارٍ على سنة الواحد، وإن عنيت به جمع الشيء؛ لأنه جنس. من أنّثه فليس إلى الاسم يقصد، ولكنه يؤنثها على معناه؛ كما قال عز وجل: ﴿تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] لأن النخل جنس. وقال: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] لأنه جمع نخلة، فهو على معنى الجماعة"[٧].

وليس معنى جواز التذكير والتأنيث أنّ القبيلة من العرب تؤنث تارة، وتذكر أخرى مطلقًا، بل قد يغلب التذكير في لغة قوم، ويغلب التأنيث في لغة آخرين، والقرآن جاءت فيه لغات للعرب، قال الفراء: "أهل الحجاز يؤنثون (البقر) فيقولون: هذه بقر، وكذلك (الشعير) و(النخل) وكل جمع كانت واحدته بالهاء، وجمعه بطرح الهاء، فإنهم يؤنِّثونه، وربما ذكّروا، قال الله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] بالتأنيث، وقال في موضع آخر: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] والأغلب عليهم التأنيث. وأهل نجد يذكِّرون، وربّما أنّثوا هذه الحروف، والتذكير الغالب عليهم"[٨].

وجعل أبو حاتم السجستاني التذكير لغة أكثر العرب، قال: "وربما أنّث أهل الحجاز"[٩].

والغالب في القرآن الكريم جاء على لغة أهل الحجاز بالتأنيث، كما في قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ الأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: ١١]، ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠]، ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشعراء: ١٤٨] وجاء التذكير في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] مناسبًا لرؤوس الآي.

- كلمة (سبيل):

قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] وقال: ﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

(السبيل) يذكّر ويؤنّث، نصّ على ذلك الخليل[١٠]، والفراء[١١]، وأبو حاتم السجستاني[١٢]، والمبرد[١٣]، وابن الأنباري[١٤]، وابن جني[١٥].

وتأنيث (السبيل) وتذكيره لغتان للعرب، فأهل الحجاز يؤنّثون، وتميم تذكّر، قال الأخفش: "وأهل الحجاز يؤنثون (الصراط) كما يؤنثون (الطريق) و(الزُّقاق) و(السبيل) و(السوق) و(الكلاء). وبنو تميم يذكّرون هذا كلّه"[١٦].

وجاءت غالب الآيات بالتأنيث على لغة أهل الحجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] وقوله: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [إبراهيم: ٣] وقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩].

وجاء التذكير في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وقوله: ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾ [الحجر: ٧٦].

- كلمة (السماء):

قال تعالى: ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] وقال: ﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا﴾ [الذاريات: ٤٧].

(السماء) مؤنثة وقد تذكّر، نصّ على هذا الفراء[١٧]، وأبو حاتم السجستاني[١٨]، وابن الأنباري[١٩]، وابن جني[٢٠].

وتأنيث (السماء) هو الغالب في لغة العرب، وفي القرآن الكريم، لذا ذهب بعض العلماء إلى تأوّل التذكير في قوله تعالى: ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] فقالوا:

- هو على معنى النسب؛ أي: ذات انفطار، ونُسب هذا القول للخليل، قال سيبويه: "وزعم الخليل –رحمه الله- أن ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ كقولك: (مُعْضِل) للقطاة، وكقولك: (مُرْضِع) للتي بها الرضاع. وأما المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك: (مُنْشَقَّة)، وقولك: (مُرْضِعة) للتي ترضِع "[٢١].

- أنها جمع (سماوة) و(سماءة)، وما كان مثلها اسم جنس فإنه يذكّر ويؤنث، وهذا قول الفراء[٢٢].

- أنها ذكّرت على معنى السقف، وهو قول يونس[٢٣]، والخليل في (العين)، قال –رحمه الله-: "السماء سقف فوق الأرض، وبه ذُكِّر، قال تعالى: ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾"[٢٤]، وهو توجيه للفراء[٢٥].

- أن (منفطرًا) ذكّرت لسقوط علامة التأنيث من السماء؛ أي: أنها مؤنث مجازي، وهو توجيه للفراء[٢٦].

وتأنيث السماء هو الغالب، وقد ذكَّرها بعض العرب، وربما كان التذكير لغة لبعضهم، قال الفراء: "بعض العرب يذكِّر السماء... أنشدني بعض بني تميم:

وَلَوْ رَفَعَ السّماءُ إِلَيْهِ قَوْمًا   لَحِقْنَا بِالسَّمَاءِ مَعَ السَّحَابِ"[٢٧]

- **كلمة (الطاغوت):**

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ﴾ [النساء: ٦٠] وقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾[الزمر: ١٧]. ذكر الخليل أنّ (الطاغوت) يأتي على أوجه فيأتي اسمًا للواحد، ويأتي اسم تأنيث، وذكر الآيتين[٢٨].

- وذهب سيبويه إلى أن (الطاغوت) مؤنث، فقال: "فأما (الطاغوت) فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئته للواحد، وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾"[٢٩]، وإلى هذا ذهب الفراء، فهي عنده أنثى، ويذهب بها إلى الجمع فتذكَّر[٣٠].

- وذهب السجستاني[٣١]، وابن الأنباري[٣٢]، وابن جني[٣٣] إلى أنها تذكّر وتؤنث، وفسّر ابن الأنباري فذكر أن (الطاغوت) "إذا ذكِّر ذُهِب به إلى معنى الشيطان، وإذا أنِّث ذُهب به إلى معنى الآلهة، وإذا جُمِع ذُهب به إلى معنى الأصنام، وقد نزل القرآن بالمذاهب الثلاثة، قال جلّ ثناؤه في التذكير: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ﴾ فذكّر على معنى: أن يتحاكموا إلى الشيطان...وقال عز وجل في التأنيث:

﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ على معنى: اجتنبوا الآلهة. وقال في الجمع: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] فجمع على معنى: أولياؤهم الأصنام "[٣٤].

وظهر بهذا أن (الطاغوت) يذكَّر ويؤنث، كما في الآيات السابقة، وجاء التذكير في شعر العباس بن مرداس السلمي في قصيدة مدح بها الرسول –صلى الله عليه وسلم-:[٣٥]

بِكَ أَسْلَمَ الطّاغُوْتُ وَاتُّبِعَ الهُدَى
وَبِكَ انْجَلَى عَنَّا الظَّلَامُ الحِنْدِسُ

وتأنيث (الطاغوت) مُجمع عليه، وتذكيره مختلف فيه، ويكاد استعمال المعاصرين -مع ذلك- ينحصر في التذكير.

كلمة (الأنعام):

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] وقال: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١].

(الأنعام) مؤنثة عند عامة العلماء، وأجاز التذكير فيها يونس والأخفش[٣٦]، والزجاج[٣٧]، وجعله اسم جنس، وهو وجه عند العكبري[٣٨].

ومن قال: (الأنعام) مؤنثة، تأوّل الآية، فمن تأويلاتهم:

- ذهب سيبويه إلى أن (أنعام) في الآية للواحد، وذلك أن وزن (أفعال) "قد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام، وقال الله عز وجل: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾"[٣٩].

- وذهب الفراء[٤٠]، والسجستاني[٤١]، وهو قول عند العكبري[٤٢]إلى أن التذكير راجع إلى معنى (النَّعَم)، و(النَّعم) مذكر.

هذه أهم التأويلات، وفي الآية تأويلات أخرى ذكرها العكبري[٤٣].

ويُخلَص إلى أن تذكير (الأنعام) لغة مسموعة، وإن اختُلف في تفسيره.

كلمة (الفُلْك):

قال تعالى: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤] وقال: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩].

(الفُلْك) يكون مفردًا، ويكون جمعًا، والمفرد يذكّر ويؤنث، جاء الوجهان في الذكر الحكيم، فمما جاء في التذكير آية الشعراء السابقة، وفي التأنيث جاء قوله تعالى: ﴿احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠] فإن الضمير في (فيها) عائد على الفلك السابق ذكره: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾ [هود: ٣٨].

-وقد نصّ على جواز التذكير والتأنيث فيها الخليل[٤٤]، والفراء[٤٥]، والسجستاني[٤٦]، وابن الأنباري[٤٧]، وابن خالويه[٤٨]، وابن جني[٤٩].

-فسّر ابن الأنباري مجيء (الفلك) مفردًا وجمعًا، مذكرًا ومؤنثًا بقوله: "فمن ذكّر (الفلك) ذهب إلى معنى المَرْكَب، ومن أنّث ذهب إلى معنى السفينة، ومن جمع ذهب إلى معنى السفن"[٥٠].

- التأنيث في القرآن الكريم أكثر؛ إذ جاء في قرابة عشرة مواضع، إما بتأنيث الفعل، أو الوصف بالمؤنث، أو بعَود الضمير المؤنث، وجاء التذكير في ثلاثة مواضع، وذلك بوصف الفلك بالمذكّر، وهو (المشحون) في المواضع الثلاثة[٥١]، وكل ذلك جاء في الفاصلة القرآنية، فيكون لمراعاتها أثر في التذكير.

تذكير الفعل وتأنيثه

جاء تذكير الفعل مع فاعله وتأنيث الفعل نفسه مع ذلك الفاعل في مواضع من القرآن، فمن ذلك:

- ﴿فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧] وقال: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣].

- ﴿وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] وقال: ﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢١٣].

- ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقال: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧].

- ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّـيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] وقال: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤].

- ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠] وقال: ﴿حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْـوَةٌ حَسَـنَةٌ﴾ [الممتحنة: ٦] ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الممتحنة: ٤].

يجوز في الفعل مع فاعله المؤنث المجازي غير الحقيقي، ومع فاعله الجمع غير المذكر الســالم التذكيرُ والتأنيثُ، وقد جاء التذكير في القرآن كثيرًا والتأنيث أكثر؛ لأن "التأنيث هو الوجه، والتذكير جائز"[٥٢]. وهذا الجواز من خصائص العربية التي انفردت بها عن اللغات السامية، وإن اتفقت تلك اللغات في كثير من أحكام التذكير والتأنيث مخالفةً بذلـك اللغـات الهندية الأوربية[٥٣]. وقـد أحصى محمد عبد الخـالق عضـيمة المواضـع التي يجوز فيها التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، فبلغـت مواضع تأنيث الفعـل سبعة عشر وستمائة موضع، وبلغـت مواضع تذكيره ثلاثة وتسعين ومائة موضع[٥٤].

وقد فسّر سيبويه سقوط التاء بقوله: "وإنما حذفوا التاء؛ لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف. وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير... ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقوله: ﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] وهذا النحو كثير في القرآن"[٥٥].

وفسّر ابن يعيش التذكير في نحو هـــذا بضعف التأنيث؛ لكون المؤنث غير حقيقي، والمذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه[٥٦].

وابن الأنباري يجعل التأنيث على اللفظ، والتذكير على المعنى، فقال: "وقال الله عز وجل: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّـيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] فذكّر الفعل؛ لأن (الصيحة) بتأويل الصياح"[٥٧].

وهذه تفسيرات يكمل بعضها بعضًا، ولا تعارض بينها.

الفكّ والإدغام

- قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقال: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤].

- وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣] وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤].

يجوز في الفعل المضارع المضاعف الصحيح اللام المجزوم بالسكون الفكُّ والإدغامُ[٥٨].

والفك لغة أهل الحجاز، "وهي اللغة العربية القديمة الجيدة"[٥٩]، ولا يدغمون "لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدّ من تحريك الذي قبله"[٦٠]، و "لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكّنه، لئلا تكون الحركة فاصلة بين المثلين... والثاني ساكن، فيجتمع ساكنان، فلما كان الإدغام يؤدي إلى ذلك رفضوه"[٦١].

والإدغام لغة تميم؛ لأنّ الساكن الثاني يُحرَّك حركة عارضة؛ لئلا يلتقي ساكنان[٦٢]، وقول تميم "هو قول غيرهم من العرب، وهم كثير"[٦٣]، فهم يعتدُّون بالحركة العارضة، وأهل الحجاز لا يعتدُّون بها.

وجاء الوجهان في القرآن الكريم، كما في الآيات السابقة، وفسّر ابن الجزري الفكّ والإدغام في هذه الآيات تفسيرًا بلاغيًّا، وقال: إن فكّ الإدغام في (يرتدد) في سورة البقرة متفق عليه بإجماع المصاحف، و "طول سورة البقرة يقتضي الإطناب، وزيادة الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في الأنفال كيف أُجمِع على فكِّ إدغامه، وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ في الحشر كيف أُجمِع على إدغامه، وذلك لتقارب المقامين من الإطناب والإيجاز، والله أعلم"[٦٤].

وهذا مما يُســتأنس به، وليس دقيقًا؛ فإن الإدغام جاء في المائدة (يرتدّ) وهي من السـور الطوال، ثم إن الفكّ جاء غالبًا في القرآن في طوال سـوره وقصارها، كما سيأتي.

والغالب فيما يجوز فيه الفكّ والإدغام جاء في القرآن الكريم على لغة أهل الحجاز بالفك، كما في الآيات التالية:

- ﴿وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].
- ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠].
- ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].
- ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].
- ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].
-﴿وَلا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢].
-﴿إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: ١٢٥].
- ﴿وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢]
- ﴿مَن يُحَادِدِ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٦٣].
- ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥].
- ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء﴾ [الحج: ١٥].
- ﴿وَلْيُمْلِـلِ الَّـذِي عَلَيْـهِ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿فَلْيُمْلِـلْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أما قوله تعالى: ﴿أَوْ لاَ يَسْــتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فـــ(يملّ) ليس من مواضع جواز الفك والإدغام، بل الإدغام فيه واجب عند جميع العرب؛ لتحرّك الحرف الأخير حركة أصــلية، قال ســيبويه: "فإذا تحرّك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسـنتهم من موضـع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضـع للحرف الآخر، فلما ثقـل عليهم أرادوا أن يرفعوا رفعـة واحـدة، وذلـك نحو قولهم: رُدِّي

واجترَّا... وهو يطمئنُّ"[٦٥]، وليس من تعدد الاستعمال -أيضًا- اختلافه في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥] وقوله: ﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود:١١٣] فإن الفك والإدغام جائزان في الأولى، والإدغام واجب في الثانية؛ لتحرّك الحرف الأخير؛ إذ هو منصوب.

- ومثل المضارع المضاعف هذا الأمرُ منه، ففيه اللغتان المذكورتان، نحو: غُضَّ واغضُضْ، وشُدَّ واشدُدْ، وجاء في القرآن الكريم على لغة أهل الحجاز بالفك، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ [طه: ٣١]، ﴿وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧]، ﴿رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ [التحريم: ٨]، وغيرها، وليس منه قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤] لأنه يجب فيه الإدغام؛ إذ آخره متحرك، فليس الفعل مبنيًّا على السكون، بل على حذف النون.

- قال تعالى: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦] وقال: ﴿لَوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [القلم: ٤٩].

-وقال: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ﴾ [النمل: ٤٧] وقال: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨].

أصل (ادّارك): تدارك. وأصل (اطّيرنا): تطيرنا، وهذا من مواضع جواز الإدغام، وذلك إذا اجتمع المثلان أو المتقاربان في أول الكلمة، وأوّلهما تاء الافتعال، والثاني أصلي[٦٦]، فيجوز فيه الإدغام والفكّ، والإدغام له أطوار:

١- تُقلَب التاء من جنس الحرف الأصلي الذي بعدها لقرب المخرج.
٢- يُسَكَّن الحرف الأول.
٣- يُدغَم الأول في الثاني.
٤- يؤتَى بهمزة الوصل، ليُتَوصَّل بها إلى النطق بالساكن.

قال ابن جني في (ادّارك): "الأصل: (تدارك) ثم آثر إدغام التاء في الدال؛ لأنها أختها في المخرج، فقلبها إلى لفظها، وأسكنها، وأدغمها فيها، واحتاج إلى ألف الوصل؛ لسكون الدال بعدها"(٦٧).

وقد جاء الإدغام كثيرًا في صيغة (تفاعل) في القرآن الكريم، قال محمد عبد الخالق عضيمة: "جاء الإدغام كثيرًا في صيغة (تفاعل)، أُدغمت تاء الافتعال في (الفاء)(٦٨) بعد قلبها إلى حرف من جنس الفاء: اثّاقلتم، ادّارك، ادّاركوا، ادّارأتم"(٦٩).

- ومن الإدغام الجائز في الافتعال في القرآن الكريم مما جاء بصورتين قوله تعالى:

- ﴿أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥] وقوله: ﴿فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾ [يونس: ١٠٨].

- ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] وقوله: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

- ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] وقوله: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢].

- ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٦] وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

- ﴿وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

أصل (يهدِّي): يهتدي، وأصل (يخِصِّمون): يختصمون، وأصل (يدَّبروا): يتدبروا، وأصل (يذكّرون): يتذكرون، وأصل (المطّهرين): المتطهرين، فقلبت تاء الافتعال حرفًا من جنس الحرف الذي بعدها، ثم سُكِّن الأول للإدغام، ثم حُرِّك الحرف الذي قبله منعًا لالتقاء ساكنين، ويرى سيبويه أن "الإدغام في هذا أقوى... والبيان... عربي حسن؛ لأنهما متحركان"(٧٠)، مع أن ترك الإدغام أكثر في القرآن الكريم.

وترك الإدغام لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة كثير من قيس وتميم، ذكر ذلك الفراء، وقال: "أنشدني بعض بني تميم:

وَإِنَّهُمُ الوُلاةُ وَإِنَّ مِنْهُم   رَسُوْلَ الرَّحْمَةِ الهادِي المُهُدِّي

بضـــم الهاء، يريد: المهتدي"[٧١]، وذكر في الإدغام وجوهًا جائزة، وهي: "يَهَدِّي، ويَهِدِّي، فيفتحون الهاء، ويكسونها. ويِهِدِّي بكسر الياء والهاء، وزعم الكسائي أنه سمع: (يَهْدِّي) يجمعون بين ساكنين: بين الهاء والتاء المدغمة"[٧٢].

بِنْية الفعل

- الفعل المبدوء بالتاء:

-قال تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَـذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] وقال: ﴿أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠].

- ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] وقال: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [فصلت: ٣٠].

- ﴿وَلَقَـدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] وقال: ﴿وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ﴾ [النساء: ٣٢].

- ﴿وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْـهُ﴾ [الأنفال: ٢٠] وقال: ﴿وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ٥٢].

-﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال: ﴿وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ﴾ [الشورى: ١٣].

الفعل إذا كان على وزن (تَفَعَّل) أو (تَفَاعَل) فلحقت به تاء المخاطب أو تاء التأنيث في أوله جاز حذف إحدى التاءين. وقد جاء الذكر والحذف في القرآن الكريم، كما في الآيات السابقة، واختُلف في أيِّ التاءين حذفت؟

فذهب سيبويه والبصريون إلى أن المحذوف التاء الثانية الأصلية؛ لأن الأولى تاء المضارعة جاءت لمعنى[٧٣]، قال سيبويه: "فإذا التقت التاءان في (تتكلمون وتترسون) فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما،

وإن شـــئت حذفت إحداهما... وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسـكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤] وهي التي يفعل بها ذلك في (يذّكرون) فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك"[٧٤].

وذهـب هشام بن معـاوية الضرير والكوفيون إلى أن المحـذوف تـــــاء المضـــارعة؛ لأنها زائدة، وحذف الزائد أولى؛ لأنه أضـــعف من الأصلي[٧٥].

ورأي البصريين أرجــح؛ لأن الزائــد إن دلّ على معنى فهــو أولى بالبقـــــاء، والأصـــلي قد يحذف ويبقى الزائد، كما في "ثبوت التنوين في المنقوص والمقصـور، وحذف حرف العلة منهما لالتقاء السـاكنين، وإن كان أصليًّا فيهما"[٧٦]، وهذا اختيار أبي حيان[٧٧].

وقد جاء الحذف والإثبات كثيرًا في القرآن الكريم فمن الحذف:

- ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم﴾ [البقرة: ٨٥]
- ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء﴾ [الفرقان: ٢٥]
- ﴿تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾ [الكهف: ١٧]
- ﴿وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]...

ومن إثبات التاءين في القرآن الكريم:

- ﴿فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ﴾ [المجادلة: ٩]
- ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾ [السجدة: ١٦]
- ﴿وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]
- ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ﴾ [النور: ٣٧].
- إبدال ثاني المضعّف ياء:

قال تعالى: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: ٥].

الفعل (أملى، يملي، إملاء) أصله: (أملَّ، يُمِلُّ، إملالًا) فأُبدل ثاني المضـــعّف يـاء؛ للتخفيف، قـال المبرد: "وقوم من العرب إذا وقع

التضـــعيف أبدلوا الياء من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد... وذلك قولهم في تقضَّضت: تقضّيت، وفي أمللت: أمليت"(٧٨).

وجعل ســيبويه هذا الإبدال شــاذًّا، وليس بمطّرد، فقال: "هذا باب ما شـذَّ فأُبدل مكان اللام الياء؛ لكراهية التضـعيف، وليس بمطرد، وذلك قولك: تسرّيتُ، وتظنّيت، وتقصّيت من القصّة، وأمليت"(٧٩).

وهذا الإبدال الذي جعله ســيبويه شــاذًّا هو لغة تميم وقيس، وعدم الإبدال لغة أهل الحجاز وبني أســد، قال الفراء: "أهل الحجاز وبنو أســـد يقولون: أمللت الكتاب. وتميم وقيس: أمليت الكتاب، وقد جــاء الكتاب بهمــا جميعًا"(٨٠). وقــال الزمخشري: "والإملاء والإملال لغتان قد نطق بهما القرآن"(٨١).

والغالب في القرآن عدم الإبدال، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَــصْــنَا عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨] وقوله: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٦].

ولغـة تميم وقيس بـالإبـدال هي لغـة عـامـة العرب في كثير من المضـــاعف، فيقولون: قصّـــيت، وظنّيت، وشـــدّيت، وعدّيت في: قصصت، وظننت، وشددت، وعددت.

ويظهر من أمثلة النحويين وشـواهدهم واسـتعمال العرب اليوم أن الإبدال في المضــعف يطرد إذا اتصـــل بضـــمير رفع متحرك، كما في الأمثلة السابقة.

- صيغة الفعل:

سقى وأسقى

-قـال تعـالى: ﴿وَسَـــقَـاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الإنســـان: ٢١] وقـال: ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢].

- ﴿قَالَتَا لا نَسْــقِي﴾ [القصـــص: ٢٣] وقال: ﴿نُسْــقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦].

جاء الفعل في الآيات السابقة ثلاثيًّا مرةً: سَقى يَسْقِي، ورباعيًّا أخرى: أَسْقى يُسْقِي. واختلف في توجيه ذلك، فقيل: المعنى مختلف، وقيل: هما لغتان بمعنى واحد، وجاء بهما القرآن الكريم.

ذهب الخليل[٨٢] إلى أن المعنى واحد، وأن (سقى وأسقى) لغتان، وهذا قول ابن جني[٨٣]، والأزهري[٨٤]، وهو وجه عند مكي[٨٥]، والعكبري[٨٦].

وذهب جمع من العلماء إلى التفريق بينهما مع اختلاف بينهم في التفريق، فذهب الفراء وأبو عبيدة إلى أنه يقال: سقيت الرجل ماء، إذا سقيته لشفته، ولا يقال: أسقيته. ويقال: أسقاه الله وسقاه، إذا كان من مطر، أو جعلت له شِربًا من نهرٍ أو لبن، وجاء في القرآن: ﴿وَسَقَاهُمْ﴾ [الإنسان: ٢١]في السقي للشفة. و﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] في المطر، وذكر الفراء أن "العرب مجمعون على أن يقولوا: سقيت الرجلَ، فأنا أَسقيه، لشفته... فإذا أجروا له نهرًا، أو كان من الألبان قالوا: سقيته وأسقيته، وكذلك السقيا من الغيث يقال فيها: سقيت وأسقيت"[٨٧]، وقال أبو عبيدة: "وكل ماء كان من السماء ففيه لغتان: أسقاه الله وسقاه الله... ويقال: سقيت الرجل ماءً وشرابًا من لبن وغير ذلك، وليس فيه إلا لغة واحدة بغير ألف إذا كان في الشفة"[٨٨]، واحتج هؤلاء بقول لبيد[٨٩]:

سَقى قَوْمي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقى   نُمَيْرًا وَالقَبائِلَ مِنْ هِلالِ

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز إلا وجه واحد فيما كان لغير الشفة، وهو: أسقى، وذلك حيث قال: "وتقول: سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماءً وسقيًا "[٩٠]، وهذا رأي أبي زيد الأنصاري[٩١]، وهو رأي الأصمعي، فيجعل (سقيته) لِفِيه، و(أسقيته) جعلت له شربًا، وردّ بيت لبيد، وقال: "وهو عندي معمولٌ، ولا يكون مطبوع يأتي بلغتين في بيت واحد"[٩٢].

والظاهر –والله أعلم- أنهما لغتان بمعنى واحد، يؤيد ذلك اضطراب أقوال من فرّق، وقد نسب القرطبي لغة (سقى) الثلاثي إلى قريش، و(أسقى) الرباعي إلى حمير[٩٣]، فتكونان لغتين لقومين من العرب بمعنى واحد.

بَدَأَ وأَبْدَأَ

قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]

الفعل (بَدَأَ) ثلاثي، و(يُبْدِئ) من (أَبْدَأَ) الرباعي، قال الخليل: "والله بدأ الخلق، وأبدأ واحد"[٩٤]، وقال "أبو علي الفارسي: هما لغتان مستويتان في الحسن والجودة"[٩٥] قال ابن سيده: "وأُرى أنه إنما ذهب إلى ذلك؛ لكثرتهما في التنزيل وفي النظم والنثر"[٩٦]، وقال الأزهري: هما بمعنى واحد[٩٧].

والتمس الفراء تفريقًا بين الفعلين، فقال: "وكأنّ (يُبْدِئُه): يُنْشِئُه، وكأنّ (يَبْدَؤُه): يُقَدِّره ويبتدئه"[٩٨].

والصحيح عدم التفريق بدليل أنه قُرِئ في الموضع الواحد (يَبْدَأ الخلق) و(يُبْدِئ الخلق)[٩٩]، و(يُبْدِئ ويعيد) و(يَبْدَأ ويعيد)[١٠٠]

وذكر الزركشي أن الأفصح (بَدَأ) كما في: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] و ﴿بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] وجاء قوله: ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩] رباعيًّا فصيحًا، ليناسب: يعيده[١٠١]. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] وهذا توجيه حسن لو كان مطّردًا، غير أنه منتقض في مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ١١] فجاء الثلاثي مع الرباعي في ستة مواضع من كتاب الله[١٠٢].

نَكِرَ وأَنْكَر

قال تعالى: ﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠] وقال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢].

الفعل (نَكِر) ثلاثي، و(مُنكَرون) اسم مفعول من (أُنْكِرَ) الرباعي. و(نكر وأنكر) بمعنى، ذهب إلى ذلك الخليل[١٠٣]، والفراء[١٠٤]، وأبو حاتم السجستاني[١٠٥]، والنحاس[١٠٦]، وابن جزي[١٠٧]، غير أن الخليل ذهب إلى أن (نَكِر) لا يتصرّف تصرّف (أنكر) فقال: "وأنكرته إنكارًا، ونكرته لغة، لا يستعمل في الغابر، ولا في أمر ولا نهي ولا مصدر"[١٠٨].

وجعل الفراء[١٠٩] (نَكِر) لغة أهل الحجاز، و(أَنْكَر) لغة قيس وتميم، وبعض العرب يتكلم باللغتين جميعًا، وعليه قول الأعشى[١١٠]:

وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الذي نَكِرَتْ ... مِنَ الحَوَادِثِ إلّا الشَّيْبَ والصَّلَعَا

وأورد أبو حيان قولًا في التفريق بين الفعلين، وهو أن (نكر) فيما يُرى، و(أنكر) فيما لا يرى من المعاني[١١١]، وفي (تاج العروس) ذكر قولًا عكس هذا[١١٢]. وهذا ضعيف، فهو قول غير منسوب لقائل، ولا ينهض لأقوال السابقين، مع اضطراب في المعنى.

سَلْ واسأَلْ

قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] وقال: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

جاء الأمر من السؤال في القرآن الكريم بصيغتين: (سَلْ- واسْأَلْ). واختُلف في التغيير الواقع في (سَلْ) فذكر العكبري وجهين فيها، فقال: "وفي (سَلْ) وجهان:

أحدهما: أن الهمزة أُلقيت حركتها على السين، فاستغنى عن همزة الوصل؛ لتحرك السين.

والآخر: أنه من (سالَ يَسَالُ) مثل: خاف يخاف، وهي لغة فيه"[١١٣].

وهذه اللغة (سَلْ) نسبها السيوطي لأهل الحجاز، و(اسأل) لتميم[١١٤]، ونسب الزبيدي (سلْ) لهذيل[١١٥].

واللغتان شائعتان في لغة العرب، فهل يُفرَّق في استعمالهما؟

ذهب الخليل إلى التفريق، فقال: "العرب قاطبة تحذف همزة (سل)، فإذا وصلت بفاء أو واو همزت، كقولك: فاسأل واسأل "[١١٦]، وأجاز ابن قتيبة أن يقال ابتداءً: اسأل فلانًا عن كذا[١١٧].

وما ذكره الخليل جاء به القرآن الكريم، والصحيح جواز الأمرين؛ لوروده في قراءات متواترة، وفي الاستعمال، فقد قرأ ابن كثير والكسائي وخلف: (وَسَلِ القريةَ)[١١٨]، وقال أبو ذؤيب الهذلي حاذفًا الهمزة، وقد وصل الفعل بالفاء[١١٩]:

إذا نَزَلَتْ سَرَاةُ بَنِيْ عَدِيٍّ   فَسَلْهُمْ كَيْفَ مَاصَعَهُمْ حَبِيْبُ

وهذا يؤيد ما ذكره الزبيدي من نسبة (سل) لهذيل.

وقد جاءت اللغتان في شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، فقال[١٢٠]:

فَثَنَى مَطِيَّتَهُ عَلَيَّ وَقَالَ لِيْ   اسْأَلْ وَكَيْفَ يُبِيْنُ رَسْمٌ أَعْجَمُ

فلم يحذف الهمزة رغم أن الفعل لم يوصل بواو أو فاء. وقال[١٢١]:

أَلْمِمْ بِعَفْرَاءَ إِنْ أَصْحَابُكَ ابْتَكَرُوا   وَسَلْهُمُ هَل لَّدَيْهَا اليَوْمَ مُنْتَظَرُ

فحذف الهمزة، وقد وُصِلَ الفعل بالواو.

ولا يُعَدّ هذا ناقضًا لقول الخليل؛ لأنه جاء في الشعر، والشعر يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

ولا يعد شعر ابن أبي ربيعة مبطلًا لمن جعل (سل) لغة قريش أو هذيل، و(اسأل) لغة تميم؛ لأن استعمال القرآن لهما يُشيْعهما في العرب.

بَعُدَ و بَعِدَ

قال تعالى: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢] وقال: ﴿أَلا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥].

جاء الفعل (بعد) في القرآن الكريم بضم العين وكسرها، يقال: بَعُدَ يَبْعُدُ بُعْدًا وبَعِدَ يَبْعَدُ بَعَدًا وبُعْدًا[١٢٢].

واختلف في الفعلين: أمتفقٌ معناهما أم مختلف؟ فذهب الخليل[١٢٣]، وابن قتيبة[١٢٤]، والعكبري[١٢٥] إلى التفريق، فقالوا: بَعُدَ بضم العين ضدّ: قرُب. وبَعِدَ بكسرها: هلك، وذهب ابن جني إلى أن (بعُد) بالضم في الخير والشرّ، و(بَعِدَ) بالكسر في الشر خاصة[١٢٦].

وذهب الفراء إلى أن أصل الفعلين واحد، وأن (بَعُدَ) لغة أهل الحجاز، و(بَعِدَ) لغة بعض قيس[١٢٧]، وقيل: لغة تميم[١٢٨]، ثم قال الفراء: "ورأيت العرب تذهب بالرفع إلى التباعد، وبالكسر إلى الدعاء، وهما في الأصل واحد "[١٢٩]. وذهب الزجاج[١٣٠]، وابن سيده[١٣١] إلى عدم التفريق.

وقول الفراء: إن أصلهما واحد أولى، ثم يقال: قد يغلب الاستعمال في (بَعُد) للدلالة على ما كان ضد القرب، وفي (بَعِد) في الدلالة على الهلاك، لا أن كل واحد منهما مختص بذلك المعنى، ويؤيد هذا:

-أن الفراء حكى أنهما لغتان لقبيلتين.

- أنه قُرِئ بالضم والكسر فيما يدل على البعد في المكان، وفيما قد يدل على الهلاك، وذلك في قوله تعالى: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢] فالفعل في الآية يدل على البعد الذي هو ضد القرب، وقرأ الجمهور: (بَعُدَت)، وقرأ عيسى بن عمر والأعرج: (بَعِدَت) بكسر العين[١٣٢]، وفي قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥] قرأ الجمهور (بَعِدَت) بالكسر، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وأبو حيوة: (بَعُدَت ثمود) بالضم[١٣٣].

تستطيع وتسطيع

قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧] وقال: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢].

الفعل: اسطاع يسطيع بمعنى: استطاع يستطيع[١٣٤]؛ فـ(اسطاع) لغة في (استطاع) حذفت التاء تخفيفًا، قال سيبويه فيه:

"اســـتثقلوا التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء، فتُحَرَّك السين، وهي لا تحرك أبدًا، فحذفوا التاء"[١٣٥].

وذكر الفراء أن إثبات التاء لغة أهل الحجاز، وحذفها لغة بعض بني أســد[١٣٦]. واللغتان فاشــيتان في كلام العرب، وإثبات التاء أكثر في القرآن الكريم وكلام العرب، وجاء الحذف في شــعر قبائل مختلفة، قال طرفة بن العبد البكري[١٣٧]:

فَإِنْ كُنْتَ لا تَسْطِيْعُ دَفْعَ مَنِيَّتِي   فَذَرْنِيْ أُبادِرْها بِما مَلَكَتْ يَدِي

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي[١٣٨]:

تَشَكَّى الكُمَيْتُ الجَرْيَ لمّا جَهَدتُه   وَبَيَّنَ لَوْ يَسْطِيْعُ أَنْ يَتَكَلَّما

وقال جرير بن عطية التميمي[١٣٩]:

سَرَيْنَ اللَّيْلَ ثُمَّ وَرَدْنَ خِمْسًا   وَلا يَسْطِيْعُ ذاكَ أَخُو النَّعِيْمِ

ولا ريب أن لنزول القرآن باللغتين أثرًا في شيوع استعمالهما.

لم أكنْ ولم أكُ

قال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَــقِيًّا﴾ [مريم: ٤] وقال: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

تحـذف النون من مضـــارع (يكون) لكثرة الاســـتعمال، قال سيبويه: "الشيء إذا كثر في كلامهم كــان له نحــو ليس لغيره مما هـــو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أكُ. ولا تقول: لم أقُ، إذا أردت: أقل"[١٤٠]. وهذا الحذف شـاذ في القياس؛ لأن النون حرف أصـلي من نفس الكلمة، ولكن سوغه:

١- كثرة الاستعمال[١٤١].

٢- وشـــبه النون بالتنوين، و"كان من كلامهم حذف النون والحركات"[١٤٢].

٣- وشــبهها بحروف العلة[١٤٣]، وبنون الإعراب التي تســقط في الجزم، ولا تسقط في الرفع والنصب[١٤٤].

ويشترط لهذا الحذف شروط[١٤٥]:

١- أن يكون الفعل مضارعًا.
٢- أن يكون مجزومًا.
٣- أن تكون علامة الجزم السكون.
٤- ألا يلي النون ساكن، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].
٥- ألا يكون خبرها ضميرًا متصلًا بها، نحو: أنت الصديق فإن لم تكنْه فمن يكونه؟

وهذا الحذف لكثرة الاستعمال –كما سبق- لا على لغة من لغات العرب[١٤٦] تختص به دون غيرها.

وجاء الحذف في القرآن الكريم كثيرًا، والإثبات أكثر، فيما تحققت فيه الشروط السابقة:

فجاء حذف النون في ثمانية عشر موضعًا[١٤٧]، وأحصيت مواضع بقاء النون مع تحقق شروط جواز الحذف فبلغت أربعة وخمسين موضعًا.

- في المصادر والصفات ونحوها:

خُسْر وخُسْران وخَسار

قال تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] وقال: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١] وقال: ﴿وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

جاء مصدر الفعل: (خَسِرَ يَخْسَرُ) في القرآن الكريم على ثلاث صيغ: (خُسْر وخُسْران وخَسَار).

ولم يُفرِّق العلماء بين هذه الصيغ من حيث المعنى، فقال الخليل: "الخُسْر: النقصان، والخسران كذلك"[١٤٨]، وقال ابن دريد: "الخُسْر والخَسَار والخُسران واحد"[١٤٩].

وذكر سيبويه أن مصدر (فَعِلَ يَفْعَل) المتعدي جاء على صور منها: فُعْل وفَعال وفُعْلان، وذكر أن بعض هذه المصادر قليلة تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها[١٥٠].

ونصَّ الفراء[١٥١]، والفارابي[١٥٢] على أن (الخُسْر والخُسْران) لغتان، ولم أجدهما منسوبتين.

وجاء المصدر: (خسران) في القرآن الكريم في ثلاث آيات، و(خسار) في ثلاث آيات، و(خسْر) في آيتين، وللفاصلة القرآنية أثر في مجيء أحد المصادر دون غيره مما هو بمعناه، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[١٥٣][العصر: ١ – ٢] وكما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ۝ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢١ – ٢٢].

كُفْر وكُفْران وكُفُوْر

قال تعالى: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ [التوبة: ٩٧] وقال: ﴿فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤] وقال: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩].

جاء مصدر الفعل: (كَفَرَ يَكْفُر) في القرآن الكريم على ثلاث صيغ: (كُفْر وكُفْران وكُفُوْر). والفعل (كَفَر) يكون لازمًا ومتعديًا[١٥٤]، وذكر سيبويه أن المتعدي يجيء منه المصدر على (فُعْل) فقالوا: الكُفْر كالشُّغْل، ويجيء على (فُعْلان)، أما الذي لم يتعدَّ إلى منصوب فالأكثر في مصدره أن يكون على (فُعُوْل)[١٥٥]. والفعل (كَفَر) لازمًا ومتعدِّيًا جاء مصدره على (كُفْر وكُفْران وكُفُوْر)[١٥٦].

ونصَّ الفراء على أن الكفر والكفران لغتان، ولم ينسبهما، وذلك عند قوله تعالى: ﴿فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤] وقرأ ابن مسعود: (فلا كُفْرَ لسعيه)[١٥٧].

وقد جاء المصـــدر (كُفْر) في القرآن الكريم ســـبعًا وثلاثين مرة، و(كُفُور) ثلاث مرات، وللفاصـــلة القرآنية أثر في هذا، و(كُفْران) مرة واحدة.

ونقيض كفـــر الشيءَ: شَكَـــره، قال الفارابي: "وكفر كُفْرًا وكُفُورًا وكُفْرانًا، وهو نقيض: شكرَ شُكْرًا وشُكُورًا وشُكْرانًا"(١٥٨).

ولم يرد في القرآن الكريم إلا الشـــكر والشـــكور دون الشـــكران، وجاء الشكر في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [ســبأ: ١٣]، وجاء الشـكور في موضـعين، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَرَادَ شُـــكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] وقوله: ﴿لا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلا شُـــكُورًا﴾ [الإنســـان: ٩] ويُلحظ أن الشـــكور جاء في الآيتين مناســـبًا للفاصـــلة القرآنية.

دكًّا ودكاء

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقال: ﴿فَإِذَا جَاء وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاء﴾ [الكهف: ٩٨].

قرأ حفص عن عاصـــم في الأعراف: (جعله دكًّا) وفي الكهف: (جعله دكاءَ)، وظاهر كلام الفراء أنهما لغتان بمعنى واحد، مثل البأس والبأســاء، فقال: "العرب تقول: جعله دكاء، مثل: صـحراء، ودكًّا، وهو مثل: البأس والبأساء"(١٥٩).

والجمهور يفرِّقون بين اللفظين، فيجعلون (دكًّا) مصـــدرًا بمعنى المفعول؛ أي: المدكوك، وأما (دكاء) فقالوا: إن لفظها مؤنث، والسـدّ في الآية مذكَّر، والدكاء: هي الناقة التي لا ســـنام لها، والأرض المســـتوية، فيكون التقدير: جعله مثل دكاء، فيقدرون مضافًا(١٦٠).

وما ذهب إليه الفـــراء أولى، فيكون الـــدك والدكاء اسمين لشيء واحد، ولا يكون الدكّ مصدرًا، ويؤيد هذا:

- ما رواه أرباب المعاجم في معاني هذه اللفظة، فقد جاء في العين: "والدكّ: كسر الحائط والجبل، قال الله عظم عزه: ﴿جَعَلَهُ

دَكًّا﴾ ، ويُقْرَأ: دكّاء"[١٦١]، وقال الصاحب ابن عباد: "والدك: كسر الحائط والجبل ونحوه، وقرئ: (دكًّا ودكاء)، وهي روابٍ من طين ليست بالغلاظ"[١٦٢]. وجاء في التاج: "والدكّ: المستوي من المكان، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾"[١٦٣].

- أن هذا لا يحتاج إلى تأويل، كما لو جُعل مصدرًا بمعنى المفعول، أو بتقدير مضاف محذوف، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

تكذيب وكِذَّاب

قال تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾ [البروج: ١٩] وقال: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨].

جاء مصدر (فَعَّلَ) بتشديد العين على (التفعيل) في عامة كلام العرب، وجاء على (فِعَّال) في بعض لغات العرب، قال سيبويه: "وأما فعّلْت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلًا من العين الزائدة في فعَّلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيّروا أوله كما غيروا آخره. وذلك قولك: كسَّرته تكسيرًا، وعذّبته تعذيبًا. وقد قال ناسٌ: كلَّمته كِلَّامًا، وحمَّلته حِمَّالًا، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفًا مكان حرف، ولم يحذفوا... وقد قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾"[١٦٤].

وقد نسب الفراء التفعيل إلى أهل نجد، والفِعَّال إلى أهل اليمن، فقال عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾: "وهي لغة يمانية فصيحة، يقولون: كذّبت به كِذّابًا، وخَرَّقت القميص خِرَّاقًا، وكلّ فعّلت فمصدره (فِعَّال) في لغتهم مشدَّد، قال لي أعرابي منهم على المروة: آلحلقُ أحبُّ إليك أم القِصَّار؟ يستفتيني، وأنشدني بعض بني كلاب:

لَقَدْ طالَ ما ثَبَّطْتَنِي عَنْ صَحَابَتِي
وَعَنْ حِوَجٍ قِضَّاؤُها مِنْ شِفَائِيَا"[١٦٥]

وقال الزمخشري: "و(فِعّال) في باب (فَعَّل) فاشٍ في كلام فصحاء من العرب، لا يقولون غيره، وسمعني بعضهم أفسِّرُ آية، فقال: لقد فسَّرتَها فِسّارًا ما سُمع بمثله"(١٦٦).

والذي يظهر أن التفعيل ليس خاصًّا بأهل نجد بل هو فاشٍ في غير أهل تلك اللغة اليمانية.

وجاء لفظ (تكذيب) في موضع واحد من كتاب الله، و(كِذَّاب) في موضعين، وكلا اللفظين جاء فاصلة، وجاء مناسبًا لفواصل الآيات، قال ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾: "وأُوْثِرَ هذا المصدرُ –هنا- دون التكذيب؛ لمراعاة التماثل في فواصل هذه السورة؛ فإنها على نحو ألف التأسيس في القوافي، والفواصل كالأسجاع، ويحسن في الأسجاع ما يحسن في القوافي"(١٦٧).

الحُزْن والحَزَن

قال تعالى: ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ [يوسف: ٨٤] وقال: ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾ [التوبة: ٩٢].

قال الخليل: "الحُزْن والحَزَن لغتان"(١٦٨)، وذكر الفراء أن الفتح يكثر في لغة أهل الحجاز(١٦٩)، وقال الفارسي: إنهما لغتان مطردتان في نحو: العُجم والعَجَم، والعُرْب والعَرَب(١٧٠). وعقد ابن سيده في المخصص بابًا في (فُعْل وفَعَل) ذكر فيه: السُّقْم والسَّقَم، والعُدْم والعَدَم، والسُّخْط والسَّخَط، والرُّشْد والرَّشَد...(١٧١).

ولم تفرِّق المعاجم بين (الحُزْن والحَزَن) في المعنى غير أن الخليل ذكر عن أبي عمرو بن العلاء التفريق بينهما في الاستعمال، وحسب حالة الإعراب، فقال: "وروي عن أبي عمرو بن العلاء: إذا جاء الحَزَن منصوبًا فتحوه، وإذا جاء مكسورًا أو مرفوعًا ضمّوه، قال الله عز وجل: ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ [يوسف: ٨٤] وقال عز اسمه: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾ [التوبة: ٩٢]. وقولُه عز وجلّ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ضمّوا الحاء هنا لكسرة

النون كأنه مجرور في اســتعمال الفعل"[١٧٢]. وهذا قول غريب لم أقف على من قال به غيره، وقد يكون إنما بناه على الغالب في الاســتعمال، لا أنه لازم فيه؛ فقد قرأ حمزة والكسـائي من السـبعة قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] بضم الحاء[١٧٣]، وهو منصوب.

التوب والتوبة

قـال تعـالى:﴿وَقَـابِـلِ التَّوْبِ﴾[غـافر: ٣] وقـال:﴿وَهُوَ الَّـذِي يَقْبَـلُ التَّوْبَةَ﴾[الشورى: ٢٥].

جاء اســتعمال لفظ (التوبة) مصـــدر (تاب) في القرآن الكريم كثيرًا، وجاء لفظ (التوب) واختُلف فيه:

- ذهـب الخليـل[١٧٤]، والفراء[١٧٥]، وابن فـارس[١٧٦]، إلى أنـه مصدر، فيقال: تاب يتوب توبًا، نحو: قال يقول قولًا.

- وذهب الأخفش[١٧٧]إلى أنه جمع توبة، كعوْمة وعوْم في عوم السفينة، ونسب الفارسي هذا القول للمبرد، فيما نقله عنه ابن سيده[١٧٨]، والصحيح أن المبرد أجاز الوجهين –كما في القول التالي-.

- وذهب أبو عبيدة[١٧٩]، والمبرد[١٨٠]، والطبري[١٨١]، والنحاس[١٨٢]، إلى جواز أن يكون مصدرًا وأن يكون جمعًا.

وجاء لفظ (التوبة) في القرآن الكريم سبع مرات، و(التوب) مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] وهو في هذا السياق متسق مع التركيب وتقسيم الكلام، وهذا يؤيد قول من قال: إنه مصدر كالتوبة.

حلّ وحلال

قال تعالى: ﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥] وقال: ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلاَلًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٨].

الحِلّ والحلال مصـــدران للفعل: (حلَّ يَحِلُّ) قال الكفوي: "الحِلّ بالكسر مصدر حَلَّ يَحِلُّ بالكسر في المضارع، وكذا الحلال"[١٨٣].

و(الحِلُّ والحلال) لغتان عن العرب معناهما واحد، ذكر ذلك الخليل[١٨٤]، والفراء[١٨٥]، وابن قتيبة[١٨٦]، والزجاج[١٨٧]، والنحاس[١٨٨]، والفارسي[١٨٩].

وجاء استعمال لفظ (حلال) في القرآن الكريم أكثر، فقد ورد ست مرات، ووردت (حل) بمعنى: حلال أربع مرات.

واستعملت العرب في مقابل (الحل والحلال): (الحِرْم والحرام) و(الحِلّ) أشهر من (الحِرْم)، وقد قرأ ابن عباس[١٩٠]: (وَحِرْمٌ عَلَى قَرْيَةٍ) وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر[١٩١]، قال الفراء: "و(حرام) أفشى في القراءة. وهو بمنزلة قولك: حِلٌّ وحلال، وحِرْمٌ وحرام "[١٩٢].

السَّلْم والسِّلْم والسَّلَم

قال تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] وقال: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وقال: ﴿وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٠].

جاء لفظ (السّلم) في القرآن الكريم بفتح السين وكسرها وسكون اللام، وفتح السين واللام قال الخليل: "والسَّلْم: ضدّ الحرب، ويقال: السَّلْم والسِّلْم واحد"[١٩٣]، وذكر أبو عبيدة فيها ثلاث لغات: السَّلْم والسِّلْم والسَّلَم، وهو الصلح[١٩٤]. وذكر ابن حسنون أن (السَّلَم) هو "الصلح بلغة قريش"[١٩٥].

والفتح والكسر مع سكون اللام لغتان للعرب، قال الفراء: "أهل الحجاز يقولون في الصلح: هو السَّلْم، وسمعتها من بعض بني تميم كذلك... وقيس يقولون: السِّلْم"[١٩٦]، وفضَّل الفراء فتح السين ، وقال: هو أحب إليّ.

ويكون لقريش وجهان في هذا اللفظ بناء على ما ذكره الفراء وابن حسنون: (السَّلْم والسَّلَم).

واختُلِف في (السِّلْم والسَّلْم) في الآيتين المذكورتين، فقيل: هما بمعنى واحد، وقيل بالتفريق، ففرّقَ أبو عمرو بن العلاء بينهما، فجعل معنى: (السِّلْم): الإسلام، و(السَّلْم): المسالمة. وأنكر المبرد هذه التفرقة، وقال: اللغة لا تؤخذ هكذا، إنما تؤخذ بالسماع لا بالقياس، ويحتاج من فرّق إلى دليل[١٩٧]. وذكر ابن عاشور أن (السِّلْم) في الآية يجوز أن يكون بمعنى الصلح، واحتج لهذا بأمور:

- أن كون (السِّلْم) بمعنى الصلح لا خلاف فيه بين أئمة اللغة.
- أن هذا مقتضى خطابهم بـ(يا أيها الذين آمنوا) الذي هو كاللقب للمسلمين.
- أن هذا مقتضى صيغة الأمر في (ادخلوا) من أن حقيقتها طلب تحصيل فعل لم يكن حاصلًا، أو كان مفرَّطًا في بعضه.

وجاء (السِّلْم) بالكسر مرة واحدة في القرآن الكريم، و(السَّلْم) بفتح فسكون مرتين، و(السَّلَم) مفسَّرًا بالصلح مرتين.

الرُّجْز والرِّجْز

قال تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥] وقال: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاء﴾ [البقرة: ٥٩].

اختُلف في (الرُّجْز) بالضم و(الرِّجْز) بالكسر، فقيل: هما لغتان بمعنى واحد، وقيل: لكل لفظ معنى.

فذهب إلى التفريق الخليل[١٩٨]، ويحيى بن سلّام[١٩٩]، والأخفش[٢٠٠]، فذكر الخليل من معاني (الرِّجْز) بالكسر: العذاب، ووسواس الشيطان، وعبادة الأوثان، أما في قوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ فهو الصنم، وتكسر الراء فيه وتضم[٢٠١].

وكان مجاهد يقول: (الرُّجْز): الأوثان، و(الرِّجْز): العذاب[٢٠٢].

واختار الفراء أنهما لغتان، فأهل الحجاز يرفعون الراء، وتميم وعامة العرب يقولون: (الرِّجْز)[٢٠٣].

وذهب إلى أنهما بمعنى واحد أبو بكر السجستاني[٢٠٤]، والزجاج[٢٠٥]، والزمخشري[٢٠٦]، والعكبري[٢٠٧]. قالوا: الرجز: العذاب، ومعنى قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾: اهجر ما يؤديك إلى عذاب الله.

وقراءة (الرُّجْز) بالضم في ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ قرأها حفص والمفضل عن عاصم، وقرأ باقي السبعة، وأبو بكر عن عاصم بكسر الراء[٢٠٨]. ولم ترد بالضم في غير هذه الآية، وجاءت بالكسر في تسعة مواضع.

خَرْج وخَرَاج

قال تعالى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢].

اختُلف في (الخَرْج والخراج) فقيل: هما لغتان[٢٠٩]، فيكون معناهما وحدًا، ونسبهما ابن حسنون فقال: إن "(خرْجًا) يعني: جُعْلًا، بغير ألف بلغة حمير، و(خراجًا) بلغة قريش "[٢١٠]، وقال الخليل: "والخَرْج والخراج: ما يُخرَج من المال في السنة بقدر معلوم"[٢١١]. وذهب إلى أنهما واحد ابن دريد[٢١٢]، وذهب الفراء[٢١٣]، والزجاج[٢١٤]إلى التفريق في الصيغة، دون المعنى، فقالا: الخَرْج المصدر، والخراج الاسم، كالحَصْد والحصاد، والنَّوْل والنوال.

وذهب إلى التفريق في المعنى أبو عمرو بن العلاء، فقال: الخراج ما لزمك، والخرج ما تبرعت به[٢١٥]. وقال الزجاج: "الخرج: الفيء، والخراج: الضريبة"[٢١٦].

والأقرب عدم التفريق؛ لأمور:

-أنه نُصَّ على أنهما لغتان، ونُسِبتا، فتكونان بمعنى واحد.

-أنهما جاءا في سياق واحد دالٍّ على عدم التفريق، موحٍ بأن ما عند الله خير مما عند الناس: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢].

- أنه قُرئ في السبعة كلُّ لفظ مكان الآخر، فقد "قرأ ابن عامر: {خَرْجًا فَخَرْجُ رَبِّك} بغير ألف في الحرفين. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو

وعاصـم: {خَرْجًا} بغير ألف (فَخَرَاجُ رَبِّك) بألف. وقرأ حمزة والكسـائي: {خَراجًا فَخَراجُ رَبِّك} في الحرفين جميعًا بالألف"(٢١٧).

واختار الشـنقيطي عدم التفريق، فقال: "والتحقيق أن معنى (الخَرْج والخراج) واحد، وأنهما لغتان فصـيحتان، وقراءتان سـبعيتان، خلافًا لمن زعم أن بين معناهما فرقًا"(٢١٨).

وجاء لفظ (خَرْج) في القرآن الكريم مرتين، و(خَرَاج) مرة واحدة.

عجيب وعُجاب

قـال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢] وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

اختُلف في لفظي (عجيـب وعجـاب) أبمعنى واحـدٍ همـا أم بمعنيين؟ فـذهـب الخليـل(٢١٩)، وابن خـالويـه(٢٢٠)، والمعري(٢٢١) إلى اختلاف المعنى، وقالوا: إن (عُجَاب) فيها مبالغة، قال الخليل: "بينهما فرق، فأما العجيب فالعَجَب، وأما العُجَاب فالذي جاوز حد العجب" وقال المعري: "فعيل إذا أريد به المبالغة نُقِل إلى فُعَال، فإذا أرادوا الزيادة شـدّدوا، فقالوا: فُعَّال، من ذلك: عجيب وعجَاب، فإذا أرادوا أن يزيدوا للمبالغة قالوا: عُجَّاب".

وذهب الفراء(٢٢٢)، وأبو بكر السجستاني(٢٢٣)، وابن الأعرابي(٢٢٤) إلى أنهمـا بمعنى واحـد، وإيراد الفـراء لهـا في لغـات القرآن يقتضي أنهمـا لغتان، ونصّ ابن دريد(٢٢٥)، والواحدي عن مقاتل(٢٢٦) أن صيغة (فُعَال) لغة يمانية، ونُسِبت لأزد شنوءة.

وعدم التفريق أولى؛ لما يلي:

- أنه نُصَّ على أنهمـا لغتان؛ ومقتضى ذلك اتحـاد المعنى، ولـو كانت الصيغتان بلغة واحدة لكان التفريق أولى.
- أن الصـيغتين جاءتا في القرآن فاصـلتين، وجاءتا مناسـبتين لفواصـل الآيات في سـياقهما، فدلّ على أن للفاصـلة أثرًا في

اختلاف الاســتعمـال، وليس التفريق لاختلاف المعنى، والله أعلم.

وجاءت (عجيب) في القرآن في موضعين، و(عُجاب) في موضع واحد.

كَبِير وكُبَّار

قال تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَـلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٩] وقال: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢].

ما يُقال في (فعيل وفُعَّال) قريب مما قيل في (فعيل وفُعَال) غير أن من يرون التفريق يرون أن (فُعَّالًا) آكد في المبالغة من (فُعَال)، كما سبق في كلام المعري.

وقال الزجاج: "يقال: مكر كبير وكبَّار وكُبَار في معنى واحد"(٢٢٧).

ويؤيد هذا ما ذكره ابن دريد حيث قال: "و(كُبَّار) في وزن (فُعَّال) وهي لغة يمانية، أهل اليمن يسمون الرجل الكبير: كُبَّارًا"(٢٢٨).

ويؤيد اتحاد المعنى أن هذه الصيغة جاءت لمناسبة الفاصلة القرآنية قبلها: ﴿وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا﴾ [نوح: ٢١] ولم ترد في غير هذا الموضع، وجاءت صيغة (فعيل): (كبير) في أربعين موضعًا.

نُكْر ونُكُر

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] وقال: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦].

جاء لفظ (نكر) في القرآن الكريم مثقلًا: (نُكُر) ومخففًا: (نُكْر)، وهي في الأصل صفة على (فُعُل)(٢٢٩)، وتُخَفَّف بإسكان العين، وهما لغتان بمعنى(٢٣٠)، وجعل الفراء التثقيل لغة أهل الحجاز والتخفيف لأهل نجد(٢٣١).

ونصَّ غير واحد على أن هذا التنوع في الاستعمال جاء لمراعاة الفواصل، فقال الفراء: "وكأن القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع، ألا ترى أنه قال: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ فثقل في (اقتربت)

لأن آياتها مثقلة، قال: ﴿فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق: ٨] فاجتمع القراء على تثقيل الأول وتخفيف هذا"(٢٣٢)، وذهب إلى هذا أيضًا الأزهري(٢٣٣)، والفارسي(٢٣٤). وردّ النحاس ذلك، وأنكر ما ذكره الفراء، فقال: "وهذا غلط قبيح، فقد قرأ عبد الله بن كثير: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ بإسكان الكاف، وهذا الذي جاء به من اتفاق الآيات لا يستتبُّ ولا ينقاس"(٢٣٥). وما ذكره من أن ابن كثير قرأ بالسكون صحيح، وقد انفرد بهذه القراءة من السبعة(٢٣٦)، وأما إنكار موافقة رؤوس الآيات فلا يُسلَّم للنحاس، فهو كثير في القرآن، وعليه قراءة الجمهور، وهو رأي غير واحد من العلماء، كما سبق.

وجاء التخفيف في ثلاثة مواضع، والتثقيل في موضع واحد.

- وغالب ما قيل في: (نُكْر ونُكُر) يقال في:

نُذْر ونُذُر

قال تعالى:﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[المرسلات: ٦] وقال:﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦].

قال الفراء: "النُّذُر –ههنا- مصدر، معناه: فكيف كان إنذاري؟ ومثله: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ يخفَّفان ويثقَّلان، كما قال: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ فثُقِّل في (اقتربت)، وخُفِّف في سورة النساء القصرى(٢٣٧)، فقيل: نُكْرًا"(٢٣٨).

مَطْلِع ومَطْلَع

قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠] وقال: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

"(مطلَع الفجر) مصدر، و(مطلِع الشمس) يجوز أن يكون مكانًا، وأن يكون مصدرًا، والمضاف محذوف؛ أي: مكان طلوع الشمس"(٢٣٩)، وجاء في تاج العروس: "المطلَع بالفتح: الطلوع... إلا أن العرب تقول: طلعت الشمس مطلِعًا، فيكسرون، وهم يريدون المصدر"(٢٤٠).

فإن كان (مطلِع الشمس) مصدرًا كان هذا من تعدد الاستعمال في القرآن الكريم، ويؤيِّد هذا أن سيبويه ذكر أنهما لغتان، وأن تميمًا تكسر، وأهل الحجاز يفتحون، قال: "وقد كسروا المصدر... قالوا: أتيتُك عند مطلِع الشمس؛ أي: عند طلوع الشمس. وهذه لغة تميم. وأما أهل الحجاز فيفتحون"[٢٤١].

وجاء كلا اللفظين مرة واحدة في كتاب الله.

الخاتمة

الحمد لله على ما أعان ويسّر، وأعطى فأكثر، والصلاة والسلام على الهادي الأمين خير المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فهذه أبرز نتائج هذا البحث:

- قد ترد المادة اللغوية في القرآن الكريم بأكثر من صيغة واستعمال والمعنى واحد.
- للفاصلة القرآنية أثر كبير في تعدد الاستعمالات في كثير من المواضع.
- كثير من الاستعمالات المتعددة هي لغات لبعض العرب.
- مجيء كلمة على لغة من لغات العرب في القرآن الكريم يُشِيع استعمالها، وإن كانت هذه اللغة قليلة، فلا تُردّ نسبة لغة إلى أولئك القوم من العرب لورودها في شعر غيرهم بعد نزول القرآن.
- ما جاء على أكثر من لغة فالغالب يجيء على لغة أهل الحجاز، فتجد لغة أهل الحجاز في أحد الاستعمالات في مواضع كثيرة، وتجد لغة غيرهم في موضع واحد مثلًا، وربما روعي فيه مناسبة الفواصل.

- قد يصـــل تعدد الاســـتعمال في المادة الواحدة إلى ثلاثة اســـتعمالات، مثل: كُفْر وكُفور وكُفْران، وسِـلْم وسَـلْم وسَـلَم، والغالب يرد باستعمالين.

المصادر والمراجع

الأخفش؛ سعيد بن مسعدة (٢٢١هـ):

معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير الورد (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).

الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ):

- تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

- معاني القراءات، تحقيق: محمد الشعباني (طنطا، دار الصحابة، د ت).

الأعشى؛ ميمون بن قيس بن جندل (١١هـ):

الديوان، تحقيق: محمود الرضواني (الدوحة، وزارة الثقافة، ٢٠١٠م).

الأنباري؛ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (٥٧٧هـ):

الإنصاف في مسائل الخلاف (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ).

ابن الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ):

المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضـــيمة (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤٣٥هـ).

جرير بن عطية الخطفى (١١٤هـ):

-الديوان، تحقيق: نعمان محمد أمين طه (مصر دار المعارف، د.ت).

- الـديوان، تحقيق: تـاج الـدين شـــلق (بيروت، دار الكتـاب العربي، ١٤١٣هـ).

ابن الجزري؛ أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ):

النشـــر في القراءات العشـــر، عناية: علي محمد الضباع (المطبعة التجارية الكبرى، د.ت).

ابن جزي؛ أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ):

التســـهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي (بيروت، دار الأرقم، ١٤١٦هـ).

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ):

- الخصائـص، تحقيق: محمـد علي النجـار (مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).
- المحتسب، تحقيق: علي النجدي، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ).
- المذكر والمؤنث، تحقيق: مصـطفى علي قرمد (المنصـورة، المكتبة العصرية، ١٤٣٧هـ).

الجوهري؛ أبو نصر إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ):

الصـحاح تاج اللغة وصـحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ).

ابن خالويه؛ الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ):

- إعراب ثلاثين سورة (مصر، دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ).
- ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (مكة المكرمة، د. ن، ١٣٩٩هـ).

الخطيب؛ عبد اللطيف بن محمد:

معجم القراءات (دمشق، دار سعد الدين، ١٤٣٠هـ).

الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ):

كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السـامرائي (دار ومكتبة الهلال).

ابن حسنون؛ عبد الله بن الحسين المقرئ:

اللغات في القرآن، تحقيق: صلاح الدين المنجد (القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٣٦٥هـ).

أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ):

- ارتشـاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجـب عثمـان محمـد (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨).
-البحر المحيط، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة، مركز هجر، ١٤٣٦هـ).
- التـذييـل والتكميـل، تحقيق: حسـن هنـداوي (دمشـق، دار القلم، ١٤١٨هـ).

ابن دريد؛ أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ):

- الاشـتقاق، تحقيق: عبد السـلام هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٥٨م).

-جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).
ديوان الهذليين، إعداد: دار الكتب المصرية (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ).
الرازي؛ فخر الدين محمد بن عمر (٦٠٦هـ):
التفسير الكبير المسمّى (مفاتيح الغيب)، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
الزاهد؛ أبو عمر محمد بن عبد الواحد البغدادي (غلام ثعلب) (٣٤٥هـ):
ياقوتة الصراط، تحقيق: محمد بن يعقوب التركستاني (المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٣هـ).
الزبيدي؛ محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥هـ):
تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جمع من المحققين (الكويت، وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ).
الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ):
معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ).
الزركشي؛ بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ):
البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٦هـ).
الزمخشري؛ جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ):
الكشاف (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧).
أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ):
النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد (القاهرة، دار الشروق، ١٤٠١هـ).
السجستاني؛ أبو بكر محمد بن عزير (٣٣٠هـ):
غريب القرآن، تحقيق: محمد أديب جمران (سوريا، دار قتيبة، ١٤١٦هـ).
السجستاني؛ أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان (٢٥٥هـ):
- فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية (بيروت، دار صادر، ١٤١٦هـ).
- المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم الضامن (دمشق، دار الفكر، ١٩٩٧م).

- كتاب النخلة، تحقيق: حاتم الضامن (بيروت، دار البشائر، ١٤٢٢هـ).
ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ):
الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
ابن سلام؛ يحيى بن محمد بن يحيى (٢٠٠هـ):
- التصاريف، تحقيق: هند شلبي (مصر، دار النوادر القيمة، ١٤٣٣هـ).
السلمي؛ العباس بن مرداس (١٨هـ):
الديوان، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ).
السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ):
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط (ط٢، دمشق، دار القلم، ١٤٢٤).
سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ):
الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون (بيروت، دار الجيل، مصورة عن الطبعة المصرية).
ابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ):
- المخصص، تحقيق : خليل إبراهم جفال (بيروت، دار إحياء التراث العربي،١٤١٧هـ).
- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).
السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله (٣٦٨هـ):
شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
السيوطي؛ جلال الدين بن عبدالرحمن(٩١١هـ):
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد المختار (١٣٩٣هـ):
أضواء البيان (بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ).
الصاحب بن عباد؛ أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس (٣٨٥هـ):

المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين (بيروت، عالم الكتب، ١٤١٤هـ).

الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠هـ):

جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة، دار هجر، ١٤٢٢هـ).

طرفة بن العبد البكري:

الديوان، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م).

ابن عاشور؛ محمد الطاهر (١٣٩٤هـ):

التحرير والتنوير (تونس، دار سحنون، ١٩٩٧م).

عبد الحميد؛ محمد محيي الدين (١٣٩٢هـ):

شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ).

أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى (٢١٠هـ):

مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).

العتيبي؛ تركي بن سهو:

هشام بن معاوية الضرير (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٦هـ).

ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ):

الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).

عضيمة؛ محمد عبدالخالق (١٤٠٤هـ):

دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٥هـ).

العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ):

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي (ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ).

عمايرة؛ إسماعيل أحمد (١٤٣٨هـ):

ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية (عمّان، دار حنين، ١٤١٣هـ).

الفارابي؛ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (٣٥٠هـ):

ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر (القاهرة، دار الشعب، ١٤٢٤هـ).
ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ):
مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون (بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ).
الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (٣٧٧هـ):
الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ).
الفراء؛ أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):
- لغات القرآن، شرح وتعليق، الموافي الرفاعي البيلي (المنصورة، المكتبة العصرية، ١٤٣٧هـ).
- المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب (القاهرة، دار التراث، ١٩٨٩م).
- معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبدالفتاح شلبي، علي ناصف (مصر، دار المصرية ودار السرور، د.ت).
الفرزدق؛ همّام بن غالب (١١٠هـ):
الديوان، جمعه وشرحه: عبدالله الصاوي (القاهرة، مكتبة ابن تيمية،١٣٥٤هـ).
ابن قتيبة؛أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ):
- أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (مصر، المكتبة التجارية، ١٩٦٣م).
- غريب القرآن، تحقيق: السيد صقر (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ).
القرطبي؛ أبو عبدالله محمد بن أحمد (٦٧١هـ):
الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ).
الكفوي؛أبو البقاء أيوب بن موسى (١٠١٢هـ):
الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ).
لبيد بن ربيعة العامري(٤١هـ):
الديوان، تحقيق: إحسان عباس (الكويت، وزارة الإعلام، ١٩٨٤م)
المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ):

- الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي (ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ).
- المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي (القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠م).
- المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ).

ابن مجاهد؛ أبو بكر أحمد بن موسى (٣٢٤هـ):

السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ).

المعري؛ أبو العلاء أحمد بن عبد الله (٤٤٩هـ):

اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق: عبد الله الفلاح (مصر، دار الصحوة، ١٤٣٦هـ).

مكي؛ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ):

مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس (دمشق، دار المأمون للتراث، د.ت).

النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ):

- إعراب القرآن،تحقيق: زهير غازي زاهد (بيروت، عالم الكتب، ١٤٢٦هـ).
- معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ).

الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ):

التفسير البسيط، تحقيق: جمع من المحققين (الرياض، جامعة الإمام، ١٤٣٠هـ).

ابن يعيش؛ يعيش بن علي (٦٤٣هـ):

شرح المفصل، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب (الكويت، دار العروبة، ١٤٣٥هـ).

التعليقات الختامية:

* نشر في مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة، ع١٩، ج١، شعبان ١٤٤١هـ/ أبريل ٢٠٢٠.

(١) الأخفش، معاني القرآن، ٢/ ٧٠.
(٢) الفراء، لغات القرآن، ٢٢٧.
(٣) الفراء، لغات القرآن، ٧٨-٧٩.
(٤) المبرد، المقتضب، ٣/ ٣٤٦.
(٥) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ٢/ ١٢٤.
(٦) ابن جني، المذكر والمؤنث، ١٤٢.
(٧) المبرد، المقتضب، ٣/ ٣٤٦.
(٨) الفراء، لغات القرآن، ٧٨-٧٩.
(٩) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، ٨٢، ٨٣، وانظر: كتاب النخلة لأبي حاتم، ٨٣.
(١٠) الخليل، العين، مادة (سبل).
(١١) الفراء، المذكر والمؤنث، ٧٧.
(١٢) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٤٦.
(١٣) المبرد، المذكر والمؤنث، ١١٥.
(١٤) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٤٢٣- ٤٢٤.
(١٥) ابن جني، المذكر والمؤنث، ٦٩
(١٦) الأخفش، معاني القرآن، ١/ ١٨. ونحوه: ١/ ٣٠١، و ٢/ ٤١٤.
(١٧) الفراء، المذكر والمؤنث، ٩١.
(١٨) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٨١.
(١٩) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٤٩٢.
(٢٠) ابن جني، المذكر والمؤنث، ١٦٩.
(٢١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٧.
(٢٢) الفراء، المذكر والمؤنث، ٩١، ومعاني القرآن، ١/ ١٢٨، ولغات القرآن، ٤٣٤.
(٢٣) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٨١.
(٢٤) الخليل، العين، مادة (سقف).
(٢٥) الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٢٧، ولغات القرآن، ٤٣٥.
(٢٦) الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٢٧.
(٢٧) الفراء، لغات القرآن، ٤٣٤- ٤٣٥. وأورد البيت في معاني القرآن ١/ ١٢٨ من غير نسبة، وأورده ابن الأنباري في المذكر والمؤنث عن الفراء من غير نسبة أيضًا، وهو للفرزدق في ديوانه، ٣٦، برواية لا شاهد فيها، وهي: وَلَوْ رَفَعَ الإِلَهُ إِلَيْهِ قَوْمًا.
(٢٨) الخليل، العين، (طغو).
(٢٩) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٢٤٠.
(٣٠) الفراء، المذكر والمؤنث، ٨٨، ولغات القرآن، ٣٦١.
(٣١) السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٧١.

(٣٢) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٢٨٣.
(٣٣) ابن جني، المذكر والمؤنث، ١١١، ١٦٨.
(٣٤) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٢٨٣.
(٣٥) ديوان العباس بن مرداس السلمي، ٨٧، ٨٨.
(٣٦) ذكر رأيهما أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٩٦، وابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٤٦٦- ٤٦٧، ورأي الأخفش ليس في معاني القرآن له.
(٣٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٢٠٩.
(٣٨) العكبري، التبيان، ٢/ ٨٠٠.
(٣٩) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٢٣٠.
(٤٠) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ١٠٨.
(٤١) السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٩٦.
(٤٢) العكبري، التبيان، ٢/ ٨٠٠.
(٤٣) العكبري، التبيان، ٢/ ٨٠٠.
(٤٤) الخليل، العين، مادة (فلك).
(٤٥) الفراء، المذكر والمؤنث، ٨٨.
(٤٦) السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٧٣.
(٤٧) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٢٧٨.
(٤٨) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ٢٦٨.
(٤٩) ابن جني، المذكر والمؤنث، ١٢٨، ١٦٨.
(٥٠) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/ ٢٨١.
(٥١) الشعراء، ١١٩، ويس، ٤١، والصافات، ١٤٠.
(٥٢) السجستاني، المذكر والمؤنث، ٩٧.
(٥٣) إسما عيل عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ٩٦-٩٩.
(٥٤) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٨/ ٣٧٩.
(٥٥) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٨- ٣٩.
(٥٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ١٩٦.
(٥٧) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ٢/ ٢١٢. وذكر نحو هذا العكبري في التبيان، ٢/ ٧٠٥.
(٥٨) ابن عصفور، الممتع، ٢/ ٦٥٦- ٦٥٧.
(٥٩) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٣.
(٦٠) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٣٠.
(٦١) ابن عصفور، الممتع، ٢/ ٦٥٦.
(٦٢) ابن عصفور، الممتع، ٢/ ٦٥٦- ٦٥٧.
(٦٣) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٣٠.

(٦٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٥٥.
(٦٥) سيبويه،الكتاب، ٣/ ٥٣٠.
(٦٦) ابن عصفور، الممتع، ٢/ ٦٣١، ٦٣٥- ٦٣٦.
(٦٧) ابن جني، المحتسب، ٢/ ١٤٢، ونحوه عند الفارسي في الحجة، ٥/ ٤٠١.
(٦٨) في الكتاب: (التاء) والصواب (الفاء)؛ إذ لا تاء أخرى في الكلمة.
(٦٩) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٤/ ٤٨٦.
(٧٠) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٤- ٤٧٥.
(٧١) الفراء، لغات القرآن، ٨٠، وانظر: معاني القرآن له، ١/ ١٧- ١٨.
(٧٢) الفراء، لغات القرآن، ١٩٨.
(٧٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٤٥٠. والأنباري، الإنصاف، ٢/ ٦٤٨.
(٧٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٦.
(٧٥) الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٦٤٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٨٤، وتركي العتيبي، هشام بن معاوية الضرير، ٣٣٨.
(٧٦) الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٦٤٩.
(٧٧) أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٨٤.
(٧٨) المبرد، المقتضب، ١/ ٢٤٦، ونحوه عند ابن جني في المحتسب، ١/ ١٥٧، والخصائص، ٢/ ٢٣٣.
(٧٩) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٢٤.
(٨٠) الفراء، لغات القرآن، ١١١، وقال النحاس: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] "هذه لغة أهل الحجاز وبني أسد، وتميم يقولون: أمليت ". إعراب القرآن، ١/ ٣٤٤.
(٨١) الزمخشري، الكشاف، ١/ ٣٢٥.
(٨٢) الخليل، العين، مادة (سقى).
(٨٣) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٧١.
(٨٤) الأزهري، تهذيب اللغة، مادة (سقي).
(٨٥) مكي، مشكل إعراب القرآن، ١/ ٣٨٨.
(٨٦) العكبري، التبيان، ٢/ ٣٩.
(٨٧) الفراء، لغات القرآن، ٢٢٩، ونحوه في معاني القرآن، ١/ ١٠٨.
(٨٨) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/ ٣٥١- ٣٥٢.
(٨٩) لبيد، ديوانه، ٩٣.
(٩٠) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٥٩.
(٩١) أبو زيد، النوادر في اللغة، ٥٥٤.
(٩٢) النحاس، إعراب القرآن، ٥/ ٥٠.
(٩٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٠/ ١٢٣.

(٩٤) الخليل، العين، مادة (بدو).
(٩٥) ابن سيده، المخصص، ٤/ ٣٣٩.
(٩٦) ابن سيده، المخصص، ٤/ ٣٣٩.
(٩٧) الأزهري، تهذيب اللغة، ٣/ ٨٢.
(٩٨) الفراء، لغات القرآن، ١٩٧.
(٩٩) قرأ الجمهور: (يَبْدَأ)، وقرأ ابن مسعود وابن عمر: (يُبْدِئ) من: أبدأ يبدئ. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤/ ٢١.
(١٠٠) قرأ الجمهور: (يُبْدِئ ويعيد)، وقرئ: (يبدَأ) من (بدأ) الثلاثي، حكاه أبو زيد. أبو حيان، البحر المحيط، ٢٥/ ٣٣١.
(١٠١) الزركشي، البرهان، ١/ ٦٦.
(١٠٢) يونس ٤، يونس٣٤ مرتان، النمل ٦٤، الروم ١١، الروم ٢٧.
(١٠٣) الخليل، العين، مادة (نكر)، وانظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (نكر).
(١٠٤) الفراء، لغات القرآن، ٢٠٣.
(١٠٥) السجستاني، فعلت وأفعلت، ٨٧.
(١٠٦) النحاس، معاني القرآن، ٣/ ٣٦٣.
(١٠٧) ابن جزي، التسهيل، ١/ ٣٧٤.
(١٠٨) الخليل، العين، مادة (نكر).
(١٠٩) الفراء، لغات القرآن، ٢٠٢.
(١١٠) الأعشى، ديوانه، ١/ ٢٨٠.
(١١١) أبو حيان، البحر المحيط، ١٥/ ٤١٠.
(١١٢) الزبيدي، تاج العروس، مادة (نكر).
(١١٣) العكبري، التبيان، ١/ ١٦٩- ١٧٠.
(١١٤) السيوطي، المزهر، ٢/ ٢٣٩.
(١١٥) الزبيدي، تاج العروس، مادة (سأل).
(١١٦) الخليل، العين، مادة (سأل).
(١١٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٠٩.
(١١٨) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٤١٤. وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٤/ ٣٢١.
(١١٩) ديوان الهذليين، ١/ ٩٣، والمماصعة: المماشقة والمضاربة بالسيف.
(١٢٠) عمر بن أبي ربيعة، الديوان، ٢٢٤.
(١٢١) عمر بن أبي ربيعة، الديوان، ١٢٢.
(١٢٢) الخليل، العين، مادة (بعد)، وابن جني، المحتسب، ١/ ٣٢٧.
(١٢٣) الخليل، العين، مادة (بعد).
(١٢٤) ابن قتيبة، غريب القرآن، ٢٠٩.

(١٢٥) العكبري، التبيان، ٢/ ٧١٢.
(١٢٦) ابن جني، المحتسب، ١/ ٣٢٧.
(١٢٧) الفراء، لغات القرآن، ١٩٣.
(١٢٨) أبو حيان، البحر المحيط، ١٤/ ٢٥٦.
(١٢٩) الفراء، لغات القرآن، ٢٠٣.
(١٣٠) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٧٦.
(١٣١) ابن سيده، المخصص، ٣/ ٣١٣.
(١٣٢) أبو حيان، البحر المحيط، ١٤/ ٢٥٦.
(١٣٣) الفراء، لغات القرآن، ٢٠٣، وابن جني، المحتسب، ١/ ٣٢٧، أبو حيان، البحر المحيط، ١٥/ ٤٦٦.
(١٣٤) الخليل، العين، مادة (طوع)، والجوهري، الصحاح، مادة (طوع).
(١٣٥) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٨٢- ٤٨٣، وذكر نحو هذا الأخفش في معاني القرآن، ٢/ ٤٣٣، والفارسي في الحجة للقراء السبعة، ٥/ ١٧٩.
(١٣٦) الفراء، لغات القرآن، ٢٤٠.
(١٣٧) طرفة، الديوان، شرح الأعلم الشنتمري، ٤٥.
(١٣٨) عمر بن أبي ربيعة، الديوان، ٤٥٤.
(١٣٩) جرير، الديوان، تحقيق: تاج الدين شلق، ٥٥١. وليس في نشرة نعمان محمد أمين طه.
(١٤٠) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٩٦. وانظر: ابن السراج، الأصول، ٢/ ٣٨٣.
(١٤١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤/ ٢٣٦.
(١٤٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦.
(١٤٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤/ ٢٣٦.
(١٤٤) الفراء، لغات القرآن، ٢٥٦.
(١٤٥) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٠٦، والفراء، لغات القرآن، ٢٥٦، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٤/ ٣٣٥- ٣٣٧، وارتشاف الضرب، ٣/ ١١٩٣.
(١٤٦) الفراء، لغات القرآن، ٢٥٦.
(١٤٧) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ٨/ ٢٧١.
(١٤٨) الخليل، العين، مادة (خسر).
(١٤٩) ابن دريد، الجمهرة، (خ ر س). وانظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (خسر)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥/ ٣٥٩.
(١٥٠) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٥، ٦، ٨.
(١٥١) الفراء، لغات القرآن، ١٢٥.
(١٥٢) الفارابي، ديوان الأدب، ١/ ١٥٧.
(١٥٣) ومثلها: (خُسْرًا) في سورة الطلاق، فقد جاءت الفواصل قبلها: (يُسْرًا) و(نُكْرًا)،

وبعدها: (ذِكْرًا).

(١٥٤) الجوهري، الصحاح، مادة (كفر)، والكفوي، الكليات، ١٢١٧.

(١٥٥) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٨، ٩.

(١٥٦) ابن سيده، المحكم، مادة (كفر)، والجوهري، الصحاح، مادة (كفر).

(١٥٧) الفراء، لغات القرآن، ١٢٥.

(١٥٨) الفارابي، ديوان الأدب، ٢/ ١١٢.

(١٥٩) الفراء، لغات القرآن، ١٨٠- ١٨١.

(١٦٠) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/ ٢٢٨، ٤١٦، والأخفش، معاني القرآن، ١/ ٣٣٦-٣٣٧، والعكبري، التبيان، ١/ ٥٩٤، وأبو حيان، البحر المحيط، ١٣/ ٢٣٢، والسمين، الدر المصون، ٥/ ٤٥٠.

(١٦١) الخليل، العين، مادة (دكك). ونحوه عند ابن سيده، المحكم، مادة (دكك)، والجوهري، الصحاح، مادة (دكك).

(١٦٢) الصاحب، المحيط، (دكّ).

(١٦٣) الزبيدي، تاج العروس، مادة (دكك).

(١٦٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٧٩.

(١٦٥) الفراء، معاني القرآن، ٣/ ٢٢٩.

(١٦٦) الزخشري، الكشاف، ٤/ ٦٨٩.

(١٦٧) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٥/ ٤٠.

(١٦٨) الخليل، العين، مادة (حزن).

(١٦٩) الفراء، لغات القرآن، ٣٢١.

(١٧٠) الفارسي، الحجة، ٥/ ٤١٢.

(١٧١) ابن سيده، المخصص، ٤/ ٤٠٥.

(١٧٢) الخليل، العين، مادة (حزن).

(١٧٣) الفارسي، الحجة، ٥/ ٤١٢.

(١٧٤) الخليل، العين، مادة (توب).

(١٧٥) الفراء، لغات القرآن، ٣٦٣.

(١٧٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (توب).

(١٧٧) الأخفش، معاني القرآن، ٢/ ٤٩٨.

(١٧٨) ابن سيده المخصص، ٤/ ٦٢.

(١٧٩) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢/ ١٩٤.

(١٨٠) المبرد، الكامل، ٢/ ٧٩٠.

(١٨١) الطبري، جامع البيان، ٢٠/ ٢٧٧.

(١٨٢) النحاس، معاني القرآن، ٦/ ٢٠٢، وإعراب القرآن، ٤/ ٢٦.

(١٨٣) الكفوي، الكليات، ٦٠٧.

(١٨٤) الخليل، العين، مادة (حلل).
(١٨٥) الفراء، لغات القرآن، ٢٧٦.
(١٨٦) ابن قتيبة، غريب القرآن، ٢٨٨.
(١٨٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٤٠٤.
(١٨٨) النحاس، معاني القرآن، ٣/ ٣٦١، وإعراب القرآن، ٤/ ٢٤٣.
(١٨٩) الفارسي، الحجة، ٥/ ٢٦١.
(١٩٠) الفراء، لغات القرآن، ٢٧٦.
(١٩١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٤٣١.
(١٩٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢١١.
(١٩٣) الخليل، العين، مادة (سلم).(٤)
(١٩٤) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/ ٢٥٠، ٣٥٩. ونحوه: ابن قتيبة، غريب القرآن، ٨١، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه٥/ ١٦.
(١٩٥) ابن حسنون، اللغات في القرآن، ٢٥.
(١٩٦) الفراء، لغات القرآن، ٣٨١- ٣٨٢.
(١٩٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣/ ٢٣، والتحرير والتنوير، ٢/ ٢٧٦. ولم أجد هذا القول فيما بين يدي من كتب المبرد.
(١٩٨) الخليل، العين، مادة (رجز).
(١٩٩) يحيى بن سلام، التصاريف، ٣٢١.
(٢٠٠) الأخفش، معاني القرآن، ١/ ٧٤.
(٢٠١) الخليل، العين، مادة (رجز).
(٢٠٢) الفراء، لغات القرآن، ٤٣٧.
(٢٠٣) الفراء، لغات القرآن، ٤٣٧، ومعاني القرآن، ٣/ ٢٠٠.
(٢٠٤) أبو بكر السجستاني، غريب القرآن، ٢٤٧.
(٢٠٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥/ ٢٤٥.
(٢٠٦) الزمخشري، الكشاف، ٤/ ٦٤٤.
(٢٠٧) العكبري، التبيان، ١/ ٦٧.
(٢٠٨) ابن مجاهد، السبعة، ٦٥٩.
(٢٠٩) الفراء، لغات القرآن، ٢٤٥.
(٢١٠) عبد الله بن الحسين بن حسنون، اللغات في القرآن، ٣٨.
(٢١١) الخليل، العين، مادة (خرج).
(٢١٢) ابن دريد، الاشتقاق، ٢٦٧.
(٢١٣) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ١٥٩، ولغات القرآن، ٢٤٥.
(٢١٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣١٠.
(٢١٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٢/ ١٤٢.

(٢١٦) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣١٠.
(٢١٧) ابن مجاهد، السبعة، ٤٤٧.
(٢١٨) الشنقيطي، أضواء البيان، ٥/ ٣٤٤.
(٢١٩) الخليل، العين، مادة (عجب).
(٢٢٠) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ١٦٢.
(٢٢١) المعري، اللامع العزيزي، ١/ ٥١.
(٢٢٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٣٩٨، ولغات القرآن، ٣٥١.
(٢٢٣) أبو بكر السجستاني، غريب القرآن، ٣٤٤.
(٢٢٤) أبو عمر الزاهد، ياقوتة الصراط، ٤٣٥، عن ثعلب عن ابن الأعرابي.
(٢٢٥) ابن دريد، الاشتقاق، ٦٥.
(٢٢٦) الواحدي، التفسير البسيط، ١٩/ ١٥٣.
(٢٢٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥/ ٢٣٠.
(٢٢٨) ابن دريد، الجمهرة، (ب- ر- ك).
(٢٢٩) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٢٤٣- ٢٤٤.
(٢٣٠) الأزهري، معاني القراءات، ٤٩٤. والرازي، مفاتيح الغيب، ٢١/ ٤٨٣.
(٢٣١) الفراء، لغات القرآن، ٢٤٢.
(٢٣٢) الفراء، معاني القرآن، ٣/ ٢٢٤.
(٢٣٣) الأزهري، معاني القراءات، ٤٩٤.
(٢٣٤) الفارسي، الحجة، ٢/ ٣١، ٥/ ١٥٩.
(٢٣٥) النحاس، إعراب القرآن، ٥/ ١٢٠.
(٢٣٦) الفارسي، الحجة، ٦/ ٢٤١.
(٢٣٧) سورة الطلاق.
(٢٣٨) الفراء، معاني القرآن، ٣/ ١٠٧.
(٢٣٩) العكبري، التبيان، ٢/ ٨٦٠.
(٢٤٠) الزبيدي، تاج العروس، مادة (طلع).
(٢٤١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٩٠.

نون الوقاية
دراسة نظريّة تطبيقيّة*

د.عبدالعزيز بن عبدالله الخراشيّ
جامعة الملك سعود-الرياض

المقدم

الحمد لله رب الأنام، والصلاة على نبينا محمد والسلام، أفصح الخلق لسانًا، وأوفاهم بيانًا، وعلى آله وصحبه الأطهار والأبرار ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد

فالقرآن الكريم عزّ هذه الأمة، وقد نزل بلغة الضاد على لسان أصدق العباد، تحدّاهم بـ﴿نٓ ﴾ فعجزوا عن ذلك وقالوا نتربص به ريب المنون، وبعد ذلك أسلم من أسلم وصدّ من صدّ معاندًا متكبرًا، وشُغل من أسلم ممن أَلِف هذه الضاد وتلك النون بخدمتهما؛ فقدم من اشتغل بها من الرعيل الأول ومن بعدهم خير ما يقدمه من كان في عصرهم وزيادة حتى قدموا لنا نحوًا صافيًا ورضابًا حلوًا يستقي منه المهتم باللغة من دون بالغ عناء ولا سالف مشقة.

ولئن كان المتقدمون قد قدّموا لنا مادة علمية وفيرة؛ فلا يعني ذلك انتهاء العلم ولا جفاف منابعه؛ إذ العلم معين لا ينضب وبحر لا يعرف ساحله ومداه، يغرف منه الورى بلا ارتواء ولا انتهاء.

لذلك كلِّه تقدمت بالبحث في هذا الموضوع الذي أخذ طابع الانطوائية بين كتب النحاة؛ فهم منشغلون بدايةَ التدوين بالأساسيّات، ثم أتى عصر الترف العلمي فنقّبوا عن الجزئيات ليرصّعوا بها إبداع السابقين؛ فكان لهم ما أرادوا، إلا أن هذا الموضوع بدا متشعبًا ومتشتتًا

بين كتب النحاة يتوق إلى من يلمّ شـعثه، ويجمع شـتاته، ويؤلّف بين عناصره، وينتهي بخلق روح المودة بين من اتجه إلى الصـناعة، ومن اتجه إلى المعنى والمضـمون؛ لذلك ولشـعوري بالنقص تجاه هذا الموضـوع وحاجتي إلى التقرب منه بقراءة مصـادره القديمة ومعايشـة مراجعه الحديثة، كان اختيار هذا الموضـوع الذي يجعل المرء يطّلع على أبواب نحوية عدة نظرًا لتعدد حالات (نون الوقاية) وكيفية لحاقها.

وقد نهجت في هذا البحث منهجًا آثرت فيه أن ألحق الشـكل إلى نظائره والعزيز إلى ما يشـد من أزره، كما وقد جعلت الخلاف يدور بين النحاة، وأدلي بدلوي إن ظهر لي مدخل وحجة قوية متكئًا على اجتهاد خاص لعلّه يكون أقرب إلى القبول والصحة منه إلى الرفض والفساد مع ذكر من رجح من النحاة، كما وقد ترجمت للأعلام الواردة أسـماؤهم في النص، وشرحت الشـواهد الشـعرية مع التعريف بقائليها -إن عرفوا-، وقد خصـصـت الآيات القرآنية باللون الأخضر- تمييزًا لها عن كلام البشر[١]، كما وقـد ضبطت الشواهد كلَّها بالشكل، وإذا ما أردت الإحالة إلى مصدر أو مرجع فإني أعبّر بلفظ (ارجع) إن كنت قد نقلت نصًا، وإن كنت قد ألّفت بين نصوص عدة في قضية من القضايا فإني أعبّر بلفظ (انظر)، كما وقد ذكرت وفاة كلّ علم يرد في النص وإن تكرر أحلت إلى رقم صـفحته التي ترجم فيها[٢]، كما وأنه إذا ما مرّ ذكر رأي جمع من العلماء رتبتهم بحسْب السبق في الوفاة، وإضافة إلى ما ذكر وتيسيرًا لمن يتواضـع بمطالعة هذه الوريقات العليلة جعلت فهارس متنوعة رتبت حسب الترتيب (الألفبائيّ) [٣]، كما وأني إذا ما ذكرت ضمير المتكلم (نا) أو ما أشبهه فإنما أريد المشاركة الحيّة مع من شرفني بقراءة هذا البحث والتعقيب عليه.

وقد جهدت في هذا البحث نظرًا لطبيعته ومشـقته، وما صـاحبه من قلة الخبرة وصعوبة البداية؛ مما ولد عندي شعور الخوف والرهبة،

ثم زاد على ذلك ضيق الوقت الذي كنت أظنه قليلًا، وعدم القدرة على تطويع النفس للرضــوخ إلى مســيرة جـديـدة في الحياة، كما وأن في استخراج الكتب من المكتبة صعوبة بالغة، وذلك لعدم اعتماد جامعتنا وللأسـف على الحاسـوب [حينها]، وإذا كان في إخراج الكتب صـعوبة ومشـــقة فإن التعامل معها أشــد صــعوبة؛ إذ ليس الأمر متوقفًا على حروف عطف وعبارات رنانـة وإحـالات إلى أمّات الكتـب، إنما الأمر متوقف على كيفيـة ربط هـذه المعلومـات كي تخرج الفكرة قويـة متماســكة، تلكم كانت أصــعب الظروف التي واجهتها في كتابة هذا البحث.

ولكن ما بعد الضيق إلا الفرج؛ فالعزيمة الصادقة والاندفاع العارم يحطم كل صــعب من شــأنه أن يعوق مســيرة النفْس المتطلعة، وإلى جانب العزيمة الصادقة فإنني لا أنسى جهد كل من وقف معي وساعدني في هذا البحث من أصــحاب الخبرة والمشــورة في هذا المجال؛ مما ســاعدني على الخروج من تلك النفســية المتأزمة؛ فقد أرشــدوني إلى استثمار الوقت والمسارعة في كتابة البحث وعدم التسويف؛ فالإنسان حينما ينظم وقته ويبادر إلى عمــل الشيء فإنه يجــد النفس في أعظم راحــــة وأهدأ سريرة، وإن كان لي من كلمة شـكر نظير كل ما تقدم فإنني لأشكر بعد الله معلمي وأستاذي الدكتور/ محد حسن عثمان الذي لم يألُ جهدًا في بذل كل عون لأبنائه الطلاب مرشـدًا وموجهًا نحو ما ينبغي فعله ويجب تركه، كما وقد قدم لأبنائه المصادر والمراجع الذي يعد هو في قمتها من حيث الثراء العلميّ والفكريّ، كما وقد قدم الوســائل التي تعين على عملية إنجاز البحث والقضـاء على وعورته والقدرة على تولي زمامه، وذلك من خلال استخدام طريقة البطاقات ثم كتابة جزء ما من البحث وعرضه على الأستاذ الذي يوجه نحو الصحيح، ويعزز المقبول، ويثني على الجيّد، تلكم كانت هي الوســائل الناجعة التي حلَّت ما نحن فيه من مشكلات إزاء تأدية هذا البحث.

أســـأل الله العليّ القدير أن يجعل ما عملناه في ميزان أعمالنا يوم نلقاه إنه جواد كريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

غرّة محرم ١٤١٨هـ

التمهيد

قبل خوض غمار هذا البحث يجدر بي أن أمهد الطريق إلى صلبه بوريقات أحسب أن من شأنها تذليل شماسه ووعورته؛ بحيث يسهل علينا فتح مصراعيه بتلك المقاليد التي يحسن بي أن أتحدث عنها؛ لذلك كان لزامًا عليّ أن أوجز نظرة النحويين إلى هذا الموضوع.

فقد اختلفت اهتمامات النحاة بهذا الموضوع تبعًا لميولاتهم النحوية المتعددة؛ لذلك نجد المطنب المستفيض والموجز كما وأننا نجد المتوسط، ولا يعني ذلك حرمانهم شرف السبق بقدر ما يعني اختلاف مرئياتهم النابعة من تأثير الأحوال المصاحبة حالة تسطيرهم كتبهم وتدوينها، وبذلك تفاوت النحاة في التعبير عن أهمية (نون الوقاية) تفاوتًا شكليًا لا غرو أن يخلق تفاوتًا مضمونيًا؛ بحيث نجد من يفرد لها فصلًا مستقلًا يكون تذييلًا للحديث عن الضمير، وهناك من يدخلها ضمنًا مع أخواتها من النونات الأخريات تتبعًا لمعاني الحروف مُريدًا بذلك إلحاق الشيء بشكله ونظيره.

وإذا كانت هذه حال (نون الوقاية) في كتب النحاة فإنه من المفترض علينا أن نغرس روح الألفة بين أنواع النونات، ومن ثَمَّ ننطلق إلى تفريعات تختص بما نحن في صدده تحت ضوء التنظير الذي ينير لنا ساحة التطبيق، وعلى ما مرّ ذكره فَصُح المراد بيانه والحديث عنه ألا وهو:

أنواع النونات:

قد تعددت أنواع النونات في لغة الضاد إلى أنواع عدة، وهي بصورة موجزة ما يأتي:

١- نونا التوكيد:

الخفيفة والثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[٤].

ويختصان بالدخول على الأفعال؛ الأمر مطلقًا والمضارع إن كان مستقبلًا دون الماضي[٥].

٢- نونا جمع السلامة المذكر والمثنى:

وهي نون تلحق آخر المثنى والمجموع جمع السلامة من المذكرين العاقلين، أو ما جرى مجراهم؛ لتدلّ على كمال الاسم، وأنه منفصل مما بعده نحو: (الزيدَانِ، والزيْدَينِ) للمثنى، وأما الجمع فهو: (الزيْدُونَ، والزيْدِينَ) [٦].

٣- نون الأفعال الخمسة:

وهي أن تكون علامة الرفع في كل فعل لحقه ضمير التثنية أو علامتها وهي الألف، وضمير الجماعة المذكرين في الأصل أو علامتهم وهي الواو، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة وهي الياء، وكان ذلك الفعل مضارعًا؛ فالنون في جميع هذه علامة إعراب، والذي يدلّ على أنها علامة إعراب حذفها في النصب والجزم إذا قيل:لم يفعلا ولن يفعلا، ولم يفعلوا ولن تفعلوا، ولم تفعلي ولن تفعلي[٧].

٤- التنوين:

نون ساكنة تلحق الآخر، تثبت لفظًا وتسقط خطًّا[٨]. وزاد عليه ابن هشام ت٧٦١هـ[٩] بقوله: "نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد"[١٠] من دون أيِّ ذكر للقيد الإملائي.

وقد تعددت أقسامه وتشعبت محاوره وهي على سبيل الإجمال:

تنوين التمكين. تنوين التنكير. تنوين المقابلة. تنوين العوض. تنوين الترنم.

وقد زيد على هذه الأقسام تنوينا: (الغالي، والضرورة)[١١].

٥- نون الإناث:

أن تكون علامة لجماعة المؤنث لاحقة للفعل الماضي والمضارع إذا تقدم واحد منهما على الفاعل إنْ كان الفعل له نحو:

(ضَرَبْنَ الهنداتِ أو يَضْـــــرِبْنَ) ، أو المفعول الذي لم يُسَـمَّ فاعله نحو (ضُرِبْنَ الهنداتُ) ؛ فتكون إذ ذاك حرفًا كتاء التأنيث، وإن تأخرت مع الفعل عن الاسم فهي اسم كقولك: (الهنداتُ قُمْنَ أو يَقُمْنَ)(١٢).

٦- نون الوقاية:

وهي مصب الحديث، إذ البحث منساب بالحديث عنها، وهو ما سيأتي خبره في الورقات القادمة -إن شاء الله-.

تلكم كانت إشـــارة عاجلة نحتْ منحى الإيجاز –دون الاختزال-؛ لنأخذ فكرة مصـــغرة عن أنواع النونات وما انطوت عليه الدراســـات النحوية فيما هو بين أيدينا.

الفصل الأول: الجانب النظريّ

المبحث الأول: التعريف، والأسماء، وسبب التسمية:

أ- التعريف:

- في اللغة:

قال ابن منظور(٧١١هـ)[١٣]: "الوَقاية والوِقاية والوُقاية: كل ما وقيت به شيئًا"[١٤].

- في الاصطلاح:

عرفها المرادي(٧٤٩هـ)[١٥] بقوله: "نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم إذا نصبت بفعل... أو بـــ(إنّ) وأخواتها... أو جرّت بـــ(من) أو (عن)"[١٦].

وقد بيّن المرادي بهذا التعريف حكم نون الوقاية من حيث بناؤها على الكسر، ومتى تلحق وأين موقعها بالنسبة إلى ياء المتكلم.

- محاولة الربط بين الحدين اللغوي والاصطلاحي:

إذا ما تأمّلنا الحد اللغوي فإننا نجده مصادقًا للاصطلاحي حيث إنّ الحد اللغوي جاء عامًا لكل شيء وقيت به، وأما الاصطلاحي فهو مختص بالنون وفي حالة خاصة، وعلى ذلك فالترابط فيما بين الحدّين واضحٌ وجليٌّ.

ب- أسماؤها:

اشتهرت بـ (نون الوقاية)، ولكنّ تلك الشهرة لم تحرمها من اسم آخر؛ فقد سميت بـ(نون العماد) هكذا ذكره ابن هشام (٧٦١هـ) فقال: "نون الوقاية وتسمى نون العماد أيضًا"[١٧].

ولعلّ تسمية بعض النحاة لها بـ(نون العماد) مُفَادٌ من قول شيخ النحاة سيبويه (١٨٠هـ)[١٨]: "وتعمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونًا له من ... الجر"[١٩].

فقوله: (تعمد) دلالة إلى أن النون عِمَاد لتلك الياء وذلك الفعل؛ فالياء محتاجة لها في حمل تلك النون للكسر، والحال نفسها مع

الفعل حيث إنه محتاج كذلك لتلك النون التي ستحمي آخره من الكسر المشبه للجر –والله أعلم-.

ج- سبب التسمية:

وأما سـبب التسـمية فيتجلّى في تعليل الشـيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)[٢٠] حيث يقول: "وإنما سـميت نون الوقاية؛ لأنها وقَتْ محذورين في فعل الأمر... أحدهما: التباس ياء المتكلم، والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة"[٢١].

زد على ذلك ما ذكره الناظم (٦٧٢هـ)[٢٢] فقال: "... ومن التباس التباس الفعل بالاسم في نحو ضربي "[٢٣]. يريد التباس الفعل بالمصدر.

وعلى ذلك يكون سـبب التسـمية نابعًا من عملها؛ إذ إنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر، والجر من خصائص الأسماء، كما ترفع التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وكذلك أمر المذكر بأمر المؤنثة.

وأما تسميتهم لها بالعماد، فقد علّل ذلك المبرد ت(٢٨٥هـ)[٢٤] بقوله: "هذه النون زائدة، زادوها عمادًا للفعل؛ لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر"[٢٥]. بمعنى أن هـذه النون قـد أُتُكِئ عليها فكانت عمـادًا للفعل بحيث عمد إليها فكفته المحاذير.

المبحث الثاني: أحكام لحاق نون الوقاية:

يختلف حكم لحاق نون الوقاية تبعًا لاختلاف العامل في ياء المتكلم؛ لذلك جاءت أحكام لحاق نون الوقاية خمسة، هي: (الوجوب، الغالب، استواء الأمرين، القلّة، الامتناع).

١/ الوجوب: أ- مع الفعل. ب- مع اسم الفعل. ج- مع (من، عن) .

أ- مع الفعل:

يـاء المتكلم تنصب وتخفض؛ فإن نصبها فعـل متصرف نحـو: أَكْرَمني أو يُكرمني أو أَكْرِمْني؛ ماضـيًا أم مضـارعًا أم أمرًا؛ وجبت نون الوقاية؛ لتقي آخـر الفعل من الكسر المشبه للجـر، والجـر من خصائص الأسماء[٢٦].

وكذلك إن نصـــبها جامد نحو: (عســـاني) ومنه قول الشـــاعر عمران ت(٨٤هـ):

ولي نَفْسٌ أَقُولُ لهَا إذَا مَا   تُنازِعُنِيْ لَعلِّي أَوْ عَسَانِي[٢٧]

ومنه (ليس) تقول: ليسني وعليه جاء من العرب قولهم: (عَلَيْهِ رجلًا لَيْسَنِيْ)؛ أي: ليلزم رجلًا غيري[٢٨].

وقد جاء في النظم قول رؤبة (١٤٥هـ)[٢٩]:

عَدَدْتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطيسِ

إن ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِيْ

قال ابن هشام (٧٦١هـ): ضرورة[٣٠].

وفي حقيقة الأمر أن ابن هشام سائر على مذهب الجمهور الذي يقطـــع بأن (عسى، وليس) فعـــلان جامـــدان، وقد ذكـــر المـــرادي ت(٧٤٩هـ)[٣١] خلافًا في (عسى) مُفَاده أنها قد اختلف فيها بين الفعلية والحرفية ورجّح الفعلية، وهو الكلام في (ليس).

وعلى قـــول الجمهور في كـــون (عسى، وليس) فعلين فإن نون الوقاية تلزم، وأما إن كانا حرفين فإنها تمتنع.

ويُحمل على ذلك فعلا التعجب؛ فهما جامدان نحو: (ما أفقرني إلى عفو الله!) و(ما أحســـنني إن اتقيت الله!)، وهناك من جوّز قولهم: (ما أحسني!) باعتبار (أحسن) اسم[٣٢]، ودلّهم على كونه اسمًا تصغيره حيث ســـمع: (ما أُحيســـنه!)[٣٣]، والتصـــغير من خصـــائص الأســـماء المتمكنة، ولكنّ هذا التصـــغير شـــاذ؛ لكون الاســـم غير معرب، ولكونه جامدًا كذلك بَيْد أنّ هناك سببًا يجعلها قريبة من الاسمية وهو الجمود -والله أعلم-.

ويلحق بالأفعال ما كان مترددًا بين الفعلية والحرفية نحو: (ما عداني، وما خلاني، وحاشـــاني) ؛ فتجب نون الوقاية إن قدرت أفعالًا، وعليه جاء قول الشاعر[٣٤]:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِيْ فَإِنَّني   بِكُلِّ الذِي يَهوَى نَدِيمِيَ مُوْلَعُ

فـــ (خلا) و(عدا) و(حاشا) مترددة بين كونها فعلًا متعديًا أو حرف جر خافضًا[٣٥]، وهي في الحالين من أدوات الاستثناء.

* مسألة:

قبل أن أختم الحديث عن الموضـع الأول من مسـألة الوجوب يجدر بي أن أشـير إلى أن الفعل المضـارع إذا كان مرفوعًا بثبوت النون واتصـلت به نون الوقاية؛ لكون الفعل ناصـبًا لياء المتكلم؛ فالنحاة في حكم لحاق نون الوقاية على قسمين:

أ- القسم الأول: واجبة اللحاق، وهو قول سيبويه(١٨٠).

ب- القسم الثاني: جائزة اللحاق، وهو قول بعض النحاة كالأخفش(٢١٥هـ)، والمبرد (٢٨٥هـ)، وأبي علي الفارسي ت(٣٧٧)، وابن جني(٣٩٢هـ)[٣٦].

وتبعًا لهـذا الخـلاف اختلـف في قـراءة ﴿ تَأْمُرُوٓنِّي ﴾[٣٧] بالتخفيف، وقراءة ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾[٣٨] بالتخفيف، وقد ذكر ابن الجزري (٨٣٣هـ)[٣٩] في قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُوٓنِّي ﴾ ثلاث قراءات؛ "فالأولى: قراءة المدنيين بتخفيف النون، والثانية: قراءة ابن عامر بنونين خفيفتين: الأولى: مفتوحة، والثانية: مكسورة، وقرأ الباقون بالتشديد"[٤٠].

وعلى قراءة التخفيف اختلف في أيِّ النونين قـد حـذف؛ نون الرفع أم نون الوقاية، ورجح ابن هشـام (٧٦١هـ) أن المحذوفة نون الرفع[٤١]، ولعل ذلك راجع لوجهين هما:

١- أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادًا في النصـب والجزم ونادرًا في غيرهما؛ فحمل الرفع على أخويه في هذا الشاهد.

٢- أن نون الوقاية قد أتي بها لغرض؛ فلا تحذف.

وذهب الأخفش (٢١٥هـ)، والمبرد (٢٨٥هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وابن جني (٣٩٢هـ)[٤٢] إلى أن المحذوف نون الوقاية؛ فالتكرار حاصـل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سـابقة عليها، والتكرار هو الداعي إلى التخفيف؛ فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند إرادة التخفيف. زد على ما ذكر أن نون الرفع علامة إعراب، وهي أولى بالمحافظة؛ لذلك ترجح القول بأن المحذوف (نون الوقاية) –والله أعلم-.

وذكر أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) في ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ قراءتين هما: "يقرأ بتشـــديد النون على إدغام نون الرفع في نون الوقاية والأصـــل تحاجونني، ويقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين، ثم اختلف في أيهما المحذوفة؛ فجاء فيها وجهان: أحدهما: هي نون الوقاية؛ لأنها الزائدة التي حصـــل بها الاســـتثقال... وثانيهما: نون الرفع؛ لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء، ونـــون الرفـــع لا تكسر"[٤٣]. وإلى ذلك أميل على نحو ما تقدّم في خلاف ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾؛ إذ نون الوقاية قد جاءت لغرض.

ب- مع اسم الفعل:

تلحق نون الوقاية أســـماء الأفعال القياســـيّة إذا نصـــبت ياء المتكلم نحو: (دراكني، وتراكني، وعليكني) بمعنى: أَدْركني، وبمعنى: اتركني، وبمعنى: الزمني[٤٤].

مع – (من، عن) :

وتلزم نون الوقاية إذا جَرّت (من، وعن) ياءَ المتكلم؛ فتقول: (منِّي وعنِّي) صيانة لسكون البناء مـــن الكسر[٤٥]، وما جاء خلاف ذلك فهو مقصور على ضرورة الشعر كقول الشاعر[٤٦]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهمُ وَعَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلا قَيْسُ مني

وقد حكى الصبان (١٢٠٦هـ) في حاشيته أنه في غاية الندرة[٤٧]. كما وقد حكى صـــاحب العدة عن ابن الناظم (٦٨٦هـ)، وابن هشـــام (٧٦١هـ) إنكارهما للبيت[٤٨].

٢/ الغالب:

ويغلب لحاق نون الوقاية ياء المتكلم إذا وقعت معمولة إما بنصـــب وإمّا بخفض من أحد هذه العوامل: أ- لَيْتَ.ب- لَدُنُ.ج- قَطْ، قَدْ.

أ- لَيْتَ:

إذا نُصـبت ياء المتكلم بـــ(ليت) فالغالب لحاق نون الوقاية؛ لشـــبهها الفعل في الوضـــع والبناء على الفتح، وكـذلـك في العمـل والمعنى[٤٩].

ومما جاء على الكثير قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾[٥٠]، وجميع ما ورد في القرآن جاء على الغالب.

وأمّا ما جاء على غير الغالب؛ فمنه قول ورقة بن نوفل ت(١٢ق. هـ)[٥١]:

فَيَا لَيْتِي إِذَا ما كان ذَاكُمْ   وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوْجَا

وقد قال عنه سـيبويه (١٨٠هـ) ضرورة[٥٢]، وتبعه ابن يعيش (٦٤٣هـ)[٥٣]، وابن هشـام (٧٦١هـ)، وجوّز الفراء ت(٢٠٧هـ)[٥٤] (ليتني وليتي) ، وعلّق الأشـموني (٩٠٠هـ)[٥٥] بندرة التجرّد، وتبعه الصـبّان (١٢٠٦هـ) في حاشيته[٥٦].

ومجمع القول –والله أعلم- أن الغالب لحاق نون الوقاية، ويقل التجرد منـها، وليس على سبيل النـدرة أو الضرورة لتعضيد الشواهد ذلك، ومن تلك الشواهد قول زيد الخيل ت(٩هـ) -رضي الله عنه-[٥٧]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قالَ: لَيْتِي   أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِيْ

ومنه قول الشاعر[٥٨]:

زَعَمُوا أَنَّني ذُهِلتُ وَلَيتي   أَستطيعُ الغَدَاةَ عَنهُ ذُهُولَا

والضرورة حكم على بيت أو اثنين وكذا الحال في الندرة ؛ فكيف بهـذه الشـواهد؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى فالذي حملهم على الحكم بوجوب لحاق نون الوقاية في سعة الكلام بـ(ليت) هو أنها بمعنى الفعل (أتمنى)؛ أي: بالحمل على المعنى، وهي بمنزلة الفرع من الفعل (الأصل) ، ولا يأخذ الفرع حكم الأصل قدًّا بقدّ -والله أعلم-.

ب- لَدُنْ:

ومما تلحقه النون في الغالب (لدن) صونًا لسكون البناء عن الكسر[٥٩]، وإنما جاءت متجردة من النون في بعض القراءات حملًا لها على معنى: (عند) [٦٠] التي إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحقها نون

الوقاية، وقد جاء في محكم التنزيل قوله -جلَّ شأنه-:﴿ قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾(٦١)، وقد ذكر أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) في هذه الآية قراءتين فقال(٦٢): "يُقرأ بتشديد النون، والاسم لدن، والنون الثانية وقاية، وبتخفيفها، وفيه وجهان: أحدهما: هو كذلك إلّا أنه حذف نون الوقاية كما قالوا: قدني وقدي. والثاني: أصله (لَدُ)، وهي لغة فيها، والنون للوقاية".

ولعل نون الوقاية تلحق (لدن) إذ أضيفت إلى ياء المتكلم صونًا للسكون الدال على البناء -كما سلف-، وقد تتجرد من النون التماسًا للتخفيف وحملًا لها على معنى (عند) التي لا تدخلها نون الوقاية عند إضافتها إلى ياء المتكلم -والله أعلم-.

ج- قط، قد:

ومما تغلب عليه نون الوقاية إذا أضيفت إلى ياء المتكلم (قط، وقد) (٦٣)، وهما اسمان مبنيّان على السكون، وعلة لحاق النون هي ما ذكر ابن يعيش (٦٤٣هـ): "اعلم أنّ... قط وقد بمعنى حسب أسماءٌ مبنية على السكون... ومن الأسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو إعراب، وياء المتكلم يكون ما قبلها متحركًا مكسورًا، فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم؛ فتكسر أواخرها لها؛ فتلتبس بما هو مبني على حركة، أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين نحو: يد وهن؛ فجاؤوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم وإيثارًا لبقاء سكونها؛ لئلا يقعوا في باب ليس)(٦٤).

ومما جاء جامعًا بين الغالب وغير الغالب قول أبي نخيلة(٦٥) ت(١٤٥هـ):

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وكذلك قول الشاعر(٦٦):

اِمتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ: قَطْنِي   مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

ومما جاء على غير الغالب قول المصطفى ﷺ فيما يرويه عن ربه في الحديث القدسي[٦٧]: "يلقى في النار، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع الجبار فيها قدمه؛ فتقول: قطي قطي".

ومجيؤه على غير الغالب مغتفر؛ لأنها بمعنى حسبي؛ فعوملت حملًا على المعنى، ومن ألحقها نون الوقاية حملها على اسم الفعل بمعنى كفاني[٦٨].

وعلى ذلك فإن ياء المتكلم إذا خفضت بـ(لدن، أو قط، أو قد) ، أو نصبت بـ(ليت) لحقتها نون الوقاية في الغالب، وقد تتجرد عنها في غير الغالب.

٣/ استواء الأمرين:

ويجوز لحاق نون الوقاية وعدمه إذا نصبت ياء المتكلّم بـ (إنّ، وأنَّ، وكأنّ، ولكنّ)، وعلّة لحاق النون هي مشابهة هذه الأحرف الفعل في العمل وفتح الآخر، ونجردها من نون الوقاية لكراهية توالي الأمثال، وقيل: المحذوفة هي النون الساكنة الأولى، وقيل: بل الثانية، وقيل: هي نون الوقاية[٦٩] وإلى ذلك أميل؛ لأن الثقل وتوالي الأمثال ناشئ من نون الوقاية -والله أعلم-.

وشاهد (إنَّ) بلحاق النون وعدمه قول مجنون ليلى ت(٦٨هـ)[٧٠]:

وإِنِّي عَلَى لَيْلى لَزَارٍ، وإنني   عَلَى ذَاكَ فيما بَيْننَا مُسْتَدِيمُها

وشاهد (أَنَّ) بيت معبد التميمي[٧١]:

أَظَنَّ ضِرَارٌ أَنَّني سَأُطِيعُهُ   وأَنِّي سَأُعْطِيهِ الذي كُنتُ أمْنَعُ

وشاهد (كأنَّ) على الإثبات قول النابغة الشيباني ت(١٢٥هـ)[٧٢]:

كَأَنِّي حَلَوتُ الشِّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ   صَفَا صخرةٍ صَمَّاءَ يَبْسٍ بِلَالُهَا

وأما (لكنَّ) فشاهد الحذف قول الحقِّ تبارك وتعالى ﴿ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ ﴾[٧٣].

وشاهد الإثبات قول لبيد ت(٤١هـ)[٧٤]:

رَمَتني بَناتُ الدَّهرِ من حيثُ لا أدري فكيفَ بِـمَن يُرْمَى ولَيس بِرَامِ
فَلَـــو أنَّني أُرْمَى بِنَبْـلٍ رأَيتهـــــا ولكنني أُرْمَى بغير سِهَـــــامِ

* مسألة:

ذكر ابن يعيش ت(٦٤٣هـ) أنَّ هذه الأدوات إذا دخلت على ياء المتكلم "قلّلوا (إنني، وأنني، وكأنني، ولكنني) وأكثروا (إني، وأني، وكأني، ولكني)، وسـوَّغ الحذف؛ لكثرة اسـتعمالها في كلامهم، وقد اجتمعت في آخرها نونات وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلًا في لحاق هذه النون لها، وإنما ذلك بالحمل على الأفعال؛ فلاجتماع هذه الأسـباب سوغوا حذفها"[٧٥].

وهذا الكلام صحيح إلا أنه بوضع هذه المرجحات إزاء مرجحات اللحاق تتساقط المرجحات، وبذلك يتساوى الحكمان.

وقـد ذهـب إلى نقيض رأي ابن يعيش ت(٦٤٣هـ) المـالقيُّ ت(٧٠٢هـ) في الرصـف[٧٦]؛ حيث إنه أوجب لحاق النون، وما جاء ظاهره حذف النون؛ فإن المحذوفة نون الحرف وليست نون الوقاية.

ويُرد على المالقيِّ ت(٧٠٢) –رحمه الله- بما يأتي:

١- أن نون الوقاية قد أتي بها لغرض، والإتيان جائز لوجود مرجحات عدم الإتيان.
٢- أن نون الوقاية في الطرف من حيث ترتيب النونات، والأطراف محل الحذف والتغيير.
٣- أن الثقل الناجم عن توالي النونات منشؤه نون الوقاية.
٤- أن النونين المدغمتين في نهاية الأحرف أصلان للكلمة؛ فلا يحذف الأصل ليبقى الزائد.

٥- لا يمكن تأويل الشـــواهد كلِّها وحملُها على ذلك؛ لأن مخالفة القاعدة والتأويل يحمل على اليسير لا المستفيض الكثير.

٦- مخالفة جمهور النحاة والمحققين بلا أيِّ ســـبب ظاهر داعٍ إلى ذلك. –والله أعلم-.

٤/ القلة:

وقد تلحق نون الوقاية -على القليل- (لعلّ)؛ إذ الكثير أن تنصب (لعلّ) ياء المتكلم من دون أن تلحق بها نون الوقاية، وعلّلوا ذلك بالثقل؛ فالثقل ناجم من الطول والزيادة في أولها، وإدغام لاميها الأخيرتين[٧٧].

كما وقد علّل الأشموني ت(٩٠٠هـ) رجحان التجرد بـــ"خروج لعلّ عن أصل بابها إلى الجر"[٧٨].

فيكون تعـدد المعـارض أو مرجح التجرد أقوى من مرجح اللحاق، وهو مشابهة الفعل.

وقد ورد على الكثير ما في القرآن الكريم؛ فمنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾[٧٩].

ومما جاء على القليل قول حاتم الطائي ت(٤٦ق.هـ)[٨٠]:

أَرِيني جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّني   أرَى ما تَرَيْنَ أَو بَخيلًا مُخَلَّدا

وعليه قول المجنون ت(٦٨هـ)[٨١]:

وأَخْرُجُ مِن بَينِ البُيــوتِ لَعَلَّـني   أُحَدِّثُ عَنكِ النَّفسَ في السِّر خاليا

* مسألة:

وردت كلمة (بجل) عند بعض النحويين محمولة على (لعلّ) في الحكم، و(بجل) : اسم بمعنى (حسْب) ، وقال المرادي ت(٧٤٩هـ): "اســم بمعنى حسْــب، تكون الياء متصــلة بها، مجرورة الموضــع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلًا، والأكثر ألّا تلحق"[٨٢].

وعلى الكثير جاء قول طرفة بن العبد ت(٦٠ ق.هـ)[٨٣].

أَلا إنَّني شَرِبتُ أَسْوَدَ حَالكًا ألا بَجَليْ من الشَّرابِ ألا بَجَلْ

وقد نازع بعض النحاة؛ فقالوا: هي بمعنى أكتفي؛ أي: أنها اسم فعل، وبذلك تلحقها نون الوقاية وجوبًا[٨٤]. والحق غير ذلك لورود الشواهد على (بجل) مضافة إلى ياء المتكلم مجردة من نون الوقاية، ومن الشواهد قول لبيد ت(٤١هـ)[٨٥]:

فَمَتى أَهْلِكْ فَلا أَحْفِلُهُ بَجَلِي الآنَ مِنَ العَيشِ بَجَلْ

وقد جاء في لسان العرب: "وبَجَليَ كذا وبَجَلى بمعنى حَسْبِي"[٨٦].

وعلى ذلك فهي كثيرة التجرد من نون الوقاية إذا اتصلت بياء المتكلم؛ حتى حكى الشذوذ ابنُ هشام ت(٧٦١هـ) في اللحاق[٨٧].

٥/ الامتناع:

تقدم أن ياء المتكلم إما أن تُنصب وإما أن تُخفض؛ فإن نُصبت، فناصبها فعل، أو اسم فعل، أو (إنّ) أو إحدى أخواتها، وقد عُرفت الأحكام في ذلك من وجوب، وغالبيّة، واستواء الأمرين، وقلّة. أما إن خُفضت؛ فإمّا أن تخفض بحرف جر وإمّا بالإضافة؛ فإن خفضت بحرف جر غير (من، وعن) فنون الوقاية ممتنعة[٨٨]. تقول: (لي، وبي، وفيَّ، وعليَّ) كما تقول: (خلاي، وعداي، وحاشاي) إن قُدِّرَتْ حروف جر لعدم تصدر ما الموصولة الحرفية، وقد ورد في (حاشاي) قول الأقيشر ت(٨٠هـ)[٨٩]:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّليبَ إلهَهُمْ حَاشَايَ إنِّي مُسلِمٌ مَعْذُوْرُ

وإن خُفضت بمضاف غير (لدن، وقط، وقد، وبجل) فإن النون تمتنع، تقول: (أبي وأخي) [٩٠].

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المعربة للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المتمكنة المضافة إلى ياء المتكلم؛ كي تقيها خفاء الإعراب؛ فلما منعوا ذلك نبهوا

عليه في بعض الأســماء المتمكنة المشــابهة للفعل[٩١]، ومن ذلك قول خاتم الرسل ﷺ: "غَيْرَ الدَّجَّالِ أَخْوَفَني علَيْكُم"[٩٢]، وقول الشاعر[٩٣]:

وَليس بِمُعيِيني وفي النَّاس مُمْتِعٌ   صَدِيقٌ إذا أعْيَا عَليَّ صَدِيقُ

وكذلك قول الشاعر[٩٤]:

وَلَيسَ المـُوافيني لِيُرفَدَ خَائِبًا   فإِنَّ لَهُ أَضعَافَ مَا كانَ أَمَّلَا

ومنه قول الشاعر[٩٥]:

ومَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلّ ظَنٍّ   أَمُسْلِمُنِي إِلى قَومِيْ شَرَاحِي

وشاهد المصطفى ﷺ شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال، وما عداه شاذ في القياس والاستعمال.

وبذلك يعلم أن ما عدا ما ذكر من أحكام الوجوب والغالب والاستواء والقلّة؛ فهو ممتنع –والله أعلم-.

الفصل الآخر: الجانب التطبيقيّ

في هذا الفصـــل يأتي جانب التطبيق كي تمارس الأحكام النظرية على ساحة التطبيق، ومن الشواهد التطبيقية ما يلي:

١-قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٨٣ ﴾[٩٦].

الشاهد: ﴿ قَبۡلِي ﴾ وجه الاستشهاد: أضيف الاسم وهو الظرف (قبل) إلى ياء المتكلم، حكم لحاق نون الوقاية: ممتنع؛ لأن المضـــاف ليس من الأسماء التي تدخل في حالات غير الامتناع[٩٧].

٢-وقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ١٩٥﴾(٩٨).

الشاهد:﴿أَنِّي﴾، وجه الاستشهاد: حيث نصبت (أنّ) ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، وهذا جائز لاســـتواء اللحاق وعدمه، الحكم: يجوز اللحاق وعدمه على السواء(٩٩).

وكذلك الشـاهد في:﴿سَبِيلِي﴾، وجه الاسـتشـهاد: حيث أضـيف الاســم (سـبيل) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقه نون الوقاية، الحكم: يمتنع لحاق نون الوقاية لعدم دخول الاسم في الأسماء التي يسري عليها بعض الأحكام عدا الامتناع(١٠٠).

٣-وقوله -تعالى-: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٞ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدٗا ٧٢ ﴾(١٠١).

الشــاهد ﴿عَلَيَّ﴾، وجه الاســتشــهاد: حيث جر حرف الجر (على) ياء المتكلم، ولم تـدخل نون الوقـايـة، والحكم: الامتنـاع؛ لأن حرف الجر ليس (من) أو (عن) ؛ فلذلك تمتنع نون الوقاية(١٠٢).

٤-وكذا قوله –تعالى-: ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمٗا ٧٣ ﴾(١٠٣).

الشاهد:﴿يَٰلَيْتَنِي﴾، وجه الاستشهاد: حيث نصبت (ليت) ياء المتكلم، ولحقتها نون الوقـايـة، والحكم: أن لحـاق نون الوقـايـة في هـذا الموضع غالب، وعلى ذلك ورد في القرآن(١٠٤).

٥-ومنه قوله –جلّ شأنه-: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًاۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ ﴾[١٠٥].

الشاهد:﴿إِنِّي﴾، وجه الاستشهاد: حيث نصبت (إنّ) ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، والحكم: جواز ذلك؛ لأن اللحاق وعدمه جائز على السواء فيها[١٠٦].

الشاهد:﴿بِرُسُلِي﴾، وجه الاستشهاد: حيث أضيف الاسم (رسل) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقه نون الوقاية، والحكم: امتناع دخول النون؛ لأنه ليس من الأسماء التي تدخل في حالات غير الامتناع[١٠٧].

٦-وعليه قوله تعالى:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[١٠٨].

الشاهد:﴿إِنِّي﴾، وجه الاستشهاد: حيث نصبت (إنّ) ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، والحكم: جائز؛ فاللحاق وعدمه جائز على السواء فيها.

الشاهد:﴿نَفْسِي﴾، وجه الاستشهاد: حيث أضيفت (نفس) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، والحكم: امتناع لحاق نون الوقاية؛ لأن الاسم ليس مما يدخل في غير حالة الامتناع.

الشاهد:﴿وَأَخِيۖ﴾، وجه الاستشهاد: حيث أضيف (أخ) إلى ياء المتكلم ولم تلحقه نون الوقاية، والحكم: امتناع لحاق نون الوقاية؛ لأن الاسم ليس من الأسماء التي تدخل في غير حالة الامتناع.

٧-ومنه قوله تعالى: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨ ﴾(١٠٩).

الشاهد:﴿إِلَيَّ﴾، وجه الاستشهاد: حيث جر (إلى) ياء المتكلم، ولم تلحقه نون الوقاية، والحكم: امتناع اللحاق؛ لأن حرف الجر ليس (من) ولا (عن) .

الشاهد:﴿لِتَقۡتُلَنِي﴾، وجه الاستشهاد: حيث نصب الفعل (تقتل) ياء المتكلم، واتصلت به نون الوقاية، والحكم: وجوب الاتصال؛ لأن العامل في ياء المتكلم فعل.

الشاهد:﴿يَدِيَ﴾، وجه الاستشهاد: حيث أضيفت (يد) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، والحكم: امتناع اللحاق؛ لأن الاسم ليس من الأسماء الداخلة في أحكام غير الامتناع.

الشاهد: ﴿إِنِّيٓ﴾، وجه الاستشهاد: حيث نصبت (إنّ) ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، والحكم: جواز عدم اللحاق؛ لأن اللحاق وعدمه فيها جائز على السواء.

٨-وكذلك قوله سبحانه: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩ ﴾(١١٠).

الشـاهد: ﴿إِنِّيٓ﴾، وجه الاسـتشـهاد: حيث نصـبت (إنّ) ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقـايـة، والحكم: جواز عـدم اللحـاق؛ لأن اللحاق وعدمه جائز على السواء فيها.

الشاهد:﴿بِإِثۡمِي﴾، وجه الاستشهاد: حيث أضيف الاسم (إثم) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقه نون الوقـاية، والحكم: امتنـاع لحـاق نون الوقاية؛ لأن الاسم ليس من الأسماء الداخلة في غير حالة الامتناع(١١١).

٩-ومما جاء على مبحث نون الوقاية قوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ ﴾(١١٢).

الشـاهد:﴿أَخِيۖ﴾، وجه الاسـتشـهاد: حيث أضـيف (أخ) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقـه نون الوقـايـة، والحكم: تمتنع نون الوقـايـة؛ لأن الاسـم المضـاف إلى ياء المتكلم ليس من الأسـماء الداخلة في غير حالة الامتناع(١١٣).

١٠-وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾(١١٤).

الشاهد:﴿بِـَٔايَٰتِي﴾، وجه الاستشهاد: حيث أضيفت (آيات) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقـايـة، والحكم: امتنـاع اللحـاق؛ لأن

الاســـم المضـــاف إلى ياء المتكلم ليس من الأســـماء الداخلة في حالة الامتناع(١١٥).

١١-ومنه قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ ﴾(١١٦).

الشـاهد: ﴿رَبِّى﴾، وجه الاسـتشـهاد: حيث أضـيف (رب) إلى ياء المتكلم، ولم تلحقه نون الوقاية، والحكم: امتناع لحاق نون الوقاية؛ لأن الاســـم المضـــاف (رب) ليس من الأســـماء الداخلة في غير حالة الامتناع من الحالات الأربع السابقة(١١٧).

تلكم كانت شـــواهد تطبيقية على أحكام لحاق نون الوقاية في الجزء الرابع والخامس والســـادس من القرآن الكريم، وقد ورد في هذا التطبيق شـواهد عن الأحكام الخمسة في لحاق نون الوقاية ما عدا حكم القلّة؛ فلم أعثر له على شاهد فيما هو بين يديّ من هذه الأجزاء الثلاثة.

وقد تبيّن أن الامتناع أكثر ما وجدت له من شـواهد، ولعلّ ذلك راجع إلى عدم اعتماده على ألفاظ بعينها بقدر ما هو معتمد على ما فاض، وندّ عن الأحكام الأربعة قبله، والمحترز منه أكثر من المحترز له في الأصول.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يجدر بي أن أجمل خلاصـة لأهم القضـايا التي تناولتها بدءًا من التمهيد الذي تحدثت فيه عن موضــع هذا الموضـوع بين كتب النحاة، وكيف تناولوه، ثم مهدت الطريق بالحديث عن أنواع النونات في العربية، وعقب ذلك خلصت إلى مصب الحديث الذي وضـعت له الفصـل الأول وهو الحديث عن نون الوقاية؛ فذكرت تعريفها لغة واصـطلاحًا، ثم حاولت الربط بين الحدين، وبعد ذلك ذكر أســماء نون الوقاية، كما وأني ذكرت ســبب تســميتها بذلك، وبعد هذه الإطلالة انتقلت إلى أحكام لحاق النون الخمسة مع الشـواهد الواردة في كتب بعض النحاة، ثم شـفعت التنظير بالفصـل الآخر الذي كان تطبيقًا لما تبيّن في الدراسة النظرية في أفصح كلام؛ كلام البديع سبحانه وتعالى.

ولقد تمخض هذا البحث بنتائج جمّة؛ فقد تبيّن فيه اختلاف اهتمامات النحاة ومذاهبهم؛ فمنهم من يتتبع الخلاف والاســتنباط، ومنهم من يعنى بمعاني الأدوات، ومنهم من يوســع القياس، ومنهم من يحجر القياس على المسـموع؛ لكنّ كل ذلك في أدب حوار يصـل بالنحو العربي إلى أســمى غايات الرفعة، وأعلى منازل شـــأوها بين اللغات الإنســـانية، كما وقد تبيّن فيه أدب النحاة في تعاملهم مع نصـــوص الوحيين الشريفين. هذا ما يتعلق بالنتائج الأدبية.

أما النتائج العلمية؛ فقد ســبق القلم إلى كتابتها من حيث بيان أن نون الوقاية ليست فضلة في الصناعة، وليست زائدة، وإنما لها فضل لا ينسى في جانب الصناعة الذي يرادفه المعنى، كما تبين أن نون الوقاية لها خمســة أحكام جاءت وفق ترتيب منطقي لا إراديّ، وإنما الســماع محك الحكم لا الافتراض.

وإن كان ثمة كلمة لي تســجل في ســلســلة مقترحات متلاحقة؛ فإني أرى من قبيل الاجتهاد أنه لو خُلِّص النحو العربي من ترف الخلاف الذي لا يفضي إلى نتيجة، وإنمـا هو من فضول العلم، وأن يكون مصب

الاهتمام هو تفصيح اللسان أوّلًا ثم البنان، أمّا أن يعد المثقف والفصيح من سطر بقلمه كلمات فصيحة، ثم عاج عليها بالمسح بلحنه، ولكنته في التحدث؛ فهذه هي الطامة الكبرى، كذلك حبّذا أن يكون النحو العربي جنبًا إلى جنب مع علوم اللغة العربية الأخرى كما هو مع القراءات وغيرها، ومن المحبب في النفس أن يعتنى بالاستشهاد على ما صح عن رسول الله ﷺ، ولا يغفل أغلبه بحجة عدم معرفة الصحيح من الضعيف والموضوع؛ فالأشعار بعضها منتحل، أفلا يبطل الاستشهاد بها أو يقل مثلما يقل في الاستشهاد بالحديث النبوي؟

تلكم كانت خاتمة البحث التي أردت الإيجاز فيها؛ فلعلّ من قرأ قد سئم هذا الخط ومن وراء هذا القلم؛ فأردت أن ألمح ولا ألمم، فنحيت منحى الإيجاز والاقتصار لا الاختزال والقصور(١١٨).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

غرّة محرم ١٤١٨هـ

ثبت المصادر والمراجع*

١- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٢- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم، بيروت، الطبعة العاشرة ١٩٩٢م.
٣- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري، دار الفكر، حققه جماعة من دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.
٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١٥هـ.
٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧- تهذيب التوضيح، أحمد مصطفى المراغي ومحمد سالم علي، الطبعة الثالثة.
٨- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د. طه محسن، مؤسسة دار

الكتب للطباعة والنشر، طبع بمطابع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٩- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، حلب.

١٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقيّ، تحقيق د. أحمد بن محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار صادر، بيروت، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

١٢- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، صُححت وروجعت هذه الطبعة بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت، ١٣١٢هـ.

١٣- شرح الكافية على الشافية، للرضي، طبع في مجمع الرضي، ١٣٠٦هـ.

١٤- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، مطبعة جامعة الإمام محد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٥- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.

١٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٨- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٩- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، جمع وترتيب جماعة من المستشرقين، طبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٤٣م.

٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

٢١- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٢- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، صححه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للحافظ جلال الدين السيوطي، صححه: بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.

التعليقات الختامية:

---

* بحث تقدمت به في مقرر قاعة (بحث) في المستوى السادس وأنا طالب بكلية اللغة العربية عام ١٤١٧-١٤١٨هـ.

(١) آثرت إبقاء هذه العبارة لترتسم صورة الأصل المخطوطة بقلمي، وإلاّ فإنّي اعتمدت -في طباعة هذا البحث- مصحف المدينة في رسم الآيات القرآنية.

(٢) أُسقِطت حواشي هذه الإحالات تخفيفًا، وأبقيت العبارة في المقدمة إدلالًا على الجهد المبذول في إعداد البحث.

(٣) في الأصـــل فهارس متنوعة للآيات، والأحاديث، والأشـــعار، والأقوال المأثورة، والأعلام، والمصـادر والمراجع، والمحتويات غير أني لم أبق حين الطباعة سـوى قائمة المصـــادر والمراجع، ولولا أن بياناتها غير مقيدة في الحواشي أول ورود لها لما أثبتّها.

(٤) سورة يوسف، آية ٣٢.

(٥) انظر:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢/ ص٣٣٩.
- الجنى الداني، ص١٧٤-١٧٦.
- رصف المباني، ص٣٩٩.

(٦) انظر: رصف المباني، ص٤٠٤.

(٧) انظر: رصف المباني، ص٤٠٣.

(٨) ارجع إلى الجنى الداني، ص١٧٦. وانظر: رصف المباني، ص٣٩٨-٣٩٩.

(٩) هو: عبدالله بن يوســـف بن أحمد بن عبدالله بن يوســـف، أبو محمد جمال الدين بن هشام، من أئمة العربية مولده ووفاته بمصر.(٧٠٨-٧٦١هـ). الأعلام، ج٤/ص١٤٧.

(١٠) ارجع إلى مغني اللبيب، ج٢/ ص٣٤٠.

(١١) انظر:- رصف المباني، ص٣٩٨.

- مغني اللبيب، ج٢/ ص٣٤٠-٣٤٤.
- الجنى الداني، ص١٧٦-١٨١.

(١٢) ارجع إلى رصـــف المبـاني، ص٣٩٨. وانظر: معنى اللبيـب، ج٢/ ص٣٤٤، والجنى الداني، ص١٨١.

(١٣) هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضـــل جمال الدين بن منظور الأنصـــاري الإمام اللغـــوي الحجّة، ولـــد بمصر سنة ٦٣٠هـ، وتـــوفي بهـــا سنة (٧١١هـ). الأعلام، ج٧/ص١٠٨.

(١٤) ارجع إلى لسان العرب، ج١٥/ص٤٠٢، مادة (و.ق.ى).

(١٥) هـــو الحسن بن قاسم بن عبد الله الـمراديّ المصريّ، أبو محمد بـــدر الدين، مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته ببغداد، توفي بسرياقوس بمصر سنة (٧٤٩هـ). الأعلام، ج٢/ص٢١١.

(١٦) ارجع إلى الجنى الداني، ص١٨١، وانظر: رصف المباني، ص٤٢٢، وشرح المفصل، ج٣/ص١٢٢، وشرح التصريح، ج١/ص١٠٩.

(١٧) ارجع إلى كتاب مغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٤، وانظر: المقتضب، ج١/ص٣.

(١٨) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه –رائحة التفاح- إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز سنة (١٤٨هـ)، وتوفي فيها سنة (١٨٠هـ). الأعلام، ج٥/ص٨١.

(١٩) ارجع إلى الكتاب، ج٢/ص٣٦٩.

(٢٠) هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، نحوي من أهل مصر، ولد بجرجا من الصعيد سنة (٨٣٨هـ)، ونشأ وعاش في القاهرة، وتوفي عائدًا من الحج سنة (٩٠٥هـ). الأعلام، ج٢/ص٢٩٧.

(٢١) ارجع إلى شرح التصريح، ج١/ص١١٠. وانظر: الجنى الداني، ص١٨٢، ورصف المباني، ص٤٢٢، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤، والإنصاف، ج١/ص١٣٠، وشرح الكافية للرضي، ج٢/ص٢٠، وشرح المفصل، ج٣/ص٣.

(٢٢) هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيّانيّ، أبو عبدالله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيّان في الأندلس سنة (٦٠٠هـ)، وانتقل إلى دمشق، وتوفي بها سنة (٦٧٢هـ). الأعلام، ج٦/ص٢٣٣.

(٢٣) شرح التسهيل لابن مالك نقلًا عن السيوطي في همع الهوامع، ج١/ص٦٤.

(٢٤) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ، أبو العباس المبَرِّد، إمام العربية ببغداد، وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ) وتوفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ). الأعلام، ج٧/ص١٤٤.

(٢٥) ارجع إلى المقتضب، ج١/ص٢٦٣. وانظر: شرح اللمع للأصفهاني، ج٢/ص١٠٣.

(٢٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١/ص٢٩٧، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤، وشرح الكافية، ج٢/ص٢٠، وشرح المفصل، ج٣/ص١٢٣، ومغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٤، وحاشية الصبان، ج١/ص١٢٣، وشرح التصريح، ج١/ص١٠٩، ورصف المباني، ص٤٢٢، والجنى الداني، ص١٨١.

(٢٧) قائله هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي، خطيب، شاعر، ت(٨٤هـ). الأعلام، ج٥/ص٧٠، والبيت من الوافر، والمعنى: أنّ لي نفسًا تزيّن لي حب الدنيا والخوف من الموت في القتال فأرد عليها بقولي: لعلي أنال الشهادة في الحرب فأكون مع الفائزين وإني أرجو ذلك.

والشاهـد: لحاق نـون الوقاية الفعـل الجامـد "عسى"، وهي واجبة اللحاق على مذهب الجمهور.

(٢٨) انظر: أوضح المسالك، ج١/ص٩٩، والتصريح، ج١/ص١١٠، وشرح الكافية، ج٢/ ص٢٢.

(٢٩) قائله هو: رؤبة بن العجاج بن رؤبة التميميّ السـعديّ، أبو الجحّاف، راجز من الفصحاء المشهورين توفي سنة (١٤٥هـ). الأعلام، ج٣/ص٣٤، والبيت من تام الرجز، والمعنى: أنه يتحسـر على ذهاب قومه الكثر الكرام وبقائه مع البقية الباقية. وهذا مـن الفخـر ولاشك؛ والشاهد في قوله: "ليسي." حيث نصبت ياء المتكلم بالفعل الجامـد "ليس"، ولم تلحقه نون الوقاية، وهـذا مـن الضرورة أخذًا بقول الجمهور في كون "ليس" فعلًا غير متصرف لا حرفًا.

(٣٠) انظر: أوضح المسالك، ج١/ص٩٩-١٠٠.

(٣١) ارجع إلى الجنى الداني في "عسى" ص٤٣٤، و"ليس" ص٤٥٩.

(٣٢) انظر: أوضح المسالك، ج١/ص٩٩.

(٣٣) انظر. شرح التصريح، ج١/ص١١٠.

(٣٤) لا يعرف قائله. والبيت من الطويل، والمعنى: يملُّ الجلوسَ على الشراب غيري؛ لأنني قد هويت وأولعت بكل شيء يهواه نديمي ومُجَالسي. والشاهد في: "ما عداني" حيث اتصلت نون الوقاية بالفعل "عدا" لنصبه ياءَ المتكم، وهذا دليل على كون "عدا" فعلًا مما أوجب لحاق نون الوقاية.

(٣٥) انظر في "خلا": الجنى الداني، ص٤١٤، ورصف المباني، ص٢٦٢. – وانظر في "عدا": الجنى الداني، ص٤٣٣، ورصف المباني، ص٤٢٨. – وانظر في "حاشا": رصف المباني، ص٢٥٥.

(٣٦) التراجم: ١- الأخفش: سـعيد بن مسـعدة المجاشـعي بالولاء، أبو الحسـن، نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سـيبويه، توفي (٢١٥هـ) في البصرة. الأعلام، ج٣/ص١٠١-١٠٢. ٢- أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الفارسي الأصـل، أحد الأئمة في علم العربية، ولد سـنة (٢٨٨هـ)، وتوفي سنة (٣٧٧هـ). الأعلام، ج٢/ص١٧٩-١٨٠. ٣- ابن جني: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل، وتوفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ). الأعلام، ج٤ص/٢٠٤.

(٣٧) الزمر، ٦٤.

(٣٨) الأنعام، ٨٠.

(٣٩) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوســف، أبو الخير، شـمس الدين العمري الدمشـــقي، الشـــهير بابن الجزري، شـــيخ القرّاء في زمانه، من حفّاظ الحديث، ولد ونشأ في دمشق سنة (٧٥١هـ)، تولى القضاء في شيراز، وتوفي بها سنة (٨٣٣هـ). الأعلام، ج٧/ص٤٥-٤٦.

(٤٠) ارجـــع إلى النشر، ج٢/ ص٣٦٣-٣٦٤، وانظـــر: إملاء ما منّ به الرحمن، ج٢/ ص٥١٢.

(٤١) انظر: أوضح المسالك، ج١/ص١٠٠.

(٤٢) الخلاف موجود في: عدة السالك، ج١/ ص١٠٠-١٠١، وشرح التصريـح، ج١/ ص١١١.

(٤٣) ارجع إلى إملاء ما منّ به الرحمن، ج١/ص٢٥٦-٢٥٧. وصـــاحبه هو: عبدالله بن الحســـين بن عبدالله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محبُّ الدين، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، مولده ووفاته ببغداد (٥٣٨-٦١٦هـ)، وقد أصيب في صبـــاه بالجـــدري فعـــمي. الأعلام، ج٤/ ص٨٠. وانظـــر: النشر في القـــراءات العشر، ج٢/ص٢٥٩، وإعـــراب القرآن للنحاس، ص٥٦٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع، ج١/ص٤٣٦-٤٣٧.

(٤٤) انظر: أوضح المسالك، ج١/ ص١٠١، وشرح التصريـح، ج١/ ص١١١، ومغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٤.

(٤٥) انظر: التصريـح، ج١/ ص١١٢، وحـــاشية الصبّان، ج١/ ص١٢٤، والكتـــاب، ج٢/ص٣٧٠-٣٧١، والمقتضـــب، ج١/ص٢٦٣، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤، وشرح المفصل، ج٣/ص١٢٥، وشرح الكافية، ٢ج/ص٢٢، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤١، ورصف المباني، ص٤٢٣، والجنى الداني، ص١٨٢.

(٤٦) لا يعرف قائله، وهو من الرمل، والمعنى: يا من تســـأل عني وعن قبيلة قيس لست من تلك القبيلة، ولا أنا أصل لتلك القبيلة، والشاهد قوله: (عنِي، ومنِي) حيث جر حرفا الجر ياء المتكلم، ولم تدخل نـــون الوقاية، وهـــذا على الضرورة لوجوب لحاق نون الوقاية.

(٤٧) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١/ص١٢٤. وهـــو: محمد بـــن علي الصبان، أبو العرفان، عالـــم بالعربية والأدب، مصريّ، مولده ووفاته بالقاهرة؛ فقد توفي سنة ١٢٠٦هـ. الأعلام، ج٦/ص٢٩٧.

(٤٨) انظر: عدة الســـالك، ج١/ص١٠٩، وابن الناظم هو: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، أبو عبدالله، بدر الدين، نحوي من أهل دمشـــق، ولد بها، وتوفي بها كذلك سنة (٦٨٦هـ). الأعلام، ج٧/ص٣١.

(٤٩) انظر: شرح المفصل، ج٣/ص١٢٣.

(٥٠) الفجر، ٢٤.

(٥١) قائله هو: ورقة بن نوفل بن أســد بن عبدالعزى من قريش، حكيم جاهليّ، اعتزل الأوثان قبل الإسلام، أدرك أوائل عصر النبوة، ولم يدرك الدعوة، توفي سنة (١٢ ق.هـ). الأعلام، ج٨/ص١١٤-١١٥، والبيت من الوافر، والمعنى: يتمنى بعد ســماع ما حدّثه به ميسرـة من إرهاصــات نبوة الصــادق الأمين ﷺ بأن يكون أول المتبعين له بعد الدعوة، والشــاهد في قوله: "ليتي" حيث نصــبت "ليت" ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، وذلك على غير الغالب -كما سيأتي-.

(٥٢) الكتاب، ج٢/ص٣٧٠.

(٥٣) هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرـايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسد، من كبار العلماء بالعربية، موصليُّ الأصل، مولده ووفاته في حلب (٥٥٣-٦٤٣هـ). الأعلام، ٦/٨. انظر: شرح المفصل، ج٣/ص١٢٣.

(٥٤) الفراء هو: يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد بالكوفة ســنة (١٤٤هـ)، وتوفي بطريق مكة سنة (٢٠٧هـ). الأعلام، ج٨/ص١٤٥-١٤٦.

(٥٥) هــو: علي بــن محمد بــن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحويّ، شافعيّ، ولد ومات بالقاهرة (٨٣٨-٩٠٠هـ). الأعلام، ج٥/ص١٠.

(٥٦) انظر: حاشية الصبان، ج١/ص١٢٣.

(٥٧) قائله هو: زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رُضــا من طيِّئ، كنيته: أبومكنف، من أبطال الجاهلية. لُقِّب "زيد الخيل" لكثرة خيله، أو لكثرة طراده بها. أدرك الإسـلام ووفد على النبي ﷺ سـنة (٩هـ) في وفد طيِّئ فأسـلم، توفي سـنة (٩هـ). الأعلام، ج٣/ص٦١، والبيت من الوافر، والمعنى: شــبه حاله بُمنْيةِ جابر في موافاة زيدٍ ولو بالصدفة حتى ولو كان ثمن ذلك فقدان جلّ ماله.

والشــاهد في قوله: (ليتى) حيث نصــبت (ليت) ياءَ المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، وذلك على سبيل القلّة الخاص بالشعر.

(٥٨) قائله مجهول، والبيت من الخفيف، والمعنى: يصــف الشــاعر حاله مع محبوبته بحيث إنهم زعموا أنه قد ذهل في حبها وجنّ، فيرد بتمنيه ذلك ولو في الغداة كي يرتاح صدره ويطمئنّ قلبه وتهدأ سريرته.

والشــاهد في قوله: "ليتي" حيث نصــبت "ليت" ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية، وذلك على القليل الخاص بالشعر.

(٥٩) انظر: الكتاب، ج٢/ص٣٧٠، ٣٧٣، وشرح المفصــل، ج٣/ص١٢٤، وشرح الكافية ج٢/ص٢١. وحاشــية الصــبان، ج١/ص١٢٤، وأوضــح المســالك،

ج١/ص١١١، ورصـف المباني، ص٤٢٣، والجنى الداني، ص١٨٢، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤١.

(٦٠) ذكره الشيخ خالد في شرح التصريح، ج١/ص١١٢.

(٦١) الكهف، آية ٧٦.

(٦٢) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن، ج٢/ص٤٠٢-٤٠٣، والنشر في القراءات العشر، ج٢/ص٣١٣-٣١٤.

(٦٣) انظر: الكتاب، ج٢/ص٣٧١، وشرح الكافية، ج٢/ص٢٢، والمقتضب، ج١/ص٢٤٩، ٢٦٣، وشرح التصريح، ج١/ص١١٢-١١٣، ورصف المباني، ص٤٢٤، والجنى الداني، ص١٨٢، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤١، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤.

(٦٤) ارجع إلى شرح المفصل، ج٣/ص١٢٤. أراد كي لا يختلفوا فيهما مثلما اختلفوا في كون "ليس" فعلًا أم حرفًا.

(٦٥) قائله هو: أبو نخيلة بن حزن بن زائدة بن لقيط بن هدم الحماني السعدي التميميّ، وكنيته أبو الجنيد، شاعر، راجز، قتل سنة (١٤٥هـ). الأعلام، ج٨/ص١٥، والبيت من مشطور الرجز والمعنى: حسبي أو كفاني من نصر عبدالله بن الزبير وأخيه مصعب لي.

والشاهد في قوليه: "قدني، وقدي" حيث ألحق نون الوقاية مرة على الغالب، ومرّةً أخرى جردها منها على غير الغالب؛ فتكون بمعنى: "حسبي".

(٦٦) مجهول قائله، والبيت من تام الرجز، والمعنى: يهجو الشاعر رجلًا بالبطنة حيث امتلأ حوضه حتى قال: كفاني، ومن جشعه لم يتوقف ألبتة، بل أراد التمهّل والتروّي بحيث لا ينقطع الأكل، وذلك من شدة فرطه في الأكل.

والشاهد في قوله: "قطني" حيث أضيفت "قط" إلى ياء المتكلم، ولحقتها نون الوقاية على سبيل الغالب حملًا لها على معنى "كفاني" اسم الفعل.

(٦٧) رواه البخاري ومسلم. ارجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، ج٥/ص٣٢٦.

(٦٨) انظر: حاشية الصبان، ج١/ص١٢٥.

(٦٩) انظر: الكتاب، ج٢/ص٣٦٩، والمقتضب، ج١/ص٢٤٩-٢٥٠، وشرح الكافية، ج٢/ص٢١-٢٢، وحاشية الصبان، ج١/ص١٢٣، ومغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٤، وأوضح المسالك، ج١/ص١٠٤، وشرح التصريح، ج١/ص١١٢، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤، والجنى الداني، ص١٨١، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤١.

(٧٠) قائله قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شـاعر غزل من المتيّمين، من أهل نجد، لُقِّب بالمجنون لهيامه بـ"ليلى بنت سعد" توفي سنة (٦٨هـ). الأعلام، ج٥/ص٢٠٨. والبيت من الطويل، والمعنى: إني لعاتب على ليلى إن هجرتني وتاهت عني، ولكن مع ذلك فإني أحفظ ودها ومحبتها، والشـاهد: "إني، إنني" حيث حذف نون الوقاية في الأولى، وألحقها في الأخرى مما يدل على جواز الأمرين على السواء.

(٧١) قائله: معبد بن شعبة بن زرارة بن عُدُس التميمي، أبو القعقاع، فارس جاهلي. الأعلام، ج٧/ص٢٦٣-٢٦٤. والبيت من الطويل، والمعنى: يستفهم عن ابن عمه ضرار بأني سأطيعه، وذلك بإعطائي له ما كنت أمنعه منه، والشـاهد في قوله: "أنني – أني" حيث ألحق نون الوقاية وحذفها، وذلك على سبيل الجواز.

(٧٢) قائله هو: عبدالله بن المخارق بن سليم بن قيس من بني شيبان، شاعر بدوي من شعراء العصر الأموي، توفي سنة (١٢٥هـ). الأعلام، ج٤/ص١٣٦، والبيت من البسيط، والمعنى: أنه يصف هيامه بمن أصيب بالحمى التي ساعةً تشتد عليه، وساعةً تندمل وتخف، والشـاهد في قوله: "كأنني" حيث لحقت نون الوقاية "كأن" حينما نصبت ياء المتكلم على سبيل الجواز.

(٧٣) الأحقاف، آية ٢٣.

(٧٤) قائله: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام، وهو من شعراء المعلقات، توفي سنة (٤١هـ). الأعلام، ج٥/ص٤٠. والبيت من الطويل، والمعنى: يعاتب لبيد الدهر بما رماه به من مصائب، وهو في سكينته وحاله، ثم يعلل بأنه لو رمي بالنبل لرآها واستطاع دفعها، ولكن كيف بمن يرمى، وهو لا يعلم ولا يرى، والشـاهد في قوله: "ولكنني" حيث نصبت (لكنّ) ياءَ المتكلم، ولحقتها نون الوقاية جوازًا.

(٧٥) ارجع إلى شرح المفصل، ج٣/ص١٢٣.

(٧٦) انظر: رصف المباني، ص٤٢٢. وهو: أحمد بن عبدالنور بن أحمد بن راشد المالقيّ، ويكنى أبا جعفر، وُلد في رمضان سنة (٦٣٠هـ)، وتوفي سنة (٧٠٢هـ). بغية الوعاة، ج١/ص٣٣١-٣٣٢.

(٧٧) انظر: الكتاب، ج٢/ص٣٦٩، والمقتضب، ج١/ص٢٥٠، وشرح الكافية، ج٢/ص٢٠. وشرح المفصل، ج٣/ص١٢٣، ومغني اللبيب ج٢/ص٣٤٤، وأوضح المسالك، ج١/ص١٠٣، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤، وشرح التصريح،

ج١/ص١١١، ورصف المباني، ص٤٢٤، والجنى الداني، ص١٨١، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤١.

(٧٨) ارجع إلى شرح الأشموني، ج١/ص٥٨.

(٧٩) غافر، ٣٦.

(٨٠) قائله هو: حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي القحطاني، أبو عديّ، فارس، شاعر، جواد، جاهليّ، يضرب به المثل في الجود، مات سنة (٤٦ق.هـ). الأعلام، ج٢/ص١٥١، والبيت من الطويل، والمعنى: أنه يرد على لائمة لامته بكثرة جوده وعطائه السائلين؛ فقال: أريني كريمًا قد مات عاجلًا لأجل كرمه هزيلًا ضعيفًا، أو بخيلًا خلّد في هذه الدنيا. والشاهد في قوله: "العلني" حيث نصب الفعل (لعل) ياء المتكلم، ولحقته نون الوقاية على سبيل القلّة.

(٨١) البيت من الطويل، والمعنى: يخبر الشاعر عمّا يجيش في نفسه وأن يسرّي عما فيها بخروجه بين البيوت في مناجاة مع الليل حيث السكون والخلوة، والشاهد في قوله: "العلني" حيث نصب الفعل "لعل" ياء المتكلم ولحقته نون الوقاية على القلّة.

(٨٢) ارجع إلى الجنى الداني، ص٤٠٠، وانظر: شرح الكافية، ج٢/ص٢٢، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٤.

(٨٣) قائله هو: طرفة بن العبد بن سفيان بن البكريّ الوائلي، أبو عمر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلّقات مات سنة (٦٠ ق.هـ). الأعلام، ج٣/ص٢٢٥. والبيت من الطويل، والمعنى: يصف الشاعر شربه من المدام ثم يعبر عمّا نازعته به نفسه؛ فكره معاودة شربه، فامتنع بترديده: حسبي حسبي. والشاهد في قوله: "بجلي" حيث أضيفت "بجل" إلى ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية على الكثير.

(٨٤) انظر: الجنى الداني، ص٤٠٠.

(٨٥) البيت من الرمل، والمعنى: يمنّي الشاعر نفسه من هذه الحياة ليأخذ زينتها، ويهنأ بعيشها؛ فمتى ما وافاه الأجل؛ فلا نعيم بعد ذلك –والعياذ بالله-. والشاهد في قوله: "بجلي" حيث أضيفت "بجل" إلى ياء المتكلم، ولم تلحقها نون الوقاية على الكثير.

(٨٦) ارجع إلى لسان العرب، ج١١/ص٤٥. مادة (ب.ج.ل).

(٨٧) انظر: مغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٤، ورصف المباني، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٨٨) انظر: أوضح المسالك، ج١/١٠٩-١١٠، وشرح الكافية، ج٢/ص٢١، والجنى الداني، ص١٨٢، ورصف المباني، ص٤٢٥، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤١، وشرح التصريح، ج١/ص١١٢.

(٨٩) قائله: المغيرة بن عبدالله بن معرض الأسدي، شاعر هجاء، عالي الطبقة، من أهل بادية الكوفة، ولد في الجاهلية، ونشأ في أول الإسلام، وعاش عمرًا طويلًا حتى قتل في الكوفة سنة (٨٠هـ)، ولقب بالأقيشر؛ لأنه كان أحمر الوجه. الأعلام، ج٧/ص٢٧٧. والبيت من الرمل، والمعنى: يستنهض الشاعر إسلاميته ساخرًا من أولئك النصارى الذين جعلوا ذلك الصليب إلهًا لهم يعبد من دون الله، متميّزًا عنهم ومترفّعًا لكونه مسلمًا فطر على هذا الدين. والشاهد في قوله: "حاشاي" حيث جرّت "حاشا" ياء المتكلم، ولم تدخل نون الوقاية؛ لامتناعها؛ حيث إن (حاشا) حرف جر دال على معنى الاستثناء.

(٩٠) انظر: أوضح المسالك، ج١/ص١١١، والجنى الداني، ص١٨٢، وتهذيب التوضيح، ج١/ص٤٢، ومغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٤-٣٤٥.

(٩١) حاشية الصبان، ج١/ص١٢٦، وهمع الهوامع، ج١/ص٦٥، ورصف المباني، ص٤٢٥، وشرح التصريح، ج١/ص١١٣.

(٩٢) رواه مسلم وابن ماجه. ارجع إلى المعجم المفهرس، ج٢/ص٨٩.

(٩٣) قائله مجهول، والبيت من الطويل، والمعنى: أن الشاعر ليس بخالٍ من الأصدقاء فإنه إن جُفِي فإن ما في الناس من متعة ومرح صديق له، والشاهد في قوله: "معييني" حيث أضيف اسم الفاعل إلى ياء المتكلم، ولحقته نون الوقاية شذوذًا.

(٩٤) البيت مجهول النسبة، وهو من الطويل، والمعنى: يفتخر الشاعر بكرمه بحيث إن من يأتيه طلبًا للعطاء قد يكون خائفًا من الخيبة أو راجيًا في قدر معيّن إلا أن الشاعر يعطي الجزيل وأضعاف ما كان يأمل السائل ويرجو، والشاهد في "الموافيني" حيث أضيف اسم الفاعل إلى ياء المتكلم، ولحقته نون الوقاية شذوذًا.

(٩٥) قائله لا يعرف، والبيت من الوافر، والمعنى: يتساءل الشاعر بأن شراحيل هل سيسلّمه إلى قومه أم لا؟، والشاهد في قوله: "أمسلمني" حيث أضيف اسم الفاعل إلى ياء المتكلم، ولحقته نون الوقاية شذوذًا.

(٩٦) آل عمران، آية ١٨٣.

(٩٧) لا يوجد قراءات. انظر: الكشف، ج١/ص٣٧٠، وإعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٣٨٢-٣٨٣، والإملاء للعكبري، ص١٦٨.

(٩٨) آل عمران، آية ١٩٥.
(٩٩) لا يوجد قراءات. انظر: الكشــف، ج١/ص٣٧٢، وإعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٣٨٦-٣٨٧، والإملاء للعكبري، ص١٧٠-١٧١.
(١٠٠) لا يوجد قراءات. انظر: الكشــف، ج١/ص٣٧٣، وإعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٣٨٧، والإملاء للعكبري، ص١٧١.
(١٠١) النساء، آية ٧٢.
(١٠٢) انظر: الكشـــف، ج١/ص٣٩٢، وإعراب القرآن، ج١/ص٤٣٣، والإملاء، ص١٩٣، والنشر، ج٢/ص٢٤٩. ولم أجد لها قراءات.
(١٠٣) النساء، آية ٧٣.
(١٠٤) انظر: الكشـــف، ج١/ص٣٩٢، وإعراب القرآن، ج١/ص٤٣٣، والإملاء، ص١٩٣-١٩٤، والنشر، ج٢/ص٢٤٩. ولم أجد لها قراءات.
(١٠٥) المائدة، آية ١٢.
(١٠٦) انظر: الكشف، ج١/ص٤٠٧، وإعراب القرآن، ج١/ص٤٨٦-٤٨٧، والإملاء، ص٢١٨، والنشر ج٢/ص٢٥٤. ولم أجد لها قراءات.
(١٠٧) انظر: الكشـــف، ج١/ص٤٠٧، وإعراب القرآن، ج١/ص٤٨٧، والإملاء، ص٢١٨، والنشر، ج٢/ص٢٥٤. ولم أجد لها قراءات.
(١٠٨) المائدة، آية ٢٥، لم أجد لهذه الشـواهد قراءات. انظر: الكشـــف، ج١/ص٤٠٧، وإعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٤٩١، وإملاء ما منّ به الرحمن، ص٢٢٠، والنشر، ج٢/ص٢٥٥.
(١٠٩) المائدة، آية ٢٨، وكذلك لم أجد لهذه الشـــواهد قراءات. انظر: الكشـــف، ج١/ص٤٠٧، وإعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٤٩٢، والنشر، ج٢/ص٢٥٥.
(١١٠) المائدة، آية ٢٩.
(١١١) لم أجد لهذا الشـــاهد قراءات. انظر: إعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٤٩٢-٤٩٣، والإملاء للعكبري، ص٢٢٠-٢٢١.
(١١٢) المائدة، آية ٣١.
(١١٣) لم أجد لهذا الشـــاهد قراءات. انظر: إعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٤٩٣-٤٩٤، والإملاء للعكبري، ص٢٢١.
(١١٤) المائدة، آية ٤٤.
(١١٥) لم أجد لهذا الشـــاهد قراءات. انظر: إعراب القرآن للنحاس، ج١/ص٤٩٨-٤٩٩، والنشر، ج٢/ص٢٥٦.
(١١٦) المائدة، آية ٧٢.

(١١٧) لم أعثر على قراءات لهذا الشــاهد، انظر: الكشــف، ج١/ص٤١٦، وإعراب القرآن للنحــاس، ج١/ص٥١١-٥١٢، وإملاء مـا منّ بـه الرحمن للعكبري، ص٢٣٠، والنشر، ج٢/ص٢٥٦.

(١١٨) تحيل هذه الفقرة إلى الأصل المخطوط باليد.

* نسخت ثبت المصادر والمراجع بعلاّته كما هو في الأصل.

الدلالة على العدد في القرآن الكريم*

د.عمر بن علي المقوشي
جامعة الملك سعود-الرياض

تمهيد:

من البيان المتصفة به اللغات الدلالة على العدد، وإذا كانت أكثر اللغات تكتفي بالتمييز بين المفرد والجمع فإن للغات السامية صيغًا خاصة بالمفرد، وأخرى خاصة بالمثنى، وثالثة خاصة بالجمع، بل إن اللغة العربية فرقت بين قليل الجمع وكثيره، فمن صيغ المجموع ما يدل على جمع قلة، ومنها ما يدل على جمع كثرة.

واللغات -ومنها العربية- جعلت للمفرد لفظًا، وللجمع لفظًا آخر، وبعضها أفرد للمثنى لفظًا خاصًا، وهذا هو الأصل فيها، لكن لا يخفى أن من طبيعة اللغة التطور، فظواهرها غير ثابتة ثباتًا مطلقًا؛ لذا فهي تتغير بفعل عوامل مختلفة، وذلك في أزمان متباعدة غالبًا، والعربية شأنها شأن أي لغة تتعرض ظواهرها للتغيُّر بفعل عوامل شتى.

ومن ذلك أن الأصل في اللغة العربية أن يدل لفظ المفرد على واحد، ويدل لفظ الاثنين على اثنين، وتدل جموع القلة على القليل وجموع الكثرة على الكثير، لكن العرب لم تلتزم دائمًا بهذا الأصل[١].

أولًا: المفرد

المفرد ما دل من الأسماء على واحد، نحو: كتاب، وورقة، وفي اللغة العربية قد يقع المفرد موقع غيره.

وقوع المفرد موقع المثنى:

الأصل ألا يعبر عن المفرد إلا بمفرد، لكن العرب ربما عَبَّروا بالمفرد عما دلّ على اثنين، ومن ذلك استغناؤهم بالمفرد للتعبير عن المزدوج من أعضاء الجسد طلبًا للخفة، قالوا: عيني لا تنام، يريدون: (عيناي)، فأفردوا من حيث يريدون التثنية، وهذا كثير فيما ازدوج من

أعضاء الجسد، كالعينين واليدين ونحوهما، وقد تركوا التثنية في هذه المسألة ابتغاء الخفة والتسهيل، وقد سهّل ذلك الثقة بفهم السامع، فالمرء يرى بعينين، ويسعى برجلين، وقد علل ابن الشجري إخبارهم عن المثنى بفعل الواحد بـ"أن العضوين المشتركين في فعل واحد –مع اتفاقهما في التسمية- يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في السعي، ويجوز أن يعبر عنهما بواحدة فيقال: رأيته بعيني، وسمعته بأذني، وما سعت في ذاك قدمي... فإن قلت: بعينيّ وبأذنيّ وقدميّ فثنيت فهو حقّ الكلام، والأول أخف وأكثر استعمالا"(٢).

وما سبق وجهان من وجوه تعبير العرب عما ازدوج من أعضاء الجسم، ولهم في ذلك وجهان آخران، إذ قد يثنونها مع الإخبار عنهما بمفرد، فيقولون: أذناي سمعت، وقدماي سعت، وقد فعلوا ذلك لأن حكم الاثنين واحد؛ لأنهما مشتركان في الفعل، وعليه قول بعضهم(٣):

فَكَأَنَّ فِي العَينَينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ   أَوْ سُنْبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

قال: كحلت، وانهلت وهو يريد كحلتا وانهلتا، وهو بهذا يخبر عن الاثنين بواحد اعتمادًا على اشتراكهما في الفعل(٤).

وثمة وجه رابع فإنهم ربما عبروا عنهما بالمفرد مع الإخبار عنهما بمثنى حملًا على المعنى، فيقولون: أذنِيْ سمعتاه، وعينِيْ رأتاه، وقد عُدَّ قليلا(٥)، ومما جاء عليه قول امرئ القيس(٦):

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مَآقِيْهما مِنْ أُخَرَ

والتعبير بالمفرد مع توحيد خبره في هذا الباب أكثر استعمالًا لخفته، وطلب الخفة بغية للمتكلمين من العرب.

وعندما يراد إضافة اثنين إلى متضمنهما يقال: أعطني رأسَي شاتين، وبالعطف يقال: أعطني رأسَي جمل وشاة، ويجوز التعبير بالمفرد عن ذينكما الاثنين المضافين إلى متضمنهما، فيقال: أعطني رأسَ شاتين، وأعطني رأسَ جمل وشاة(٧)، وجعل الرضي الإفراد في حال كان المتضمنان لفظًا واحدًا أولى، وتابعه ابن مالك، إلا أن أبا حيان غلّط ابن مالك فيما ذهب إليه، وجعل الإفراد خاصًّا بالشعر(٨).

والعرب تبتغي الخفة في لغتها، والإفراد فيه خفة، وفي الجمع بين مثنيين مع إضافة أحدهما إلى الآخر ثقل ظاهر، ومع أمن اللبس؛ ثقة بفهم السامع، كان الأقرب أن يختار العربي الأخفَّ؛ ما يجعل النفس تميل إلى ما ذهب إليه الرضي وابن مالك.

ومن المختار أيضًا إفراد المضاف ولو فُرق بين المتضمنين بواو العطف[٩]، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ [المائدة: ٧٨].

وقد وردت في القرآن آيات جُعِلت من باب إقامة المفرد موقع المثنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ﴾ [ق: ١٧]، إذْ أُقيم لفظ قعيد –وهو مفرد- مقام اثنين، وقد عدَّه الكوفيون من وقوع المفرد موقع المثنى[١٠].

وفي قوله تعالى: ﴿فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، عدَّ الفراء (رسولُ) من قبيل إقامة المفرد موقع المثنى، فـ(رسول) في الآية يشار به إلى موسى وهارون عليهما السلام[١١]، وفي سورة طه تحقق التطابق، فقد وردت اللفظة مثناةً، قال تعالى: ﴿فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، وقيل في سورة الشعراء: جاءت (رسول) مفردة؛ لأنها مصدر، أي: بمعنى الرسالة، والمصدر يعبر به مفردًا عن المفرد والمثنى والجمع، أو لكونهما ذَوَيْ شريعة واحدة، أي: تلازما فأصبحا كالشيء الواحد فاكتفي بالواحد ليقوم مقامهما، بمعنى: إنا أو كل واحد منا رسول فكأنهما رسول واحد[١٢]، أما في سورة طه فلم يقصد ذلك فتحقق التطابق.

وقد نقل أبو حيان عن الكوفيين قياسهم وقوع المفرد موقع المثنى[١٣]، وتابعهم ابن مالك[١٤]، والذي يظهر أن وقوع المفرد موقع المثنى موقوف على السماع، وقد صرح بعض النحاة بعدم اقتياسه[١٥].

وقوع المفرد موقع الجمع:

قد يدل المفرد على ما فوق الاثنين وقد قرر سيبويه ذلك إذ قال: "ليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميع...، ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، وقَرِرْنَا بِهِ عيْنًا، وإن شئت قلت: أعْيُنًا وأنْفُسًا"[١٦]، وهو أيضًا مذهب الفراء والكوفيين[١٧]، وبعض التصريفيين[١٨]، ولم يجز المبرد وقوع المفرد موقع الجمع في السعة، خلافًا لسيبويه والكوفيين، بل جعل دلالة المفرد على الجمع "خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل الجمع"[١٩]، وتابع المبرد فيما ذهب إليه ابن عصفور[٢٠].

والذي يظهر أن منع المبرد ومن تابعه اقتياس دلالة المفرد على الجمع لا يخالف ظاهر مذهب سيبويه؛ لأن سيبويه لم ينص على أنه مقيس، بل حصره في مسألة في التمييز، فلا تعارض بيّنًا بين المذهبين.

ومما عده بعض التصريفيين من قبيل التعبير بالمفرد للدلالة على الجميع (سامرًا) في قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، فـ(سامر) هنا بمعنى سمَّار[٢١]، ويذهب الطبري إلى أن (سامرًا) نائب عن ظرف الزمان قال: "وقوله: (سامرًا) يقول: تسمرون بالليل، ووحد قوله (سامرًا) - وهو بمعنى السُمّار-؛ لأنه وُضع موضع الوقت، ومعنى الكلام: وتهجرون ليلًا، فوضع السامر موضع الليل فوحّد لذلك"[٢٢]، ونسب هذا الرأي إلى المفسرين، قال: "وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"[٢٣].

وقال البغوي: "ووحد (سامرًا)، وهو بمعنى السمار؛ لأنه وُضع موضع الوقت"[٢٤].

وقال الجوهري: "السامر أيضًا السُمَّار، وهم القوم الذين يسمرون كما يقال للحاج: حجاج"[٢٥].

وذكر القرطبي مثل هذا، كما ذكر أن سامرًا بمعنى الجمع، قال: "في حديث قيلة: إذا جاء زوجها من السامر، يعني من القوم الذين يسمرون بالليل، فهو اسم مفرد بمعنى الجمع، كالحاضر وهو القوم

النازلون على الماء، والباقر جمع البقر، والجامل جمع الإبل، ذكورتها وإناثها"(٢٦)، والذي يمال إليه وفيه جمع بين الرأيين أن سمارًا لفظ يدل على المفرد والجمع، وفي الآية السابق ذكرها، يمكن -مع هذا الرأي- حملها على أنها دالة على الزمن.

ومما جاء المفرد فيه محمولًا معناه على الجمع (طفل) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]، أي: أطفالًا، قال أبو حيان عن طفل في الآية: "اسم جنس، أو يكون المعنى: (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ)، أي: كلّ واحد منكم "طِفْلًا"(٢٧)، ومثله الإنسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أي: الأناسي، فالإنسان وإن جاء بلفظ المفرد فإنه يدل على الجمع كذلك؛ لأنه اسم جنس(٢٨).

خبر كل وبعض:

مما يأتي دالًا على المفرد وغيره خبر كل وبعض إذا جاء مفردًا، قال تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وقد ذكر القرطبي أن "بعضًا وكلًا يخبر عنهما بالواحد على اللفظ والمعنى"(٢٩).

ومن الألفاظ المفردة التي يعبر بها عن الجمع عدو، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]، قال الأخفش عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]: "هذا يشبه أن يكون مثل العدو، وتقول: هما عدو لي"(٣٠)، فهو بما قاله يقرر أن (عدوًا) مما يستوي فيه المفرد وغيره.

وأجاب القرطبي على استشكال أن (عدوًا) وُحِّدَت في الآية وهي تدل على جمع بجوابين، ذُكِر الأول قبل أسطر، والجواب الثاني أن "عدوًا

يُفْرَد في موضع الجمع، قال الله عز وجل: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] بمعنى: أعداء"[٣١].

ومن ذلك (الثمرة)، يقال: فلان أدركتْ ثمرةُ بستانه، أي: ثماره، ومنه قراءة ابن السميفع قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] [٣٢]، فقد قرأ (الثمرات) مفردة، أي: (ثمرة)[٣٣]، والمعنى واحد.

ومن ذلك (كلمة)، يقال للقصيدة: كلمة وهم يريدون كلمات[٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران: ٦٤]، يراد بالكلمة لا إله إلا الله، وهي كلمات[٣٥].

وأتى لفظ (حكم) دالًا على جمع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨] ، فقيل: جاءت لفظة حكم بالإفراد، وهما اثنان: حكم داود وحكم سليمان، والمصدر في العربية يدل على المفرد وغيره.

(فعيل) يُعبَّر به عن المفرد والجمع:

قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]: "معنى ظهير: أعوان، وهو بمعنى ظهراء، كقوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال أبو علي: قد جاء فعيل للكثرة كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۝ يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [المعارج: ١٠ – ١١]"[٣٦].

قال الطبري: "الظهير في هذا الموضع بلفظ واحد في معنى جمع، ولو أخرج بلفظ الجمع لقيل: الملائكة بعد ذلك ظهراء"[٣٧].

وقال البغوي في الآية: "هذا من الواحد الذي يؤدي عن الجمع كقوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]"، وقال أبو حيان: "كثيرًا ما يأتي فعيل نحو هذا للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ المفرد"[٣٨].

المضاف إلى أفعل التفضيل:

إذا تقدم أفعلَ التفضيل جمع، وأضيف إلى نكرة، وكانت النكرة صفة، فإما أن يتحقق التطابق، ولا شاهد، نحو: هم خير كرام، وإما أن يكون المضاف إليه مفردًا، نحو: هم خير معطٍ، فيكون المضاف إليه مفردًا معبرًا به عن الجمع، تأولًا عند جمهور النحويين، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١] تأولوا أول فريق كافر[٣٩].

لكن الطبري جعل الأمر من قبيل وقوع المفرد موقع الجمع، قال: "يجوز توحيد ما أضيف إليه أفعل وهو خبر لجمع إذا كان اسمًا مشتقًا... فإذا أقيم الاسم المشتق من فعل ويفعل مقامه جرى وهو موحد مجراه في الأداء عما كان يؤدي عنه من الجمع والتأنيث، كقولك: الجيش منهزم، والجند مقبل، فتوحد الفعل لتوحيد الجيش والجند، وغير جائز أن يقال: الجيش رجل، والجند غلام"[٤٠]، وعلى هذا جمهور المتأخرين[٤١].

وإذا تقدم أفعلَ التفضيل جمعٌ فإنه يضاف إلى جمع أو ما في معناه، فنقول: أنتم خير رجال، وخير أمة، هذا مذهب الجمهور[٤٢]، وخالفهم المبرد فأجاز التعبير بالمفرد عن الجمع في هذه الحالة، فيقال على مذهبه: أنتم خير رجل، قال أبو حيان: "أجاز أبو العباس إخوتك أفضل رجل بالإفراد، ومنع ذلك الجمهور"[٤٣].

ثانيا: المثنى:

المثنى عند اللغويين هو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على مفرد من جنسه، فإنه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء[٤٤].

وما نحن بصدده دلالة اللفظ العددية، أي: دلالة اللفظ على اثنين، وما يدل على اثنين في العربية قد يأتي على حد اللغويين للمثنى، نحو: رجلين أو امرأتين، وقد لا يأتي على حده كالعمرين، يقصد بهما أبوبكر وعمر رضى الله عنهما، والأسودين وهما الماء والتمر، والأبوين وهم الأم والأب، وألفاظ أخرى نحو: ذوا، وهذان، والبنتان، وكلا، ونحوها من ألفاظ تعرب إعراب المثنى إلحاقًا.

ومن الألفاظ ما يدل على اثنين وليس على حد المثنى ولا مما ألحق به، نحو: زوج، وضعف، وشفع، وكلا، وكلتا. والأصل أن يدل لفظ التثنية على اثنين، وقد يرد ما يخالف هذا الأصل.

وقوع المثنى موقع المفرد:

قد يستخدم العربي المثنى وهو يريد المفرد، وهذا شائع عندهم، قال أبو بكر بن الأنباري: "العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين، فيقولون للرجل: قوما واركبا"(٤٥)، وفي قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] خطاب للواحد بلفظ الاثنين، وعُلِّل ذلك بأن العرب تخاطب الواحد بلفظ الاثنين(٤٦)، والقرآن منزل بلغة العرب، ويسير على سننهم فيها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] ، قال الفراء: "يكلم الاثنين، ثم يجعل الخطاب للواحد؛ لأن الكلام إنما يكون من الواحد، لا من الجميع"(٤٧)، وقال الفراء(٤٨) مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] ، والذي نسي واحد، وفي قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وهما يخرجان من الماء المالح فقط.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الفرقان: ٣٦]، عدَّ الفراء المأمورَ واحدًا، وهو موسى عليه السلام، واللفظ لاثنين(٤٩).

ومما جاء عليه من الشعر قول بعضهم(٥٠):

فَإِنْ تَزْجُرَانِيْ يَا بْنَ عفَّانَ أَنْزَجِرْ   وَإِنْ تَدَعَانِيْ أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعًا

ففي (تزجراني) و(تدعاني) خاطب المفرد بما يخاطَب به الاثنان، والمخاطب هو سعيد بن عثمان بن عفان(٥١).

وهذا لأن العرب تأمر الواحد بلفظ الاثنين، فيقولون للرجل: قوما، وسمع بعضهم يقول: ويحك أرحلاها وازجراها، ويرى الفراء أن ذلك ساغ لأن الأصل في أدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه اثنان، فيثنى الخطاب على الأصل ولو كان المخاطب واحدا(٥٢). وما سبق كان إضمارًا عن المفرد بضمير الاثنين.

ومما ورد في الشعر من الألفاظ على لفظ التثنية والمراد واحد قوله(٥٣):

خَلِيلَيَّ قُومَا فِي عطَالَةَ فَانْظُرَا   أَنَارًا تَرَى مِنْ نَحْوِ مَا بَيْنَ أَم بَرْقَا

قال: خليليَّ مخاطبًا الواحد بلفظ الاثنين، ثم عاد في (ترى) ليوحده في الخطاب، وهذا مما يتوسعون فيه(٥٤)، ولم يحوجه الوزن إلى ذلك، فقد يقول: أنارٌ تُرى، ومن ذلك قول جرير(٥٥):

فَجَعَلْنَ مَدْفَعَ عَاقِلَينِ أَيَامِنًا   وَجَعَلْنَ أَمْعُزَ رَامَتَيْنَ شِمَـالًا

(عاقلين) و(رامتين) مثنيان لعاقل، ورامة، وهما موضعان بالإفراد، أي: عاقل، ورامة(٥٦)، فالشاعر أراد موضع عاقل وموضع رامة، ولكنه ثناهما وهو يريد الواحد توسعًا.

ومما جاء في الرجز من تثنية المفرد ضرورة قول أحدهم(٥٧):

قد جَعَلَ الأرْطَاةَ جَنَّتَيْنِ

أراد جنَّة(٥٨)، والقياس أن يأتي بلفظ المفرد؛ لأن المبتدأ بلفظ المفرد. والذي يظهر أن ما سبق من ألفاظ مثناة مراد بها الواحد محفوظة لا يقاس عليها، ولعل الوزن والقافية اضطرا الشعراء غالبًا إلى ذلك؛ لذا عدوها ضرورة شعرية.

وقوع المثنى موقع الجمع:

كما أقام العربي المثنى مقام المفرد أقام المثنى مقام الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا

فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، قيل: التثنية جمع في المعنى[٥٩].

ومنه قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ﴾ [الملك: ٤]، (كرتين) هنا بمعنى: كرة بعد كرة، أي: كرات كثيرة، فالبصر لا يكلُّ بالنظر مرتين[٦٠].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٠] ثنَّى على اعتبار أنهما فرقتان متنازعتان، لكن المقصود إخوتكم، وقال الطبري: "وذُكِر عن ابن سيرين أنه قرأ بين إخوانكم بالنون على مذهب الجمع، وذلك من جهة العربية صحيح"[٦١].

والذي يظهر أن مجيء المثنى بمعنى الجمع مراد به التكثير، ففي قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٦] ، المراد بـ(مرتين) التكثير، أي: يبتلون بأنواع الفتن[٦٢].

ومثل ذلك قيل في (ضعفين) في قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، إذا دلَّت على التكثير[٦٣].

ومما جاء في القرآن على الثنية دالًا على التكثير (أخويكم) [٦٤] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٠].

والدلالة على الجمع من باب التكثير أمر شائع في العربية التي نزل بها القرآن، وذلك نحو لبَّيك وسَعدَيك وحَنانيك ودوالَيك وهذاذَيْك وحَجازَيْك وخيالَيك، قال سيبويه: "لبيك وسعديك: إجابةً بعد إجابة، كأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا"[٦٥]، ويقول: "وكذلك إذا قال: لبيك وسعديك؛ يعنى بذلك الله عز وجل، فكأنه قال: أي رب، لا أنأى عنك في شيء تأمرني به، فإذا فعل ذلك فقد تقرب إلى الله بهواه، وأما قوله: وسعديك، فكأنه يقول: أنا متابع أمرك وأولياءك، غير مخالف، فإذا فعل ذلك فقد تابع،

وطاوع، وأطاع"[٦٦]. وعلى هذا أغلب النحاة، وذهب يونس بن حبيب البصري إلى أن لبيك اسم مفرد لا مثنى، وألِفُه إنما انقلبت ياءً لاتصالها بالضمير؛ كَلَدَيَّ وعَلَيَّ، ومذهب سيبويه أنه مثنى، بدليل قلبها ياء مع المظهر، وأكثر الناس على ما قاله سيبويه[٦٧].

والأصل في المصدر دلالته على الواحد وما فوقه، وقد جاءت هذه المصادر مثناة، ويعيد اللغويون ذلك إلى مراعاة مقتضى الحال، فالمقام مقام خطاب عظيم، فأتوا بالمثنى مبالغة، والمعنى: تلبية بعد تلبية وحنانًا بعد حنان، وإنما جازت التّثنية للمبالغة ولم يجز الجمع؛ "لأن التّثنية أولى بالتّفضيل شيئًا بعد شيء من الجمع؛ إذ كانت التّثنية لا تكون إلّا على الواحد، والجمع قد يكون على غير الواحد، نحو: نفَر ورَهْطٍ، فهذه المبالغة تقتضي تضعيفَ المعنى كما قال سيبويه في حَنانَيْكَ، كأنه قال: تَحَنُّنا بعد تَحَنُّنٍ وحَنانًا بعد حنانٍ، والتّثنية أدلُّ على هذا التّفضيل من الجمع ...، فكلّما قلّ النّظير في معنى التّعظيم فهو أشدُّ مبالغة؛ لأنه إذا قلَّ النّظير قلَّ من يُسْتَغنَى بغيره عنه، أي: من يُحتاج إليه ولا يُسْتَغنى بغيره عنه فهو أجلُّ في التّعظيم مما ليس فوق تعظيمه تعظيم"[٦٨].

ثالثا: الجمع:

الجمع: ضم الشيء إلى أكثر منه للتعبير عن الجميع بلفظ واحد شرط اتفاق الألفاظ والمعاني بقصد الاختصار، والجمع والتثنية يتفقان في أنهما للجمع والضم، لكنهما يفترقان في المقدار، فالمثنى دلالته على اثنين، والجموع تدل على ما فوق الاثنين، والجمع نوعان، سالم ومكسر، فالصحيح ما سلم بناء مفرده عند الجمع، وإنما يُزاد في آخره واو ونون في حال الرفع، أو ياءٌ ونون في حالتي النصب والجر، وهو جمع المذكر السالم، نحو: (عالمون، وعالمين)، أو ألفٌ وتاءٌ، وهو جمع المؤنث السالم، نحو: (عالمات، وفاضلاتٍ) ، ومكسر، وهو ما يدلُّ على أكثر من اثنين أو اثْنتين مع تغييرٍ في صيغته[٦٩].

والأصل أن يدل لفظ الجمع على جمع، وقد يجيء في العربية خلاف ذلك الأصل توسعا، فيجيء الجمع دالًا على مفرد أو على مثنى.

وقوع الجمع موقع المفرد:

التعبير بالجمع والمراد مفرد كثير في العربية، فمن ذلك استخدم لفظ الجمع مرادًا به المفرد للتعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، يخبر الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع (نحن) و(نا) الفاعلين، وواو الجماعة، وأمثال هذا كثير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] ، قال الطبري: "بدا للعزيز زوج المرأة التي راودت يوسف عن نفسه"، عُبّر عن العزيز وهو واحد بألفاظ تدل على الجمع، ومنه قوله تعالى:﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، والناس هنا لفظ دال على جمع، لكن المراد واحد، وهو إبراهيم عليه السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ﴾ [النحل: ٤٨]، واليمين مفرد أريد به الأيمان جمع يمين[٧٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، أي: ارجعني[٧١]، وجُعِل منه: ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، والرسول واحد بدليل (ارجع إليهم)[٧٢].

وقوع الجمع موقع المثنى:

من تصرف العرب بالكلام أن يقيموا صيغة مقام صيغة أخرى، فقد يقع الجمع موقع المثنى، ومن ذلك: ما أحسن وجوههما!، فكل ما كان في الجسد واحدًا كالرأس والوجه والبطن يجوز فيه ثلاثة وجوه، هذا هو أكثرها عندهم، وقد عبروا بالجمع والمراد اثنان؛ الاثنان جمع بين اثنين، ففيهما تقارب من حيث إن المثنى ضمٌّ واحد إلى واحد، والجمع ضمٌّ واحد إلى واحد إلى واحد، فاستحسنوا ذلك، وكرهوا الجمع بين مثنيين متضايفين، وقد قال الله تعالى:﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾[التحريم: ٤]، أي: قلباكما، وهذا مع أمن اللبس أخف وأسهل من قولنا: ما أحسن وجهي الرجلين!

وفعلوا ذلك مع ما ليس من أعضاء الإنسان، وسُمِع: ضع رحالهما، يعني: رحلي الناقة، وليس الرحل من أعضاء الناقة، لكنهم لما رأوه يلازم ظهرها صار كالعضو منها، فجاؤوا به على لفظ الجمع وهم يريدون الاثنين كما فعلوا ذلك في أعضاء الجسد فقالوا: ما أحسن وجوههما![٧٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، للسماء والأرض، وقوله تعالى: ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ﴾ [ص: ٢٢]، قال: (دخلوا) و(منهم)، ثم (خصمان)، ولها تأويلات أخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] ، أي: أخوان، واللغويون على اتفاق أن أدنى الجمع ثلاثة، أما المفسرون والفقهاء فلهم في ذلك مذاهب، فمنهم من جعل أدنى الجمع اثنين حقيقة، والخوض في خلافهم ليس هذا موضعه.

الخاتمة:

مما يمكن استنتاجه بعد البحث في موضوع الدلالة على العدد في القرآن الكريم ما يأتي:

١-البحث في دلالة العدد كشَف أن دلالة اللفظ على غير ما وضع له يكون لأسباب لغوية وبلاغية، وهو فاش في العربية في بعض مسائله، محفوظ في أخرى، وتجد ذلك في القرآن الكريم، ولا غرابة، فقد أنزل القرآن بلسان عربي.

٢-جعل جمهور البصريين التعبير بالمفرد والمراد جمع خاصًّا بالشعر، وفي مسألة: طبنا نفسًا، أجاز سيبويه: نفسًا ونفوسًا، وقد يُرى أن سيبويه يقتاس التعبير بالمفرد عن الجمع، والذي يظهر أنه يخصه في مسائل مثل تلك، فلا خلاف بينه وبين البصريين ظاهر، وأضاف المفسرون اسم الجنس فأجازوا دلالة المفرد منه على الجمع.

٣-قد يُخاطب في القرآن الواحدُ بلفظ الاثنين، وهذا عند العرب شائع.

٤-التعبير عما ازدوج من أعضاء الجسد بالمفرد مع توحيد خبره أكثر استعمالًا من الوجوه الأخرى، فيقال: عيني رأت، يراد: عيناي رأتا.

٥-المصدر يدل على المفرد وغيره، فالأصل ألا يجمع، لكنه يجمع لأغراض دلالية، وهذا لا يتعارض مع الأصل فيه.
٦-قد يُؤتى بلفظ التثنية لمجرد التكثير.

التعليقات الختامية:

---

* نشر في مجلة "الآداب للدراسات اللغوية والأدبية"، كلية الآداب، جامعة ذمار- اليمن، ع٧، سبتمبر ٢٠٢٠م. ص٢٠٨.

(١) ينظر: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٢٥/٣، وأبو حيان محمد بن يوسف، ابن حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. ٥٨٢/٢.

(٢) أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩١م، ١٨١/١-١٨٢.

(٣) البيت لسلمى بن ربيعة، ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٣٦/٨.

(٤) ينظر: ابن الشجري، الأمالي ١٨١/١-١٨٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١٨٣/١.

(٦) البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، د.ت: ١٦٦، وابن الشجري، الأمالي ١٨٣/١.

(٧) ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د.ت، ٣٠٨/١، ورضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ٣٦٠/٣.

(٨) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٣٦٠/٣، وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار

الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ،٢١١/١٠، ومحمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ن، د.ط، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م: ١٩، ومحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ٢٨٨/١-٢٨٩.

(٩) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٣٦١/٣.

(١٠) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٧٧/٣، وأبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت، ٢٤/١٠-٢٥.

(١١) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٧٧/٣.

(١٢) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ٣٠٤/٣-٣٠٥.

(١٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢.

(١٤) ينظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، د.ن، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ: ٢٥٥-٢٥٦.

(١٥) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢٥/٣-٢٦.

(١٦) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٢٠٩/١-٢١٠.

(١٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١٠٢/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢.

(١٨) ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م:٨٠، وابن الشجري، الأمالي، ٤٨/٢، وابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: ١١٣.

(١٩) محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ١٧١/٢.

(٢٠) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٥٦٤/١.

(٢١) ينظر: محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، د.ن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ٥٣/١٩.

(٢٢) الطبري، جامع البيان ٥٣/١٩.

(٢٣) الطبري، جامع البيان ٥٣/١٩.

(٢٤) أبو محمد الحسـن بن مسـعود البغوي (ت٥١٦هـ)، معالم التنزيل في تفسـير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٣٧٠/٣.
(٢٥) أبـو نصر إسماعيل بن حمـاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تـاج اللغـة وصـحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٦٨٨/٢.
(٢٦) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمـد البردوني، وإبراهيـم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهـرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ١٣٧/١٢.
(٢٧) أبو حيان، تفسير البحر المحيط ٢٧٠/٩.
(٢٨) ينظر: جلال الدين السـيوطي (ت٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م: ٤٩٩.
(٢٩) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٣٢٠/١.
(٣٠) أبو الحسـن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ٤٦١/٢.
(٣١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٣٢٠/١.
(٣٢) القراءة بالإفراد لابن السميفع، ينظر: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، شـواذ القراءات، تحقيق: شـمران العجلي، مؤسـسـة البلاغ، بيروت، د.ط، د.ت:٥٤، والزمخشري، الكشاف ٩٣/١.
(٣٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف ٩٤/١.
(٣٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف ٩٤/١، وأبو حيان، البحر المحيط ١٦١/١.
(٣٥) ينظر: أبو إسحـاق إبراهيـم بن السري الزجـاج (ت٣١١هـ)، معـاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٤٢٥/١.
(٣٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٩٢/١٨.
(٣٧) الطبري، جامع البيان ٤٨٧/٢٣.
(٣٨) أبو حيان، البحر المحيط ٢١١/١٠.
(٣٩) ينظر: الفـراء، معاني القـرآن ٣٢/١، والطبري، جامـع البيان ٥٦٣/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٢٣٢٣/٥، والسمين الحلبي، الدر المصون ٣١٧/١-٣١٨، وبهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسـهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشـق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ، ١٨١/٢، وأبـو عبـد الله محمـد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، شفاء العليـل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق: الشريـف عبـد الله علي

الحسـيني البركاتي، المكتبة الفيصـلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٦١٦/٢.

(٤٠) الطبري، جامع البيان ٥٦٢/١.

(٤١) ينظر: ابن مالك، تســهيل الفوائد: ١٣٤، والســمين الحلبي، الدر المصــون ٣١٧/١، وابن عقيل، المساعد ١٨١/٢، والسلسيلي، شفاء العليل ٦١٦/٢.

(٤٢) الفراء، معاني القرآن ٣٢/١، والطبري، جامع البيان ٥٦٢/١، والسمين الحلبي، الدر المصـون ٣١٧/١، وابن عقيل، المسـاعد ١٨١/٢، والسـلسـيلي، شـفاء العليل ٦١٦/٢.

(٤٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط ٢٨٦/١.

(٤٤) ينظر: جلال الـدين الســيوطي (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامــع، تحقيق: عبـد الحميد الهنداوي، المكتبـة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت، ١٤٥/١.

(٤٥) أبو بكر محمد بن القاســم بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، شرح القصــائد الســبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد الســلام محمد هارون، دار المعارف، د.ن، الطبعة الخامسة، د.ت: ١٦.

(٤٦) ينظـر: الفـراء، معاني القرآن ٧٨/٣، ومكي بن أبي طـالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ٦٨٤/٢.

(٤٧) الفراء، معاني القرآن ١٤٧/١.

(٤٨) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١٨٠/٢.

(٤٩) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٢٦٨/٢.

(٥٠) البيت لسويد بن كراع، ينظر: محمد بن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٥٨م: ٧٣.

(٥١) ينظر: أبو بكر بن الأنباري، شرح القصائد السبع: ١٦.

(٥٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٣/ ٧٨.

(٥٣) الشاهد لامرئ القيس، ينظر: ديوانه: ٤١، وأبو بكر بن الأنباري، شرح القصائد السبع: ١٦.

(٥٤) ينظر: أبو بكر بن الأنباري، شرح القصائد السبع: ١٦.

(٥٥) الشاهد لجرير، ينظر: ديوان جرير بشرح محمــد بن حبيب، تحقيق: نعمــان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت، ٤٩/١.

(٥٦) ينظر: محمد بن يوســف ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تمــهيد القواعــد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٣٢٣/١.

(٥٧) الشاهد منسوب لخطام المجاشعي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٥٤٨/١١.

(٥٨) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١١٨/٣.
(٥٩) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١٧٣/٢، وأحمد بن فارس، الصــاحبي في فقه اللغة ومســائلها وســنن العرب فيها، محمد علي بيضــون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م: ١٦٣.
(٦٠) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط ٢٢٢/١٠.
(٦١) الطبري، جامع البيان ٢٩٧/٢٢.
(٦٢) ينظر: أبو السعود محمد بن محمد (ت٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ١١٣/٤.
(٦٣) ينظر: محمد الطاهر بن محمد، ابن عاشــور (ت١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، ١٩٨٤هـ، ٣١٨/٢١.
(٦٤) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٣٢٣/١٦.
(٦٥) سيبويه، الكتاب ٣٥٠/١-٣٥١.
(٦٦) سيبويه، الكتاب ٣٥٣/١.
(٦٧) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، د.ط، د.ت، ٢٥٧/٧.
(٦٨) أبو الحســن علي بن إســماعيل بن ســيده (ت٤٥٨هـ)، المخصــص، تحقيق: خليـل إبراهيم جفـال، دار إحيـاء التراث، بيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ١٥٥/٤.
(٦٩) ينظر: ســيبويه، الكتاب ١٨/١، ومحمد بن حســن، ابن الصـائغ (ت٧٢٠هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن ســالم الصـاعدي، عمادة البحث العلمي بـالجـامعـة الإســلاميـة، المـدينـة المنورة، الطبعـة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ١٩٣/١.
(٧٠) ينظر: الزمخشري، الكشاف ٦٠٩/٢.
(٧١) ينظر: السيوطي، الإتقان: ٤٩٩.
(٧٢) ينظر: السيوطي، الإتقان: ٤٩٩.
(٧٣) ينظر: ابن سيده، المخصص ٢٠٥/٢.

ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة*

أ.د.وسميَّة عبد المحسن المنصور
جامعة الكويت/جامعة الملك سعود(سابقًا)-الرياض

لعل من أبرز سمات اللغة العربية وتميزها ذلك الثراء اللفظيّ المتنامي الذي لم يقتصر على المعجم فقط، بل تعددت روافده الفياضة التي تصب في بحر اللغة عاملة على تنميَة اللغة واستمرار حيويتها. فإن كانت ظواهر مثل الترادف والمشترك اللفظيّ والتضاد والقلب المكاني والنحت تثري المعجم اللغويّ في جانبه الدلالي؛ فثمة ظواهر أخرى تثري اللغة في جانبها الصرفيّ البنائي، يظهر ذلك في أبنيتها الصرفيّة وتعددها. ولعل من أبرز ما تثيره دراسة الأبنية الصرفيّة ذلك التعدد في أبنية كل باب منها: فهناك المقيس وهناك المسموع، وثمة شاذّ إلى جانب الخارج عن القياس، ويظهر بين هذا وذاك الصحيح قياسًا المهمل استعمالًا والنادر...إلخ.

إذن ما مفهوم التعدد محور هذه الدراسة؟

إن التعدد الذي يعنينا هو ما تتعدَّد فيه الأبنية في الموضوع الواحد مثل: تعدد أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد، وتعدد أبنية الاسم الثلاثيّ، وتعدد صيغ الجموع وتعدد أبنية المصادر ثم صيغ المبالغة وصيغ الصفة المشبهة، وأخيرًا صيغ اسم الآلة.

ولا تتناول هذه الدراسة التعدد في الدلالة الوظيفية للمبنى الواحد نتيجة عوامل صرفيّة وحدت بين بنيتين مختلفتين في الباطن، ففي مستوى البناء الظاهر هما بلفظ واحد. مثل مستل:

(هذا الرجل مُسْتَلٌّ لأعمال غيره) اسم فاعل

(هذا التقرير مُسْتَلٌّ من أطروحة علميَّة) اسم مفعول

وكذلك مثل اسم الفاعل واسم المفعول من المعتلّ المزيد مثل (مختار)

هو مُخْتارٌ لما يريد (اسم فاعل)

هو المُخْتار عندي (اسم مفعول)[١]

ومنه مجيء صيغة المبني للمجهول في المجرَّد والمزيد بصورة واحدة مثل (يُدْخَل) مجهول (يَدْخُل) المجرَّد وهي أيضًا مجهول يُدْخِل مضارع المزيد بهمزة التعدية.

ومنه مجيء صيغة واحدة لأصلين اشتقاقيين مختلفين مثل:

الماء السائل من: س/ي/ل

الطالب السائل من: س/ء/ل

فالأولى فعلها سال يسيل والثانية فعلها سأل يسأل.

فموضوع دراستنا المدار الأَوَّل، أيْ: تعدد الصِّيغ في موضوع واحد وإن كانت المعيارية والخروج عليها تمثِّل تفسيرًا لبعض ظواهر التعدد؛ فإن الإشكال يحوط الدرسَ الصرفيّ عند الظاهرة المقيسة، والتعدد في أبنيتها المقيسة أيضًا.(٢)

لقد ازدحمت الصِّيغ وتعددت في كل باب ممَّا شكَّل سدودًا حائلة أمام المتعلم، يحتاج عند اقتحامها والولوج فيها إلى جهد غير يسير؛ فالفعل الثلاثيّ المجرَّد له أبواب ستة في الماضي والمضارع بل إن الماضي له صور ثلاث والمضارع مثله، ومصادره تتشعب صور قياسها، وهذه الجموع تتعدَّد صيغ المكسر فيها، حتَّى السالم منها لم يسلم من التعدد فهناك الملحق به لا تأتى أبنيته على صورة مطردة ولا يحكمها قياس واحد في البنية، وأمَّا جمعها على غرار السالم فيمكن القول إنما هو علامة إعرابية لا غير وهو ما سوَّغ للنحاة إلحاقها بجمع المذكر السالم إعرابًا وهي ليست منه.

وصيغ المبالغة تجري في جدول متعدد الأبنية، وتختلف في الدلالات، وتجري الصفة المشبهة في مجراها؛ فلا تأتي على قياس منضبط وتشتد الملابسات في دخول صفة ذلك الباب على الباب الآخر: ففاعل اسم فاعل لكنها قد تكون صفة مشبهة مثل (طاهر القلب) وفَعِل صيغة للمبالغة وهي صفة مشبهة أيضًا. وكل الضوابط التي وضعها علماء الصرف لم تحصر الأبنية في قياساتها المعيارية، حتَّى المعجم اللغويّ لم يكن بمنأى من هذا الخلط؛ فالأصل الاشتقاقي يدخل في سياق التعدد إذ يعتور أصل المادة الاشتقاقية أكثر من وجه، فالملائكة قيل إنها من

(م/ل/ك) أو (أ/ل/ك)، والشيطان من (ش/ي/ط) أو (ش/ط/ن)، والقرآن من (ق/ر/ن) أو (ق/ر/أ)، وهلم جرا.

سيل من المفردات تزدحم فيها الأصول وتُشَكِّل، كما ذكرنا سابقًا، عائقًا أمام الدارس والمتعلم.[٣] والكلمات المزيدة بأكثر من حرف تثير اضطرابًا عند وزنها، يحدث ذلك نتيجة الخلاف في تحديد جذر الكلمة مثلًا حلتيت يمكن أن توزن على (فِعْلِيت) بزيادة الياء والتاء، ولها وزن آخر (فِعْلِيل) بزيادة ياء وتكرير اللام.[٤]

ونظرة إلى ما أحصاه علماء العربية من مفردات تشعرنا بالمخاطر التي تحوط الدرس اللغويّ عامة والدرس الصرفيّ خاصة "مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائيّ والثلاثيّ والرباعي والخماسي من غير تكرار اثنا عشر ألف ألف وثلاثمئة ألف وخمسة آلاف وأربعمئة واثنا عشر.[٥] ونترجم ذلك رقميًّا مجموع الأبنية ١٢٣٠٥٤١٢. وقد فصل السيوطي عدد الأبنية فالثنائيّ ٧٥٦ والثلاثيّ ٩٠٠٠٦٥٠ والرباعي ٤٠٩١٤٠٠ والخماسي ١١٧٠٩٣٦٠٠.[٦] وقد أجمل ابن القطاع الأبنية أنها ١٢١٠ بناء.[٧] وتقليب الجذور وفاق الاحتمالات الرياضية مجرَّدة ومزيدة يؤدي إلى إمكانات متعددة إلا أن اللغة ترصد المستعمل فقط، يقول فندريس "إن السبب في التغيرات الصرفيّة ليس في الكليات العقلية بل في استعمال اللغة لهذه الكليات".[٨]

وقد فطن علماء العربية إلى هذه المقولة ونبهوا عليها، يقول ابن جني: "كما أنه قد تتخيل أبنية كثيرة متمكنة ولكنها لم تأت في كلامهم".[٩] ويفسر ابن جني عدم اعتماد الناتج من الاحتمالات الرياضية في الأبنية بأنه مستثقل "أمَّا إهمال ما أهمل ممَّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره".[١٠]

ويشكل الشاذّ من المفردات اللغويّة ظاهرة يشارك اللغويّين في الاهتمام بها علماء الاجتماع الذين يدرسون أثر الشاذّ من المفردات والصِّيغ اللغويّة في عملية التواصل، "فوجود مثل هذه الشواذ يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمتحدث والمتلقي".[١١]

نحاول في هذه الدراسة المتواضعة سبر تلك الظواهر بدراسة أبنيتها وصياغتها وأوجه التفسير الممكنة لها، وأثناء الدراسة نحاول وضع تصور طموح فيما يمكن الإفادة منه في الجانب التعليمي؛ وذلك بهدف دفع التهمة عما يطرح حول صعوبة الدرس اللغويّ من جهة، وتأصيل قيمة هذا الثراء اللغويّ الذي تتميز به العربية من جهة أخرى.

وقد تنبه الدرس اللغويّ عامة، والصرفيّ خاصة إلى تلك الظاهرة إلا أنه لم تفرد لها دراسة مختصة بل جاءت قضايا منها متناثرة في الأبواب الصرفيّة تارة وفي دراسة ظاهرة القياس تارة أخرى، وفي المعاجم حينًا وفي الدرس اللغويّ عامة. وقد قامت بعض الدراسات الحديثة التي تطمح إلى تجديد الدرس النحوي والصرفيّ بالتعرض لتلك القضية مع اختلاف أهدافها ومناهجها من ذلك:

-إبراهيم أنيس؛ تعدد الصِّيغ مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٨/١٣، القاهرة ١٩٦١.

-رمضان عبد التواب؛ فصول في فقه اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

-فؤاد ترزي؛ في سبيل تيسير العربية وتحديثها، بيروت، ١٩٧٣.

-فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية بغداد ١٩٨١.

-محمد أحمد خاطر؛

(١) دراسة في الصِّيغ العربية: أصولها وتطوّرها وعلاقتها بالمعنى رسالة دكتوراه الأزهر ١٩٧٦.

(٢) اختلاف أبنية الأسماء والأفعال في القراءات المنقولة في تفسير أبي حيَّان البحر المحيط القاهرة ١٩٩٠م.

وقد لمست الباحثة بعض جوانب هذه القضية في درسها: صيغ الجموع في القرآن الكريم رسالة ماجستير القاهرة ١٩٧٧م. وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي، الكويت ١٩٨٤.

وتوالت دراسات كثيرة تتعرض للظاهرة حينًا وتغفل عنها أحيانًا وستنتظم دراستنا للصيغ في سياقين:

الأَوَّل: عرض الظاهرة في الأبواب الصرفيّة

الثاني: دراسة كيفية التعدد وتفسيره، ونحاول في هذا وذاك الإجابة عن تساؤلات كثيرة مثل: هل الظاهرة نوع من الثراء اللفظيّ فقط؟ أهذا الثراء مرتبط بمرحلة التدوين واختلاف اللهجات؟ أهو منضبط في دلالات تختص بها كل صيغة أم هو نوع من التطوّر اللغويّ توالدت فيه الصِّيغ وتطوّرت في فترات وحقب زمنية مختلفة؟

تعدد الصِّيغ في الموضوع الواحد

إن نظرة فاحصة لموضوعات الدرس الصرفيّ توقع الباحث في قنوات متشابكة من الصِّيغ تدخل كل منها على الأخرى تارة وتختلف عنها معنى أو مبنى تارة أخرى، ويأتي دور الدارس لينظم ما اتفق بل يجتهد في ربط الصِّيغ، كما يرصد الفروق، ويفسر ظواهرها.

وأكثر الموضوعات الصرفيّة تعددًا في صيغه وتداخلًا مع غيره من الموضوعات يظهر لنا في:

- أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد.
- أمثلة الأسماء الثلاثيّة.
- الجموع.
- المصادر.
- صيغ المبالغة.
- الصفة المشبهة.
- اسم الآلة.

أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد:

يتصف الفعل الثلاثيّ المجرَّد بتعدد أبوابه، فله ستة أبواب نتيجة تقابل ثلاثة أبنية في الماضي وثلاثة أبنية في المضارع. أمَّا الأفعال المزيدة فهي - وإن تعددت أبنيتها- كل فعل هو باب واحد فقط نتيجة لقاء ماضيه ومضارعه.

والفعل الثلاثيّ المجرَّد له مشكلات أخرى تتضح في المعتلّ والمضعَّف ونلمسها بوضوح عند طلاب الصرف في درس الميزان الصرفيّ.[١٢]

وثمة سؤال: هل الأفعال المضعّفة والمعتلّة مشابهة للأفعال غير المضعّفة وغير المعتلّة في كونها صرفيًّا على أحد ستة الأوزان (فَعَلَ:يَفْعُل/ فَعَلَ:يَفْعِل/ فَعِلَ:يَفْعَل/ فَعَلَ:يَفْعَل/ فَعُلَ:يَفْعُل/ فَعِلَ: يَفْعِل)، وكذلك الأمر في الأفعال المعتلّة: الأجوف والناقص، أهي ثلاثيّة في المستوى الصرفيّ المجرَّد أم هي ثنائيّة؟[١٣]

وبالنظر إلى الفعل الثلاثيّ المجرَّد نلحظ أن صوره المستخدمة ثلاث في الماضي وثلاث في المضارع؛ إلا أنه بتقابل الماضي بالمضارع تكون الصور الافتراضية ناتجة عن الإمكانات الرياضية ٣×٣=٩.

الماضي	المضارع	الماضي	المضارع	الماضي	المضارع
	يَفْعَل		يَفْعَل		**يَفْعَل**
فَعَلَ	**يَفْعُل**	**فَعُلَ**	**يَفْعُل**	**فَعِلَ**	يَفْعُل
	يَفْعِل		يَفْعِل		**يَفْعِل**

فهذه تسع صور والمستخدم منها ست فقط أبرزت بتثقيل السواد.

ومن الممكن توزيع الصِّيغ توزيعًا آخر يقوم على فكرة تماثل حركة العين في الماضي والمضارع من جهة وتخالفها من جهة أخرى فالتماثل في :

فَعَل ← يَفْعَل
فَعِل ← يَفْعِل
فَعُل ← يَفْعُل

ثم المخالفة :

فَعَل ← يَفْعِل ويَفْعُل
فَعِل ← يَفْعَل

وبدراسة الصور الافتراضية الممكنة والمستعملة نلحظ أن (فَعِل) لا يقابله في المضارع إلا (يَفْعَل) وبالنظر إلى عين مضارعة نجد أنه لا مانع صوتيًّا يمنع كون المضارع مضموم العين أو مكسورها؛ إلا أن العلماء يجعلون ما جاء مكسور العين في مضارع (فَعِل) من باب تداخل اللغات.[١٤] وأمَّا مكسور العين في مضارع (فَعُل) فهو شاذّ.

أولا- التماثل في حركة العين في الماضي والمضارع:

فَعَل يَفْعَل

أمَّا (فَعَل يَفْعَل) فهو مشروط بكون ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق، و"إنما ناسب حرف الحلق عينًا كان أو لامًا أن يكون عين المضارع معها مفتوحًا لأنَّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد حرف المتحرك بلا فصل...ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لامًا الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلها".(١٥) ويكشف النص السابق عن ملاحظة أثر الأصوات المتجاورة في اختيار الصِّيغة مع مراعاة الجهد الألسنيّ الأقل عند النطق. أمَّا الأفعال التي جاءت على باب (فَعَل يَفْعَل) وهي من الصحيح الذي سلم ثانيه وثالثه من حروف الحلق فقد كانت أفعالًا معدودة: (قنَط يقنَط) وقد ورد في القرآن الكريم [الحجر- ٥٦]، ثم (أبى يأبى، وركَن يركَن، قلى يقلى، بقى يبقى، فنى يفنى، وغشا يغشى وشجا يشجى، وسلا يسلى، وعشا يعشى).(١٦)

وأكثر الأفعال السابقة منسوبة إلى لغة طيِّئ.(١٧) وتفسر أيضًا بأنها من قبيل تداخل اللغات أو أن يكون للفعل بناء آخر من الأبواب الشائعة.

فَعِل يَفْعِل

ما جاء متفق كسر العين في الماضي والمضارع ففي الغالب تكون له صيغة في الماضي من باب (فَعَل) أو يكون له مضارع من باب (يَفْعَل) يقول الفارابي: "والمكسور العين في الماضي والمستقبل ليس من الأبواب لقلته، ولأنَّه ليس منه شيء إلا وقد تجوز فيه لغة أخرى؛ فهو لا يتفرَّد بمذهبٍ تفرُّد غيره إلا مُعْتَلّه".(١٨)

وأمَّا المعتلّ الذي اتفق على كسر عينه في الماضي والمضارع فقد حصره علماء اللغة في الأفعال: وَثِق، وجِد، ورِش، ورِع، ورِك، ورِم، ورِي، وعِق، وفِق، وقِه، وكِم، ولِي، ومِق.(١٩) حتَّى هذه الأفعال لم تسلم من تعدد أبوابها فممَّا جاء وله باب على فَعِل يَفْعَل وهو معتلّ: (وسِع يسَع ووطِئ يطَأ).(٢٠)

وأمَّا الصحيح الذي يجيء مكسور العين في الماضي والمضارع فيكثر مجيئه على أبواب أخرى فممَّا جاء مضارعه بصورتين: (مكسور العين ومفتوحها) حسِب يحسِب ويحسَب، ونعِم ينعِم وينعَم، ويئِس يَيْئِس ويَيْأَس، ويبِس ييبِس وييبَس[٢١] وتأتي حسب التي للعد بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع جاء في لسان العرب "وحَسَب الشيء يحسُبه بالضم حَسْبًا وحِسابًا وحِسابَةً"[٢٢].

فَعُل يَفْعُل:

الملاحظ هنا تفرد هذا الفعل في كون مضارعه لا يأتي إلا مضموم العين متماثلًا مع حركة عين الماضي كما أنه لا يشركه في المضارع بناء آخر خلافًا لما حدث مع (فَعَل) أو (فَعِل) حتَّى إنَّهم عدُّوه قياسًا لا ينكسر.[٢٣]

والملاحظة الثانية أن هذا الباب لا يتأثر بتجاور الأصوات يقول إبراهيم أنيس: "هذا باب غريب لا يخضع لقانون المغايرة ولا نكاد نلاحظ فيه أثرًا لحروف مجاورة ولا نرى له نظيرًا في اللغات الساميَّة الأخرى".[٢٤]

وأمَّا معانيه فتتصف بالثبات.[٢٥] ولذلك تكثر الأفعال في هذا الباب لما دلَّ على الغرائز فوظيفته النحوية اللزوم دائمًا لملازمة الغريزة لصاحبها فلا يتعدى. يقول الرضى : "ومن ثمة كان لازمًا لأنَّ الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره".[٢٦]

ومن الملاحظات حول هذا الباب قلة شيوعه في اللغة فلم يأت منه في القرآن إلا الأفعال: بصُر: يبصُر [٩٦- طه]، بعُد [٤٢،٤٩-التوبة]، وثقُل [٨-الأعراف]، وحسُن [٦٩-النساء]، ويطهُرن [٢٢٢-البقرة]، وكبُر [١٣-الشورى]: يكبُر [٥١-الإسراء][٢٧].

ولم يأت في القاموس المحيط إلا نحو عشرين فعلا.[٢٨]

وقد درس إبراهيم أنيس تلك الأفعال ورجح أمرين يفسران ورودها:

١-أن هذا الأفعال حولت إلى صيغة (فعُل: يفعُل) عن بناء فعَل لقصد المبالغة؛ فينسلخ بذلك عن الحدث ويأخذ المعنى صفة الثبات كالغريزة أو التعجب.

٢-أن هذه الأفعال ناشئة عن القياس الخاطئ على ألسنة الصغار.[٢٩]

وممَّا يلاحظ على هذا الفعل أنه قد يُستغنى عنه بالأفعال (فَعِل) أو (افتعل) فمن الاستغناء بفعِل عن فعُل لزومًا في اليائيّ اللام وسماعًا في غيره مثل: غنِي، ورشِد، ومن الاستغناء بافتعل عن فعُل: افتقر وارتفع.[٣٠] وأورد ابن قتيبة ممَّا أتى على فعِل مثل: أدِم وشهِب وسقِم.[٣١]

وقد تأتي أفعال هذا الباب على فعَل وفعِل أيضا، مثل نَضَر وطَهَر وجَبَن ونَبِه. فنضَر فيه ثلاث لغات بالضم نَضُر وبالفتح نَضَر وبالكسر نَضِر[٣٢]. وفي طهَر وجبَن لغتان بالضم طَهُر وجَبُن وبالفتح طَهَر وجَبَن[٣٣] أما نبِه فقد جاء بضم العين نَبُه وبكسرها نَبِه.[٣٤] والملاحظة الأخيرة أنه لم يخرج على مضارع فَعُل يَفْعُل إلا فِعلٌ واحد وهو كُدْتُ أكاد وعده اللغويّون فعلًا شاذًّا.[٣٥] أو من باب تداخل اللغات.[٣٦]

ومعيار شذوذه أن المعتلّ الواويّ من الأجوف يكون على بنائين: إمَّا فَعَل يَفْعُل مثل قال يقول أو فَعِل يَفْعَل مثل خاف يخاف ولم يسمع فيه ما جاء على باب فعَل يفعَل ويفسر على أنه من باب تداخل اللغات.[٣٧]

ونلحظ قصور (فَعُل) عن الخروج في المضارع إلى حركة مخالفة وكذلك قصور (فَعِل) عن الخروج إلى (يَفْعُل) فدل ذلك على أن (فَعَل) مفتوح العين هو أصل الأفعال. والصور الأخرى إمَّا ناتجة عن تركيب وتداخل في الصِّيغ أو المماثلة؛ فالتعدد في المضارع والماضي يسوِّغ قبول العين للحركات الثلاث، فإذا جاء الماضي (فَعِل) فهو مماثلة للمضارع (يَفْعِل) وإذا جاء (فَعُل) فهو مماثلة للمضارع (يَفْعُل).

ثانيا- مخالفة حركة عين الماضي لحركة عين المضارع:

فَعَل: يَفْعُل/ ويَفْعِل

وإذا كان (فَعَل) بفتح العين هو أصل الأفعال فإن مضارعه جاء متعددًا مضموم العين ومكسورها ومفتوحها : يَفْعُل، ويَفْعِل، ويَفْعَل. وللعلماء حديث طويل حول جواز مجيء مضارع (فَعَل) على (يَفْعُل) أو (يَفْعِل).[٣٨]

وقد أحصى إبراهيم أنيس ١٣٧٢ فعل في القاموس المحيط من ١٨٢٠ فعل جاءت على فَعَل في الماضي ومتعددة الصور في المضارع.[٣٩] إلا أن هذا التعدد في مضارع (فَعَل) كانت له ضوابط؛ فكسر العين وضمها يجوز فيما لم يسمع مضارعه، يقول السرقسطي "إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو دخل وضرب وما أشبه ذلك من مشهور الكلام فقل إن شئت يَفْعُل وإن شئت يَفْعِل إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق فإنه يأتي على فَعَل يَفْعَل وربما جاء على يَفْعِل ويَفْعُل".[٤٠]

ولكثرة ما جاء متعددًا من مضارع (فَعَل) جعله الرضِيّ قياسا، يقول: "قياس مضارع فَعَل مفتوح عينه إمَّا الضم أو الكسر، وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد هذا وقال كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنَّه ربَّما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتَّى يطَّرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملًا معًا وليس على المستعمل شيء. وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنَّه أكثر وأيضًا هو أخف من الضم".[٤١]

فالمعيار هو السماع أولا، فإن لم يتحقق فالاختيار جائز، والمعيار الثاني اختيار الكسر لأنَّه أخف من الضم، وهذا معيار صوتي، وثمة معيار آخر وظيفي ينظر لعمل الفعل من حيث التعدي واللزوم، فالضمَّة في المضارع للأفعال اللازمة والكسرة للأفعال المتعدية.[٤٢] وثمة تفسيرات أخرى يوردها ابن جني منها ما يتصل بقضايا صوتية مثل المخالفة، قال "وإنما دخلت يَفْعُل في باب فَعَل على يَفْعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمَّة والكسرة مخالفة للفتحة، ولمَّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمَّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذاك إليها فقالوا قتل يقتل، ودخل يدخل، وخرج يخرج ".[٤٣]

ومن تفسيرات ابن جني لظاهرة التعدد في مضارع (فَعَلَ) القول بحمل فِعْلٍ على فعل آخر يقول "فكما أن فعُل بابه يَفْعُل كذلك شبهوا بعض فَعِلَ به فكسروا عين مضارعه، كما ضموا في ظَرُف عين ماضيه ومضارعه، فنَعِم ينعِم في هذا محمول على كَرُم يَكْرُم كما دخل يفعُل فيما ماضيه فَعَل، نحو قَتَل يقْتُل على باب يَشْرُف ويَظَرُف".[٤٤] ويرد ابن

جني التعدد إلى ظاهرة القياس، قال "لأنَّ ضَرَب يَضْرِب أقيس من قَتَل يقتُل ".[٤٥] ويطرح الرضيّ تفسيرًا صوتيًّا وهو "أن الحروف التي من مخرج الواو كالباء والميم من ضرب يضرب وصبر يصبر ونسم ينسم وحمل يحمل لا تغير كسر العين إلى الضم الذي هو من مخرج الواو وكذلك الحروف التي من مخرج الياء، كالجيم والشين، في شجب يشجُب ومجن يمجُن ومشق يمشُق لا تحول ضم العين إلى الكسر الذي هو من مخرج الياء".[٤٦]

وتميل الدراسات الحديثة إلى تفسير ظاهرة التعدد صوتيًّا في ضوء الدرس التاريخي لتطوّر اللهجات الذي يرى: "أن تفسير الظاهرة يكمن في عدم استقرار الضمَّة تاريخيًّا وميلها إلى التحول إمَّا إلى حركة متوسطة أو إلى الكسرة وذلك نتيجة لتأثير الأصوات الساكنة المجاورة لها".[٤٧]

ويذهب المزيني إلى أن الأصل في مضارع فَعَل يحتمل أن يكون "بضم العين ليس غير وأن ما نجده من الكسرة في بعض الأفعال أو التردد بين الكسرة والضمَّة في أفعال أخرى ليس إلا أثرًا للقانون الصوتي الذي نجده في مثل اللهجة البدوية الحجازية"[٤٨] فالانتقال إلى كسر العين في المضارع هو اختيار لبدو الحجاز عنده.

أمَّا الأفعال التي ثانيها أو ثالثها من حروف الحلق وخرجت عن القياس وجاء مضارعها على (يَفْعِل) أو (يَفْعُل) فقد أُحصِيَ منها في القرآن فقط سبعة أفعال وهي: نكح ، نزع ، رجع ، بلغ ، قعد ، زعم ، نفخ. ويفسر إبراهيم أنيس خروج هذه الأفعال عن القاعدة بأنها قد غلبت عليها قاعدة المغايرة.[٤٩]

ويرى إبراهيم أنيس أن تلك الأفعال تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة القرشية.[٥٠]

فَعِل يَفْعَل

إنَّ مخالفة حركة الماضي في هذا الفعل لحركة المضارع تذكر بالمخالفة بين حركة الماضي (فَعَل) ومضارعه (يَفْعِل)، لكن الفعل (فَعِل:يَفْعَل) يخلص إلى معانٍ ذات دلالة انعكاسية، فهو يكثر في الألوان

والأدواء ما كان حسيًّا منها مثل وَجِع يَوْجَع، أو ما حمل دلالة الأدواء مثل عَسِر وشَكِس، يقول سيبويه "فلمَّا صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء"[(٥١)].

ولم يقف التعدد عند الأبواب المعروفة بل تعداه إلى أبواب شاذّة مثل (فَعِل: يَفْعُل) بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع مثل: نَعِم يَنْعُم وفَضِل يَفْضُل وحَضِر يَحْضُر ومِتَ تمُوتُ ودِمتَ تدُومُ.[(٥٢)] وذكر الرضيّ عن أبي عبيده نَكِل يَنْكُل وذكر أيضًا نجِد يَنْجُد.[(٥٣)] ويردُّ ابن جني هذه الأفعال إلى باب (فَعِل: يَفْعَل).[(٥٤)]

وعدم اختصاص هذه الأفعال بباب دل على أنه من تداخل اللغات وهو ما سنفصِّل الحديث عنه في تفسير الظاهرة.

ويلحق بالتعدد في الأفعال المضارعة ما جاء من أصل مضعَّف أو معتلّ وقد أشرنا سابقًا إلى تعقيد صيغ الفعل المضعَّف والمعتلّ الأجوف فهذا ممَّا يتغير في اللفظ ولا يتغير في الميزان، فـ(شدَّ) وزنه (فَعَلَ) وليس (فَعَّ) و(يشُدُّ) وزنه (يَفْعُل) وليس (يَفُعُّ)، والأمر منه أكثر تعقيدًا فـ(شُدَّ) وزنه (اُفْعُلْ) وليس (فُعّ) وتزيد التعقيد مشكلات أخرى مثل السياق النحوي فـ(شُدَّ) فعل أمر حقه تسكين آخره إلا أنه يحرك منعًا لالتقاء الساكنين.

ومشكلة الإدغام وفك الإدغام تتصل بالدرس اللهجي فالإدغام على لغة تميم، أمَّا الحجاز فتسكن آخر فعل الأمر حيث يفك الإدغام وقد قرئ بهما. قال تعالى: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾[طه- ٢٧]، وقال تعالى: ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[طه- ٣١]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر-٤]، وقال تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء-١١٥]. ومشكلة أخرى تتصل بالإسناد مثل {وَقَرِّي عَيْنًا} [مريم- ٢٦] أو لتخفيف مثل (قَرْنَ) فالفعل (قَرِّي) بوزن (افْعَلِي) وليس (فَعِّي) والفعل (قَرْن) بناؤه (اقْرَرْنَ) بوزن (افْعَلْنَ) ومثله المعتلّ الأجوف (يقول) بوزن (يَفْعُل) وليس (يَفُعْل) أو (يَفُول)، في حين أن (قُلْ) بوزن (فُلْ).

وقد وجد الصرفيّون لهذه الظواهر تفسيرات علميَّة أعادوها في الدرس الصرفيّ إلى صيغها البنيوية، إلا أن هذا التعدد يُشْكِلُ في صور المعتلّ: ما بين المعتلّ بالنقل والمعتلّ بالقلب والمعتلّ بالنقل والقلب، وكذلك تتعقد صوره: ما بين اليائيّ والواويّ؛ فبعض المعتلّ الأجوف يأتي منه الواويّ واليائيّ، مثل: (كاد: يكاد/ ويكيد).

وقد جاء علماء اللغة بجهود ومحاولات لضبط أحوال المعتلّ فعدوا من القياسيّ "لزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائيّ".[٥٥] ويعلل الرضى لذلك القياسيّ "بأنه لمَّا ثبت الفرق بين الواويّ واليائيّ في مواضي هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك، وذلك أن ضم فاء قُلت وكسر فاء بِعت للتنبيه على الواو والياء. ونحو دَعَوت ودَعَوا يدل على كون اللام واوًا ونحو رَمَيت ورَمَيا يدلُّ على كونها ياء".[٥٦]

وأمَّا ما يثيره اتفاق المعتلّ الواويّ واليائيّ في مجيئهما على (فَعِل: يَفْعِل) فقد عُلل بأنه "لمَّا لم يثبت في مواضي هذه الأفعال فرق بين الواويّ واليائيّ في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها".[٥٧]

ومن الملاحظات حول المعتلّ أن تعدد الأبواب التي يصاغ عليها تختلف باختلاف موقع علته فمعتلّ الفاء الواويّ له أربعة أبواب مشهورة (فَعَل: يَفْعِل) نحو: وَعَد يَعِد، و(فَعَل: يَفْعَل) نحو: وَضَع يَضَع، و(فَعِل: يَفْعَل) نحو: وَجِل يَوْجَل، و(فَعِل: يَفْعِل) نحو: وَرِث يَرِث، وسُمع في باب (فَعَل يَفْعُل) وَجَد يَجُد.[٥٨] وتُرَدُّ ندرة المثال الواويّ في باب (فَعَل: يَفْعُل) لكون الضم جزءًا من الواو وقد حذفت من (يَعد) تخفيفًا فجاءت ندرته في هذا الباب طلبًا للخفة كما حذفوا الواو تخفيفًا.

ويأتي المثال الواويّ أيضًا على (فَعُل: يَفْعُل) مثل: وَسُم يَوْسُم، وأمَّا المثال اليائيّ فيأتي على الأبواب الستة، غير أنه أقل شيوعًا من المثال الواويّ. وأمثلته، وإن وردت على الأبواب الستة، كثير منها يأتي شاذًّا على باب ومقيسًا على آخر، مثل: يَئِس يَيْئِس، فورد مضارعه بالكسر شاذّا، وقياس مضارعه الفتح كما أنه يستغنى بالمزيد عن المجرَّد مثل: يَقُظ، فالشائع استخدام استيقظ، واستغني بافتَقَر عن فَقُر وبارتفع عن رَفُع[٥٩].

وللمعتلّ خصوصية تتيح للمستخدم المفاضلة في اختيار وسيلة التخلص من المتماثلات، فالمضعَّف على (فعِل) من (ق/ و/ و) مثل (قَوِوَ) لم يدغم واختير الإعلال بالياء: قَوِوَ ← قَوِيَ ، وذلك للتخلص من المتماثلات للمحافظة على صورة البناء.

الثنائيّ:

يثير الثنائيّ مشاكل جمة في درس الصرف التعليمي، وهو يمثل مشكلة في ظاهرة التعدد سواء أكان ثنائيّ الأصل مثل: يد وأخ أو ثنائيًا نتيجة التضعيف عند من عد المضعَّف من الثنائيّ مثل ابن فارس الذي ينظر إلى الفعل (أمَّ) أنه من الجذر (أم) فقط.(٦٠) إلا أن هذا التصريف تصريف إملائي لا معجمي والملاحظ أن القائلين بالثنائيّة يقرون بأن الاستخدام لا يستقيم إلا بالثلاثيّ ظاهرًا أو مقدرًا، فهم يعدون الصوت الثالث الظاهر مزيدًا كما هو في: قطّ، قطب، قطف، قطع، قطم وقطل، وجميعها تتضمن معنى القطع.(٦١)

أمَّا الصوت الثالث المقدر فهو في كلمات ثنائيّة مغرقة في القدم مثل: يد، ودم، وأم.

ويرى القائلون بالثنائيّة أنَّ الأفعال المعتلّة ثنائيّة الأصل وكذلك المضعَّفة.(٦٢) وعلى هذا جرت بعض معاجم العربية مثل مقاييس اللغة لابن فارس والمفردات للراغب الأصفهاني.

وليس هدفنا تتبع الأصول أثلاثيّة هي أم ثنائيّة؟ والنظر في دراسة من قال بالثنائيّة يجد صيغًا جديدةً تتولَّد وأبنية تتعدَّد.(٦٣)

الأسماء

الاسم إمَّا مجرَّد وإمَّا مزيد، وهو من حيث عدد جذوره ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسي، ومن حيث أقسامه هو الاسم والصفة.(٦٤)

الاسم الثلاثيّ المجرَّد ترتكز أبنيته على فكره تبادل الموقعية للحركات والسكون في تشكيل بناء الثلاثيّ ممَّا ينتج عنه اثنا عشر بناء، المستعمل منها عشرة أبنية فقط.

حركة الأَوَّل	حركة الثاني			
	ضمَّة	كسرة	فتحة	سكون
فتحة	فَعُل: رَجُل/حَدُث	فَعِل: كَتِف/ حَذِر	فَعَل: جَمَل/ بَطَل	فَعْل: سَعْد/ضَخْم
كسرة	فِعُل: حِبُك	فِعِل: إِبِل / بِلِز	فِعَل: عِنَب / زِيَم	فِعْل: جِذْع / نِضْو
ضمَّة	فُعُل: عُنُق / جُنُب	فُعِل: دُئِل	فُعَل: جُرَذ / لُبَد	فُعْل: قُفْل/ صُلْب

وبتأمل هذه الأبنية نلحظ أن تعددها يطرد مع الإمكانية الافتراضية عدا صيغتي (فُعِل) و(فِعُل)؛ إذ تُمَثِّلان صعوبة في النطق عند الانتقال من كسر إلى ضم أو من ضم إلى كسر، لذا لم تبن العربية عليهما.(٦٥)

وأمَّا الأمثلة التي نقلت في كتب اللغة العربية مثل دُئِل وحِبُك فقد أوَّلها القدماء وردّوها إلى الصِّيغ الشائعة بعد أن شكَّكوا بأصالتها، والمثال الذي يسوقونه (حِبُك) تذكر فيه قراءات متعددة.(٦٦) ويجمع العلماء على شُذُوذ (حِبُك) ويخرِّجونها على عِدَّه أوجه :

-نتيجة لتداخل وتراكب اللغات؛ فقد سمع فيها حِبِك بكسرتين، وحُبُك بضمتين. "فالحِبُك مركب من اللغتين يعني أن المتكلم به أراد أن يقول الحُبُك بضمتين فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء فتداخلت اللغتان الحُبُك والحِبِك في حرف الكلمة الحاء والباء."(٦٧)

-أصلها الحُبُك بضمتين وكسر الحاء إتباعًا لكسرة (ذاتِ) ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأنَّ الساكن حاجز غير حصين، وقد استحسن أبو حيَّان ذلك التفسير.(٦٨)

-نفي أن يكون في العربية مثال فِعُل يقول الميدانيّ: "وأمَّا فِعُل بكسر الفاء وضم العين فلا يوجد في كلامهم البَتَّة لاستثقالهم الخروج من الكسرة إلى الضمَّة ومن الضمَّة إلى الكسرة".(٦٩) وقد استبعد العلماء فِعُل وفُعِل من أبنية الأسماء الشائعة.(٧٠)

وتفسر صعوبة الانتقال من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم بأن الضمَّة والكسرة حركتان عاليتان؛ إلا أن الضمَّة حركة عالية خلفيّة والكسرة حركة عالية أمَاميَّة، ومن ثم فقد كان تواليهما عسرًا في النطق حتَّى إن بعض اللهجات تخفف الفعل المبني للمجهول بحذف الكسرة أي: بتسكينه.(٧١) وقد نسبها ابن سيده إلى قبيلتي بكر بن وائل وتغلب.(٧٢)

وممَّا يلاحظ على أبنية الاسم الثلاثيّ أن التعدد في الاسم الواحد يكثر في تخفيف المتحركين، وذلك بتسكين أحدهما، مثل تفريعات تميم(٧٣) في: فَخِذ وفَخْذ، أو الإتباع: فِخِذ، كما هو في اللهجات المعاصرة.(٧٤) ويمثل التخفيف جانبًا كبيرًا في تأثير القراءات القرآنية في تعدد الأبنية، فـ(غُلُف) ورد في قراءتها: غُلْف بالتخفيف، ومثلها: حُرُم وحُرْم وشُغُل وشُغْل.(٧٥)

وأمَّا المزيد فالتعدد في أبنيته كثير، ويدخل فيه ما يعرف بالمثلث الذي يأتي فيه المجرَّد والمزيد مثال صبر ومرقاة.(٧٦)

ويثري القصر والمد الأبنية بالتعدد مثال: بكاء وبكى وغناء وغنى؛ وذاك هو الجانب الميكانيكي في تكاثر الصِّيغ. ومن أهم الملاحظات أنَّ المزيد تتقلص أبنيته في حين أنَّ الإمكانات الافتراضية تتيح زيادة فائقة في الأبنية، ومرد ذلك أن قلة أصوات الكلمة تعني خِفَّتَها، واطِّراد شيوع استخدامها، وزيادة أبنيتها، يقابل ذلك صعوبة البناء على المزيد وانحسار التعدد في أبنيته.

والتعدد في الأسماء له أكثر من جانب فإلى جانب الأبنية هناك التعدد في اللفظ مع توحد مدلوله، وهو ما أغنى اللغة العربية وأثقلها في

آن، فأسماء الأسد ٥٠٠، وللداهية ٤٠٠، وللخمر ٢٠٠ وللثعبان ٢٠٠ ...إلخ.[٧٧]

والخلاف حول هذا النوع من الأسماء أترادف هو أم صفات محفوظ في كتب اللغة.[٧٨] ويثير التساؤل أيضًا ما اتفقوا في دلالته، فاللفظ الذي تجوز فيه أكثر من صيغة بدلالة واحدة يدعو للتوقف مثل لفظ إصبع فقد رويت فيه عدة روايات.[٧٩]

- كسرالهمز وتثليث حركة الباء: إِصبَع، إِصبِع ، إِصبُع.
- فتح الهمز وتثليث حركة الباء: أَصبَع، أَصبِع ، أَصبُع.
- ضم الهمز وتثليث حركة الباء: أُصبُع ، أُصبِع ، أُصبَع. ثم أُصْبُوع.

وقد درس إبراهيم أنيس التعدد في (أصبع) ويرى أن لفظ (أصبوع) متطوّرة عن أُصبُع بإشباع الحركة، كما يرى أن الأصل كان بمخالفة بين حركة الهمز وحركة الباء ثم تطوّرت الصِّيغة إلى المتماثل أصبع للانسجام بين الحركات في الكلمة.[٨٠] واللافت للنظر أن الاسم (أصبع) يشيع بناؤه على: (إِصبُع وأُصبِع) في اللهجات المعاصرة وإن كانا يمثلان خروجًا على الانسجام إذ فيهما انتقال من كسر إلى ضم أو من ضم إلى كسر وهو ممَّا لا تقبله العربية لأنَّ فيه ثقلًا عند النطق. وقد عد إبراهيم أنيس الصِّيغتين (إِصبُع وأُصبِع) من اختراع الرواة.[٨١]

وتتجه اللهجات في الخليج والجزيرة إلى التخفيف، ممَّا ولد أبنية متعددة في الاسم (أصبع)، ففي نجد ميل إلى اختيار البناء بكسر الهمزة والباء، وبقلب الهمزة إلى ميم (مِصبِع) وهي ما زالت تستخدم في الوشم. وفي الكويت تخلص من الهمز صِبِع مع الميل إلى الإتباع بالكسر. فالاسخدام اللهجي قد طور الصِّيغة، وذلك ممَّا ولد أبنية جديدة.

وواضح الاختيار اللهجي بين الهمزة والميم، فالهمزة لم يسمع أنها أبدلت عن ميم، وكذلك الميم لم تبدل عن الهمزة، إلا أنَّ الهمزة والميم كلتيهما تزاد أولًا. وبناء مصبع لا يخالف ما اختاره إبراهيم أنيس من توالي كسرتين، ومثله القول في صبع فقد حذفت همزتها، ولمَّا لم يصلح

الابتداء بساكن حركت الصاد بكسرة الهمزة، إلا أن اللهجة تحتفظ بالصورة الأصل للصيغة وهي إصبع إذ يقول المثل الشعبي "من دخل إصبع دخل إصبعين".

هذه الصور اللهجية تؤكد أن اللهجات العربية ثرية في تعدد الصِّيغ ومن ثم نقبل أن يسمع إِصبُع وأُصبِـع على ما فيهما من انتقال من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم. ذلك أن كثرة استخدام هذا الاسم أدى إلى تعدد صيغه.

المصادر:

أولا: مصادر المجرَّد والمزيد

نواجه في درس المصدر بهذا الكم الهائل من الأبنية المصدرية: القياسيّ منها والسماعيّ، المجرَّد والمزيد.[٨٢] وكما اختلف العلماء في قياسيّة مصادر الثلاثيّ وسماعيتها اختلفوا في أبنيتها؛ فابن القوطية عدّ منها خمسًا وعشرين صيغة، واستدرك عليه ابن القطاع أنها مئة، ويذكر كل من الزمخشري وابن بعيش والرضِيّ أنها اثنتان وثلاثون، وسجل السيوطي خمسة وعشرين بناء.[٨٣]

وقد عزا العلماء التعدد في أبنية مصادر الثلاثيّ إلى التعدد والاختلاف في أبنية أفعالها يقول المبرد: "اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس، إنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأنَّ الفعل منه لا يختلف، والثلاثيّة مختلفة أفعالها المضارعة والماضية، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء.[٨٤]

فالثلاثيّ المجرَّد يجري مجرى الاسم، أمَّا المزيد فمصادره قياسيّة؛ لأنَّ فعله لا يختلف.

ورصد اللغويّون كثيرًا من أمثلة المصادر المتعددة في الجذر اللغويّ الواحد. من تلك الجذور (ل/ق/ي)، رصد له السيوطي عشرة أبنية هي: لِقاء، لِقاءة، لَقًى، لُقْيا، لُقِيًّا، لَقِيًّا، لَقْية، لِقْيانًا، لُقْيانًا، لِقْيَانة.[٨٥]

وهي في اللسان نقلًا عن ابن برّيّ ثلاثة عشر بزيادة تِلقاء ولُقًّى ولَقَاة.[٨٦] وتتفاوت درجة صحة المصادر المرصودة لهذه المادة كما يتفاوت مدى قبولها عند اللغويّين ومدى شيوعها في الاستخدام، فابن السكيت يرد لَقَاة لأنَّها مولَّدة ليست من كلام العرب.[٨٧]

والتعدد في أبنية المصدر يوقعنا في إشكال جديد، وهو اشتراك الأبنية في الدلالات المختلفة كاشتراك المصدر والجمع في صيغتي (فِعَال) و(فُعُول):

نحن نخطب قِياما، نحن نريد حُلولا، نحن ننشد حُضورا.

ويحدد السياق نوع الصِّيغة مصدرًا أو جمعًا، كذلك اشتراك المصدر مع اسم المرة والهيئة الذي يميز بينه وبين مصدره بالتاء فإذا كان السياق فخرًا فالمصدر لا تكون دلالته مقيدة بل مطلقة تناسب سياق الفخر.

ويأتي بناء (فَعْلة) في أبنية المصدر لغير الواحدة مثل: نَجدة وعَنوة ولَذة وغَفلة، ومثله بناء (فِعْلة) يأتي لغير الهيئة بل يخلص للمصدرية في مثل خِيفة، حِيلة، عِذرة.

ثانيا: المصدر الصناعي

هناك إشارات مبكرة إلى المصدر الصناعي تعرضت لوظيفته وصياغته نجدها عند سيبويه والفراء.[٨٨] إذ يصاغ المصدر الصناعي من: لفظ + (ياء النسب+تاء التأنيث) أي: لفظ+(ـِ ي ي ـَ ة). وأمَّا تعدد بنية الألفاظ التي يصاغ منها فهو راجع إلى تعدد أنماط الأسماء والأدوات سوى الأفعال، ونجد من ذلك ما يأتي:

- المصدر: بنائية ظنية، إيجابية.
- المصدر الميمي: مصداقية.
- اسم الآلة: ميزانية.
- الاسم الجامد: عنصرية.
- اسم الجنس: إنسانية.
- اسم الفاعل: قابلية،جاذبية.
- اسم المفعول: مسؤولية، موفقية.
- الاسم المنحوت: رأسمالية.

- الضمير: أنانية.
- اسم الاستفهام:كيفية.
- أداة النفي: لائية.
- جمع التكسير: لصوصية.
- صيغ المبالغة: فعَّالية.
- المنسوب: مَدَنِيَّة.
- المعرب: فِدراليِّة.
- اسم الجمع: قوميَّة، عالميَّة.
- الظرف: حَيْثيَّة، بينيَّة.
- اسم استفهام: كيفيَّة.

ثالثًا: المصدر الميمي

وهو مصدر تلحقه الميم في أوله زائدة لغير المفاعلة. يقول المبرد: "اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة لأنَّ المصدر مفعول".[٨٩] ومشكلات درس المصدر الميمي متعددة الجوانب فمن تعدد أوزانه (مَفْعَل) و(مَفْعِل) إلى اشتراكه مع اسم الزمان والمكان في البناء (مَرْقًى) (مُنْصَرَف) (مُنْطَلَق).

-انصرف الطلاب مُنصَرفًا منتظمًا (مصدر ميمي)

وكانت الساعة الواحدة هي مُنصرفَهم (اسم زمان)

وانصرفوا من مُنصرف واحد. (اسم مكان)

وإن أمكن الفصل بين المشتقات والمصدر الميمي في المجرَّد فإن ما اشتق من الفعل المزيد لا يمكن فيه الفصل بين المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان إلا بالسياق.[٩٠]

أمَّا وظيفته ومعناه فقد اختلف في المصدر الميمي أهو مصدر أم هو اسم مصدر.[٩١]

رابعا: مصادر الأفعال المعتلّة الفاء

يأتي المصدر من الفعل المعتلّ المثال متعددًا غير مطرد فقد يأتي على (فَعْل)، وقد تُحذف فاؤه ويعوض عن المحذوف تاء مثل: وَزَن وَزنًا،

وزِنةً، وقد يأتي على (فُعُول)، مثل: وَثِق وُثُوقًا وكذلك تحذف فاؤه ويعوض عنها تاء، مثل: وَثِق ثِقَة.

خامسا: مصادر الفعل الرباعي

للمصدر الرباعيّ من المضعَّف صيغتان: (فَعْلَلَة) و(فِعْلال). مثل: زلزل زلزلة وزلزالًا. ويفرق العلماء بين الصِّيغتين، فالأصح (الفِعْلاَل) وما لا يمكن صياغته على (فِعلال) يأتي على (فَعْلَلة) من ذلك: دحرج دحرجة ولا يقال دحراج.(٩٢)

سادسًا : مصادر الفعل المزيد بالتضعيف (فَعّلَ)

جميع الأفعال المزيدة مصادرها مقيسة عدا فَعّل فله (التَّفعيل)، و(التَّفْعِلَة)، و(التَّفْعال)، و(التِّفْعال)، و(الفِعّال).

وأمَّا (الفِعّال) فلعلها المصدر الأصلي للفعل، إذ تطرد مع مصادر المزيد؛ فهي تتبع مسلك المخالفة بين الفعل ومصدره؛ فالفعل مفتوح الفاء والمصدر مكسوره. فَالعين في الفعل حركتها قصيرة، وهي في المصدر حركة طويلة. وسمع منها: قِتّال، وعدها الفراء لغة يمانية.(٩٣) وأمَّا صيغة (التِفعال) فهى صيغة متطوّرة عن (التَفعال) بالفتح، إلا أن القدماء أخرجوا هذه الصِّيغة من المصدر، واستثنوا من أمثلتها: التِبيان والتِلقاء والتِلفاق.(٩٤)

وأهم ما نلحظه في هذه المصادر المتعددة وجود التاء في المصادر الثلاثة الأُوَل، وهي تعويض عن التضعيف.(٩٥)

جموع التكسير :

لجموع التكسير أبنية كثيرة تفاوتت الدراسات في حصرها، فهي عند سيبويه ثمانية وأربعون بناء.(٩٦) وهي في دراسة محمد فريد أبو حديد وإبراهيم أنيس لكتب التراث أربعة وثلاثون بناء، سبعة للثلاثيّ وسبعة وعشرون لغير الثلاثيّ.(٩٧) وهي في القرآن الكريم سبعة وثلاثون بناء.(٩٨)

ولا تعني كثرة الصِّيغ أن جميعها ترد للمفرد الواحد، فهناك مفردات ليس لها إلا صيغة جمع واحدة، وهناك مفردات تتفاوت عدد جموعها، فالإمكانيَّة اللغويّة لصوغ الجموع من المفرد الواحد متاحة

افتراضيًا، فاللغة تتسم بالمرونة الاشتقاقية، لكننا نهتم برصد الواقع اللغويّ للمستعمل من الصِّيغ.

جمع القلة وجمع الكثرة:

من أكثر قضايا التعدد في الجموع إشكالًا قضية تقسيم الصِّيغ إلى كثرة وقلة. ولم تحدد القيمة النسبية للدلالة العددية، فالقلة عندهم من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة عندهم ما فوق العشرة، وهذا يثير غموضًا ولبسًا في الصِّيغة، فالثلاثة بالنسبة للأربعة كثرة، وهي أي الثلاثة بالنسبة للمئة قلة، لذا كان القصور في التقسيم السابق يجبره الاستخدام السياقي للصيغة. فمثلًا في قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة- ٢٢٨] خرجت صيغة (فُعول) من الكثرة إلى القلة، وفي قوله تعالى:﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف- ١٩٥] خرجت صيغة (أَفْعُل) من القلة إلى الكثرة. ولم تفت القدماء مثل تلك الظواهر؛ إذ حاولوا تسويغها إمَّا بدخول صيغة على صيغة، وإمَّا بخروج الصِّيغة من دلالة القلة بتعريفها أو إضافتها.[٩٩]

وواضح من تفسير اللغويّين لهذه الظاهرة أنهم متسامحون في معيارية تقسيم القلة والكثرة.

ويبرز سؤال هو: لماذا صيغ القلة أقل من صيغ الكثرة؟ فهيَ أربع من سبع وثلاثين صيغة. وسؤال آخر: ما المسوغ لتخصيص تلك الصِّيغ للقلة؟ فإن كان الاستقراء يثبت عدم استقرار دلالة القلة في الصِّيغ إلى جانب ما ذكرناه من التجاوز في دخول صيغة على أخرى أو خروجها عن دلالة القلة بالتركيب سواء بتعريفها بأل أو إضافتها، إن كان هذا كله؛ فما المسوغ لتخصيص تلك الصِّيغ للقلة دون غيرها؟

وسؤال أخير لماذا تجاوزت بعض المفردات جموعًا أكثر من مماثلاتها من الأبنية؟ فشيخ من حيث البناء مثل بيت وعين إلا أنه سمع في الصيغ ذات الدلالات الجمعيّة على المفرد (شيخ) إحدى عشرة صيغة[١٠٠]:

أشياخ، شِيْخة، شُيُوخ، شِيوخ، شِيَخة، شِيخان، مَشايخ، مَشْيَخة، مَشِيخة، مَشِيخاء، ومَشْيوخاء.

ولم يسمع في بيت إلا بيوت وأبيات وبيوتات وفي عين: أعين وأعيان وعيون. وفي رِجْل أرجُل وفي رَجُل رجال ورجالات.

وهناك روافد أخرى تمد الجموع بأسماء ذات دلالات جمعية، منها اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه مثل: قوم، واسم الجنس الجمعي الذي تكون خاتمة واحده إمَّا بالتاء مثل: تمر وتمرة، أو بالياء المشددة مثل: زُنج وزُنجي، أو اسم الجنس الإفراديّ الذي لا واحد له من لفظه الذي يدل على القليل أو الكثير منه، مثل: ماء، ودم.

وهذه الدلالات الجمعية، وجمع الجمع إلى جانب جموع التكسير بقسميها: القلة والكثرة تجعل الدرس مثقلًا بالصِّيغ المتعددة. ونجد إشارات نقدية جيدة عند الرضِيّ الذي أخرج جموع القلة قائلا بأن جمع القلة ليس بأصل في الجمعية.[١٠١]

ويرى الزجاج أن القول بجمع تكفي للدلالة على القلة والكثرة.[١٠٢] وللمبرد لمحات ذكية في تعدد الجموع "لأنَّها أسماء، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها".[١٠٣]

صيغ المبالغة

تأتي صيغ الوصف المشتق متعددة ومتداخلة كما تعددت أفعالها وتداخلت، فإذا كان الوصف يتفق مع فعله في دلالاته على الحدث فهو يختلف عنه في سماته الشكلية والوظيفية، فالدلالة على الحدث في الفعل مباشرة قصدية مقترنة بالزمن الصرفيّ؛ وهذا ممَّا قيد أبنيته بصيغ ثابتة لا تنتقل دلالة الحدث عن زمنها المقيد إلا في سياق نحوي؛ فنحن لا نخلط بين دلالة (يضرب) على الحال أو الاستقبال ودلالة (لم يضرب) على الماضي، فالقرينة النحوية أكسبت الفعل زمنًا نحويًا جديدًا، أمَّا دلالة الوصف على الزمن فهي دلالة غير مقيدة بل

مرتهنة بالسياق حيث يكتسب الحدث القيمة الزمنية من القرائن المختلفة لفظيّة ومعنوية.

والخلاف حول صيغ المبالغة تجاوز تعددها إلى معانيها وأصالة وظيفتها، وهو خلاف قديم امتد إلى الباحثين المحدثين، ومن أشمل الدراسات التي تناولت صيغ المبالغة دراسة د.عياد الثبيتي؛ "صيغ المبالغة بين القياس والسماع".[١٠٤]

التعدد في أبنية الصِّيغة:

توقف القدماء عند خمسة أبنية عدوها أكثر صيغ المبالغة شيوعًا والصِّيغ التي يغلب الاتفاق عليها هي: (فَعّال) و(فَعُول) و(مِفْعال) و(فَعِيل) و(فَعِل)، وأحالوا ما دل على المبالغة من غير تلك الصِّيغ إلى السماع، وهي عند سيبويه تبلغ ثماني صيغ هي: فَعّال وفَعُول ومِفْعال وفَعِيل وفَعِل ثم فاعل ومَفْعِل ومِفْعِيل.[١٠٥] وقد تفاوت عددها عند الصرفيّين فمنهم من زاد على سيبويه ومنهم من أسقط بعض الصِّيغ وأضاف غيرها، فالرضِيّ مثلًا زاد على سيبويه (فِعِّيل) فِسِّيق و(فُعَّل) زُمَّل و(فُعِّيل) زُمِّيل و(فَعَال) صَنَاع و(فِعَال) هِجَان و(فُعَّال) حُسَّان.[١٠٦] و(فُعْلة) ضحكة مبالغة اسم المفعول و(فُعَلة) ضُحَكة مبالغة اسم الفاعل.[١٠٧] وأحصى السيوطي اثني عشر بناء نقلًا عن ابن خالويه.[١٠٨] أمّا الثبيتي فنص على أنه توصل إلى قرابة ثلاثين بناء تفيد المبالغة، اختار منها إحدى وعشرين صيغة فقط للدراسة[١٠٩]. ويثير هذا التفاوت في إحصاء الصِّيغ سؤالًا حول دلالة الصِّيغ على المبالغة أواحدة هي أم متفاوتة؟ فالرضِيّ يشير إلى تفاوت في دلالة الصِّيغ على المبالغة "فطُوَال أبلغ من طَوِيل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوَّال".[١١٠] ويقول العلماء بأن "ما زادت فيه التاء من صيغ المبالغة لتأكيد المبالغة".[١١١] ثم أمستعملة في مستوى بيئي واحد هي أم تخضع للاختلاف اللهجي؟ وهل هناك صيغ متولدة عن صيغ أخرى بمعنى أنها صيغة واحدة لكن الفعل الصوتي كمطل الحركة أو تقصيرها أعطى الصِّيغة صورة صوتية جديدة وليس صيغة مغايرة كما في (فَعِل) و(فَعِيل).[١١٢] ويعطي التشديد فرقًا صوتيًا يولد صيغة من أخرى عارية

من التضعيف فَ(فُعَّال) تزيد على (فُعَال) بالتضعيف، وأمَّا (فِعِّيل) فقد تطوّرت عن (فَعيل) بالتضعيف ثم إتباع حركة الفاء لحركة العين بتأثير المماثلة.(١١٣) وحتَّى الصِّيغ الخمس التي اتفق على شيوعها لم تسلم من الاختلاف عليها فـ(فَعُول) منقول من أسماء الذوات.(١١٤) أمَّا (فَعِيل) و(فَعِل) فقد نص السيوطي على قلة شيوعهما وذكر إنكار البصريين لهما.(١١٥) ولعل خروج (فَعِيل) إلى معان أخرى أسهم في زيادة الخلاف حول دلالتها على المبالغة أو خروجها منها.(١١٦) فهو إن كان معدولًا عن اسم الفاعل سَوَّغوا أن يكون للمبالغة، أمَّا غير المعدول فهو جار على فعله نحو كريم.(١١٧)ويكون (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) اسمًا للفاعل من المزيد مثل: سميع وأليم، وعندما يعرض الثقات من اللغويّين ما جاء من (فَعِيل) دالًا على (مُفْعِل) لا يشيرون إلى دلالة (فَعِيل) على المبالغة(١١٨)؛ ذلك أن ما اشترطوه لصياغة المبالغة كون فِعْلها مجرَّدًا، لذا قالوا بشذوذ ما جاء من المزيد. يقول أبو حيَّان: "وشذ بناؤها من أفْعَل، سمع منه: مهون ومعطاء ومهداء ورشَّاد وجزال وزهوق ودرَّاك وسيَّاء ونذير وأليم وسميع، من أهان وأعطى وأهدى وأرشد وأجزل وأزهق وأدرك وأساء وأنذر وآلم وأسمع".(١١٩)

ويستفاد من دلالة الفِعْل على التعدي أو اللزوم للتمييز بين المبالغة والصفة المشبهة؛ فما جاء فِعْلُه متعديًا فهو للمبالغة وما جاء فعله لازمًا فهو صفة مشبهة.(١٢٠) فمحور الخلاف حول الأبنية عند القدماء يتعلق بإعمال الصِّيغ عمل الفعل، ومعيار التعدي واللزوم يحكم تصنيف الصِّيغة في المبالغة أو خروجها منها.(١٢١) ويمكن أن نعزو علة الاضطراب في عدد الصِّيغ والخلاف حول دلالتها أن درسها عند القدماء جاء في سياق درس الأسماء التي تعمل عمل الفعل، واضطراب الآراء حول أصالة صيغ المبالغة وفرعيتها على اسم الفاعل، وهناك إشارات عند أبي حيَّان إلى أن صيغ المبالغة محولة من اسم الفاعل.(١٢٢) ولكن نرى عند ابن هشام توجهًا إلى أصالتها من حيث إنها: "كلها تفضي إلى تكرار الفعل فلا يقال ضَرَّاب لمن ضرب مرة واحدة".(١٢٣)

ونجد اتجاهين في تصنيف صيغ المبالغة اتجاهًا يقول بتبعيتها لاسم الفاعل"فهي ليست مشتقًا مستقلًا وإنما تابعة لاسم الفاعل".[١٢٤] وآخر يقول باستقلاليتها وردّ القول بتحويلها عن اسم الفاعل. يقول محمد عيد:" بعض كتب النحو تذكر أن هذه الصِّيغ محولة عن اسم الفاعل بقصد إفادته المبالغة وهذا كلام لا معنى له؛ فهي صيغ مستقلة مأخوذة من الأفعال دون أن تحول عن غيرها".[١٢٥] وللرأي بأنها أسماء فاعل وجاهته، وتعددها مرهون باختلاف المعاني، فمنها المقيد الذي يحكمه قيده في المعنى والعمل ومنها المستمر الذي يتصف فعله بالسكون.[١٢٦] ولم يحسم القول قديمًا حول رد تعددها إلى القياسيّ منها والسماعي.[١٢٧] فما هو سماعي عند بعضهم يصرح فريق آخر بقياسه مثل صيغة (فُعَلة) فابن دريد يصرح بقياسه يقول: "هذا باب يطرد فيه القياس".[١٢٨] كما قال بقياسه ابن سيده "فأمَّا فُعَلة فبناء مطرد من كل فعل ثلاثيّ".[١٢٩] ويرى كثير من النحاة أن (فَعَال) بمنزلة (فَعِيل) لأنَّهما أخوان.[١٣٠]

ويرى فريق من اللغويّين من القدماء والمحدثين أن تعدد الصِّيغ يحكمه اختلاف المعاني، فالعسكري يرى عدم جواز اختلاف الحركات في الكلمتين ومعناهما واحد؛ يقول: "ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط؛ وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني".[١٣١]

وقد قسم فاضل السامرائي صيغ المبالغة قسمين: "منها ما يختلف عن الآخر لتأدية معنى جديد نحو قولهم رجل ذُعَرة أي ذو عيوب وامرأة ذعور تذعر من الريبة والكلام القبيح ونحو الضَّحَّاك والضُّحَكَة فالضَّحَّاك مدح والضُّحَكَة ذم".[١٣٢] و"منها ما تدل صيغته على معنى في المبالغة يختلف عن الصِّيغة الأخرى فمعنى (فَعَّال) يختلف عن معنى فَعُول في المبالغة وهما يختلفان عن معنى (مِفْعَال) وهكذا...".[١٣٣] ومن

النحاة من قال: إن المبالغة ليست في اسم الفاعل بل هي تكثير للفعل لأنَّ اسم الفاعل يحتمل الكثرة والقلة.[١٣٤]

الصفة المشبهة

جاء في تعريف الصفة المشبهة أنها: "الصفة المصوغة لغير تفضيل من فِعْل لازم لإفادة نسبة الحدث إلى الموصوف بها دون إفادة معنى الحدوث".[١٣٥] فأحوال الفاعل متفاوتة بين الاستقرار والتجدد، لذا اقتصرت الصفة المشبهة على أحوال الفاعل الثابتة، فقيدت بالفعل اللازم وقيدت بدلالة الاتصاف بالمصدر أي: أنها تدل على معنى (ذو + المصدر)، فـ(حَسَنٌ) معناه (ذو حُسْن)، وهي بهذا تماثل اسم الفاعل، ممَّا جعل بعض الدارسين يقول بأنها صيغ لاسم الفاعل الدال على الحالة الثابتة المستقرة.[١٣٦] ويسوغ ذلك أن الفروق التي ميزت الصفة المشبهة من اسم الفاعل قيدت بدلالة اللزوم وعدم التجدد فشرط فعلها أن يكون لازمًا فلا تأتي من المتعدي وشرط دلالتها الزمنية أن تقيد بالحاضر خلاف اسم الفاعل الذي تحكم دلالته على الزمن قرائن نحوية.

تعدد صيغ الصفة المشبهة

أدى السماع إلى إثراء الصفة المشبهة بصيغ تفاوتت في عدد أمثلتها كما تفاوتت في شيوعها، فهي خمس عشرة صيغة كادت بعض صيغها تلتزم بقيد المعنى أو قيد الصحة والاعتلال، ومنها ما كان باب الفعل قيدًا عليه، فالفعل اللازم من (فَعِل) وكذلك (فَعُل) لا يبنى منهما اسم فاعل قياسًا، والصِّيغة الدالة على اسم الفاعل تكون صفة مشبهة.[١٣٧] والصِّيغ هي: (فَعِل: طرب) وتكثر في الأدواء والأعراض، (أَفْعَل/ فَعْلاء) التي تدل على تمكن اللون في الصفة أو العيوب الظاهرة مثل: أحمر/حمراء، أو أبكم/بكماء، و(فَعْلاَن/ فَعْلى) ونجده في دلالتين: الاتصاف بالانفعال أو الدلالة على الامتلاء وضده، مثل: (غضبان/ غضبى) و(شبعان/ شبعى) و(عطشان/عطشى)، والصِّيغ الثلاث السابقة

(فَعِل وأَفْعَل فَعْلاَء وفَعْلاَن فَعْلى) يكثر دخول بعضها على بعض، يقول الرضِيّ: "والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب".(١٣٨) نقول: شَعِثٌ وأَشْعَثُ وشَعْثانُ.(١٣٩) ومن صيغها (فَعِيل)، نحو: جَمِيل، ويغلب في المضعَّف والمنقوص كطبيب وتقيٍّ.(١٤٠) و(فَعْل) مثل: شَهْم وصَعْب، و(فُعْل) ومثاله: حُلْو ومُرّ وصُلْب وحُرّ، و(فِعْل) مثل: كِفْل وضِعْف و(فَعَل) مثل: حَسَن وصَمَد ووَسَط و(فُعُل) نحو: جُنُب وكُفُو و(فَيْعِل)، وهو مختص بالمعتلّ الأجوف، مثل: جيِّد وليِّن وطيِّب...إلخ. و(فَيْعَل) وهو مسموع في صَيْرَف وفَيْصَل، ويختص بالصحيح، فلا يأتي منه معتلّ، فهو يقابل (فَيْعِل) في المعتلّ، و(فَعَال) نحو: جَوَاد وحَصَان و(فِعَال) نحو: دِهَاق و(فَاعِل) نحو: عَاقِر، والذي يميز الصفة على (فَاعِل) عن اسم الفاعل دلالة الصفة المشبهة على "مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث".(١٤١) وصيغة أخيرة محدودة الاستخدام هي (فَعْلان) الذي مؤنثه بالتاء (فَعْلانَة) مثل: نَدْمَان نَدْمَانة وسَيْفَان سَيْفَانة.(١٤٢) وثبوت الصفة متفاوت في قوته فللمبالغة فيه صيغتان (فُعَال) مثل: رُكَام و(فُعَّال) مثل: كُبَّار. وتثير صيغ الصفة المشبهة لبسًا كبيرًا في تداخلها مع اسم الفاعل وصيغ مبالغته من جهة، ومع صيغ أخرى من جهة ثانية، أمَّا الفروق التي وضعت فليست قاطعة، فَ(فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لا دلالة فيه على المبالغة، كما أن قيمة الثبوت والتجدد نسبية فيه، من ذلك جليس وخريف، حتَّى تقييدها بالفِعْل اللازم لا يكسبها صفة الثبوت، فمن اللازم المتجدد: فَرِح وحذِر على (فَعِل)، وتتداخل مع الجموع في مثل: حُسَّان على (فُعَّال) ودلالتها على اسم الفاعل تخلص فيما يثقل بناؤه على (فَاعِل) من المضعَّف مثل: جليل وعزيز. ونرجح أن ما صِيغَ من فِعْله اسم فَاعِل فالصِّيغة الأخرى تكون مبالغة وما لم يمكن صياغة اسم فاعل من فعله فالصِّيغة المسموعة تكون دالة على اسم الفاعل فهي صفة مشبهة ولا تكون مبالغة. فصيغة (فَيْعُول) في: قَيّوم تكون لمبالغة اسم الفاعل (قائم).(١٤٣)

فاسم الفاعل هو الأصل وصيغ المبالغة فرع عليه.[١٤٤] أمَّا كليل وجليل فهي صفة مشبهة وليست صيغ مبالغة، ومن الدارسين من يرى: "أن التعدد في أوزان الصفة المشبهة جعلها أدخل المشتقات في باب اللبس، إذ هي صالحة من حيث المبنى للبس مع أغلب المشتقات الأخرى".[١٤٥] ومنتهى القول إن الصفة المشبهة هي اسم فاعل من الثلاثيّ الذي يتعذر بناؤه على صيغة (فاعِل).

اسم الآلة:

قدم العلماء تعريفات متعددة لاسم الآلة لا تختلف في مضمونها، لكنها تختلف في تناولهم لاسم الآلة، فمنهم من نظر إلى وظيفته كسيبويه والزمخشري، ومنهم من نظر إلى لفظه كثعلب،[١٤٦] واسم الآلة منه القياسيّ والسماعي، وقرر مجمع اللغة أن اسم الآلة: "يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثيّ على وزن مِفْعَل مِفْعَلة مِفْعَال، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء" كما يوصي المجمع "باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان المتقدمة".[١٤٧]

وللسماعي صيغ متعددة منها صيغتان: إحداهما ما جاء على (مُفعُل) بضمتين ومؤنثه (مُفعُلة)، وسمع في سبعة أحرف: "مُسْعُط ومُكْحُلة ومُدْهُن ومُنْصُل ومُنْخَل ومُحْرُض".[١٤٨] والصِّيغة الأخرى (فِعَال) كخِيَاط ونِظَام.[١٤٩]

أمَّا الجامد فهو اسم مرتجل متعدد الأوزان، مثل: قلَم وسَيْف وقَدوم وساطور. ولم يقتصر الخلاف حول السماعي والقياسيّ في اسم الآلة بل نال أصالةَ الصِّيغة اهتمامُ العلماء فتباينت آراؤهم، فمن نظر إلى أن تقصير الحركة الطويلة هو الطارئ قال بأن (مِفْعاَل) هي الأصل،[١٥٠] ومن عدَّ (مِفْعَل) هي الأصل يرى أن الصِّيغة (مِفْعَال) نتجت عن إشباع الفتحة و(مِفْعَلة) هي مؤنث مِفْعَل.[١٥١] وتكون الصيغة (مُفْعُل) لما تأصلت الاسميَّة فيه ولم يخرج إلى الآلة. أما ما جاز فيه تعدد

صيغه على (مُفعُل) بضمتين أو (مُفعَل) بضم الميم وفتح العين فتلك الصيغ (مُفْعُل) و (مُفعَل) أسماء لتلك الأشياء وإن لم يعمل بها، أمَّا ما قصد العمل به فجاز أن ينكسر نحو نخلت بالمِنْخُل ودققت بالمِدُقّ.[١٥٢]

ويرى برجستراسر أن صيغة (فِعَال) هي أصل صيغة (مِفْعَال) قبل أن تضاف إليه الميم وأنه أقدم وزن لاسم الآلة.[١٥٣]

واقتضت ظروف الحياة المعاصرة اليوم ازدياد الحاجة لاشتقاق أسماء آلة جديدة أوتعريبها ممَّا دعا مجمع اللغة إلى قياسيّة بناء (فَعَّالة) كدبابة وسَمَّاعة؛ ذلك أن ظرف الحياة الحضاري يفرض احتياجات لمسميات لم تكن معروفة سابقًا. وقد حسم مجمع اللغة العربية الأمر فنص على ذلك.[١٥٤]

واستحدث في العصر الحديث استخدام صيغة (فَعَّال) مجرَّدة من التاء للدلالة على اسم آلة جديد فهو (جوّال ونقّال) للهاتف المحمول. والمستخدم اقتضى معنى الوصف فطابق بين الوصف والموصوف المذكر فأسقط التاء من (فعَّالة) وفي منطقة الجزيرة العربية شاع استخدام (دبَّاب) للدراجة البخارية، و(نسَّاف) و(قلَّاب) لنوع من الشاحنات.

وكثير من أسماء الآلة بوزن (مُفعُل) و(مُفعَلة) منقول من اسم المكان، كما نقل من صيغ المبالغة ما فيه تضعيف يفيد التكثير مثل (فعَّال وفعَّالة وفِعّيل وفَعّول)، ونقل من المبالغة أيضًا (مِفْعال) وكذلك (فَاعُول وفاعولة)كالناعور والصاقور.[١٥٥]

تفسير ظاهرة التعدد

المقصود بالتفسير هو الكشف عن العوامل التي أدت إلى هذا التعدد. وإن كانت كيفية التعدد تفسر ظاهرة توليد الصِّيغ داخليا؛ فإن عوامل أخرى تكشف عن تأثير آتٍ من خارج بنية الصِّيغة، كالدلالة على معنى أو اختلاف اللهجات. وقد تعرضنا فيما سبق إلى عوامل أدت إلى

التعدد في أبنية الصِّيغ، وتعددت تلك العوامل كما تعددت صيغها، فمنها ما كان مرهونًا باختلاف المعاني، ومنها ما خضع لميكانيكية الصِّيغة مثل مطل الحركة أو تقصيرها أو ما يكسبه التشديد من توليد صيغ جديدة كذلك المخالفة بين الحركات وأثرها في تعدد الصِّيغ، والقصر والمد...إلخ. وعلاقة الأفعال بالصِّيغ المشتقة، وللاختيار اللهجي تأثير ممتد إلى لغتنا المعاصرة في إثراء الصِّيغ، ولا يمكن تجاهل السماع ولا خاصية اللغة في المرونة الاشتقاقية. ونحاول فيما يأتي أن نفسر أكثر عوامل التعدد تأثيرًا. وكثير ممَّا لم نذكره يدخل في أحد العوامل السابقة.

اختلاف المعاني باختلاف الصِّيغ

كانت دلالة الصِّيغ على معانٍ خاصة هو الباب الذي تدخل منه كثير من التخريجات لظاهرة التعدد، وهو الغرض الرئيس الذي كتب من أجله فاضل السامرائي كتابه (معاني أبنية الأسماء)، فهو يرى أن اختلاف الصِّيغ دلالة على اختلاف المعاني يقول: "ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصِّيغة؛ إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنًى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة"[١٥٦]. والتساؤل الذي يُطْرَح إلى أي مدى تختص المعاني بصيغة ما في موضوع واحد؟ من ذلك أن القول بتخصيص صيغ للقلة وأخرى للكثرة في الجموع هو قول فيه تجاوز كبير لمستويات الاستخدام اللغويّ، حتَّى ربط صيغة ما في لفظ محدد بدلالة خاصة فيه من التكلف والتضييق على المستخدم، مثل تخصيصهم صيغة عيون للجارية وصيغة أعين للباصرة، وكذلك تخصيص أبرار للملائكة وبررة للأبناء فهي إن أثبتها الاستقراء في الاستخدام القرآني[١٥٧] لا تمتنع عن الإطلاق في خارجه، وقد أشار إلى ذلك عدد من الدارسين يقول برجستراسر: "وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، ولكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز يبنى على ذلك الوزن، مع أن كثيرًا من الأوزان تجمع بين معانٍ مختلفة وكثيرًا من المعاني يؤدى بها بأوزان متعددة".[١٥٨] فاختلاف المعاني إن تحقق في مستوى

من الاستخدام فهو لا يطرد دائمًا فالصِّيغ الدالة على القلة تدخل على صيغ الكثرة، حتَّى المصادر تتداخل دلالاتها وتشترك، وصيغ المبالغة تلتبس بالصفة المشبهة، وما كان من الأفعال مخصصًا لمعنى يشاركه معنى آخر، لذا نرى أن القول باختلاف المعاني عامل في تعدد الصِّيغ فيه من الاتساع ما لا يمكن معه أن يكون قيدًا على ارتباط الصِّيغة بالمعنى، فالأمر خاضع لمستوى الاستخدام واختيار المستخدم.

اختلاف لغات العرب

هذا عامل له من سطوة التأثير أن امتد في خارطتنا اللغويّة في بعديه المكاني والزماني، فمنذ عرفت العربية حتَّى عصرنا الحاضر كان للاختلاف اللهجي أثر في تعدد الصِّيغ واختصاص منطقة ما بصيغة لا تستخدم في المناطق الأخرى، ويرى الأخفش قياس ما سمع من لغات العرب وإن تعدد، يقول: "اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أوَّل ما وضع على خلاف وإن كان مسوقًا على صحة وقياس".(١٥٩) ومن أمثلة التعدد في المصادر أن (فَعْل) للحجاز و(فُعُول) لنجد، وفي الأفعال إذا جاء المضارع على (يفعُل ويفعِل) فالضم لنجد والكسر للحجاز(١٦٠)، وتتجه بعض اللهجات إلى الطرق التي تكفل لها الجهد الألسنيّ الأقل فطيّئ مثلًا تنحو بالفعل الناقص من باب (فَعِل/ يَفْعَل) إلى (فَعَل) مثل: رضِي وهوِي تتحول عند طيّئ إلى: رَضَى وهَوَى بفتح العين؛(١٦١) والحجاز تميل إلى تسهيل الهمز في لهجات الخطاب مع التزامهم التحقيق في الأساليب الأدبية من شعر وخطابة، ويظهر أثر لهجة الحجاز بتسهيل الهمز في رواية ورش الذي قرأ {يؤمنون- يومنون}، و{بِئْس – بِيس}، و{فَأْذنوا- فاذنوا}، و{يُؤَاخذ-يُواخذ}، و{الفُؤَاد- الفُواد}، و{هُزُؤا- هُزُوًا}، وغيرها.(١٦٢) ومازالت ظاهرة تسهيل الهمز شائعة في اللهجات المعاصرة فرأس راس وبئر بير. والعرب تفتح ياء المضارعة في حين أن بهراء تكسرها فيقولون يِعلم ويِضرب، وتأثير تلتلة بهراء مازال حاضرًا في لهجاتنا المعاصرة. والكسر لم يقف عند حروف المضارعة فبعض الأسماء تكسر أوائلها مثل: شِعير وبِعير ورِغيف، وهو شائع أيضًا في اللهجات المعاصرة،(١٦٣) وتتجنب تميم إعلال اسم المفعول من الأجوف اليائيّ

فتصححه حسب الأصل في صياغة اسم المفعول فهم يقولون: مديون ومبيوع.[١٦٤] وهذه الصور اللهجية تمكنت في كثير من المجتمعات العربية المعاصرة. وثمة مظاهر أخرى لاختلاف اللهجات تؤثر في تعدد الأبنية ذكرناها سابقًا، وغيرها كثير ممَّا رصده اللغويّون والباحثون في اللهجات العربية القديمة، وكان اختلاف اللهجات ممَّا يعول عليه عند الكوفيين حتَّى إنهم استشهدوا بالمثال الواحد، فلو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه.[١٦٥] واتساع دائرة السماع أدخلت فيه ما ليس ثبتًا في اللغة، فالسيوطي مثلًا يعقد فصلًا في المزهر حول ما لم يثبت في اللغة ممَّا أثرى الأبنية الصرفيّة في الموضوع الواحد، يقول: "وفي بعض اللغات حسُن الشيء وحسَن وصلَح وصلُح وليست بثبت وذكر ابن مالك أنه سُمع من العرب حِملاق وحُملاق وليس الضم بثبت"[١٦٦].

توليد الصِّيغ بالتغير الداخلي

يلحظ المتأمل لظاهرة التعدد في الصِّيغ أن بعضها متولد من الآخر، ويبدو أن الفعل الصوتي الفردي للمتكلم كان له أثر في تلك التغيرات فبعضها يكون لُغَيَّات فرديَّة اكتسبت وجودها في الاستخدام بعد شيوعها وتَناقُلِها، ثم استقرت لتكون لهجة خاصة بمنطقةٍ ما، من ذلك الإتباع، فما كان ثانيه من حروف الحلق وهو ساكن سمع فيه إتباع الثاني لحركة الأَوَّل: نَهْر/ نَهَر، ومَعْز/ مَعَز، وضَأْن/ ضَأَن[١٦٧]. ورغم أن صيغة (فَعْل) بتسكين العين هي الأصل لخفتها وكثرة شيوعها[١٦٨]فإن التوجه إلى الإتباع ناتج من كون المتكلم يفضل فيما كان ثانيه من حروف الحلق المماثلة على الانتقال من حركة إلى حركة أخرى، في حين يميل المتكلم إلى اللجوء إلى تسكين الثاني المتحرك في غير ما كان ثانيه من حروف الحلق، مثل: مَرَض وغُلُف وعُنُق وجُبُن، وفيها تسلب حركة الثاني فتتولَّد صيغة جديدة في المثال الواحد.[١٦٩]واستقرار تلك الاختيارات في الاستخدام اللغويّ أدَّى إلى ظهور النظام الخاص الذي يميز لهجة ما عن غيرها، فتفريعات بني تميم تتفرق في القبائل التميميَّة؛ ولكن الدارسين جعلوها تحت اسم القبيلة الأم. وللتخفيف صور أخرى غير تسكين المتحرك، منه تخفيف التشديد كما في قراءة قوله تعالى:﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ

لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾[البقرة ٧٨] قرئت أماني بالتخفيف، كما قرئت صوافّ صوافي(١٧٠)وذلك بإبدال أحد المضعَّفين ياءً:

صوافف ←صوافي.

وتتولَّد الصِّيغ بالتضعيف، فالصِّيغة غير المضعَّفة أصل والمضعَّفة فرع عليها، وقد أشرنا إلى أمثلة من ذلك فيما سبق، يقول الرضِيّ: "فطُوَال أبلغ من طَوِيل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوَّال".(١٧١)

ودخول التاء يضفي زيادة وقوة في الدلالة، فصيغة (أفاعل) في الجمع مثل: أزارق وأباهر وصياقل تصبح أزارقة وأباهرة وصياقلة.

وللتنغيم أثر بالغ في مطل الحركة وإشباعها أو تقصيرها ممَّا يولد صيغًا جديدة في اللفظ الواحد، منها ما يرد إلى بابه الصرفيّ، ومنها ما لا يمكن رده مثل (ينباع) في:

ينباع من ذفرى غضوب جَسْرة زَيّافة مثل الفنيق المُقْرَم(١٧٢)

وإشباع الحركة كثير في الأسماء ففَطِن بالإشباع تصبح فَطِين وفي اسم الآلة مِقْرَض بالإشباع مِقْرَاض وفي المصادر لدينا رَشَد ورَشَاد. وفي القراءات القرآنية قرأ بعضهم {أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَاتِ اللَّهِ} [لقمان:٣١].(١٧٣) وفي النسب يمَنيّ ويماني.(١٧٤) وقد تنبه ابن جني للقيمة الموسيقية لإشباع الحركة قبل آخر الكلمة يقول: "ولو لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف؛ قيل إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنعمته ولين الصوت به، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة والأوان، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه، وما يخفض من غلواء الناطق باستمراره على سنن جريه وتتابع نطقه".(١٧٥) فالإشباع عند ابن جني إحدى طرائق الاستخدام لتقليل الجهد الألسنيّ. ويقابل الإشباع التقصير ففي بعض القراءات نال التقصير الصِّيغة التي فيها مد فـ(عُرُوش) قرئت عُرُش و(أصول) قرئت أُصُل وفسرت بأنه اكتفي بالضمَّة عن الواو.(١٧٦) وفي اللهجات يحدث التقصير في جمع شاهين على شواهن بدلًا من شواهين.(١٧٧)

وإذا كانت كثير من اللغات الساميَّة تتوالد فيها الصِّيغ بالتغير الداخلي فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلي.[١٧٨]

قصر الممدود ومد المقصور

يميز المقصور عن الممدود نوع المقطع الأخير الذي يوقف عليه، ففي القصر المقطع الأخير مفتوح، وفي الممدود يزداد عدد المقاطع وتنتهي بمقطع مغلق، وأدى التداخل بينهما إلى الخلط، ممَّا وجه العلماء إلى جمع أمثلة المقصور والممدود في اللغة ومحاولة فضّ الاشتباك بينهما؛ لكن الفرق منوط بالأداء الصوتي، ممَّا جعل عملية الحسم في تصنيف المثال ممدودًا أم مقصورًا مهمة عسيرة أثارت خلافًا حفظته لنا كتب التراث[١٧٩] وجاءت بعض القراءات بمد المقصور وقصر الممدود فممَّا مد وهو مقصور (الزنا)[١٨٠] ونسبت تلك القراءة إلى قبيلة تميم.[١٨١] ففي القراءات القرآنية قصرت زكرياء كما قصرت سواء.[١٨٢] وفي اللغة ممَّا يقصر ويمد بُكى وبُكاء والمينى والميناء والشقا والشقاء كما تقصر أسماء الحروف مثال با وباء وثا وثاء.[١٨٣]

وورثت اللغة المعاصرة هذا الإرث من الممدود والمقصور بمشاكله، وأضافت إليه مشكلات أخرى.[١٨٤] وليس كل لفظ جاء منه مقصور وممدود يدخل فيما ذكرناه؛ فهناك مقصور وممدود من لفظ واحد، لكن الدلالة تختلف مثل ثرًى وثراء وهوًى وهواء.

توجيه الوظيفة الصرفيّة

وهو أن تخصص بعض الصِّيغ لوظيفة صرفيّة والصِّيغة الأخرى لوظيفة مختلفة داخل الباب الصرفيّ الواحد، فقد خصصوا (السِجن) بالكسر لاسم المصدر و(السَجن) بالفتح للمصدر، ومنه تخصيصهم (الوُضوء) بالضم للمصدر و(الوَضوء) بالفتح للاسم.[١٨٥] كما ميزوا بين مصدر اللازم والمتعدي فـ(فَعْل) مصدر المتعدي و(فُعُول) مصدر اللازم.[١٨٦] وإذا كان للفعل أكثر من مصدر فيخصصون مصدرًا لفعل والمصدر الثاني لفعل آخر مثل: القَتْل والقِتَال، فالمصدر الأَوَّل للفعل

المجرَّد قَتَلَ، والثاني للفعل قاتَل. وتكون رُشد مرتبطة بالفعل رشَد يرشُد وتكون رشاد مرتبطة بالفعل رشِد يرشَد.[١٨٧]

وإذا ما خالفت الصِّيغة قياسهم فإنهم يخرجونها أحيانا من باب تراكب اللغات[١٨٨] مثل نعِم/ ينعُم، وفضِل/ يفضُل، فكأنما المتحدث جاء باللغتين: فعِل/ يفعَل، وفعَل/ يفعُل، وركّب من ماضي الأولى ومضارع الثانية.[١٨٩] ومنه قلى يقلى وسلى يسلى.[١٩٠]

الاشتقاق

تتصف اللغة العربية بالمرونة الاشتقاقية، فألفاظها صالحة لأن تتكاثر صيغها بالاشتقاق، وقيد ابن جني ذلك بقوة الفصاحة "فإن العربي إذا قوت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله".[١٩١] وهو بهذا يتابع شيخه الفارسي الذي يقول: "إذا جاء في التصريف بناء فقد برد في يدك القياس".[١٩٢] ولم يكن الأمر مطلقًا عند جميع النحاة، فقد توقف بعضهم في القياس على الشاذّ والنادر خشية الخطأ يقول المبرد: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك".[١٩٣] ويرى المحدثون أن فكرة إمكان بناء كل المشتقات من لفظ واحد ممَّا يثقل اللغة، "فالناس يشتقون ويفرعون حتَّى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنَّها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفيّة الممكنة".[١٩٤] ولا يفعل الاشتقاق في واقع الاستخدام إلا بما ورد مستعملًا عند العرب وإلا فهو من المهمل حتَّى لو أمكن اشتقاقه فوجود اللفظة التي تخضع للعملية الآلية بصبها في قالب المشتقات لا يعطيها شرعية الاستعمال وإنما يقيد ذلك واقع المستعمل المسموع لدى الجماعة اللغويّة، ولولا هذا التقييد لأمكن توليد أمثلة لا متناهية، نظرًا لطبيعة اللغة الاشتقاقية. وأمَّا الحديث عن النمو اللغويّ ودور المبدعين في الصياغات المستحدثة فإن حيوية الصِّيغة وشيوع استخدامها مرتهن بسياقها ووظيفتها، فالتعريب أجاز توليد أمثلة جديدة

بمعايير لغويّة دقيقة، والتطوّر اللغويّ من نتائجه اندثار صيغ وتوليد أخرى.

الخاتمة

كشفت ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة أن العربية لغة اتصفت مثل أخواتها الساميات بالمرونة الاشتقاقية، والثراء المعجمي، ولم يكن هذا وذاك عائقًا أمام مستخدمي اللغة، أو ممَّا يمنع أهلها من الإبداع والتواصل، فالدارس للأبنية الصرفيّة تهوله المقدرة الفائقة لعلماء اللغة الذين استطاعوا جمع الشارد والوارد، وذلكم هو الوجه الذي نراه علة التعدد ومسببه؛ فما سُمع وما رُوي انكب عليه علماء الصرف وبوبوه في الأبواب الصرفيّة، آخذين من كل لهجة صيغها واستخداماتها ممَّا أدى إلى هذا التعدد، فالأمر كله يعود إلى تعدد القبائل واختلاف استخداماتها، وما خصص من معنى لصيغة ومعنى آخر للصيغة الأخرى فمردُّه للاختلاف اللهجي، وما جاء من تعدد المصادر فجلُّه لهجي، وتعدد الجموع للمفرد الواحد يُرَدُّ إلى أن الرواة دونوا ما سمعوه في مناطق مختلفة، وظواهر المماثلة الصوتية يمكن أن تُرَدَّ إلى الاختلاف اللهجيّ، فقبيلة تميل إلى المطل، وأخرى تتجه إلى التقصير. ويمكن أن ندرج أمثلة القصر والمد، والتصحيح لما يستوجب الإعلال في الاختلاف اللهجي. وقد ذكرنا فيما سبق أمثلة عليه.

إن القبائل العربية تمايزت في الأبنية كما كانت تتمايز بخصوصيتها في الأصوات، لكن هذا التمايز لم يباعد بينها، فإذا كان الاستخدام اللغويّ في مجتمع يجمع قبائل متعددة كالأسواق المعروفة التي تكون معرضًا للتفاخر فإن اللغة أداتهم وسلاحهم لذا يتجهون إلى القدر المشترك بين القبائل وينأون عن الصفات الخاصة في لهجاتهم، وهو ما عرف باللغة المشتركة التي نظمت بها المعلقات والتي كان يخطب

بها الخطباء، والتي نزل بها القرآن؛ إذ نزل بلسان عربيٍّ مُبِين يَتَبَيَّنهُ جميع العرب فهو للعالمين كافة لم يخصص قبيلة دون أخرى.

ومنتهى القول إن الأوجه التي ذكرناها ممَّا ورد عن القدماء في تفسير ظاهرة التعدد ترد في معظمها إلى:

-التوسعة والثراء اللغوي.
-النظام الصرفيّ.
-اختلاف المعنى.
-تقارض الصِّيغ.
-اختلاف لغات العرب (الوضع).
-تفريـع الصِّيغ إلى أصلية وفرعيَّة.

المصادر والمراجع

أمين؛ عبد الله:

الاشتقاق(ط١ لجنة التأليف والنشر/ مصر ١٩٥٦م).

أنيس؛ إبراهيم:

-في اللهجات العربية(ط٤،مكتبة الأنجلو المصرية/ ١٩٧٣م).

-من أسرار اللغة (ط٥، مكتبة الأنجلو / القاهرة، ١٩٧٥م).

الأفغاني؛ سعيد

في أصول النحو (ط٣، مطبعة جامعة دمشق / دمشق، ١٩٨٣م.)

برجستراسر (١٩٣٣)

التطوّر النحوي للغة العربية (المركز العربي للبحث والنشر/القاهرة ١٩٨١م).

البطليوسي؛ أبومحمد عبدالله بن محمد بن السيد(٥٢١هـ):

الاقتضاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٨١م).

البكوش؛ الطيب:

التصريف العربي(الشركة التونسية لفنون الرسم / تونس ١٩٧٣م).

ترزي؛ فؤاد حنا:

-الاشتقاق(دار الكتب/ بيروت، ١٩٦٨م).

-في سبيل تيسير العربية وتحديثها (د.ن./ بيروت ١٩٧٣م).

الثبيتي؛ عياد

"صيغ المبالغة بين القياس والسماع"، (مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلاميَّة/ الرياض الجزء الثاني ١٤٠٨هـ).

ابن جني؛ أبوالفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ):

-الخصائص، تحقيق:محمد علي النجار وآخرين (مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٥٤م).

-المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة ١٣٨٦م).

-المنصف،تحقيق:إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (ط١،مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٥٤م).

جواد؛ مصطفى:

المباحث اللغويّة في العراق (معهد الدراسات العربية العالية / القاهرة ١٩٥٤م).

ابن الجوزي؛ أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن (٥٩٧هـ)

زاد المسير في علم التفسير (ط١ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر / ١٩٦٤-١٩٦٧م).

الحديثي؛ خديجة:

أبنية الصرف (ط١، مكتبة النهضة/ بغداد ١٩٦٥م).

حسان؛ تمام:

اللغة العربية معناها ومبناها(الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٣م).

أبوحيَّان؛ محمد بن يوسف (ت٧٥٤هـ):

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس (ط١، مطبعة المدني/ القاهرة ١٩٨٧م).

-تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض (ط١، دار الكتب العلميَّة/ بيروت ١٩٩٣م).

خاطر؛ محمد أحمد السيد:

دراسة في الصِّيغ العربية: أصولها، تطوّرها، علاقتها بالمعنى، رسالة دكتوراه (كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر/ القاهرة ١٩٧٦م).

ابن دريد؛ أبو بكر محمد بن الحسن(ت٣٢١هـ):

جمهرة اللغة (دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد ١٣٤٥هـ).

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد(٥٠٢):
المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلأنيّ (مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٦١م).
الرضِيّ؛ رضِيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٦هـ):
شرح شافية ابن الحاجب،عناية:محمد نور الحسن، وآخرون (دار الكتب العلميَّة/ بيروت ١٩٧٥م).
الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري(ت٣١١هـ):
معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (ط١، عالم الكتب/بيروت ١٩٨٨م.).
الزجاجي؛ أبو القاسم (٣٣٧هـ):
اشتقاق أسماء الله ، تحقيق. عبد الحسين المبارك (مطبعة النعمان/ النجف ١٩٧٤م.
الزمخشري؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ):
الكشاف (مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٦٦م).
الساقي؛ فاضل:
أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة(مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٧٧م).
السامرائي؛ فاضل صالح:
معاني الأبنية العربية (ط١، جامعة بغداد/ بغداد ١٩٨١م).
السرقسطي؛ أبو عثمان بن محمد المعافري(٤٠٣هـ):
كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف(مجمع اللغة العربية/ القاهرة ١٩٧٥م).
ابن السكيت؛ أبو يوسف يعقوب بن اسحق(٢٤٤هـ):
إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون(دار المعارف/ القاهرة ١٩٧٠م).
سيبويه؛ أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر(١٨٠هـ):
الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٥م).
ابن سيده؛ علي بن إسماعيل(٤٥٨هـ):
-المحكم، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين (ط١، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٥٨م).

-المخصص(المكتب التجاري/ بيروت، د.ت.)
السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن(٩١١هـ):
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عناية: محمد جاد المولى وآخرين (دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة د.ت.)
شاهين؛ توفيق
أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة (ط ١ مكتبة وهبة / القاهرة ١٩٨٠م).
شاهين؛ عبدالرحمن:
في تصريف الأسماء (مكتبة الشباب/ القاهرة ١٩٧٧م).
الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم:
-أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ (ط١، جامعة الملك سعود: مركز الأبحاث/ الرياض ١٩٩٥م).
-"التغيرات الصوتية في المبني للمفعول(مجلة جامعة الملك سعود،م٤، الآداب ١٩٩٢م).
-الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه (من منشورات جامعة الكويت / الكويت ١٩٨٦م).
الصبان؛ محمد بن علي(١٢٠٦هـ):
حاشية الصبان على شرح الأشموني(عيسى الحلبي/ القاهرة د.ت.)
طلب؛ علي
صيغة فعيل في القرآن الكريم (ط١ مطبعة الأمانة القاهرة/ ١٩٨٧م).
عبد التواب؛ رمضان:
فصول في فقه اللغة العربية (ط١، دار الحمامي للطباعة/القاهرة ١٩٧٣م).
العسكري؛ أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل(٣٩٥هـ):
الفروق في اللغة (ط١، دار الآفاق الجديدة/ بيروت ١٩٧٣م).
عضيمة؛ محمد عبد الخالق:
دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ط١ مطبعة حسان / القاهرة د.ت.)
ابن عقيل؛ عبد الله بهاء الدين(٧٦٩هـ):
المساعد على تسهيل الفوائد (جامعة أم القرى/ مكة المكرمة ١٩٨٠م).
عيد؛ محمد:
النحو المصفى(مكتبة الشباب/ القاهرة ١٩٧٣م).
الفارابي؛ أبو إسحاق بن إبراهيم(٣٥٠هـ):
ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر(الهيئة العامة لشؤون المطابع

الأميرية/ القاهرة ١٩٧٤م).
ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ):
معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٢، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٦٩م).
الفراء؛ أبو زكرياء يحيى بن زياد(٢٠٧هـ):
-معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار (ط١، دار الكتب المصرية /القاهرة ١٩٥٥م).
-المنقوص والممدود، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي(دار المعارف /القاهرة ١٩٦٧م).
فك؛ يوهان:
العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي/القاهرة ١٩٨٠م).
فلش؛ هنري اليسوعي:
العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين (ط١، المطبعة الكاثوليكية/ بيروت ١٩٦٦م).
فندريس؛ ج:
اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو/ القاهرة١٩٥٠م).
قباوة؛ فخر الدين:
ابن عصفور والتصريف (ط١، دار الأصمعي/ حلب ١٩٧١م).
ابن قتيبة ؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ):
أدب الكاتب، تحقيق: ماكس قرونرت (مطبعة بريل/ ليدن ١٩٠٠م).
القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري(٦٧١هـ):
الجامع لأحكام القرآن (ط٣، دار الكاتب العربي/ القاهرة ١٩٦٦م).
ابن القطاع؛ أبو القاسم علي بن جعفر السعدي(٥١٥هـ):
كتاب الأفعال (ط١، عالم الكتب/ بيروت ١٩٨٣م).
الكرملي؛ الأب أنستانس ماري:
نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها (المطبعة العصرية/القاهرة، ١٩٣٨م)
اللبلي؛ أبو جعفر أحمد بن يوسف(٦٩١هـ):
بغية الآمال في مستقبلات الأفعال، تحقيق: جعفر ماجد (الدار التونسية للنشر/ تونس ١٩٧٢م).
ابن مالك؛ أبو عبد الله جمال الدين محمد(ت٦٧٢هـ):

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي/ القاهرة ١٩٦٧م).
المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ):
-الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي (ط١ مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٩٨٦).
-المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة ١٩٦٣م).
المزيني؛ حمزة قبلان:
"مسألة الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع (فعل)" (مجلة جامعة الملك سعود،م١، الآداب، ١٩٨٩م).
المطلبي؛ غالب فاضل:
لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (وزارة الثقافة والفنون/ بغداد ١٩٧٨م).
المنصور؛ وسميَّة عبد المحسن:
-صيغ الجموع في القرآن الكريم (ط ١ مكتبة الرشد/ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).
-أبنية المصدر في الشعر الجاهلي (جامعة الكويت/ الكويت ١٩٨٤م).
ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي بن أحمد (ت ٧١١هـ):
لسان العرب المحيط، عناية: يوسف خياط ونديم مرعشلي (دار لبنان العرب/ بيروت د.ت.)
الميداني؛ أحمد بن محمد(٥١٨هـ):
نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: محمد عبد المقصود درويش(ط١، دار الطباعة الحديثة /القاهرة، ١٩٨٢م).
ابن هشام؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين (٧٦١هـ):
-شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٦، المكتبة التجارية الكبرى/القاهرة ١٩٥٣م).
-شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط١١، مطبعة السعادة/القاهرة ١٩٦٣م).
ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي(٦٤٣هـ):
-شرح الملوكي في التصريف (ط١، المكتبة العربية/ حلب ١٩٧٣م).
-شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة د.ت.)

التعليقات الختامية:

* نشر في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج ٤، ع ٣، (رجب. رمضان ١٤٢٣هـ/ أكتوبر. ديسمبر ٢٠٠٢م)

(١) ابن جني؛ أبوالفتح عثمان، الخصائص، ٣٤٦/١.

(٢) فؤاد حنا طرزي؛ في سبيل تيسير العربية وتحديثها ، ص ٢٩.

(٣) الشمسان؛ أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ، ص ٤و١٤٥.

(٤) الرضي؛ شرح الشافية، ١٥/١.

(٥) السيوطي؛ المزهر، ٧٤/١.

(٦) السيوطي؛ المزهر، ٧٤/١.

(٧) قباوة؛ ابن عصفور والتصريف، ص ٢٠٥.

(٨) فندريس؛ اللغة، ص ٢٠٣.

(٩) ابن جني؛ المصنف، ١٨١/١.

(١٠) ابن جني؛ الخصائص، ١/ ٥٤.

(١١) هدسون؛ علم اللغة الاجتماعي، ص ٢٩-٣٠.

(١٢) الشمسان؛ أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ، ص ١٥٤-١٥٧.

(١٣) المزيني؛ "مسألة الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع فَعَل".

(١٤) سيبويه؛ الكتاب، ٣٩/٤-٤٠، والرضى؛ شرح الشافية، ١٣٦/١، ١٣٧، وابن يعيش؛ شرح المفصل ١٥٤/٧.

(١٥) الرضى؛ شرح الشافية ١/ ١١٩،١١٨.

(١٦) الرضى؛ شرح الشافية ١٢٤/١-١٢٥، و الميداني؛ نزهة الطرف، ص ١٠٠-١٠٣.

(١٧)الرضى؛ شرح الشافية ١٢٤/١-١٢٥، و الميداني؛ نزهة الطرف، ص ١٠٠-١٠٣.

(١٨) الفارابي؛ ديوان الأدب، ١٣٨/٢ وانظر: سيبويه؛ الكتاب، ٣٢/٤، وابن جني؛ المنصف، ٢٠٨/١و٢٤٣، وابن مالك؛ التسهيل، ص ١٩٦، والرضى؛ شرح الشافية، ١٢٠/١، وابن منظور؛ لسان العرب (حسب)، والميداني؛ نزهة الطرف، ص١٠٢ – ١٠٣، واللبلي؛ بغية الآمال، ص ٧٧، والطيب البكوش؛ التصريف العربي، ص ٨٦.

(١٩) البطليوسي؛ الاقتضاب، ٢٥٠/٢.

(٢٠) سيبويه، الكتاب، ٥٥/٤، وابن مالك، التسهيل، ص ١٩٥.

(٢١) ابن منظور؛ لسان العرب (حسب)، والميداني؛ نزهة الطرف، ص ١٠٣-١٠٤ وفؤاد طرزي : تيسير العربية وتحديثها، ص ٦٢-٦٥.

(٢٢) ابن منظور؛ لسان العرب (حسب).

(٢٣) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١٣٨/١.

(٢٤) إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص ٥٥.

(٢٥) سيبويه؛ الكتاب ٢٨-٣٤، وانظر: الشمسان؛ أبنية الفعل، ص ١١-١٢.

(٢٦) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ٧٤/١.
(٢٧) عضيمة؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٥ :١٤٤-١٤٥.
(٢٨) إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص ٥٥.
(٢٩)إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص ٥٥ –٥٦.
(٣٠) الرضِيّ؛ شرح الشافية ٧٨/١. وانظر: الشمسان؛ أبنية الفعل ٦١، ٦٣.
(٣١) ابن قتيبة؛ أدب الكاتب، ص ٥٠٦.
(٣٢) ابن منظور؛ لسان العرب (نضر).
(٣٣) الأزهري؛ تهذيب اللغة (طهر) والجوهري؛ الصحاح (جبن)
(٣٤) ابن منظور؛ لسان العرب (نبه).
(٣٥) سيبويه؛ الكتاب، ٤٠/٤. ابن يعيش؛ شرح المفصل،٧/ ١٥٤. الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١٣٨/١.
(٣٦) ابن جني؛ المنصف، ٢٥٧/١.
(٣٧)ابن جني؛ المنصف، ٢٥٧/١.
(٣٨) وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص ١٤٨.
(٣٩) إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص ٥٣.
(٤٠) السرقسطي؛ الأفعال، ٦٠/١ وانظر ابن القطاع الأفعال، ٨/١ .
(٤١) الرضى؛ شرح الشافية، ١١٧/١-١١٨.
(٤٢) ابن جني؛ الخصائص، ٣٧٩/١ والمنصف، ١٨٦/١.
(٤٣) ابن جني؛ الخصائص، ٣٧٩/١.
(٤٤) ابن جني؛ الخصائص، ٣٧٩/١.
(٤٥) يعلل ابن جني كون ضَرَب يَضْرِب أقيس من قَتَل يقتُل وأن الباب للكسر دون الضم أن الضم قد لزم باب ما ماضيه فَعُل، انظر: ابن جني؛ الخصائص، ٣٧٩/١
(٤٦) الرضى؛ الشافية، ١٢٢/١
(٤٧) المزيني، "الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع فَعَل"، ص ٥٠.
(٤٨) المزيني، "الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع فَعَل"، ص ٥٢.
(٤٩) إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص ٥٢.
(٥٠) إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص ٥٢.
(٥١) سيبويه؛ الكتاب، ٤/ ٢١.
(٥٢) ابن جني؛ الخصائص، ٣٧٨/١.
(٥٣) الرضى؛ شرح ١/ ١٣٧ وانظر ابن يعيش؛ شرح المفصل ١٥٤/٧.
(٥٤) ابن جني؛ الخصائص، ٣٨٠/١.
(٥٥) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١١٨/١.
(٥٦) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١٢٧/١.

(٥٧) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١٢٧/١.
(٥٨) الميداني؛ نزهة الطرف، ص ١١٢-١١١.
(٥٩) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ٧٨/١.
(٦٠) ابن فارس؛ مقاييس اللغة، ١/ ٢١.
(٦١) ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٤٩
(٦٢) توفيق شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة، ص ٤٦-٤٨.
(٦٣) اهتم اللغويون بالأصل الثنائيّ قديما وحديثا ومن أشهر الدراسات: الأب جورجي الدومنكي المعجميَّة العربية على ضوء الثنائيّة والألسنيّة الساميَّة. الأب أنستاس الكرملي: نشوء اللغة العربية ونمونها واكتهالها، وثنائيّة الألفاظ. توفيق شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة. كما اعتمدت بعض المعاجم الأصل الثنائيّ للمفردات في تصنيفها مثل: مقاييس اللغة لابن فارس، والمفردات للراغب الأصفهاني. وانظر: تاريخ علوم اللغة العربية لطه الراوي (ط ١، مطبعة الرشيد / بغداد ١٣٣٩هـ) ص ٢٤.
(٦٤) ناقش الباحثون أقسام الاسم وفاق معايير شكلية ووظيفية ومن الدراسات التي فصلت القول فيه: فاضل الساقي؛ أقسام الكلام، ص ١٧٥-٢٢٠. وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص ٥١-٦٦.
(٦٥) اختصت صيغة (فُعِل) بالفعل المبني للمفعول ابن جني، المنصف، ١/ ٢٠.
(٦٦) المثال حبك ورد في قوله تعالى: {والسماء ذات الحبك} [الذاريات- ٧]، أبو حيَّان، البحر المحيط، ١٣٤/٨.
(٦٧) الرضى؛ شرح الشافية ٣٩/١ والقرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن، ٣٣/١٧.
(٦٨) أبو حيَّان؛ البحر المحيط، ١٣٨/٨.
(٦٩) الميداني؛ نزهة الطرف، ص٦.
(٧٠) يعد السيوطي فِعُل مفقودا في اللغة السيوطي؛ المزهر ٦/١. وانظر خديجة الحديثي؛ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ١٣٦.
(٧١) الشمسان؛ "التغيرات الصوتية في المبني للمفعول"، ص ١١٦.
(٧٢) ابن سيده؛ المخصص مجلد ١٤ ص٢٢٠.
(٧٣) الرضى؛ شرح الشافية ١/ ٤٠- ٤٧.
(٧٤) في لهجة الكويت ينطق فِخِذ بكسرتين وفي الشام يلجؤون إلى ساكن الوسط لكنهم عند الوقف يتخلصون من توالي المتماثلين بخفقة قصيرة تميل إلى الكسر.
(٧٥) وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم ٤٠٤/١.
(٧٦) ابن جني؛ الخصائص ٣/ ١٠٠ والبطليوسي؛ الاقتضاب ٢/ ١٩١. من الكتب التي عنيت بالمثلث في اللغة: المثلثات لقطرب تحقيق رضا السويسي نشر

الدار العربية للكتاب تونس (د.ت.) وقد أورد المحقق ثبتا بأشهر من ألف في المثلثات في اللغة في ص ١٢-١٣.

(٧٧) ابن فارس؛ الصاحبي ٤٤ والسيوطي؛ المزهر١/٣٢٥ و٤٠٤.

(٧٨) الخلاف بين ابن خالويه والفارسي في مسألة الترادف لا يدفع فكرة التعدد فإن تكن أسماء للأسد على رأي ابن خالويه فهو من قبيل تعدد الأسماء، وإن تكن صفات على رأي الفارسي فهو من قبيل تعدد الصفات. ولكن لا يمكن أن ندفع أمرا واضحا وهو أن الصفات تنتقل إلى الاسميَّة حين تستخدم استخداما وظيفيا للدلالة على المسمى دون استحضار مدلول الصفة شأن نقل الصفات إلى العلميَّة، ومن هنا ندرك أن لمذهب ابن خالويه وجاهته.

(٧٩) البطليوسي؛ الاقتضاب ٢/ ٣٢١.

(٨٠) إبراهيم أنيس؛ اللهجات العربية، ص ١٥٩.

(٨١)إبراهيم أنيس؛ اللهجات العربية، ص ١٥٩.

(٨٢) وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص ٨٧-١٠٣.

(٨٣) وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص ١٠٢

(٨٤) المبرد؛ المقتضب ٢/١٢٤.

(٨٥) السيوطي؛ المزهر ٢/٨٣.

(٨٦) ابن منظور، اللسان (لقي).

(٨٧) ابن السكيت؛ إصلاح المنطق، ص ٣١١.

(٨٨) ابن السكيت؛ إصلاح المنطق، ص ٣٠٧.

(٨٩) المبرد؛ المقتضب ٢/ ١١٩.

(٩٠) ابن القطاع؛ الأفعال ١/١٢ وانظر وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٥٠.

(٩١) ابن يعيش؛ التصريف الملوكي ١٥٠- ١٥١. و ابن هشام ؛ شذور الذهب ٤١٠. وانظر وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٤٥ – ٤٦.

(٩٢)الرضِيّ؛ شرح الشافية ١/ ١٧٨. وانظر وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٤٣.

(٩٣) الفراء ؛ معاني القرآن ٣/٢٢٩. وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٢٧.

(٩٤) سيبويه؛ الكتاب ٤/ ٨٤.

(٩٥) سيبويه؛ الكتاب، ٤/٧٩.

(٩٦) خديجة الحديثي؛ أبنية الصرف، ص ٢٩٤و٣٠٩

(٩٧) أبو حديد وأنيس، مجلة مجمع اللغة العربية ٩/٥٣ و١١ /٧٩.

(٩٨) وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم، ١/ ١٥١.

(٩٩) ابن جني؛ المحتسب ١٨٧/١. دارت مناقشات طويلة حول ما روي عن نقد الخنساء لحسان بن ثابت عندما قال :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما

(١٠٠)منها خمس صيغ أصلية لجموع التكسير: أشياخ، شِيْخة، شُيُوخ، شِيَخة، شِيخان، وصيغة فرعية (شِيوخ) وللفظ شيخ أسماء جموع: ، مَشْيَخة، مَشِيخة، مَشِيخاء، ومَشْيوخاء. ومَشايخ جمع لاسم الجمع.

(١٠١) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ٩٢/٢.

(١٠٢) الزجاج؛ معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٦/١.

(١٠٣)المبرد؛ المقتضب ٢٠٠/٢. وانظر وسميَّة المنصور؛ صيغ المجموع في القرآن الكريم، ٢/ ١١٩-١٢١.

(١٠٤) الثبيتي؛ عياد، "صيغ المبالغة بين القياس والسماع"، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلاميَّة الجزء الثاني ١٤٠٨هـ.

(١٠٥) سيبويه؛ الكتاب ١/ ١١٠.

(١٠٦) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ٢/ ١٧٨-١٨٠.

(١٠٧) الرضِيّ؛ شرح الشافية،١٦٢/١.

(١٠٨) السيوطي؛ المزهر، ٢/ ٢٤٣.

(١٠٩) عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ١٥.

(١١٠) الرضِيّ؛ شرح الشافية ٢/ ١٣٦. وبهذا قال فاضل السامرائي؛ معاني أبنية الأسماء، ص ١١٨.

(١١١) أبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب، ٣/ ١٩٤.

(١١٢) يرى إبراهيم أنيس أن بعض أمثلة صيغ المبالغة غير أصيلة في فَعِيل، طرأت هذه الصِّيغة بسبب تطور صوتي في موضع النبر من لكلمة (مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١٠/٢٢) إلا أننا نجد له رأيا آخر يقطع بأن الكلمة الكبيرة هي الأصل وأن الصغيرة ناتجة عن اختزال الكلمة الكبيرة وأن الاتجاه في تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لا نحو التكثير أو التضخيم (مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١١/ ١٦٨)

(١١٣) عياد الثبيتي؛ "صيغ المبالغة بين القياس والسماع"، ص ١٦.

(١١٤) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١٦٢/١.

(١١٥) السيوطي؛ همع الهوامع، ٨٧/٥.

(١١٦) كتب علي طلب؛ دراسة حول: صيغة فعيل في القرآن الكريم ط١ مطبعة الأمانة القاهرة/ ١٩٨٧م.

(١١٧) عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص٤٠.

(١١٨) المبرد؛ الكامل ١/٢٦٠-٢٦١. وابن دريد؛ الجمهرة ٤٢٥/٣.
(١١٩) أبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب ١٩١/٣، والسيوطي؛ المزهر ٢/ ٧٧.
(١٢٠) الزجاجي؛ أبو القاسم اشتقاق أسماء الله، ص ٧٠ .
(١٢١) سيبويه؛ الكتاب ٤/ ١١٠-١١٢. وأبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب ١٩٣/٣ عياد الثبيتي؛ "صيغ المبالغة بين القياس والسماع"، ص ٣٩.
(١٢٢) أبو حيان؛ ارتشاف الضرب، ٣/ ١٩١.
(١٢٣) ابن هشام؛ قطر الندى، ص ٣٨٧.
(١٢٤) عبد الرحمن شاهين؛ تصريف الأسماء، ص ١٨٢.
(١٢٥) محمد عيد؛ النحو المصفى، ص ٦٦٣.
(١٢٦) فؤاد حنا ترزي؛ الاشتقاق، ص ١٠٨- ١١٠.
(١٢٧) تؤكد خديجة الحديثي على صعوبة الجزم بتقسيم صيغ المبالغة إلى سماعي وقياسيّ عند سيبويه. أبنية الصرف عند سيبويه ٢٧٠ وانظر محمد الخضر حسين؛ مجلة مجمع اللغة ٥٤/٢. و١٨/ ٨٢.
(١٢٨) ابن دريد؛ الجمهرة ٤٢٤/٣.
(١٢٩) ابن سيده؛ المحكم ١/ ١٠٧. وانظر الثبيتي؛ "صيغ المبالغة بين القياس والسماع"، ص ٧٤.
(١٣٠) ابن جني؛ الخصائص ٣ / ٢٦٧ والرضِيّ؛ شرح الشافية، ٢/ ١٣٦ و١٤٨.
(١٣١) العسكري؛ الفروق اللغوية، ص ١٥-١٦.
(١٣٢) فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية، ص ١٠٦.
(١٣٣) فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية، ص ١٠٧.
(١٣٤) المبرد؛ المقتضب، ٢/ ١١٢ وابن جني؛ المنصف، ١/ ٢٤ والخصائص، ٣/ ٤٦ والصبان؛ حاشية الصبان ٣/ ١١٤.
(١٣٥) ابن هشام ؛ قطر الندى، ص ٣٩٠.
(١٣٦) فؤاد حنا ترزي؛ الاشتقاق، ص ١٠٨- ١١٠.
(١٣٧) أمَّا المسموع من اسم الفاعل وفعله فَعُل بضم العين مثل حامض وفاره فينحصر في دائرة السماع الذي لا يقاس عليه وأمَّا ما كان مثل كامل فهو اسم فاعل للفعل كَمَل بفتح العين لا كمُل. انظر ابن عقيل؛ المساعد على تسهيل الفوائد ٥٨٧/٢ و٥٩٠.
(١٣٨) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١/ ١٤٧.
(١٣٩) ابن عقيل؛ المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/ ٥٩١.
(١٤٠) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١٤٧/١.
(١٤١) الرضِيّ؛ شرح الشافية، ١ / ١٤٨.
(١٤٢) جاء في لسان العرب "ولغة بني أسد امرأة غضبانة وملآنة وأشباهها". ابن منظور؛ اللسان مادة غضب. فصيغة فَعْلان فَعْلانة ليست لهجة بل هي أمثلة

قليلة سمعت عن العرب، أمَّا نحو غضبانة في غضبى فهي لغة لبعض العرب كما نقل ابن منظور. وانظر الجوهري؛ الصحاح مادة سكر. ويرى إبراهيم أنيس أن التأنيث بالتاء استقر في لهجة أسد نتيجة لخطأ الأطفال. أنيس؛ في اللهجات العربية،ص ١٦٣.

(١٤٣) أبو حيَّان ؛ البحر المحيط، ١/ ٢٧٧.

(١٤٤) المبرد؛ المقتضب ٢/ ١١٣ وانظر ابن يعيش؛ شرح المفصل؛ ٦ / ١٣.

(١٤٥) صلاح، شعبان؛ أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى، ص ٢٤.

(١٤٦) ترزي؛ الاشتقاق، ص ٢٣٣.

(١٤٧) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ٣٥/١ .

(١٤٨) أمين؛ عبد الله ، الاشتقاق، ص ٢٧٧.

(١٤٩) الرضِيّ؛ شرح الشافية ١/ ١٨٨.

(١٥٠) ابن سيده؛ المخصص ١٤/ ١٩٩ وانظر ابن يعيش؛ ٦/ ١١١.

(١٥١) جواد؛ مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق، ص ٢٠.

(١٥٢) أمين؛ الاشتقاق، ص ٢٧٧

(١٥٣) برجستراسر؛ التطور النحوي، ص ٦٤.

(١٥٤) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١٠/ ٢٨٠.

(١٥٥) فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية، ص ١٢٦ – ١٢٧.

(١٥٦) فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية، ص ١٠٧. وانظر العسكري ؛ الفروق اللغوية، ص ١٨ –١٩. والصبان؛ حاشية الصبان، ٢ / ٢٦٩.

(١٥٧) وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم، ٢ /١٢٠.

(١٥٨) برجستراسر؛ التطور النحوي، ص ٥٣.

(١٥٩) السيوطي؛ المزهر، ٥٥/١ – ٥٦.

(١٦٠) الرضِيّ؛ الشافية، ١/ ١٥٧.

(١٦١) الفارابي؛ ديوان الأدب، ٢/ ١٣٨.

(١٦٢) إبراهيم أنيس؛ اللهجات العربية، ص ٧٨.

(١٦٣)يفسر الرضِيّ كسر حروف المضارعة بأنه تنبيه على كسر عين الماضي. الرضِيّ؛ شرح الشافية ١/ ١٤٢ – ١٤٦.

(١٦٤)المطلبي؛ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص ١٩١-١٩٢.

(١٦٥)السيوطي؛ بغية الوعاة ٣٣٦.

(١٦٦) السيوطي؛ المزهر، ١/ ١٠٣ – ١١٣.

(١٦٧) الرضِيّ؛ الشافية ١/ ٤٠ وانظر ابن خالويه؛ الحجة ١٢٧ والبطليوسي؛ الاقتضاب، ٢/ ١٨٧ والسيوطي؛ المزهر، ١ / ٣١٤.

(١٦٨) ابن جني؛ الخصائص ٥٩/١.

(١٦٩) البطليوسي؛ الاقتضاب ٢/ ١٢٠. والسيوطي؛ المزهر، ١ / ٣١٤.

(١٧٠) الفراء؛ معاني القرآن، ٢/ ٢٢٦.
(١٧١) الرضِيّ؛ شرح الشافية ٢/ ١٣٦. وبهذا قال فاضل السمارائي؛ معاني أبنية الأسماء، ص ١١٨.
(١٧٢) ابن جني؛ الخصائص ٣/ ١٢١. والرضِيّ؛ شرح الشافية ١/ ٧. ومثله قول الشاعر:

لكنني حيثما يثني الهوى بصري   من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

والأرجح أن الإشباع في البيتين اقتضته الضرورة الشعرية.
(١٧٣) أبو حيَّان؛ البحر المحيط، ٧ / ١٩٣.
(١٧٤) البطليوسي؛ الاقتضاب، ٢/ ١٨٤.
(١٧٥) ابن جني؛ الخصائص، ١/ ٢٣٣.
(١٧٦) الزمخشري؛ الكشاف، ٤/ ٨١ وانظر أبو حيَّان؛ البحر المحيط، ٨/ ٤٤.
(١٧٧) يوهان فك؛ العربية، ١٠٣.
(١٧٨) هنري فليش؛ العربية الفصحى، ص ٨٦ و١٩٢.
(١٧٩) الأفغاني؛ في أصول النحو ، ص ١٨٦.
(١٨٠) ابن الجوزي؛ زاد المسير في علم التفسير ، ٣١/٥.
(١٨١) المطلبي؛ لهجة تميم، ص ١٦٩.
(١٨٢) الداني؛ التيسير، ص ٨٧.
(١٨٣) الفراء؛ المقصور والممدود، ص ٢٢ و٢٧- ٢٨.
(١٨٤) اضطربت بعض الأمثلة بين القصر والمد نتيجة لاجتهاد بعض المشتغلين بالتصحيح اللغوي. يوهان فك؛ العربية، ص ٨٧.
(١٨٥) الفراء؛ معاني القرآن، ٢/ ١٤٩.
(١٨٦)سيبويه؛ الكتاب، ٤/ ٥-٩ وانظر: ابن سيده؛ المخصص، ١٤/ ١٢٩-١٣٠.
(١٨٧) الأزهري؛ التهذيب، ١١/ ٣٢١.
(١٨٨) ذكر الفارابي في ديوان الأدب تراكب اللغات في اسم المكان (مفعِل مكسور العين) ومصادر فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع. انظر ٢/ ١٩٠ و٢/ ٢٧٨.
(١٨٩) ابن جني؛ الخصائص ١/ ٣٧٥ – ٣٧٨.
(١٩٠) اللبلي؛ مستقبل الأفعال ٧٠-٧١.
(١٩١) ابن جني؛ الخصائص، ٢/ ٢٥.
(١٩٢) ابن جني؛ الخصائص، ٢/ ٢٥.
(١٩٣) السيوطي، الأشباه والنوادر ٤٩/٢.
(١٩٤) تمام حسان؛ اللغة معناها ومبناها، ص ١٦٧. وانظر : طرزي؛ تيسير العربية وتحديثها، ص ٢٩.



- ولد في رياض الخبراء في القصيم عام ١٣٥٥هـ.
- درس في الكتاتيب عند إمام المسجد عبدالرحمن الرشيد.
- درس المرحلة الابتدائية في المدرسة العزيزية الابتدائية في البدائع ١٣٦٩هـ.
- درس في المعهد العلمي في الأحساء ولكن انقطع لوفاة والده ١٣٧٤هـ.
- توظف معلمًا بمدرسة أم تلعة بالبدائع مدة عام.
- التحق بالمعهد العلمي في عنيزة.
- تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٨٣/١٣٨٤هـ.
- اشتغل بالتدريس في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام في المدينة المنورة عام ١٣٨٤هـ.
- اشتغل بالتدريس في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام في مكة المكرمة عام ١٣٨٥هـ.
- اشتغل بالتدريس في المعهد العلمي التابع لجامعة الإمام في الدمام عام ١٣٨٦هـ.
- انتقل إلى رئاسة تعليم البنات في ١٣٨٧ه رئيسًا لقسم الامتحانات ثم مساعدًا لمدير التعليم المتوسط ثم موجهًا تربويًا ثم خبير مراجع.
- حصل على الماجستير من جامعة الملك سعود عام ١٤٠١هـ.
- انتقل إلى الجامعة وعين محاضرًا في قسم اللغة العربية في ١٤٠١/١/١٨هـ.
- حصل على الدكتوراه من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٧ه/١٩٨٧م. وكانت أول رسالة دكتوراه في جامعة الملك سعود.

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٦٧٣٢
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٧٤٩١-١٥